

# حِكْمَةٌ الْتَّشْرِيعُ وَفَلْسِفَتُهُ

لِلشَّيْخِ

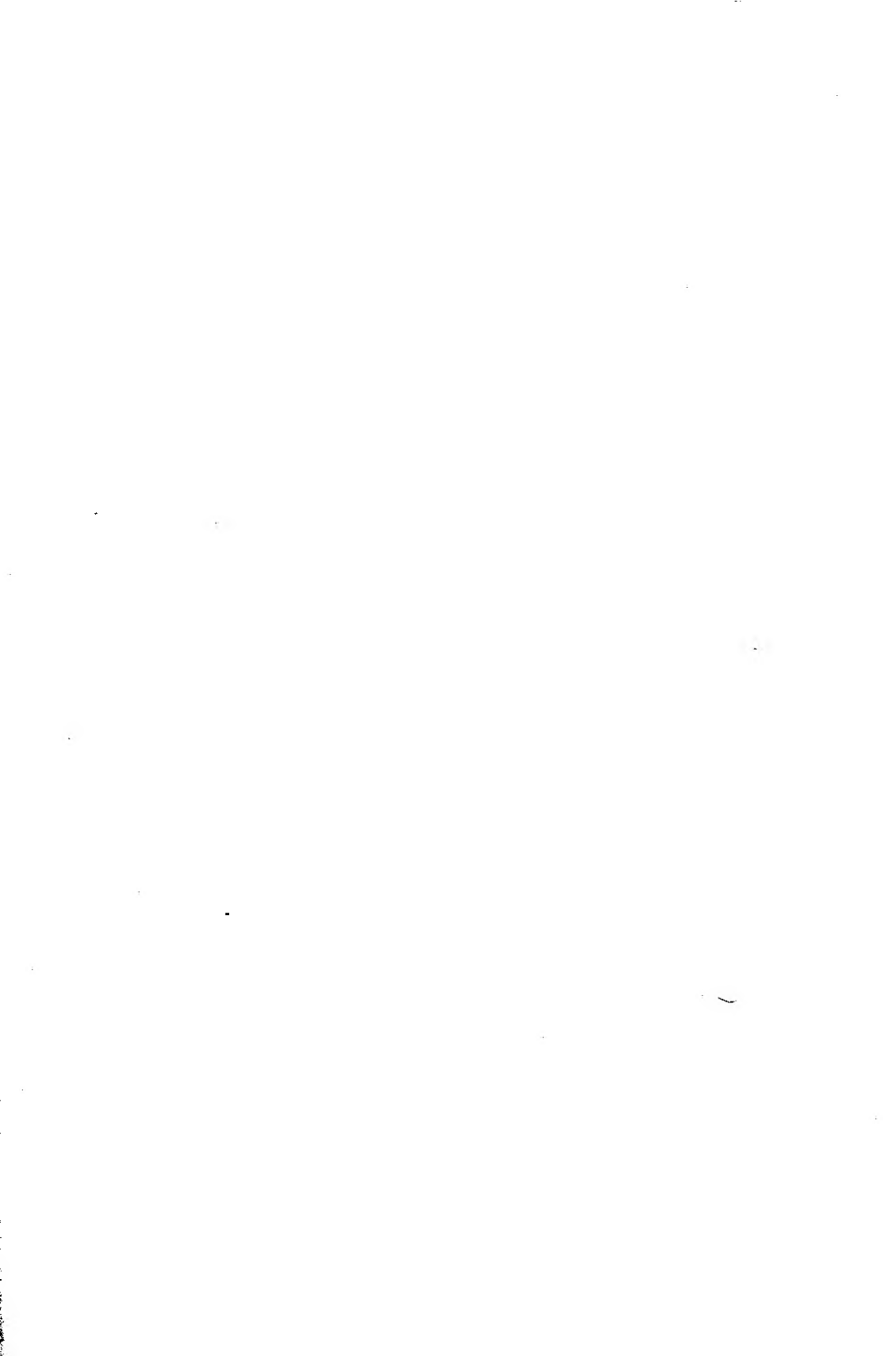
عَلِيِّ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ جَاوِي  
أَحَدِ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ

تَنْقِيحٌ وَمُراجَعَةٌ  
خَاتَمُ الدِّعْوَةِ

إشراف  
مكتبة التوثيق والدراسات في دار الفكر

الجزء الثاني

دار الفكر  
للطباعة والنشر والتوزيع



## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين وبنبيه الكريم نهتدي إلى الطريق السوي. قال الله تعالى وهو أصدق

القائلين: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ (١) ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ (٢) ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ (٣) ﴿وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ﴾ (٤) ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ (٥) ﴿﴾ (١).

## حكمة ترك الغلو في الدين

إعلم وفقك الله تعالى أنّ الغلو في الدين يؤول أمره إلى عواقب ليس للمسلم فيها مصلحة دينية أو دنيوية بل الأمر بالعكس. فمنها أن الغلو فيه يؤدي إلى العجز. فإن كان العجز عن أداء الواجب عدّ تقصيراً أو معصية. وزيادة أحدثت نقصاً في الدين. وإن كان عن استدامة الزيادة كان سبباً في انقطاع الثواب. إذ أدخل في الدين ما ليس منه. وقد قال عليه الصلاة والسلام: «يا أيها الناس افعلوا من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يملّ من الثواب حتى تملوا من العمل وخير الأعمال ما ديم عليه» وقال أيضاً لرجل اجتهد في العبادة حتى هجمت عيناه: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق إن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى».

ولا يخفى أيضاً أن الإنسان كما هو مكلف بعبادة الله تعالى وما هو خاص بالآخرة. فهو كذلك مكلف بعمارة الدنيا وإقامة أود الحياة. فإذا ما انقطع إلى أعمال الآخرة بالكلية فسدت الدنيا واختل نظام الحياة وغيرها من النعم التي لا تحصى. ولا يعقل أن يكون الشكر سبباً لإيصال الأذى إلى المشكور منه ولا يصح عقلاً أن الله يكلف الإنسان بما هو فوق طاقته. ولقد قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (٧) ﴿﴾ (٢) وليس الغلو بمحمود ولا بمأمور به في غير الدين بل الأخذ

بالرفق محمود في كل الأمور سواء أكانت خاصة بالدين أو متعلقة بالدنيا . وبذلك أجمع كل العقلاء في كل زمان ومكان .

وقد ورد : أن رفقة من المسلمين في زمن النبي ﷺ كانوا في سفر فلما قدموا من السفر قالوا يا رسول الله : ما رأينا بعدك أفضل من فلان . كان يصوم النهار فإذا نزلنا قام يصلي في الليل حتى نرتحل . قال : « فمن كان يكفله » . قالوا كلنا : قال : « كلكم أفضل منه » . ويروى أن عيسى ابن مريم عليه السلام لقي رجلاً في جبل فقال له : ماذا تصنع . قال : أتعبد : قال ومن يقوم بك . قال أخي : قال أخوك أعبد منك . وقال مطراف بن عبد الله بن شخير لابنه وكان قد تعبد : يا بني إن الحسنة بين السيتين يعني أن الدين بين الإفراط والتفريط . وخير الأمور أوسطها .

### حكمة النكاح

إعلم أن الله سبحانه وتعالى قد خلق الإنسان ليعمر هذه الأرض التي خلق كل ما فيها له بدليل قوله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ <sup>(١)</sup> .

إذا عرفت هذا عرفت أن بقاء الأرض عامرة يستلزم وجود الإنسان حتى تنتهي مدة الدنيا وهذا يستلزم التناسل وحفظ النوع الإنساني حتى لا يكون خلق الأرض وما فيها عبثاً . فتنتج من هذا أن عمار الكون متوقف على وجود الإنسان ووجوده متوقف على وجود النكاح .

وهذه الحكمة تتضمن حكماً أخرى وفوائد عظيمة هي بمنزلة الفرع للأصل . لأن عمار الكون من وجوه كثيرة منها كثرة الذرية ومتى كثرت الذرية كان عمار الكون سهلاً على بني الإنسان . لأن العمل الذي يقوم به جماعة يصعب على الفرد القيام به . وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من بقاء النسل وكثرته حتى يعمر الكون .

وحيث إن الإنسان لا يستقيم له حال في الحياة إلا إذا انتظمت أحوال بيته ولا يهنأ له عيش إلا بتدبير منزله . وإن ذلك لا يكون إلا بوجود المرأة التي من شأنها واختصاصها بتدبير المنزل . من أجل ذلك شرع النكاح حتى تستقيم أحوال الرجل ويعمر الكون .

ومن هنا يعلم أن الرجل والمرأة شريكان في عمار الأرض. كلّ فيما هو خاص به من الأعمال المتنوعة. وقد قال ﷺ: «ليتخذ أحدكم قلباً شاكراً ولساناً ذاكراً وزوجة مؤمنة صالحة تعينه على آخرته».

ومنها أن الإنسان ميال بطبعه إلى الائتلاف الذي يأنس به. فوجود الزوجة مبعد لحزنه ووحشته في الغالب. مفرج لكربته معين له على انتظام حال معيشته فضلاً عن التدبير المنزلي الذي هو أهم أركان انتظام المعيشة. وقد قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾<sup>(١)</sup> هذا فيما يتعلق بانتظام الأمر في عمار الكون. وهناك حكمة أخرى تتعلق بأداب النفس وبعدها عن الرذائل وإليك البيان.

أنت تعلم أن العرض محترم وأن انتهاكه سبة ووصمة عار. وأن الإنسان خلق غيوراً على حرمة وكرامته بطبيعته وغريزته. فالنكاح مانع من النظر بشهوة إلى غير ما هو حل له في الغالب. بحيث لو خالف هذه الفضيلة لجاء الضرر من وجهين. إكتساب الرذيلة. وإيجاد العدواة بينه وبين ممن يهتك عرضه بالزنا والفسق. وإيجاد هذا مخل بنظام العالم كما لا يخفى. وقد قال ﷺ: «من تزوج فقد أحرز شطر دينه فليتق الله في الشطر الآخر» وقال أيضاً: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج» وقال: «إذا أتاكم من ترضون دينه وأمانته فزوجوه ألا تفعلوا تكن فتنه في الأرض وفساد كبير».

وأيضاً أن النكاح حافظ للأنساب وحفظ الأنساب فيه فوائد جمة. وأهمها حفظ الحقوق في الموارث. لأن الرجل إذا لم يختص بامرأة معينة لا يعرف له ولد وأيضاً لا تعرف له أصول ولا فروع بين الناس. وهذا لا يرضاه الدين ولا الناس.

قلنا إن لمشروعية النكاح حكمة بالغة تضمنت حكماً كلها ترجع إلى صلاح وعمار الأرض ببقاء النسل وإختصاص المرأة بزوجها. ونقول أيضاً: إن القصد من النكاح على وجه العموم هو لأجل الابتعاد عن الزنا ومرافقة المرأة. ولذا كان النكاح علناً أمام شهود لاخلصة لما يترتب عليه من التناسل وحفظ الأنساب.

وهناك حكمتان لا بأس بذكرهما. أولاهما أن الكثرة من الخير خير من القلة. وقد

عرفت فيما تقدم فضل النكاح المتضمن كثرة الذرية. ولهذا قال ﷺ: «تناكحوا تناسلوا تكثروا فإنني مباؤه بكم الأمم يوم القيامة» وثانيهما أن الإنسان إذا مات انقطعت عنه كل الأعمال التي توصل إليه الرحمة والثواب على التوالي. فإذا تزوج وولد له ولد ومات الرجل وتذكره ولده بالخير لم يكن عمله منقطعاً ولا يكون الثواب عنه ممنوعاً. لأن وجود الولد الصالح من أعمال الإنسان الدائمة التي تبقى له بعد مماته. كما جاء في الحديث الشريف «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له».

هذا وقد اختلف العلماء في فضل النكاح. فمنهم من فضله على الانقطاع للعبادة. ولعل حجته في ذلك أن الإنقطاع للعبادة وتفرغ الإنسان لها لا يستقيم معه عمار الكون. اللهم إلا إذا كان الإنسان غنياً في ثروة وفي وفرة من المال. وليس كل الناس كذلك. ومنهم من فضّل انقطاع المرء للعبادة عن النكاح. ولعل له وجهاً في ذلك. قال الجنيد رضي الله عنه: أحتاج إلى الجماع كما أحتاج إلى القوت: وقال محمد بن كعب القرظي في معنى قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ ءِذَا مَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ﴾<sup>(١)</sup> قال المرأة الصالحة.

وغاية ما يقال إن النكاح هو المحور الذي تدور حوله كل أنواع السعادة والهناء في حالة الحياة. وإن فائده العظمى لا تنقطع عن المرء بعد الوفاة كما بينا. ومجال القول ذو سعة ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

## حكمة تعدد الزوجات

اقتضت حكمة الباري جلّ شأنه أن الرجل يكون مستعداً للنسل ولو بلغ من العمر ثمانين عاماً غالباً. واقتضت حكمة الباري أيضاً أن المرأة إذا بلغت الخمسين من عمرها أو الخامسة والخمسين يثبت من الحيض غالباً. وإذا نظرت إلى التباين بين الرجل والمرأة بعين الحكمة تجد أن المرأة أكثر تعباً من الرجل في الحياة المنزلية. لتحملها تعب الحمل والولادة والنفاس والتربية. تربية المولود. تلك التربية التي تقتضي من المتاعب والعناء ما لا يخفى على اللبيب. ولا يعزب عليك أيضاً أن النسل مطلوب والتكاثر بالذرية مرغوب

فيه . كما جاء في الحديث الشريف : «تناكحوا تناسلوا تكثروا فإنني مباٍ بكم الأمم يوم القيامة» .

والسر في هذا الترغيب وهذه المباحاة مرجعه إلى أن المسلمين إذا تناكحوا وكثر نسلهم كثر عددهم وكثرة العدد فيها إظهار عظمتهم لأن الكثير خير من القليل في صالح الأعمال . وإن من صالح الأعمال كثرة المسلمين التي سببها كثرة عدد الزوجات .

هذا وإن هناك حكمة أخرى في تعدد الزوجات . وهو أن الإنسان يصل إليه الضرر إذا اقتصر على زوجة واحدة مع ما أودعه الله فيه من الرغبة في الجماع ومضاجعة النساء . ومعلوم أن المرأة تمكث أياماً وهي حائضة . أقل ذلك ثلاثة أيام . وأكثره عشرة . فإذا كان الرجل المستعد في كل وقت لمضاجعة المرأة يقربها في زمن الحيض وهو أذى وصل إليه الضرر : فتعدد الزوجات يجعل له مجالاً في مضاجعة المرأة الثانية مثلاً . وفسحة من الزمن وبذا يكون بعيداً عن مظنة الوقوع في الزنا . وهو ذنب كبير وإثم تعرف مقداره من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴾ (٣٢) فتعدد الزوجات نعمة كبرى من هذه الوجهة وهي تبعد الإنسان عن ارتكاب هذا الذنب العظيم .

ولقد دلت الإحصائيات على أن الأمم التي لا تتعدد فيها الزوجات يكثر فيها أولاد الزنا كثرة لا تطاق . ففي فرنسا بلغ عددهم ثلاثين في المائة . وفي ميونخ بلغ عددهم أربعين في المائة . وفي النمسا خمسين في المائة . وفي بروكسل ستين في المائة .

إذا عرفت هذا وفهمت ما كتبناه في حكمة النكاح وفي حكمة تعدد الزوجات كما هو مفصل في هذا الباب عرفت أن النكاح وتعدد الزوجات لأجل عمار الكون . وعمارته يتناول كل الفوائد المادية والأدبية الناتجة من النكاح وتعدد الزوجات وقد ورد : «لا رهبانية في الإسلام» لأن الرهبانية تحظر اقتراب النساء . ولو دام الحال على هذا المنوال لقلّ النسل وانقطع في قرن من الزمن . وفي هذا خراب الكون الذي وجد الإنسان ليقوم بعمارته .

وهناك حكمة أخرى . وهي : أن الرجل إذا كان له زوجة واحدة واعتراها مرض تعطلت عليه مصلحة بيته الداخلية تلك المصلحة التي تقضي بها العادة في انتظام حال المعيشة . حيث إن مصلحة البيت الداخلية متوقفة على تدبير المرأة ومباشرتها إياها . فتعدد الزوجات فيه رحمة بالإنسان .

هذه هي الحكمة في تعدد الزوجات. فماذا يقول هؤلاء البسطاء الذين يعيرون الإسلام بإباحة تعدد الزوجات. فما أحكم الشارع. وما أعدل أحكام هذا الدين الحنيف في كل الأمور.

## حكمة العدل بين الزوجات

سبق لنا ان بيّنا الحكمة في تعدد الزوجات. ولرب جاهل غبي يرمي هذا الدين الحنيف بعدم الشفقة والرحمة على المرأة محتجاً بأن تعدد الزوجات مضر بهن لوجود الغيرة طبعاً فيهن. وأن المرء لا يمكنه في كل الأحوال إرضاءهن. فنقول له دفعاً لاحتجاجه ورفعاً لوهمه. إن الشارع الحكيم لم يأمرنا بتعدد الزوجات عبثاً وإنما وضع للمرء حداً لو تعداه فهو مخطيء ومسيء. وهذا الحد يعرف من قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup> فترى من معنى الآية الشريفة ان المرء إذا لم يعدل بين زوجاته حرم عليه الجمع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع لأن النفي متسلط على ما فوق الواحدة.

وتفصيل هذا أنه يجوز للرجل أن يجمع بين اثنتين إذا حصل العدل. ويحرم عليه زيادة ثالثة ورابعة إذا لم يمكنه العدل والعدل هنا هو وجود المساواة بينهما في كل الأمور المتعلقة بالرجل وزوجه. وهذا لا ينافي أن يكون له ميل قلبي بحسب الطبيعة البشرية إلى واحدة دون الأخرى. لأن الحب أمر اضطراري لا اختياري حتى يتصرف فيه الإنسان باختياره. فعلم من هذا أن العدل المطلوب يتناول غير الوجدان وعاطفة القلب. كالإنفاق عليهن بقدر حاله وحالتها. ولا يبيت عند هذه ليلة وعند تلك ليلتين. ومثل الوجدان والحب القلبي الوقاع لأن الغرض المبيت بالتساوي لا المضاجعة. وقد قال الله تعالى:

﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي أن تعدلوا: في شهوة القلب ووجدانه. وقد كان النبي ﷺ أكثر ميله إلى السيدة عائشة رضي الله عنها. ولكنه كان يعدل بين نسائه في كل الأمور حتى إذا أراد أن يستصحب إحداهن في سفر أقرع بينهما حتى يترفع الغبن. وكان عليه السلام يعدل بينهما ويقول: «اللهم هذا جهدي فيما أملك ولا طاقة لي فيما تملك ولا أملك» يعني فعل ماله طاقة وقدرة عليه. وأما الميل القلبي الذي بيد مقلب

القلوب فليس في استطاعة الإنسان. ولقد كان النبي ﷺ في حالة مرضه يحمل ويطاف به على زوجاته في كل يوم وليلة فبييت عند هذه مقدار ما يبيت عند الأخرى. فلما رأى أن ذلك فيه تعب ومشقة عليه إذن له من قبلهن في المبيت عند عائشة رضي الله عنها. فقال لهن عليه السلام: «قد رضيتن بذلك» فقلن: نعم قال: «فحولوني إلى بيت عائشة» ومن هنا يعلم أن رضاءهن فيه إسقاط لحقهن.

ونختم القول بأن لفظة (إن) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية للشك وإذا كان الجمع بين امرأتين فأكثر يحرم في حالة الشك فما بالك إذا كان عدم العدل محققاً لا مشكوكاً فيه؟ وقال ﷺ: «اتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوار لا يملكن لأنفسهن شيئاً وإنما أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله. لكم عليهن حق أن لا يطئن فرشكم أحداً ولا يأذن في بيوتكم لأحد تكرهونه. فإن خفتن نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم كسوتهن ورزقهن بالمعروف. ثم قال: ثلاثاً ألا هل بلغت» ويروى هذا الحديث بطريق آخر مذكور في خطبة حجة الوداع وقد ذكرناها في الجزء الأول من هذا الكتاب. قال ﷺ: «من كانت له امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط».

روي أن امرأة رفعت أمر زوجها إلى عمر رضي الله عنه: وذكرت له أنه يصوم النهار ويقوم الليل فقال عمر رضي الله عنه: ما أحسنك ثناءً على بعلك. فقال كعب الأحبار: يا أمير المؤمنين إنها تشكو إليك زوجها. فقال عمر: وكيف ذلك؟ فقال كعب الأحبار: إنه إذا صام النهار وقام الليل فكيف يتفرغ لها. فقال عمر رضي الله عنه لكعب الأحبار: أحكم بينهما فقال: أراها إحدى نسائه الأربع يفطر لها يوماً ويصوم ثلاثة أيام. فاستحسن ذلك منه عمر رضي الله عنه وولاه قضاء البصرة رضي الله عن الصحابة أجمعين.

وروي أنه وقع بين الخليفة المنصور وزوجته (الحرّة) خصومة وشقاق وطلبت العدل بينها وبين سائر أزواجه. فقال لها: ترضين بالحكومة بيننا بمن. قالت: بأبي حنيفة. فأحضره وجلس خلف الستر. فقال المنصور يا أبا حنيفة: (الحرّة) تخاصمني فانصفني منها. فقال: ليتكلم أمير المؤمنين. فقال: كم يحل للرجل أن يتزوج من النساء فيجمع بينهن؟ فقال أبو حنيفة: أربع. قال: ومن الإماء. قال: ما شاء الله. فقال: أمير المؤمنين

إسمعي يا هذه. فقال أبو حنيفة: إنما أحل الله تعالى هذا لأهل العدل فمن خاف أن لا يعدل فلا يجوز له إلا الواحدة. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ﴾<sup>(١)</sup> فسكت أمير المؤمنين طويلاً. وخرج أبو حنيفة. فلما بلغ منزله أتبعته خادماً على يده خمس بدر فيها خمسون ألفاً وخلعاً وجارية حسناء ودابة. وقالت: قل له مولاتي تقرؤك السلام وتشكرك على قولك الحق. فلما أتاه الخادم بالهدية قال له أبو حنيفة: أقرأها سلامي. وقل لها إنما ناضلت عن ديني وقلت له ما قلت لله. ولم أرد بذلك تقريباً لأحد ولا تلمساً لدنيا ولا براً من مخلوق. فرد بما جئت به وقل لها: بارك الله في مالك. وما مدّ يده إلى شيء من الهدية ولا نظر إلى شيء منها. فانظر كيف يكون العلم واحترام العلماء وكيف يكون التعفف. هذه هي الحكمة في العدل بين الزوجات.

### حكمة تعدد الزوجات إلى أربع

أجمع أهل السنة على أن الزوجات لا يزيد عددهن على أربع في حالة الجمع. والحكمة في ذلك ترجع إلى الإعتبارات الآتية. أولاً: أن هذا العدد هو عدد الأخلاط الأربع. التي بها لزم البدن والتي تكون منها المادة الأصلية الحافظة لدوام النسل. ثانياً: أنه موافق لمصادر الكسب الأربع. وهي الإمارة والتجارة والزراعة والصناعة. ثالثاً: أنه عدد فصول السنة التي بتغيرها يستقيم عمار الكون ويصلح حال حياة العالم. عالم النبات وعالم الحيوان. رابعاً: أن المرء إذا جمع بين أربع وعدل بينهما يكون انقطاعه عن كل واحدة ثلاث ليال. وهذا القدر كاف للآلفة. بحيث لا يكون انقطاعه عنها بعيد المدى. والثلاثة أول مراتب الجمع. خامساً: أن الشارع جعل هذا القدر معتبراً في الأحكام في كثير من المواطن. فجعل مدة المسح على الخفين للمسافر ثلاثاً. والطلاق ثلاثاً. وإقامة الحاج بمكة بعد أداء المناسك ثلاثاً. ومدة الضيافة المطلوبة ثلاثاً. ولا يقدح في ذلك عدم اعتباره في الأمة لأن الأمة لاحقها نقص الرق وعدم الحرية كما ستعلمه بعد. فافهم حكمة الشارع الحكيم.

### رأي بعض الفرنج في تعدد الزوجات

قد عرفت وفقهت الحكمة في تعدد الزوجات إلى أربع في الشريعة الإسلامية. ومن أجل هذه الحكم الباهرة التي جاء بها الإسلام قد رأينا كثيراً من علماء الفرنج صدّقوا وأمنوا

بهذه الحكم العظيمة . فآمنوا بالتشريع الإسلامي وأنه هو الذي يطابق كل زمان ومكان وأنه وحده الكفيل لثقافة الأمة الإسلامية . وهاك ما قاله الدكتور (جوستاف ليون) في هذا الصدد قال ما ترجمته :

إن نظام تعدد الزوجات هو في الحقيقة نظام مستقل وجد قبل محمد ﷺ بين شعوب الشرق وأمه . كان مسنوناً بين اليهود . مشروعاً بين الفرس . سارياً بين العرب . فلم تكتسب الأمم التي دخلت في دين القرآن شيئاً من هذا النظام القديم . ولم يكن في مقدرة أي دين من الأديان وإن أوتي قدرة كبرى على تغيير الآداب والأنظمة والأخلاق أن يلغي نظاماً مثل هذا ويعمل على إبطاله . لأنه النتيجة الضرورية للجو والغاية المجتمعة لمزاج الشرق ونوع الحياة التي يعيشها .

أما عن تأثير الجو فلا حاجة للبسط فيه والشرح . حسبك أن (فسيولوجية) المرأة ومطالب الأمومة والولادة والأوجاع والأمراض وغيرها تضطر المرأة إلى أن تظل أغلب دهرها بعيدة عن زوجها . وهذه العزوبة الوقتية للرجل مستحيلة تحت جو كجو الشرق ومزاج كمزاج الشرق . وهذا هو الذي جعل تعدد الزوجات أوجب الضروريات .

أما عن الغرب وإن كان الجو أهدأ تأثيراً والطبائع أخف حرارة إلا أنك مع ذلك قلّ ما تلتقي بفردية الزوجية إلا في القوانين . وأما في العادات والآداب فما أقلّ العناية بها وما أندر . ومعنى هذا أن الاقتصاد على زوجة واحدة لا يوجد في أوروبا إلا في القوانين . ولا يعمل به إلا الأقليون . وأن تعدد الزوجات واقع في الغرب بين أهله وإن لم يكن مشروعاً . ثم قال :

لا أعرف لماذا يعتبر هذا التعدد الشرعي للزوجات عند الشرقيين أحط منزلة من هذا التعدد الكاذب الفاحش عند الغربيين . وإن كنت أعلم جد العلم بالأسباب التي تجعل الأول أسمى مكاناً وأرفع قدراً من الآخر :

أما وقد فهمنا الأسباب (الفسيولوجية) التي عملت على تشريع هذا التعدد في الشرق فليس من المصعب علينا أن نفهم السبب الذي حمل الدين على الإقرار عليه والاعتراف به .

إن رغبة الشرقيين في الإكثار من النسل وذوقهم المعترف به في عيشة الأسرة وعواطف العدل التي تتنازعهم ولا تسمح لهم بهجرة المرأة التي لم تعد تعجبهم هي الأسباب التي جعلت الدين يقر على هذا النظام الناشئ عن الآداب والطبائع اهـ .

## رأى الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده

### في تعدد الزوجات

نذكر هنا في هذا الفصل رأى الأستاذ الإمام شيخنا المغفور له الشيخ محمد عبده في تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية. وهذا الرأي أبداه رحمه الله عليه في سنة ١٢٩٨ هجرية. وذلك الوقت كانت الحوادث التي تقع بين المرء وزوجه محصورة في دائرة ضيقة ولو كان موجوداً في هذا العصر لرأيناه قد أبدى رأيه في صراحة أكثر من ذلك. قال:

قد أباحت الشريعة المحمدية للرجل الاقتران بأربع من النسوة إن علم من نفسه القدرة على العدل بينهما وإلا فلا يجوز الاقتران بغير واحدة. قال تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَوَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup> فإن الرجل إذا لم يستطع إعطاء كل منهن حقها اختل نظام المنزل وساءت معيشة العائلة. إذ العماد القويم لتدبير المنزل هو بقاء الاتحاد والتآلف بين أفراد العائلة. والرجل إذا خص واحدة منهم دون الباقيات ولو بشيء زهيد كأن يستقضيها حاجة في يوم الأخرى امتعضت تلك الأخرى وسئمت الرجل لتعديه على حقوقها بتزلفه إلى من لا حق لها. وتبدل الاتحاد بالنفرة والمحبة بالبغض. وقد كان النبي ﷺ وجماعة الصحابة رضوان الله عليهم والخلفاء الراشدون والعلماء والصالحون من كل قرن إلى هذا العهد يجمعون بين النسوة مع المحافظة على حدود الله في العدل بينهما. فكان ﷺ وأصحابه والصالحون من أمته لا يأتون حجرة إحدى الزوجات في نوبة الأخرى إلا بإذنها.

من ذلك أن النبي ﷺ كان يطاف به وهو في حالة المرض على بيوت زوجاته محمولاً على الأكتاف حفظاً للعدل. ولم يرض بالإقامة في بيت إحداهن خاصة. فلما كان عند إحدى نسائه سأل في أي بيت أكون غداً. فعلم نساؤه أنه يسأل عن نوبة عائشة. فأذن له في المقام عندها مدة المرض فقال: «هل رضىتن» فقلن: نعم. فلم يقم في بيت عائشة حتى علم رضاهن. وهذا الواجب الذي حافظ عليه النبي ﷺ هو الذي ينطبق على نصائحه ووصاياه. فقد روي في الصحيح أن آخر ما أوصى به ﷺ ثلاث. كان يتكلم بهن حتى تلجلج لسانه وخفي كلامه: «الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم لا تكلفوهم ما لا يطيقون، الله الله في النساء فإنهن عوار في أيديكم - أي أسراء - أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم

فزوجهن بكلمة الله» وقال: «من كان له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى». وفي رواية «ولم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وأحد شقيه مائل» وكان النبي ﷺ يعتذر عن ميله القلبي بقوله: «اللهم هذا» - أي العدل في البيات والعطاء - «جهدي فيما أملك ولا طاقة لي فيما تملك ولا أملك» يعني الميل القلبي.

وكان يقرع بينهما إذا أراد سفرًا. وقد قال الفقهاء يجب على الزوج المساواة في القسم في البيتوتة بإجماع الأئمة. وفيها وفي العطاء أي النفقة عند غالبهم. حتى قالوا يجب على ولي المجنون أن يطوّفه على نسائه. وقالوا لا يجوز للزوج الدخول عند إحدى زوجاته في نوبة الأخرى إلا لضرورة مبيحة. غايته يجوز له أن يسلم عليها من خارج الباب والسؤال عن حالها بدون دخول. وصرحت الكتب بأن الزوج إذا أراد الدخول عند صاحبة النوبة فأغلقت الباب دونه وجب عليه أن يبيت بحجرتها ولا يذهب إلى ضرتها إلا لمانع برد ونحوه. وقال علماء الحنفية أن ظاهر آية: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾<sup>(١)</sup>. أن العدل فرض في البيتوتة وفي الملبوس والمأكول والصحة لا في المجامعة لا فرق في ذلك بين فعل وعين ومجبوب ومريض وصحيح. وقالوا إن العدل من حقوق الزوجية فهو واجب على الزوج كسائر الحقوق الواجبة شرعاً إذ لا تفاوت بينهما. وقالوا إذا لم يعدل ورفع إلى القاضي وجب نهي وزجره. فإن عاد عزر بالضرب لا بالحبس وما ذلك إلا محافظة على المقصد الأصلي من الزواج وهو التعاون في المعيشة وحسن السلوك فيها.

أبعد الوعيد الشرعي وذاك الإلزام الدقيق الحتمي الذي لا يحتمل تأويلاً ولا تحويلاً يجوز الجمع بين الزوجات عند توهم عدم القدرة على العدل بين النسوة فضلاً عن تحقيقه؟ فكيف يسوغ لنا الجمع بين نسوة لا يحملنا على جمعهن إلا قضاء شهوة فانية واستحصال لذة وقية. غير مباليين بما ينشأ عن ذلك من المفساد ومخالفة الشرع الشريف. فإننا نرى أنه إن بدت لإحداهن فرصة للوشاية عند الزوج في حق الأخرى صرفت جهدها ما أستطاعت في تنميقها وإتقانها. وتحلف بالله إنها لصادقة فيما افترت (وما هي إلا من الكاذبات) فيعتقد الرجل أنها أخلصت له النصيح لفرط ميله إليها ويوسع الآخريات ضرباً مبرحاً وسباً فظيعاً ويسومهن طرداً ونهراً من غير أن يتبين فيما ألقى إليه. إذ لا هداية عنده ترشده إلى تمييز صحيح القول من فاسده ولا نور بصيرة يوقفه على الحقيقة فتضطرم نيران الغيظ في أفئدة

هاتيك النسوة وتسمى كل واحدة منهن في الانتقام من الزوج والمرأة الواشية. ويكثر العراك والمشاجرة بينهن بياض النهار وسواد الليل. وفضلاً عن اشتغالهن بالشقاق وعما يجب عليهن من أعمال المنزل يكثرن من خيانة الرجل في ماله وأمتعته لعدم الثقة بالمقام عنده. فإنهن دائماً يتوقعن منه الطلاق. إما من خبث أخلاقهن أو من رداءة أفكار الزوج. وأياً ما كان فكلاهما لا يهدأ له بال ولا يروق له عيش.

ومن شدة تمكن الغيرة والحقد في أفئدتهم تزرع كل واحدة في ضمير ولدها ما يجعله من ألد الأعداء لأخوته أولاد النسوة الأخريات. فإنها دائماً تمقتهم وتذكرهم بالسوء عنده وهو يسمع وتبين له امتيازهم عنه عند والدهم وتعدد له وجوه الامتياز. فكل ذلك وما شابهه إن ألقى إلى الولد حال الطفولية يفعل في نفسه فعلاً لا يقوى على إزالته بعد تعقله. فيبقى نفوراً من أخيه عدواً له لا نصيراً وظهيراً له على اجتناء الفوائد ودفع المكروه كما هو شأن الأخ.

وإن تطاول واحد من ولد تلك على آخر من ولد هذه وإن لم يعقل ما لفظ إن كان خيراً أو شراً لكونه صغيراً انتصب سوق العراك بين والديهما وأوسعت كل واحدة الأخرى بما في وسعها من ألفاظ الفحش ومستهجنات السب. وإن كنَّ من المخدرات في بيوت المعترين: كما هو مشاهد في كثير من الجهات خصوصاً في الريفية.

وإذا دخل الزوج عليهن في هذه الحالة تعمس عليه إطفاء الثورة من بينهن بحسن القول ولين الجانب إذ لا يسمعن له أمراً ولا يرهبن منه وعيداً لكثرة ما وقع بينه وبينهن من المنازعات والمشاجرات لمثل هذه الأسباب أو غيرها التي أفضت إلى سقوط اعتباره وانتهاك واجباته عندهن أو لكونه ضعيف الرأي أحق الطبع فتقوده تلك الأسباب إلى فض هذه المشاجرة بطلاقهن جميعاً. أو طلاق من هي عنده أقل منزله في الحب ولو كانت أم أكثر أولاده. فتخرج من المنزل سائلة الدمع حزينة الخاطر حاملة من الأطفال عديداً فتأوي بهن إلى منزل أبيها إن كان. ثم لا يمضي عليها بضعة أشهر عنده إلا ستمها فلا تجد بداً من رد الأولاد إلى أبيهم وإن علمت أن زوجته الحالية تعاملهم بأسوأ مما عوملوا به من عشيرة أبيها. ولا تسل عن أم الأولاد إذا طلقت وليس لها من تأوي إليه فإن شرح ما تعانيه من ألم الفاقة وذلل النفس ليس بحزن القلب بأقل من الحزن عند العلم بما تسأم به صبيتها من الطرد والتفريق. يثنون من الجوع ويبيكون من ألم المعاملة.

ولا يقال إن ذلك غير واقع فإن الشريعة الغراء كلفت الزوج بالنفقة على مطلقة

وأولاده منها حتى تحسن تربيتهم وعلى من يقوم مقامها في الحضانة إن خرجت من عدتها وتزوجت. فإن الزوج وإن كلفته الشريعة بذلك لكن لا يرضخ لأحكامها في مثل هذا الأمر الذي يكلفه نفقات كبيرة إلا مكرهاً مجبوراً. والمرأة لا تستطيع أن تطالبه بحقوقها عند الحاكم الشرعي إما لبعد مركزه فلا تقدر على الذهاب إليه وتترك بنيتها لا يملكون شيئاً مدة أسبوع أو أسبوعين حتى يستحضر القاضي الزوج وربما آت إليهم حامله صكاً بالتزامه بالدفع لها كل شهر ما أوجهه القاضي عليه من النفقة من غير أن تقبض منه ما يسد الرمق أو يذهب بالعوز ويرجع الزوج مضراً على عدم الوفاء بما وعد لكونه متحققاً من أن المرأة لا تقدر أن تخاطر بنفسها إلى العودة للشكاية لو هن قواها واشتغالها بما يذهب الحاجة الوقتية أو حياء من شكاية الزوج. فإن كثيراً من أهل الأرياف يعدون مطالبة المرأة بنفقتها عيباً فظيعاً. فهي تفضل البقاء على تحمل الأتعاب الشاقة طلباً لما تقيم به بنيتها هي وبنوها على الشكاية التي توجب لها العار وربما لم تأت بالثمرة المقصودة. وغير خاف إن ارتكاب المرأة الأيم لهذه الأعمال الشاقة ومعاناة البلايا المتنوعة التي أفلها ابتذال ماء الوجه تؤثر في أخلاقها فساداً وفي طباعها قبحاً مما يذهب بكمالها ويؤدي إلى تحقيرها عند الراغبين في الزواج. ولربما أدت بها هذه الأمور إلى أن تبقى أيماً مدة شبابها تتجرع غصص الفاقة والذل. وإن خطبها رجل بعد زمن طويل من يوم الطلاق فلا يكون في الغالب إلا أقل منزلة وأحق قدرأ من بعلمها السابق. أو كهلاً قلّت رغبة النساء فيه. ويمكث زمناً طويلاً يقدم رجلاً ويؤخر أخرى خشية على نفسه من عاتلة زوجها السالف فإنها تبغض أي شخص يريد زواج امرأته وتضمّر له السوء إن فعل ذلك. كأن مطلقها يريد أن تبقى أيماً إلى الممات رغبة في نكاحها وإساءتها إن طلقها كارهاً لها. أما إذا كان طلاقها ناشئاً عن حماقة الرجل لإكثاره من الحلف به عند أدنى الأسباب وأضعف المقتضيات كما هو كثير الوقوع الآن أشد حنقه وغيرته عليها وتمنى لو أستطاع سبيلاً إلى قتلها أو قتل من يريد الاقتران بها. وكأنّي بمن يقولون أن هذه المعاملة وتلك المعاشرة لا تصدر إلا من سفلة الناس وأدنيائهم. وأما ذووا المقامات وأهل اليسار فلا نشاهد منهم شيئاً من ذلك فإنهم ينفقون مالاً لبدا على مطلقاتهم وأولادهم منها وعلى نسوتهم العديديات في بيوتهم فلا ضير عليهم في الإكثار من الزواج إلى الحد الجائز والطلاق إذا أرادوا. بل هو الأجمل والأليق بهم اتباعاً لما ورد عنه ﷺ: «تناكحوا تناسلوا تكثروا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة» وأما ما يقع من سفلة الناس فلا يصح أن يجعل قاعدة للنهي عما كان عليه عمل النبي والسلف الصالح من الأمة. خصوصاً الآية: ﴿فَأَنكِحُوا مَا

طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاثٌ وَرُبْعٌ ﴿١﴾ لم تنسخ بالإجماع . فإذا يلزم العمل بمدلولها مدام الكتاب .

نقول في الجواب عن هذا كيف يصح هذا المقال وقد رأينا الكثير من الأغنياء وذوي اليسار يطردون نساءهم مع أولادهم . فتربى أولادهم عند أقوام غير عشيرتهم لا يعتنون بشأنهم ولا يلتفتون إليهم . وكثيراً ما رأينا الآباء يطردون أبناءهم وهم كبار مرضاة لنسائهم الجديديات ويسبئون إلى النساء بما لا يستطيع حتى أنه ربما لا يحمل للرجل منهم على تزوج ثانية إلا إرادة الإضرار بالأولى وهذا شائع كثير . وعلى فرض تسليم أن ذوي اليسار قائمون بما يلزم من النفقات لا يمكننا إلا أن نقول كما هو الواقع إن انفاقهم على النسوة وتوفية حقوق الزوجية من القسم في المبيت ليس على نسبة عادلة كما هو الواجب شرعاً على الرجل لزوجاته فهذه النفقة تستوي مع عدمها من حيث عدم القيام بحقوق الزوجات الواجبة الرعاية كما أمرنا به الشرع الشريف . فإذا لا تمايز بينهم وبين الفقراء في أن كلاً قد ارتكب ما حرّمته الشرائع ونهت عنه نهياً شديداً خصوصاً وأن مضرات إجتماع الزوجات عند الأغنياء أكثر منها عند الفقراء كما هو الغالب . فإن المرأة قد تبقى في بيت الغني ستة أو سنتين بل ثلاثاً بل خمساً بل عشرين لا يقربها الزوج خشية أن تغضب عليه : من يميل إليها ميلاً شديداً :

وهي مع ذلك لا تستطيع أن تطلب منه أن يطلقها لخوفها على نفسها من بأسه فتضطر إلى فعل ما لا يليق وبقيّة المفساد التي ذكرناها من تربية الأبناء على عداوة أخوتهم بل وأبيهم أيضاً موجودة عند الأغنياء أكثر منها عند الفقراء . ولا تصح المكابرة في إنكار هذا الأمر بعد مشاهدة آثاره في غالب الجهات والنواحي وتطايير شره في أكثر البقاع من بلادنا وغيرها من الأقطار الشرقية .

فهذه معاملة غالب الناس عندنا من أغنياء وفقراء في حالة التزوج بالمعددات كأنهم لم يفهموا حكمة الله في مشروعيته بل أتخذوه طريقاً لصرف الشهوة واستحصال اللذة لا غير . وغفلوا عن المقصد الحقيقي منه وهذا لا تجيزه الشريعة ولا يقبله العقل .

فاللزام عليهم حينئذ إما الاقتصار على واحدة إذا لم يقدروا على العدل كما هو مشاهد عملاً بالواجب عليهم بنص قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ <sup>(٢)</sup> وأما آية : ﴿ فَانْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ <sup>(٣)</sup> فهي مقيدة بآية : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> وأما أن يتبصروا

قل طلب التعدد في الزوجات فيما يجب عليهم شرعاً من العدل وحفظ الإلفة بين الأولاد وحفظ النساء من الغوائل التي تؤدي بهن إلى الأعمال الغير اللائقة ولا يحملونهم على الإضرار بهم وبأولادهم ولا يطلقونهن إلا لداع ومقتضى شرعي شأن الرجال الذين يخافون الله ويوقرون شريعة العدل ويحافظون على حرمان النساء وحقوقهن ويعاشروهن بالمعروف ويفارقونهن عند الحاجة فهؤلاء الأفاضل الأتقياء لا لوم عليهم في الجمع بين النسوة إلى الحد المباح شرعاً. وهم وإن كانوا عدداً قليلاً في كل بلد وإقليم لكن أعمالهم واضحة الظهور تستوجب لهم الثناء العميم والشكر الجزيل وتقربهم من الله العادل العزيز اهـ.

## الحكمة في عدم جواز نكاح الزائدة على أربع

جَوَزَ الشارع الحكيم للرجل أن يتزوج واحدة واثنين إلى أربع ولكن بشرط أن يعدل بينهما. وأما الزيادة على الأربع فقد نهى الشارع الحكيم عنها. لأن الجور يتحقق عند الزيادة على هذا العدد كما هو معلوم ومشاهد بالبداهة. ولا يمكن للإنسان أن يمسك نفسه عن الجور مهما كان ومهما أوتي من الحكمة والعلم.

ولا يرد علينا رسول الله ﷺ لأنه عليه الصلاة والسلام معصوم من كل الزلات ولا يقع منه ما يخالف القرآن بحال من الأحوال. وروي أن رجلاً أسلم وتحتة عشر نسوة فأمره رسول الله أن يختار منهن أربعة. كما روي أن قيس بن الحارث أسلم وتحتة ثمانى نسوة فأمره رسول الله أن يختار منهن أربعة وقد ورد في البدائع ما يأتي :

روي أن رجلاً أسلم وتحتة ثمان نسوة فأسلم فقال له رسول الله ﷺ : «اختر منهن أربعاً وفارق البواقي» أمره رسول الله بمفارقة البواقي. ولو كانت الزيادة على أربع حلالاً لما أمره. فدل أنه انتهى العدد المشروع وهو الأربع. ولأن في الزيادة عن الأربع خوف الجور عليهن بالعجز عن القيام بحقوقهن. لأن الظاهر أنه لا يقدر على الوفاء بحقوقهن. وإليه وقعت الإشارة بقول عز وجل : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ <sup>(١)</sup> أي لا تعدلوا في القسم والجماع والنفقة في نكاح المثني والثلاث والرابع. بخلاف نكاح رسول الله ﷺ لأن خوف

(١) (٤) النساء : ٣.

الجور منه غير موهوم لكونه مؤيداً على القيام بحقوقهن بالتأييد الإلهي . فكان ذلك من الآيات الدالة على نبوته . لأنه آثر الفقر على الغنى والضيق على السعة وتحمله الشدائد والمشاق على الهوينا في العبادات والأمور الثقيلة . وهذه الأشياء أسبابها قطع الشهوات والحاجة إلى النساء . ومع ذلك كان يقوم بحقوقهن . دل على أنه ﷺ إنما قدر على ذلك بالله تعالى . وأما الآية فلا يمكن العمل بظاهرها لأن المثنى ليس عبارة عن الإثنين ولا الثلاث عن الثلاث والرابع عن الأربع . بل أدنى ما يراد بالمثنى مرتان من العدد وأدنى ما يراد بالثلاث ثلاث مرات من العدد وكذا الرابع . وذلك يزيد عن التسعة وثمانية عشر ولا قائل به . فدل أن العمل بظاهر الآية متعذر فلا بد من تأويل . ولها تأويلان . أحدهما : أن يكون على التخيير بين نكاح الإثنين والثلاث والأربع . كأنه قال عز وجل : مثنى أو ثلاث أو أربع . وإستعمال الواو مكان أو جائز . والثاني : أن يكون ذكر هذه الأعداد على التداخل وهو أن قوله : «وثلاث» تدخل فيه الإثنين . وقوله عز وجل : «ورباع» يدخل فيه الثلاث . كما في قوله تعالى : ﴿ أَيَنْتَكُمُ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ <sup>(١)</sup> ثم قال عز وجل : ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رُؤُوسًا مِنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> واليومان الأولان داخلان في الأربع . اهـ :

### حكمة جواز نكاح الأمة

إعلم أن الفقر غالب في الناس وشائع أكثر من الغنى . ولما كان الزواج فيه مصلحة ومنفعة للإنسان كما هو مبين في غير هذا الموضوع رخص الشارع لنا نكاح الأمة للخلاص من عناء النفقة وكثرة المهر الذي يجب للحررة رحمة بنا وشفقة علينا . وأيضاً لأجل أن يكون المرء بعيداً عن الوقوع في الزنا الذي ضرره أشهر من أن يذكر . وهي حكمة بالغة .

### حكمة عدم الوقوف عند عدد معين

#### في التسرى

إعلم أن الرغبة في نكاح الأمة تكاد تكون في حيز العدم . لاشتغالها بخدمة السيد المالك إذا دعاها لذلك . ولكون أولادها تكون مثلها في الرق . وهذا لا يوافق مصلحة الزوج في الغالب . أما التسري فبخلاف ذلك .

والحكمة في ذلك . انهن إذا لم يوطأن نزعن إلى ارتكاب الفاحشة في الغالب . فإذا نكحن السيد المالك يكثر النسل الذي يحصل بالمضاجعة . وفي كثرة النسل عمار الكون كما قلنا في غير هذا الفصل . وهناك حكمة أخرى . وهي إذا ولدت الأمة من سيدها تصير أم ولد ونالت نعمة الحرية وعتقت على السيد بعد وفاته لتصير حرة كابنها . فمن أجل ذلك ومن أجل هذه الاعتبارات وهذه الحكم وهذا السر العجيب لم يحظر الشارع الحكيم علينا الأكل من التسري . وهذه مزية اختص الله بها الأمة المحمدية .

## الحكمة في عدم جواز نكاح الأمة على الحرية

إن الشارع الحكيم حرم نكاح الأمة على الحرية . والحكمة في ذلك أن الأمة لاحقها نقص الرق الذي هو ذل عظيم . فلا يليق للرجل والحالة هذه أن يدخلها على امرأة حرة . زد على ذلك ما يحصل من الشقاق والنزاع وقلق الفكر صباح مساء بين المرء وزوجه . من أجل ذلك حرم الشارع الحكيم نكاح الأمة على الحرية وهي حكمة بالغة تعلم مقدارها إذا نظرت إلى نتائجها .

## الحكمة في عدم جواز نكاح المملوك بغير إذن مولاه

إعلم وفقك الله أن منافع البضع مملوكة للسيد . وإذا كان الأمر كذلك فهو أشبه بشيء مملوك للسيد من كل الوجوه ولا يجوز التصرف في ملك الغير بغير إذنه ورضاه . من أجل ذلك أعتبر الشارع الحكيم أن نكاح المملوك بغير إذن مولاه غير نافذ أصلاً لما بيننا وقد ذكر في البدائع ما يأتي :

فلا يجوز نكاح مملوك بغير إذن مولاه وإن كان عاقلاً بالغاً سواء كان قناً أو مدبراً أو مدبرة أو أم ولد . أو مكاتبة أو مكاتباً . أما القن فإن كان أمة فلا يجوز نكاحها بغير إذن سيدها بلا خلاف . لأن منافع البضع مملوكة لسيدها . ولا يجوز التصرف في ملك الغير بغير إذنه . وكذلك المدبرة وأم الولد لما قلنا . وكذا المكاتبة لأنها ملك المولى رقة . وملك المنفعة يتبع ملك الرقة إلا أنه منع من الاستمتاع بها لزوال ملك اليد . وفي الاستمتاع إثبات

ملك اليد . ولأنها من الجائز أنها تعجز فتردّ إلى الرق فتعود قنة كما كانت فتبين أن نكاحها صادم المولى فلا يصح . وإن كان عبداً فلا يجوز نكاحه أيضاً عند عامة العلماء . وقال مالك رضي الله عنه يجوز . وجه قوله إن منافع البضع العبد لا تدخل تحت ملك المولى فكان المولى فيها على أصل الحرية والمولى بأجنبي عنها فيملك النكاح كالحر . بخلاف الأمة لأن منافع بضعها ملك المولى فمنعت من التصرف بغير إذنه . ولأبي حنيفة رضي الله عنه أن العبد بجميع أجزائه ملك المولى لقوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ لَكُمْ مَثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ هَلْ لَّكُمْ مِّنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ شُرَكَاءَ فِي مَا رَزَقْتَكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ <sup>(١)</sup> .

أخبر سبحانه وتعالى أن العبد ليسوا شركاء فيما رزقت السادات ولا هم سواء في ذلك . ومعلوم أن ما أراد به نفي الشركة في المنافع لاشتراكهم فيها دلّ أنه أراد به حقيقة الملك . ولقوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ <sup>(٢)</sup> والعبد اسم لجميع أجزائه . ولأن سبب الملك أضيف إلى كله . فيثبت الملك في كله . إلا أنه منع من الانتفاع ببعض أجزائه بنفسه . وهذا لا يمنع ثبوت الملك كالأمة المجوسية وغير ذلك . وكذلك المأذون في التجارة . والنكاح ليس من التجارة لأن التجارة معاوضة المال بالمال . والنكاح معاوضة البضع بالمال . والدليل عليه أن المرأة إذا زوجت نفسها على عبد تنوي أن يكون العبد للتجارة لم يكن للتجارة . ولو كان النكاح من التجارة لكان بدل البضع للتجارة كالبيع فكان هو بالنكاح متصرفاً في ملك مولاه فلا يجوز . كما لا يجوز نكاح الأمة . والدليل عليه قوله تعالى : ﴿ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ <sup>(٣)</sup> وصف العبد المملوك بأنه لا يقدر على شيء ومعلوم أنه ما أراد به القدرة الحقيقية لأنها ثابتة له فتعين القدرة الشرعية . وهي إذن الشرع وإطلاقه . فكان نفي القدرة الشرعية نفيّاً للإذن والإطلاق . ولا يجوز إثبات التصرف الشرعي بغير إذن الشرع . وكذلك المدبر لأنه عبد مملوك وكذلك المكاتب . لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم على لسان رسول الله ﷺ ولأنه كان محجوراً عن الزواج قبل الكتابة وعند الكتابة ما أفاد له إلا الإذن بالتجارة . والنكاح ليس من التجارة . اهـ بتصريف .

(١) (٣٠) الروم : ٢٨ .

(٢) (١٦) النحل : ٧٥ .

(٣) (١٦) النحل : ٧٥ .

## الحكمة في تحريم نكاح المسلمة

### لغير المسلم

الحكمة في ذلك من وجوه منها ان المسلمة أكتسبت بإسلامها المعزة فإذا تزوج غير المسلم بالمسلمة يكون له حق السيطرة عليها. إذ الرجال قوامون على النساء. ولا شك أن سيطرة: أي فيها إهانة لها. والشارع لا يرضى أن تصل الإهانة إلى المسلمة من غير الممحل. قال الله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(١)</sup> وأيضاً ربما عاملها على مقتضى دينه فتكون هناك الطامة الكبرى والبلية العظمى. بل قل عليها وعلى الدنيا السلام. ومنها أن الذرية تميل في الغالب بعد سن الرشد إلى الآباء. فإذا تزوجت مسلمة بغير مسلم فكأنها تلد للكفر ولغير الإسلام. وهذا لا يريده الشارع الحكيم. ومنها أنه إذا حصلت الألفة بينهما تكون الزوجة مضنة طاعة الزوج إذا دعاها إلى إعتناق دينه ومذهبه.

من أجل ذلك حرم الشارع الحكيم نكاح المسلمة لغير المسلم قطعاً. وقد ورد في البدائع ما يأتي: فلا يجوز نكاح المؤمنة لكافر لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾<sup>(٢)</sup> ولأن في نكاح المؤمنة للكافر خوف وقوع المؤمنة في الكفر. لأن الزوج يدعوها إلى دينه، والنساء في العادات يتبعن الرجال فيما يؤثر من الأفعال ويقلدونهم في الدين. إليه وقعت الإشارة في آخر الآية بقوله عز وجل: ﴿أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup> لأنهم يدعون المؤمنات إلى الكفر والدعاء إلى الكفر دعاء إلى النار. لأن الكفر يوجب النار. فكان نكاح الكافر للمسلمة سبباً داعياً إلى الحرام فكان حراماً. والنص وإن كان ورد في المشركين لكن العلة وهي الدعاء إلى النار تعم الكفرة أجمع فيتعمم الحكم بعموم العلة. فلا يجوز إنكاح المسلمة لكتابي. كما لا يجوز إنكاحها الوثني والمجوسي. لأن الشرع قطع ولاية الكافرين عن المؤمنين بقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾<sup>(٤)</sup> فلو جاز إنكاح المؤمنة لثبت له عليها سبيل وهذا لا يجوز.

(٣) (٢) البقرة: ٢٢١.

(٤) (٤) النساء: ١٤١.

(١) (٤) النساء: ١٤١.

(٢) (٢) البقرة: ٢٢١.

## حكمة جواز نكاح المسلم للكتابية

إعلم أن أهل الكتاب أي الذين يدينون بدين وكتاب سماوي منزل من عند الله تعالى هم أقرب الناس إلى الهدى إذا سطع لهم البرهان . ووضح لهم السبيل . بخلاف غيرهم من المشركين الذين يدينون بالخرافات والأوهام . ويعبدون الأصنام والحجر الصلد . والنار المحرقة والكوكب الذي يعتريه الأفول وهلم جرا . فهؤلاء أبعد الناس عن الهدى واتباع الدين الحق ولو أقمت لهم ألف دليل ودليل وكان الكل واضحاً وضوح الشمس في كبد السماء . ولما علم الشارع الحكيم ذلك أجاز للمسلم أن ينكح ويتزوج الكتابية .

وأيضاً أن الكتابية أقرب إلى أهل الإسلام إذ تصدق وتؤمن بالآله وإرسال بعض الرسل بخلاف المشركة . وهناك حكمة أخرى وهي أن المرأة الكتابية إذا عاشرت زوجها المسلم تجد عدل الإسلام يبدو أمامها كل يوم ويزداد في عينها فربما تسرب نور الإسلام إلى قلبها فتعتنق الدين الحنيف وتهتدي بهديه عن رضى وطيب خاطر فتفوز بالنجاح والفلاح وسعادة الدارين . وهذا مشاهد برأي العين إذ كثيراً ما نرى زوجات المسلمين الذين هم من أهل الكتاب بعد الدخول بهن بزمان قليل أعتنقن الدين الإسلامي الحنيف . ولا يخفى أن الأبناء يكونون تابعين للزوج المسلم حسب ما قرره الشارع الحكيم . فإذن لا خوف على الذرية من تركهم دين أبيهم . ولنا برسول الله ﷺ أسوة بنكاحه السيدة مارية القبطية .

فماذ يقول أعداء الدين الإسلامي إذا نظروا إلى هذه الحكم الجليلة : اللهم من أضلته فلا هادي له . وقد ورد في البدائع ما يأتي .

جَوَزَ نِكَاحَ الْكِتَابِيَةِ لِرَجَاءِ إِسْلَامِهَا لِأَنَّهَا آمَنَتْ بِكُتُبِ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ فِي الْجُمْلَةِ . وَإِنَّمَا نَفَضَتْ الْجُمْلَةَ بِالتَّفْصِيلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا أَخْبِرَتْ عَنِ الْأَمْرِ عَلَى خِلَافِ حَقِيقَتِهِ . فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَتَى نَبِهَتْ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ تَنَبَّهَتْ . وَتَأْتِي بِالْإِيمَانِ عَلَى التَّفْصِيلِ حَسَبَ مَا كَانَتْ أَتَتْ بِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ . هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الَّتِي بَنَى أَمْرَهَا عَلَى الدَّلِيلِ دُونَ الْهَوَى وَالطَّبْعِ . وَالزَّوْجُ يَدْعُوهَا إِلَى الْإِسْلَامِ وَيُنَبِّهُهَا عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ . فَكَانَ فِي نِكَاحِ الْمُسْلِمِ إِيَّاهَا رَجَاءُ إِسْلَامِهَا . فَجَوَزَ نِكَاحَهَا لِهَذِهِ الْعَاقِبَةِ الْحَمِيدَةِ .

## الحكمة في عدم جواز نكاح المشركة والمجوسية

إن الشارع الحكيم قد أباح زواج الكتابية كما علمت فيما تقدم. ولم يجوز زواج المشركة ولا المجوسية. لأن الكتابية تؤمن وتصدق بكتاب منزل من قبل الله تعالى في الجملة كما ذكرنا فكانت أقرب إلى الإسلام من غيرها. وأما المشركة والمجوسية فلا تؤمنان بكتاب أصلاً. وليست عندهما التعاليم الدينية فكانت العداوة بينهما متأصلة ضد الإسلام والمسلمين. لا يزول أمرها ولا يرجى زوالها من قريب كما أنه لا يرجى إسلامهما إلا بعد جهد شديد وتعب يزيد عن قدر الطاقة. وقد ورد في البدائع. ما يأتي: ولا يجوز للمسلم أن ينكح المشركة لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنَ﴾<sup>(١)</sup> ويجوز أن ينكح الكتابية لقوله عز وجل: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> والفرق أن الأصل لا يجوز للمسلم أن ينكح الكافرة لأن زواج الكافرة والمخالطة معها مع قيام العداوة الدينية لا يحصل السكن والمودة وهما قوام مقاصد النكاح. إلا أنه جوز نكاح الكتابية رجاء إسلامها لأنها آمنت بكتب الأنبياء والرسول في الجملة وإنما نقضت الجملة بالتفصيل بناء على أنها أخبرت عن الأمر على خلاف حقيقته. فالظاهر أنها متى نبهت على حقيقة الأمر تنبهت وتأتي بالإيمان على التفصيل على حسب ما كانت أتت به على الجملة. هذا هو الظاهر من حال التي بنى أمرها على الدليل دون الهوى والطبع. والزوج يدعوها إلى الإسلام وينبهاها على حقيقة الأمر. فكان في نكاح المسلم إياها رجاء إسلامها. فجوز نكاحها لهذه العاقبة الحميدة. بخلاف المشركة فإنها في اختيارها الشرك ما ثبت أمرها على الحجة بل على التقليد بوجود الالباء عن ذلك من غير أن ينتهي ذلك الخبر مما يجب قبول قوله واتباعه وهو الرسول. فالظاهر أنها لا تنظر في الحجة ولا تلتفت إليها عند الدعوة فيبقى ازدواج الكفر مع قيام العداوة الدينية المانعة من السكن والازدواج والمودة خالياً عن العاقبة الحميدة فلم يجز إنكاحها. وروي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب غير أنكم ليسوا ناكحي نسائهم ولا آكلي ذبائحهم» ودلّ قوله: سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا من أهل الكتاب ولا يحل وطؤها بملك اليمين أيضاً اهـ بتصرف.

## حكمة عدم الإباحة للمرأة أن تتزوج

بغير واحد

إعلم أن الشارع حظر على المرأة الجمع بين بعينين فأكثر لعدة وجوه واعتبارات كلها حكم وأسرار عظيمة وإليك البيان منها أنها لو فعلت ذلك اختلطت الأنساب فلا يعلم لمن الولد. وفي هذا من الضرر ما لا يخفى. وأقل ما فيه ضياع الحقوق في الموارث. وهذا ينافي مشروعية النكاح. ومنها أن غير الذكور في جنس الحيوان أكثر من غيره الأنثى. وهذا أمر مشاهد فيه. فإذا شارك الذكر غيره في زواج امرأته قامت سوق الحرب وأريققت الدماء وفسد نظام العالم.

وإننا نرى ونسمع أن فلاناً أحب فلانة وأحبها آخر. فيحصل بينهما النفور وربما أدت الحالة إلى القتل والوقوع تحت طائلة العقاب. وهذا الأمر حصل بالفعل في عصرنا هذا.

ومنها أن الرجل يجب عليه نفقة زوجته فيعاني من المشاق في سبيل الإنفاق على بيته ما لا تقوى عليه المرأة. زد على ذلك أن الله فضله عليها في كثير من المواطن بتولية أمر الملك ومناصب القضاء العام في كافة الحقوق ومباشرة الحروب واستثمار الأرض وضعف نصيبه في الميراث وغير ذلك مما لم يكن من خصائص النساء. فالله سبحانه وتعالى مكنه من تعدد الزوجات إظهاراً لفضل الرجل ومكافأة له على القيام بما لم يكن في طاقة المرأة. من أجل ذلك لم يجوز لها الجمع بين بعينين أو أكثر وهي حكمة بالغة من الشارع الحكيم.

## الحكمة في عدم جواز نكاح المرأة

المطلقة الحامل والمرأة قبل الاستبراء

الحكمة في ذلك راجعة إلى حفظ الأنساب لأن الحمل إذا كان من رجل قد طلق زوجته صار ذلك الحمل ثابت النسب من المطلق وماؤه محترم فلزم حفظ حرمة مائه. وذلك لا يكون إلا بمنع المرأة من النكاح برجل آخر وما قيل في هذا الموضوع يقال أيضاً في المرأة التي لم يستبرأ رحمها خوفاً من أن تكون حاملاً. والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام في سبايا أوطاس «ألا لا توطأ الحبالى حتى يضعن ولا الحبالى حتى يستبرأن بحیضة» وقد ورد في البدائع ما يأتي.

إن الحمل إذا كان ثابت النسب من الغير وماؤه محترم لزم حفظ مائه بالمنع من

النكاح. وعلى هذا يخرج ما إذا تزوج امرأة حاملاً من الزنا أنه يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ولكن لا يطأها حتى تضع. وقال أبو يوسف لا يجوز وهو قول زفر. وروى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماء زرع غيره» وروى أيضاً أنه قال: «لا يحل لرجلين يؤمنا بالله واليوم الآخر أن يجتمعا على امرأة في طهر واحد» وقال أيضاً: «ألا لا توطأ الحبالى حتى يضمن ولا الحبالى حتى يستبرأ بحیضة» اهـ بتصرف.

## حكمة عدم قربان المرأة

### في زمن الحيض

كان أهل الجاهلية يعاملون الحيض معاملة سيئة بل هي في أقصى حد من القسوة والشدة لا تليق ببني الإنسان. وهي بقية من بقايا الجاهلية الأولى:

ولما جاء الإسلام الحنيف أجتز تلك العادة التي كانت عليها الجاهلية وأمرنا بعدم قربان المرأة في زمن الحيض فقط واعتزالها عن الجماع بسبب إفرازات الغدد الداخلية لأن الاختلاط بها بالجماع ربما منع نزول الحيض منها بعض الأوقات. وقد يكون من الأسباب التي تلتهب فيها الاعضاء التناسلية. وهذا ضرر عظيم يجب البعد عنه.

ولقد جاء الطب الحديث وبين للناس هذا الضرر بأجلى وجه وأعظم بيان. وقد عرف الأطباء أن الشارع الإسلامي حكيم في نهى المسلمين في عدم قربان المرأة واعتزالها عن الجماع في زمن الحيض. وإننا نذكر لك هنا ما قاله بعض كبار الأطباء في هذا الصدد إذ يقول:

قال الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾<sup>(١)</sup> هذه الآية الكريمة علمت الإنسان قبل أن يعرف شيئاً من أنواع الإفرازات أن المحيض أذى وأنه لا يفيد الجسم.

وأما الجزء الثاني من الآية الكريمة: ﴿فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(١)</sup> فسيه ان الاعضاء التناسلية تكون في حالة احتقانات والاعصاب تكون في حالة اضطراب بسبب

(١) (٢) البقرة: ٢٢٢.

(١ و ٢) (٢) البقرة: ٢٢٢.

إفرازات الغدد (الداخلية) فالاختلاط الجنسي يضرها وربما منع نزول الحيض كما يحصل كثيراً من الاضطراب العصبي وقد يكون سبباً في التهاب الأعضاء التناسلية. وهذا هو السبب في أن الطبيب الأخصائي لا يكشف على مرضاه من النساء وقت الحيض اهـ.

وقال أبو السعود رضي الله عنه: روي أن أهل الجاهلية كانوا لا يساكنون الحيض ولا يؤاكلونهن كدأب اليهود والمجوس. وأستمر الناس على ذلك إلى أن سأل عن ذلك أبو الدحداح في نفر من الصحابة رضي الله عنهم. فنزلت: ﴿قُلْ هُوَ أَذَى﴾<sup>(١)</sup> أي شيء يستقذر منه ويؤذي من يقربه نفرة منه وكرهه له. ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾<sup>(٢)</sup> أي فاجتنبوا مجامعتهن في حالة الحيض.

قيل أخذ المسلمون بظاهر الاعتزال فأخرجوهن من بيوتهن. فقال ناس من الأعراب يا رسول الله: البرد شديد والثياب قليلة فإن آثرناهن هلك سائر أهل البيت. وأن استأثرنا بها هلك الحيض. فقال ﷺ: «إنما أمرتكم أن تعتزلوا مجامعتهن إذا حضن ولم آمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم» وقيل إن النصارى كانوا يجامعون ولا يبالون بالحيض واليهود كانوا يفرطون في الاعتزال فأمر المسلمون بالاعتقاد.

وقال الفخر الرازي رضي الله عنه: روي أن اليهود والمجوس كانوا يبالغون في التباعد عن المرأة حال حيضها. والنصارى كانوا يجامعون ولا يبالون بالحيض. وأن أهل الجاهلية كانوا إذا حاضت المرأة لم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجالسوها على فرش ولم يساكنوها في بيت كفعل اليهود والمجوس. فلما نزلت هذه الآية أخذ المسلمون بظاهر الآية فأخرجوهن من بيوتهن. فقال ناس من الأعراب: يا رسول الله البرد شديد والثياب قليلة فإن آثرناهن بالثياب هلك سائر أهل البيت وإن استأثرنا بها هلك الحيض. فقال عليه الصلاة والسلام: «إنما أمرتكم أن تعتزلوا مجامعتهن إذا حضن ولم آمركم بإخراجهن من البيوت كفعل الأعاجم» فلما سمع اليهود ذلك قالوا هذا الرجل يريد أن لا يدع شيئاً من أمرنا إلا خالفنا فيه. ثم جاء عباد بن بشير وأسيد بن مصير إلى رسول الله ﷺ فأخبراه بذلك. وقالوا: يا رسول الله أفلا ننكحهن في المحيض فتغير وجه رسول الله ﷺ حتى ظننا أنه غضب عليهما فقاما. فجاءته هدية من لبن فأرسل النبي ﷺ إليهما فسقاها. فعلمنا أنه لم يغضب عليهما: اهـ.

هذه هي الحكمة البالغة في عدم قربان المرأة في زمن الحيض . وقد نهانا الشارع الحكيم عن ذلك منذ أربعة عشر قرناً . وقد أثبت الطب الحديث حكمة الشارع في هذا الأمر . فiales من دين قويم : يهدي إلى الصراط المستقيم .

## الحكمة في أن متولي العقد

### لا بد أن يكون بالغاً

الحكمة في ذلك ظاهرة جلية لا تحتاج إلى شرح وتوضيح وهي غير خافية على أحد من الناس : ذلك أن العاقل البالغ يدرك عواقب الأمور وما يترتب عليها من النفع والضرر سواء أكان ذلك في بادىء الأمر أو عاقبته .

من أجل ذلك جعل الشارع الحكيم من ضمن شرائط الجواز والنفاز أن يكون العاقد بالغاً . وقد ذكر في البدائع ما يأتي .

وأما بيان شرائط الجواز والنفاز فأنواع . منها أن يكون العاقد بالغاً فإن نكاح الصبي العاقل وإن كان منعقداً على أصل أصحابنا فهو غير نافذ . بل نفاذه يتوقف على إجازة وليه . لأن نفاذ التصرف لاشتماله على وجه المصلحة والصبي لقلته تأمله لاشتغاله باللهو واللعب لا يقف على ذلك . فلا ينفذ تصرفه بل يتوقف على إجازة وليه فلا يتوقف على بلوغه حتى لو بلغ قبل أن يجيزه الولي لا ينفذ بالبلوغ . لأن العقد انعقد موقوفاً على إجازة الولي . ورضاه لسقوط اعتبار رضى الصبي شرعاً . وبالبلوغ زالت ولاية الولي فلا ينفذ ما لم يجزه بنفسه . اهـ .

## حكمة تأديب الرجل لزوجته

جاء في القرآن الشريف قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(١)</sup> وإذا كان الأمر كذلك فالشارع الحكيم أباح للزوج أن يؤدب زوجته إذا رأى منها نشوزاً أو عدم اعتدال في طاعته تلك الطاعة التي بين حدودها الشارع الحكيم . وكيفية ذلك أن يعظها أولاً بالتتي هي أحسن بالقول اللين . الذي لا خشونة فيه فإن لم تمتثل يهجرها فإذا لم ترجع عن غيها يخوفها إذ ربما تعود إلى رشدتها وصوابها . وقد ورد في البدائع ما يأتي :

ولاية التأديب للزوج إذا لم تطعه فيما يلزم طاعته بأن كانت ناشزة فله أن يؤدبها لكن على الترتيب. فيعظها أولاً بالرفق واللين. بأن يقول لها: كوني من الصالحات القانتات الحافظات للغيب. ولا تكوني من كذا وكذا. فلعلها تقبل الموعظة فتترك النشوز. فإن نجعت فيها الموعظة ورجعت إلى الفراش وإلا هجرها. وقيل يخوفها بالهجر أولاً والاعتزال عنها وترك الجماع والمضاجعة. فإن تركت وإلا هجرها لعل نفسها لا تحتمل الهجر. ثم اختلف في كيفية الهجر. فقليل يهجرها بأن لا يجامعها ولا يضاجعها على فراشه. وقيل يهجرها بأن يفارقها في المضجع ويضاجع أخرى في حقها وقسمها. وقيل يهجرها بترك مضاجعتها وجماعها لوقت غلبة شهوتها وحاجتها. فإذا هجرها فإن تركت النشوز وإلا ضربها عند ذلك ضرباً غير مبرح ولا شائن.

والأصل فيه قوله عز وجل: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضَرُّهُنَّ﴾ (١) فظاهر الآية وإن كان بحرف الواو الموضوعة للجمع المطلق لكن المراد منه الجمع على سبيل الترتيب. فإن نفع الضرب وإلا رفع الأمر للقاضي ليوجه إليهما حكمين. حكماً من أهله وحكماً من أهلها. كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعُثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ (٢) وكذلك إذا ارتكبت محظوراً غير النشوز ليس فيه حد مقرر. فللزواج أن يؤدبها تعزيراً لأن للزوج أن يعذر زوجته كما للمولى أن يعذر مملوكه. اهـ بتصرف.

هذا حكم الله في هذا الموضوع الجليل. وإذا أردت أن تقف على مسألة النشوز بين المرء وزوجه فاذهب إلى المحاكم الشرعية. وهناك ترى العجب العجيب والمطرب المعجب من الدفع بالنشوز في غالب قضايا النفقات مما لا يتسع المقام بذكره هنا في هذا الكتاب.

## نصيحة العرب للبنات

نصحت سيدة من سيدات العرب وهي: (أمامة التغلبية) إلى ابنتها (أم إياس بنت عوف) وكان ذلك قبل زفافها فقالت لها: يا بنية لو كانت الوصية تترك لفضل أدب أو لتقدم

(١) (٤) النساء: ٣٤.

(٢) (٤) النساء: ٣٥.

حسب لرويت ذلك عنك ولا بعدته منك . ولكنها تذكرة للعاقل ومنبهة للغافل . يا بنية لو أستغنت امرأة عن زوج بفضل مال أبيها لكنت أغنى الناس عن ذلك . ولكن للرجال خلقنا كما خلقوا لنا . يا بنية إنك فارقت بيتك الذي منه خرجت والعش الذي فيه درجت . إلى وكر لم تعرفه . وقرين لم تألفيه . فكوني أمة يكون لك عبداً . وأحفظي مني خصلاً عشرين . يكن لك ذكراً وذكراً . أما الأولى والثانية : فالصحة والقناعة ، والمعاشرة بحسن السمع والطاعة . فإن في القناعة راحة القلب . وفي حسن المعاشرة مرضاة الرب . وأما الثالثة والرابعة : فالتعهد لموضع عينيه والتفقد لموضع أنفه فلا تقع عيناه منك على قبيح . ولا يشم أنفه منك إلا أطيّب ريح . واعلمي يا بنية أن الماء أطيب الطيب المفقود . وأما الخامسة والسادسة : فالتعهد لوقت طعامه . والتفقد لحين منامه . فإن حرارة الجوع ملهية . وتنغيص النوم مغضبة . وأما السابعة والثامنة : فالاحتفاظ ببيته وماله والرعاية لحشمه وعياله . فإن حفظ المال أصل التقدير . والرعاية للحشم والعيال من حسن التدبير . وأما التاسعة والعاشرة : فلا تفشين له سرّاً . ولا تعصين له أمراً . فإنك إن أفشيت سره . لم تأمني غدره وإن عصيت أمره . أوغرت صدره .

واتقي من ذلك الفرح كله إن كان ترحاً . والاكتئاب إن كان فرحاً . فإن الأولى من التقصير . والثانية من التكدير وأشد ما تكونين له إعظماً أشد ما يكون لك إكراماً . وأشد ما تكونين له موافقة . أطول ما يكون لك مرافقة . واعلمي يا بنية أنك لا تقدرين على ذلك حتى تؤثري رضاه على رضاك . وتقدمي هواه على هواك فيما أحببت أو كرهت . والله يضع لك الخير واستودعك الله .

## نصيحة قدماء الفراعنة للزوجين

قد وقفت في الفصل السابق على نصيحة سيدة من سيدات العرب وشريفة من أشرافها وهي : (أمامة التغلبية) لابنتها (أم إياس بنت عوف) والآن نذكر لك نصيحة قدماء الفراعنة للزوجين لأجل أن تعلم أن الحياة الحقيقية بين المرء وزوجه لا تكون إلا بالمعاشرة بالحسن وبالمعاملة الطيبة والرفق ولين الجانب . وبذلك تسعد حياة الزوجين ويصير كل منهما في عيشة راضية . انظر إلى النصيحة التي تسدى إلى الفتاة :

حافظي على شرفك . وإياك أن تؤلمي أباً أو أمّاً . إذا تزوجت فاحترمي زوجك وقدري كلمته . اغتلمي فرصة مجيئه بعد العمل . وكوني مخففة له بابتساماتك وملاطفتك له .

لا تعصي لزوجك أمراً وبخاصة إذا كان قد تشدد فيه . فإن المشادة بين الطرفين حَرِيَّةُ بَأْنٍ تنتهي بقطع حبل علاقة الزوجية . وفي ذلك خراب له وكساد وفساد لك . اذكرني أهله بالحسنى . احترمي أمه واعلمي أنها أمه قبل أن تكوني زوجته . وأن الله فرض عليه طاعتها وحبها . احترمي أباه واتخذيه لك أباً .

أما أولادك فإنهم قطعة من جسدك ودمك . فليكن اعتناؤك بأمرهم همك الأول ولتخرجي لمصر جيلاً سعيداً محباً لوطنه وأهله أنت في منزلك ملكة تديرين مملكة مصغرة فبرهني على أنك كفو لهذا المنصب كي ترضى عنك الآلهة .

وهاك النصيحة التي تسدى إلى الرجل . كن سيداً في منزلك . وأحب امرأتك حباً خالصاً . أعطها كفايتها من الطعام . واستحضر لها أصنافاً مختلفة من الملابس . واشتر لها العطر فإنها تحبه . إجعلها سعيدة ما دمت حياً فإن المرأة مرآة لزوجها ينعكس ما يبذل في سبيل سعادتها ورغدها . لا تكن خشناً في بيتك فاللين يحرك قلب المرأة بينما الغلظة وعدم المجاملة تستفزها . أعط امرأتك كل ما تريد إن كان لك إلى ذلك سبيل ، راضها وأرضها تعش سعيداً وإلا كان مصيرك الخراب . قربها إليك وسمها بأسماء معززة وجلّها واحترمها اظهر لها حبك وحنانك دائماً . وإياك وغضب الأم فإنها إن تضرعت إلى الله وشكتك فإن الله سميع لها شكائتها ويعاقبك على ذلك .

## حكمة الختان

الحكمة في ذلك هو الاقتداء بسيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام وملته الطاهرة التي يقول الله فيها: ﴿مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (١) ومسألة الختان كانت مثار خلاف في الطوائف المسيحية بعضهم كان يريد اتباع الكنيسة . وبعضهم خالفها . وبعد عراك طويل بين المسيحيين حرموا الختان . لأنه من مميزات المسلمين واليهود . وقالوا ليس فيه فائدة تذكر إلا تشويه خلقة الله . ودعواهم هذه باطلة . لأن الطب الحديث ذكر فوائد جمة للختان مما تعتقد أن الدين الإسلامي الحنيف لا يأمر إلا بما فيه الخير والفلاح للأمة .

والختان كان فاشياً بين سكان أستراليا الأولين . ولا يزال موجوداً إلى الآن في قبائل

(الأتين) وأمريك (والوتوس) أفريقي. وقد حدثنا التاريخ أن قدماء المصريين عموماً الختن في بلادهم. وإني أذكر لك الآن ما قاله الأطباء في موضوع الختان في الطب الحديث.

إن من حكمة الله وأصدق الأدلة على أن القرآن كلامه القديم أن ترى الأطباء في الغرب يبدون بموجب الحث. ويتخذونه من وسائل العلاج في كثير من الأمراض. واليوم برأهم يرهون على أنه من وسائل الوقاية في بعض الأمراض المعضلة. وإني أقدم للقارئ شواهد قبيحة خفية من التطويل. (أولاً): عندما يدخل أحد المصابين بالسيلان إلى مستشفى يجري الطبيب له عملية الختان إذا لم يكن مختوناً في صغره وبهذه الوساطة لا يمكن إعادة عدواه من الجراثيم التي قد تبقى بالغلفة بعد التبول ليسهل على الطبيب إجراء الغسل والتطهير الموصعي بخلاف الحالة عند وجود الغلفة، (ثانياً): عند الإصابة بقروح زهرية بالخصيب يستحسن أن يختن المريض حتى يوضع العلاج على الجراح مباشرة فيتم التئامها بسرعة. وبما أنه من المحتمل وجود القرحة الزهرية تحت الغلفة وربما لا يتألم منها المريض قد تبقى مخفية عن المريض حتى ينقضي الدور الأول بدون اتخاذ المركبات الزبئية أو الحقن بمركب (٦٠٦) الحديد حتى يمنع التشويهاً القطعية التي تصيب المريض في الدور الثاني. وكذا نعرف أن تخفيف وطأة المرض والتأثير على سيره المقبل في جسم المصاب يتوقف على المبادرة بتعاطي الدواء المكافح لهذا الداء. ولذلك يستحسن إجراء عملية الختان للأولاد قبل بلوغ سن الحلم احتياطاً لهذا الخطر. (ثالثاً): قد يصيب الغلفة تضيق وتصلب يؤديان إلى اختناق الحشفة. وفضلاً عن الآلام الناتجة من هذه الحالة فقد تصاب الحشفة من جراء ذلك بتشويه دائم. وأنجع طريقة لعلاج هذه العلة أن يختن المريض ولو كان المريض مختوناً لما تجرع كأس الألم ولنجا من تشوه حشفته ولما أصيب بهذه العلة قط. (رابعاً): قد تصاب الغلفة بالتهابات حادة تؤدي إلى التصاقها بالحشفة دائماً فهذه الحالة فضلاً عن كونها تعيق الانتشار لدرجة معينة فلها تأثير سيء على المضاجعة حتى قد تصل بالرجل إلى عدم استطاعة حيوانيته المنوية على تلقيح البويضات أي إلى درجة العقم الغير الطبيعي. ولو كان الرجل مختوناً لما حصل هذا الالتصاق ولا نتجت عنه هذه الأسباب. (خامساً): قد توجد في مياه الأنهار والبرك بويضات بعض الديدان المؤذية (كالبهارسيا) وغيرها فإذا اغتسل الرجل فيها ربما تدخل في الغلفة بعضها وتبقى هنالك في حرارة ثلاثم إفراخها مع رطوبة ناشئة من فضلات البول بالغلفة. فإذا ما تم إفراخها سعت حتى تدخل قناة مجرى البول. وهنالك تبدأ في إتلافها أو تصل إلى الدورة

الدموية. ومن ثم تسبب آثارها الضارة بالجسم. وكل مصري يعرف ما توجده (البلهارسيا) من حصوات ونواصير إلى أورام وفقر دم. وقس عليها الديدان الأخرى التي لا تعرفها العامة ويدرسها الأطباء كل يوم. فلو كان الرجل مختوناً ما وحدث البويضات مكاناً ملائماً لأفراخها ولا دخلت ديدانها الجسم وظهر آثارها.

ولقد كتب أستاذ علم الأمراض لجامعة شيكاغو مقالاً عن الختان في مجلة (ذي ميد كالبرين) جاء فيه ما ترجمته العبارة الآتية:

ومما يثبت رقي قدماء المصريين أنهم عموماً الختان في بلادهم وهو خير طريقة للوقاية من العدوى بكثير من الديدان المائية خصوصاً (البهرسيا) المتفشية بمصر والسودان وكثير من البلاد الحارة. وقد أدرك عالم الطب اليوم بثاقب نظره وإصابة فكره وعرف أن هذه العادة وضعت لقاعدة طبية لا للطقوس الدينية المجردة كما كان نظر قديم. ثم أخذ ينصح لحكومات الدول المستعمرة التي يكثر ببلادها هذا المرض بختن البين. وجماعة الأوروبيين الذين ينوون الإقامة بهذه الأصقاع وفيه لهم من هذا المرض العضال الذي لم نعرف له علاجاً بعد. ومن الحكم الماثورة:

درهم وقاية خير من قنطار علاج: ما كان محمد من السحريين ولا كان من اليهوديين كان نبياً ورسولاً كريماً أتى بدين الحق والهدى ورحمة للعالمين وكفى دليلاً أن في أمره بالختان ما ذكرناه من الفوائد بكل إيجاز فضلاً عن النظافة التامة. ولربم كشف الزمان لنا حكماً أخرى أضعاف ما مر.

وقال الفخر الرازي: الحكمة في الختان أن الحشفة قوية الحس فما دامت مسنورة بالغلفة تقوى اللذة عند المباشرة. فإذا قطعت الغلفة تصلبت الحشفة فضعفت اللذة وهو اللائق بشريعتنا قليلاً للذة لا قطعاً لها كما تفعل المانوية فذلك إفراط. وإبقاء الغلفة تفريط فالعدل الختان اهـ.

## الختان أصله وتاريخه

رأيت في الفصل المتقدم الحكم العظيمة في الختان وكيف أن الإسلام أمر به وحض عليه للمنفعة العامة التي تعود على بني الإنسان وقد ذكر بعض الأطباء كلاماً في تاريخ الختان وأصله وإننا نذكر لك ملخص ما قاله بعض الأطباء في هذا الموضوع:

إنه لمن الصعب على المشتغلين بدراسة طبائع الأمم وأحوالها أن يهتدوا إلى تحديد

العصر الذي بدأ فيه الإنسان يحتتن. وهم لا يزالون في حيرة من الدوافع التي حملته على تلك العادة. فتقول فئة منهم أن بعض القبائل لجأت إلى الختان كعلامة تميز بها نفسها عن سواها كما يلجأ بعض قبائل السودان إلى تشريط خدودهم أو إلى اقتلاع إحدى أسنانهم القاطعة. ويعدله آخرون بأنه وقاية سحرية. ويظن غيرهم بأنه عقيدة دينية يضحي الفرد بمقتضاها جزءاً من جسمه فداءً عن نفسه وتقرباً إلى ربه. ويعتقد آخرون بأنه ميزة (أرستقراطية).

وعدة الحتان عريقة في القدم. يدل على ذلك انتشارها في أنحاء قاصية من المعمورة بين أجناس من البشر قد فصلت الطبيعة بعضهم عن بعض منذ أحقاب سحيقة. فلا تكاد تخفى قارة من شعوب تمارس تلك العادة. فتراها بين قبائل السودان من سكان استراليا. كما أنها توجد بين قبائل لجالا والفلاشة يهود الأحباش وبين غيرهم من قبائل الحبشة. وعند قبائل البنو والمساوي والكندر والناندي بأفريقيا. وقبائل الأوتاهيت وسكان جزائر التونجا والبولينيز وجزيرة فيجي وكاليدوني الجديدة.

ولم اكتشف الأسانيون أمريكي منذ أكثر من أربعمائة سنة مضت وجدوا عادة الختان منتشرة بين أقوام (النهواطل) وبين أمة الأزتيك بلاد المكسيك القدماء كما شاهدوها بين سكان حوض نهر الأمازون بأمريك الجنوبية.

وكان قدماء المصريين يختننون من عصور غابرة قبل سنة (١٤٠٠) قبل الميلاد فتراهم قد صوروا ولدين يختنن على جدران معبد (خوسو) بالكرنك. وقد ذكر التاريخ أن مصر في عهد (مربيتاح) قد غرأها قوم من سكان بحر الروم كانوا يختننون.

والختان من مميزات الشعوب السامية وخاصة اليهود منهم. فقد كان بنو إسرائيل من قديم الزمان يختننون الرجال وقت زفافهم فإذا أظهر العريس أي خوف أو وجل كان ذلك دليلاً على نقص في رحولته فتهجره عروسه وتلبسه المعزة. وقد علمت من بعض المعمرين أنه كن في العادة في بلدة التلين بمركز مين القمح أن يختنن الرجل يوم زفافه.

وقد فرض الله سبحانه وتعالى الختان على سيدنا إبراهيم عليه السلام وعلى ذريته وعبيده. وكان قد أمره بأن يغير اسمه من إبرام إلى إبراهيم لأنه سيكون أباً للبشر. فقد جاء في سفر التكوين (١٧ - ٢٣ - ٢٧) فأخذ إبراهيم إسماعيل ابنه وجميع ولدان بيته وجميع المتباعين بفضته كل ذكر من أهل بيت إبراهيم وختن لهم غرلتهم في ذلك البيت عينه كما كلمه الله. وكان إبراهيم ابن سبع وتسعين سنة حين ختن في لحم غرلته. وكان إسماعيل ابنه

ابن ثلاث عشرة سنة حين ختن في لحم غرلته . في ذلك اليوم عينه ختن إبراهيم إسماعيل ابنه وكل رجال بيته . ولدان البيت والمبتاعين بالفضة من ابن الغريب ختنوا معه .

ويختن اليهود أولادهم في اليوم الثامن من ولادتهم كما ختن إبراهيم ابنه إسحاق فريضة الله عليه . ففي سفر التكوين (١٧) (ابن ثمانية أيام يختن كل ذكر في أجيالكم) .

وقد تام اليهود بهذه الفريضة إبان أسرهم في أرض مصر . ولكنهم أفلعوا عنها وهم في برية سينا فلم يختن موسى عليه السلام ابنه إلى أن قطعت زوجته صفورة غرلته استجلاباً لرضى الرب ومنعاً لنقمته . فقد جاء في سفر الخروج (٤) (وحدث في الطريق في المغزل أن الرب التقاه وطلب أن يقتله فأخذت صفورة صوانة وقطعت غرلة ابنها ومست رجله) . ولما بلغ بنو إسرائيل كنعان أرض الموعد رجعوا إلى التختن فتختنوا بسكاكين من صوان في مكان جلجال كما ورد في يشوع (٥ - ٢) (في ذلك اليوم قال الرب ليشوع : اصنع لنفسك سكاكين من صوان وعد فاختن بني إسرائيل ثانية . فصنع يشوع سكاكين من صوان وختن بني إسرائيل في تل الغلف . وهذا هو ختن يشوع إياهم أن جميع الشعب الخارجين من مصر المذكور جميع رجال الحرب ماتوا في البرية على الطريق بخروجهم من مصر لأن جميع الشعب الذين ولدوا في القفر على الطريق بخروجهم من مصر لم يختنوا لأن بني إسرائيل ساروا أربعين سنة في القفر حتى فني جميع الشعب رجال الحرب الخارجين من مصر الذين لم يسمعون لقول الرب الذي حلف الرب لهم ألا يريهم الأرض التي حلف الرب لأبائهم أن يعطيها إياهم الأرض التي تفيض لبناً وعسلاً . ولم ينوهم فأقامهم مكانهم فأبهم ختن يشوع لأنهم كانوا قلقاً إذ لم يختنهم في الطريق . وكان بعدم انتهى جميع الشعب من الاختتان أنهم أقاموا في أماكنهم في المحلة حتى برثوا وقال الرب ليشوع . اليوم قد دحرجت عنكم عار مصر فدعي اسم ذلك المكان الجدجل إلى هذا اليوم)

ويختن اليهود أولادهم في منزلهم وفي الكدس فيقدم بهذه العميلة والد الطفل أو رجل اختص بذلك يشترط فيه التدين وحسن السيرة . والأب يذبح عصفور على عصفورين يقوم به ابتغاء وجه الله . وكانوا يقطعون القلفة بسكين من الصوان أو من المرجح أسوة ببني إسرائيل ولكنهم استعضوا الآن عنها بمشروط من الصب . ويحب أن يسيل الدم وقت العميلة فكانوا فيم سلف يمضون الجرح ليكثروا من برول الدم ثم يرققونه بعد ذلك بالحمر يرشه المختن بفمه . ولكن ذلك قد بطل . ومن عدتهم أن يذوقوا لثمة أو يحرقوه . ويعبر اليهود . الختان طهارة . والظهرة عندهم طهارة وهي الحدة . وباطنه وهي طهارة القلب كما ورد في الكتاب المقدس - أرميا (٩ - ٢٥)

ويقول المؤرخون إن (هركانوس) أجزر الأثيودوميين على الختان وأن (بطليموس أيبفانيس) ختن ولديه (أنطونيوس والاجيالوس) ولكن الأمبراطور (يوستينيانوس) قد حرمه على الرومانيين ومن خالف ذلك يقتل. وقد حذا حذوه (انطيكوس أيبفانيس) وعذب من أجل ذلك كثير من اليهود وقتلوا وقد حرمه كذلك الأمبراطور (ها وريانوس وقسطنطين). ولما جلا المسلمون عن بلاد الأندلس وقامت محكمة التفتيش بالقضاء على ما بقي من آثارهم حرمت الختان في أواخر عهدها.

والعادة إلا يختتن المسيحيون. ولو أن الكثير منهم يختنون كما يفعل الأحباش. وقد ظهر في إيطاليا في القرن الثاني عشر الميلادي طائفة مسيحية اسمها (سركميسي) تأمر بالختان كما يدل اسمها على ذلك. والختان سنة كونية كترية اللحية عند المسلمين وقد أفتى بذلك جمهور العلماء.

ويتبع عادة الختان عادات أخرى على غاية من الغرابة. ففي بلاد البوسنة مثلاً يمنع الصبي من شرب الماء شهراً كاملاً.

ويختتن الصبيان عند قبائل الكفار في جنوب أفريقيا عند بلوغهم الحلم باحتفال رائع عظيم. فيضربون حتى تدمى جلودهم. ثم يذر الفلفل الأحمر (الشطة) على جروحهم كي يختبر مقدار صبرهم على الألم وبعد ذلك يختنون.

ويرتدي شبان قبيلة المساوي (وهم من السود بأفريقيا الشرقية) عندما يقرب وقت ختانهم ملابس النساء ويطلون وجوههم بالأبيض والأحمر ويتخضبون ويظهرون كل علامات الأنوثة اعتقاداً منهم بأن ذلك يبعد الشياطين عنهم فلا يصيبهم منها أذى.

ومن عادة قبائل الناندي بشرق أفريقيا أن يزور البنات الفتيان قبيل الختان ويقرضنهم ملابسهن وحليهن ليلبسوها. فإذا تم الختان يرتدي الشبان المختنون ملابس المتزوجات من النساء ويتبخرون بها بكل دلال النساء عدة أشهر حتى تبرأ جروحهم.

ويختتن الشبان من قبائل السود بأستراليا قبل زواجهم فيجبرون على الجري في (الأدغال) ووراءهم القوم يستحثونهم على المثابرة ساعات عدة بالضرب الشديد حتى يسقطوا من الإعياء. فيوقد الرجال بعد ذلك ناراً ويختنون الشبان بقطعتين من الزجاج ويتركونهم في حراسة رجل أو امرأة من القبيلة إلى أن يلتئم الجرح ثم يكون لهم حق التزوج: والغريب في أمرهم أن المختتن يلبس فوق وجهه نقاباً خشبياً (وجهاً من الخشت) كيلا يراه أحد مدة أسبوعين.

## حكمة الطلاق

ومن عادة بعض هذه القبائل أن تلف القلفة في قطعة من جلد (الكانجرو) ثم تعطى لزوجته فتحفظ بها طول حياتها. ومن عادة أهل أواسط أستراليا أن يلحقوا ما يسيل من الدم وقت الختان أو يطلوا به صدورهم وجباههم لاعتقادهم أن ذلك يزيد في قوتهم.

وعند ما يختن قوم (الأرونطا) أولادهم يصرخ الرجال بأعلا صوتهم قائلين: (يبردد) فيسمعهم النسوة في عشنهن فيعمدن في التوالي إلى إخوات المختنتين وإلى خالاتهم ومن يحل لهم التزوج بهن من النسوة فيشرطن جلد بطونهن وأكتافهن اعتقاداً منهن بأن ذلك يمنع الألم عن الصبي ثم تعطى القلفة لأخي المختن الصغير فيبتلعها كي ينمو وترعرع.

وعند قبائل (الكوكودون) في شمال (كوينزلاندا) بأستراليا تخطط المرأة قلفة ابنها بخيط تضعه حول جيدها لتتقي بذلك شر الشياطين فلا يؤدي ولدها.

وفي بعض بلادنا المصرية يربط الولد القلفة في خرقة يلبسها حول عنقه إلى أن يلتئم الجرح فيلقوها في النيل.

ويمسح بعض قبائل أستراليا دم الختان بورق من قلف الأشجار ثم يلقون ذلك في البرك التي ينمو بها نبات (الزنبق) المائي اعتقاداً منهم بأن ذلك يقوي هذه النباتات لأنهم يتغذون بسوقها وجذورها: اهـ.

## حكمة الطلاق

إعلم أن الشارع الحكيم أحل الطلاق وكرهه إلا إذا كان لمصلحة تعود على الرجل أو على المرأة أو عليهما معاً، أو عليهما وعلى الذرية. وهذا يتناول أمرين هما السبب في الطلاق غالباً.

الأمر الأول العقم. فإن الرجل إذا كان عقيماً انقطع عن النسل الذي هو من ضمن حكم وفضائل الزواج. لأن النسل عليه عمار الكون كما شرحناه أولاً. وكذلك الأمر في المرأة إذا كانت عقيماً فإن بقاءها مع البعل فيه تكدير صفاء العيش في الغالب. فالطلاق إذن فيه فائدة للرجل إذا كانت المرأة عقيماً. وفيه فائدة لها إذا كان البعل عقيماً. إذ من جملة الأغراض الداعية للزواج وجود النسل.

وإننا نرى كثيراً ممن عقموا من الأزواج وإن كانت الألفة والمحبة وتوفر أسباب السعادة والغنى قد قوى الرابطة بينهما إلا أن تمتع كل منهما بوجود الذرية مفقود غير

حاصل . وأنت تعلم أن تمام سعادة الدنيا من ضمنها النسل بل النسل أعظم شيء للزوجين وقد قال الله تعالى : ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ .

الأمر الثاني أو السبب الثاني للطلاق ، وقوع النفرة بين الرجل وزوجه وحصول الخلاف والبغض وكل ما يخالف المحبة وهي الأساس المتين . فإذا فقدت تقوضت أركان الزوجية ووقع كل منهما في مهواة من نكد العيش وقلق الفكر لأن الاتحاد والوثام في كل الأمور أساس النجاح والفلاح ومصدر كل هناء ، بخلاف تنافر الطباع وعدم التام القلوب . فالطلاق يرفع الحرج من كليهما .

ولقد نرى ونسمع أن فلاناً من الذين لم يمكنهم الطلاق لسبب ديني أو غير ديني . أو فلاناً هاجر من وطنه وهو عزيز عليه . أو انتحر أو اعتنق غير دينه ومذهبه فراراً من الزوجية التي تجعل العيش نكداً والحياة ذميمة . وكثيراً ما يحصل العدوان بين الرجل وزوجه فتلهب نيران العداوة والبغضاء بينهما ويمتد لهيبها إلى الأقارب فيفسد نظام العائلات ويقع الجميع في الجنايات .

وهناك خطر عظيم ومصيبة كبرى على الذرية إذا كان لهما ذرية : وذلك أن الابن أو البنت إذا وقع النزاع والشقاق والبغض بين أبويهما يقعان في الارتباك لأن كليهما إذا انحاز إلى جانب الأب أو الأم كان مضطراً إلى إظهار المحبة للجهة الأخرى . وهذا يغرس في نفسيهما بذور المحبة والغش والتدليس في وقت واحد . فتفسد الأخلاق وتنقص الآداب . وهذا هو أصل الداء وسبب كل بلاء وشقاء .

ولقد فهمت بعض الأمم الأخرى التي استنارت بنور العلم والعرفان من أهل الأديان الأخرى هذه الحكم البالغة فقررت الطلاق أمام المحاكم وأول هذه الأمم الولايات المتحدة . فما أعظم الدين الإسلامي الحنيف وما أحكم الشارع .

### الحكمة في أن للطلاق حداً لا يتعداه

قال الله تعالى في كتابه العزيز : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ <sup>(١)</sup> وقد سئل المصطفى ﷺ عن قوله : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ <sup>(٢)</sup> أين الثالثة فقال : ﴿أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ <sup>(٣)</sup> فعلم من هذا أن الطلاق لا يتجاوز الثالثة .

والحكمة في ذلك أن المرأة في غالب أحوالها تفعل ما لا يوافق رغبة زوجها وقد يكون محباً لها وميلاً إليها لا يرغب في فراقها خصوصاً إذا ررق منها أولاداً. فإذا جرى على مقتضى قولهم: النساء عوج لا يعدلهن إلا الطلاق. وكان الطلاق مرة واحدة وقع في مضيقين يكدران صفوه ويحرجان صدره وهما حاجته إليها وسوء حلقها. ويكون لا مطمع له في رجوعها بعد الطلقة الواحدة. فالشارع الحكيم رحمة بها وحرصاً على مصلحته جعل له رخصة في تعدد الطلاق حتى يمكنه أن يؤديها ويعدل عوج أخلاقها بتطبيقها طلقة واحدة طلاقاً رجعيّاً. لعلها تذوق مرارة الفراق وألم الطلاق. فتثوب إلى رشدتها وترجع إلى بعلمها. ولما كان الطلاق وتهديد المرأة به هو الدواء الشافي والعلاج النافع من داء اعوجاج أخلاقها. ولما كانت هي أيضاً صعبة المراس والطبع يغلب عليها دائماً حدّد الشارع الحكيم الطلاق ولم يجعله هملاً لا اعتبارين:

الأول: عدم استرسال الرجل فيه واعتياده عليه لأن النطق به مؤلم موجع القلب. إذ فيه الفرقة وفساد تدبير المنزل وتعب الذرية إذا كانت هناك ذرية.

الثاني: تحديده فيه رادع للرجل وزاجر له إذا وقع منه لعلمه أن الثالثة هي التي لا مطمع بعدها إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره. ثم يطلقها وتعتد. وهذا فيه من الألم ما فيه ولا يخفى على كل فطن لبيب. وفي الإشارة ما يغني عن التصريح.

والخلاصة من هذا كله أن تعدد الطلاق لحد محدود بهذه الصورة فيه مصلحة للرجل والمرأة كما عرفت، وأن تفريق الطلاق إذا حصل من الرجل يكون موافقاً لما أمر به الشارع. لأن الطلاق الثلاث دفعة واحدة حرمة الشارع الحكيم.

## حكمة تحريم الطلاق البدعي

الحكمة في تحريمه هو لمنع الضرر عن المرأة والرجل معاً. أما الضرر الذي يلحق المرأة فهو إذا طلقها في حالة الحيض طالت عليها العدة. أي تكون الحيضة التي حصل فيها الطلاق غير محسوبة من مدة العدة التي هي ثلاثة قروء. وحينئذ تكون أربعة. وينتج من هذا ضرر آخر وهو أن الحيضة الأولى التي حصل فيها الطلاق لا نعتبر لها. وهذا مخالف للشريعة السمحة التي جعلت مدة العدة ثلاثة قروء. وإذا طلقها في طهر بعد وطء تكون مظنة الحمل. وإذا كان حمل مكثت زمناً ليس بقليل حتى تضع حملها وهي بغير بعل؛ عدا ما يتبع ذلك من المشاكل التي تقع بسبب النفقة. خصوصاً في هذا الوقت الذي يلاقي فيه

المتداعيان أمام المحاكم الشرعية من العناء شدة وصعوبة لا يقدر الإنسان أن يصفها مهما أوتي من البلاغة وفصاحة اللسان .

أما الضرر الذي يلحق الرجل فهو أنه إذا طلقها في الحيض يكون قد ظلم نفسه بظلمها واكتسب إثماً بتسببه في طول العدة . وحينئذ جاء الضرر من وجوه ثلاثة .

الأول : اكتسابه إثم الظلم إذ من الصعب على المرأة أن تمكث مدة من الزمن حتى تضع حملها وهي مطلقة بلا بعول .

الثاني : تكبده النفقة كل هذه المدة . ويشاركه في هذا الوجه تعب المشاكل التي كثيراً ما تقع من أجل ذلك .

الثالث . تحمله عاء لعد عن ولده وفلذة كبده في مدة الحضانة .

روى أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه طلق امرأته حالة الحيض فسأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال له النبي : (أخطأت السنة ما هكذا أمرك ربك إن من السنة أن تستقبل الطهر استقبلاً فتطلقها لكل طهر تطليقة فتلك العدة التي أمر الله تعالى أن يطلق لها النساء) وروى أيضاً أن النبي ﷺ قال لعمر رضي الله عنه لما طلق ابنه عبد الله امرأته في حالة الحيض : «مر ابنك فليراجعها ثم يدعها إلى أن تحيض فتطهر ثم يطلقها ثم تحيض فتطهر إن شاء طاهرة من غير جماع»

وروى البخاري : أن بن عمر طلق امرأته ، وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ فسأل عمر بن الخطاب النبي ﷺ عن ذلك فقال رسول الله : «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس . فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء .

هذا ولقد جاء في الكتب العزيز قوله : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (١) وقال مجاهد وعكرمة والحسن : فطلقوهن في طهر لم يقع فيه جماع : وهذا من كمال التدبّر ورحمه للعبد . وقد ورد في البدائع ما يأتي :

إن النكاح عقد مصححة لكونه وسيلة إلى مصالح الدني والدين . والطلاق إبطال له .

وإبطال المصلحة مفسدة. وقد قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾<sup>(١)</sup> وهذا معنى الكراهة الشرعية عندنا أن الله تعالى لا يحبه ولا يرضى به. إلا أنه قد يخرج من أن يكون مصلحة لعدم توافق الأخلاق وتباين الطبع أو لفساد يرجع إلى نكحها بأن علم الزوج أن المصالح تفوته بنكاح هذه المرأة أو أن المقام معها سبب فساد دينه ودينه فتنتقب المصلحة في الطلاق ليستوفي مقاصد النكاح من امرأة أخرى، إلا أن احتمال أنه يتأمل حق التأمل ولم ينظر حق النظر قائم. فالشرع والعقل يدعوانه إلى النظر وذلك أن يطبقه صفة واحدة رجعية حتى أن التباين أو الفساد إذا كان من جهة امرأة تنوب وتعود إلى إصلاح إذا ذقت مرارة الفراق. وإن كانت لا تنوب نظر في حال نفسه إن كان يمكنه الصبر عنها يطبقها في الطهر الثاني.

أولاً: ويجرب نفسه ثم يطلقها فيحرج نكحها من أن يكون مصدحة ظاهراً وغالب لأنه لا يلحقه الندم غالباً فأبيحت الطقة الواحدة أو الثلاث في ثلاثة أشهر على تقدير خروج نكاحها من أن يكون مصلحة وصيرورة المصلحة في الطلاق. فإذا طلقها ثلاث حملات واحدة في حالة الغضب وليست حالة الغضب حالة تأمل لم يعرف خروج النكاح من أن يكون مصلحة فكان إبطاً للمصلحة من حيث الظاهر. فكان مفسدة.

والثاني: أن النكاح عقد مسنون بل هو واجب فكان الطلاق قطعاً لسنة وتعويتاً للواجب فكان الأصل فيه هو الحظر والكراهة. إلا أنه رخص للتأديب أو للتخليص: والتأديب يحصل بالطلقة الواحدة الرجعية لأن التباين أو الفساد إذا كان من قبها فإذا ذقت مرارة الفراق فالظاهر أنها تتأدب وتنوب وتعود إلى الموافقة والصالح.

والثالث: أنه إذا طلقها ثلاثاً في طهر واحد فربما يلحقه الندم. وقد قال الله تعالى: ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(٢)</sup> قيل في التفسير أي ندامة على ما سبق من فعله أو رغبة فيها فلا يمكنه التدارك بالنكاح في السفاح. فكان في الجمع احتمال الوقوع في الحرام وليس في الامتناع ذلك. والتحرز عن مثله واجب شرعاً وعقلاً. بخلاف الطلقة الواحدة لأنها لا تمنع من التدارك بالرجعة وبخلاف الثلاث في ثلاثة أشهر لأن ذلك لا يعقب الندم ظاهراً إلا أنه يجرب نفسه في الأطهار الثلاثة فلا يلحقه الندم، ويستوي في كراهة الجمع أن تكون المرأة حرة أو أمة مسلمة أو كاتبة لأن الموجب للكراهة لا يوجب الفصل اهـ بتصرف.

## حكمة تحريم المرأة بعد الطلاق الثلاث

إعلم أن الشرائع السماوية جاءت متنوعة . كل شريعة تغاير الأخرى لموافقة حال كل أمة وزمانها . ولكن كل الشرائع المنزلة اتفقت على وحدانية الله واتصافه بالصفات القديمة اللانقطة به . فجاءت شريعة موسى عليه السلام بإباحة المرأة للرجل بعد الطلاق ما لم تتزوج . فإذا تزوجت حرمت عليه بتاتا . وجاءت شريعة عيسى عليه السلام بالمنع من الطلاق بعد الزواج (عسى ما بقال عندهم) إلا في بعض أمور يجوز الطلاق فيها . ثم جاءت الشريعة المحمدية وهي فضل الشرائع وأكملها وأجلها وأقومها لمصالح العباد في أمر معاشهم ومعددهم . إذ أباح لنا الشارع من الطيبات ما لم يجزه لأمة من الأمم الغابرة . ومن ذلك رجوع الزوج إلى بعدها بعد الطلاق . وأفسح لنا في ذلك حتى لا يرهقنا من أمرنا عسرا . وذلك أن الرجل إذا طلق زوجته إما لغضب دفعه إلى ذلك ولا ذنب لها . وإما لذنب جنته هي أوجب طلاقها فطلقها طلقة واحدة . وسواء أكان سبب الطلاق صادرا منه أو منها فإن افتراقهم فيه تأديب لهما وندم على ما وقع منه أو منها ، لأن رابطة الزوجية من أقوى الروابط وأمن الأمور . فإذا ما حصل فراق بين الزوج وبعلاها وذاق كلاهما ألم البعد وعناء الفرقة امتنع كل منهما عن فعل ما يوجب غضب الآخر ويوقع بينهما الشقاق والنفور . فإذا عاد الرجل إلى الطلقة الثانية ونزع الشيطان بينهما كان الندم أشد والأسف أعظم لما يحدث من اختلال حال المعيشة ؛ خصوصا إذا كان لهما ذرية .

ولرحمة الشارع وشفقته على عباده لم يجعل لليأس والقنوط إليهما سبيلا . كأنه يقول لهما لم يبق لكم إلا الثالثة . فإذا وقع الطلاق ثلاثا انسدت عليكما الطرق . ولم يبق لكما سبيل إلى الرجوع إلا بعد أن تنكح الزوج بعلا آخر ويفارقها إما بطلاق أو بخلع أو بموت وتعتد . وهن تكون الطامة الكبرى والبلية العظمى من عدة وجوه . أعظمها وأشدّها إيلا ما بعد الفرقة كون الرجل يرى حليته بعد هذا الطلاق الثالث يفرشها غيره . والأدهى إذا كان من أعدائه هذا فضلا عن حراب البيت وتشتت الشمل وما هو معلوم من النزاع والشقاق وغير ذلك من المشاكل والمتعب التي آتت أعم بها .

ولم كدر الشارع رحيم بالعباد وعلم أن النفوس بعد النفرة والشقاق والفراق قد ترجع إلى رسلها وتعود إلى صوابها لم يجعل اليأس قرين الاستحالة والاستمرار إلى انقضاء العمر . بل أحل لهما الرجوع إلى سيرتهما الأولى ، ولكن بشرط أن تنكح زوجا آخر غيره . وشرط أيضا أن تذوق من عسبته ويذوق هو من عسيلتها . لما روي عن السيدة عائشة

رضي الله عنها أنها قالت: إن رفاة القرظي طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها عبد الرحمن بن زبير فأتت رسول الله ﷺ وقالت إن رفاة طلقني وبنت طلاقني فتزوجني عبد الرحمن بن زبير ولم يكن معه إلا مثل هدبة الثوب. فقال رسول الله ﷺ: (أتريدين أن ترجعي إلى رفاة. لا، حتى تذوقي من عسيلته ويذوق من عسيلتك) وقد ورد في البدائع ما يأتي:

إن الحرمة الغليظة إنما ثبتت عقوبة للزوج الأول بما أقدم على الطلاق الثلاث الذي هو مكروه شرعاً زجراً ومنعاً له عن ذلك. لكن إذا تفكر في رفع حرمتها عليه إلا بزواج آخر الذي تنفر منه الطباع السليمة وتكرهه انزجر عن ذلك. ومعلوم أن العقد بنفسه لا تنفر منه الطباع ولا تكرهه. إذ لا يشتد على الرجل بمجرد النكاح ما لم يتصل به الجماع. فكان الدخول شرطاً فيه ليكون زجراً له عن ارتكابه. فكان الجماع مضماً في الآية الكريمة كأنه قال عز وجل: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾<sup>(١)</sup> ويجامعها. والإنزال ليس بشرط لأن الله تعالى جعل الجماع غاية الحرمة. والجماع في الفرج هو التقاء الختانين. فإذا وجد فقد انتهت الحرمة. اهـ.

هذه هي الحكمة التي جعلها الشارع الحكيم في تحريم المرأة بعد الطلاق الثلاث، وهي حكمة بالغة وتأديب من الله لعباده.

## حكمة شروط صحة الزواج

### في الشريعة الإسلامية

قال بعض كبار العلماء: من شروط صحة الزواج في الشريعة الإسلامية كون الزوجة غير محرمة على زوجها بأي سبب من أسباب التحريم المؤبد أو المؤقت ومتقضى هذا الزواج الذي فقد هذا الشرط يكون فاسداً ويكون حكمه وجوب التفريق بين الزوجين وعدم ترتب أثر ما على مجرد العقد.

ولكن إذا دخل الزوج دخولاً حقيقياً بمن تزوجها زواجاً فاسداً فإنه يترتب على هذا الدخول أربعة آثار من آثار الزوجية هو: وجوب المهر وجوب العدة وثبوت نسب الولد الذي تحمل به من الدخول وحرمة المصاهرة على تفصيل في هذا.

ولكن كل ما ذكرنا مسلم به ما دام الزوج مسلماً. ولكن هذا أمام حالة جديدة وهي زواج المسلمة من زوج غير مسلم وهو ما حرّمه القرآن الكريم تحريماً باتاً. والدليل على أن المسلمة لا يباح لها أن تتزوج غير المسلم فهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ (١) وقوله تعالى في شأن المهاجرات من دار الكفر إلى دار السلام: ﴿فَأَمْتَحِنُوهُنَّ ۚ إِنَّهُنَّ لَيَمْنَنُ ۖ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٢).

والحكمة في هذا أن أهم أغراض الزوجة سكون كل من الزوجين للآخر وتعاونه معه واطمئنائه إليه وتبادلها المودة والرحمة ولا يتحقق هذا غالباً إلا مع اتحاد الزوجين ديناً لأن اعتقادهما يكون موحداً وكذلك ما يجب عليهما وما يحرم عليهما وما يحل لهما.

ولكن لما كان المسلم والكتابية تجمعهما كلمة واحدة وهي كلمة التوحيد كان بينهما من التقارب ما يمكن أن تتحقق معه أغراض الزوجية.

قال الله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٣) فهذه الكلمة السواء بين المسلم وأهل الكتاب قاربت بينهم وأحلت زواج المسلم بالكتابية وليس الأمر كذلك فيما يتعلق بزواج المسلم والمشركة فلا تجمعهم كلمة التوحيد وبينهم من شدة الخلف والبون الشاسع ما لا يحقق بينهما الغرض من الزوجية. فلهذا حرم الزواج بين المسلم والمشركة.

ولما كان للزوج سلطان على زوجته وهي في الغالب عرضة لأن تتأثر به وتتابعه في دينه حرم على المسلمة أن تتزوج غير مسلم حتى لا تكون عرضة لمفارقتها الإسلام بتأثير زوجها وسلطانه.

مما سلف ذكره يتبين أن زواج المسلمة من غير المسلم باطل حتماً بحكم الشريعة الإسلامية ولا يترتب على عقد الزواج هذا أثر ويعتبر وجوده كعدمه. وإذا دخل الرجل بمن عقد عليها عقداً باطلاً كان هذا الدخول بمنزلة الزنا شرعاً فلا عدة على المدخول بها بعد

المتاركة ولا يثبت به نسب ولا حرمة مصاهرة ولا توارث ولا يجب به مهر ولا نفقة ولا طاعة ولا أي حق من حقوق الزوجية وواجباتها. ويشترك الزواج الباطل والفساد في وجوب الافتراق على الزوجين رفعا لهذا البطلان أو الفساد فإن افترق الزوجان من تلقاء أنفسهما فيها وإلا رفع الأمر إلى القضاء الشرعي للتفريق بينهما. وهذا من المواضع التي ترفع فيها الدعوى حسبة لأنها من باب إزالة المنكر.

هذا من جهة الشريعة الإسلامية وحكمها في هذا الموضوع واضح كما قدمنا. على أن لهذا الموضوع بحثه الخاص من ناحية القانون الدولي الخاص المصري. فقد تبين مما تقدم أن هناك مانعا شرعيا يمنع من قيام الزواج الصحيح على هذه الصورة لعدم إسلام الزوج وهذا المنع يرجع في أساسه لمخالفته للنظام العام في مصر.

وفكرة النظام العام فكرة اعتبارية تختلف باختلاف البلدان والأمصار وهي في ذاتها فكرة دقيقة يجب التحوط في الأخذ بها وهي فكرة يقصد بها مراعاة مصلحة الجماعة وعدم المساس بمشاعرها وإحساسها وعلى الأخص في بلد يجعل للاعتبارات الدينية أهمية كبرى. فمن الواجب إذن الحكم ببطلان هذا الزواج على الأقل في نظر محاكم الدولة المصرية.

على أنه يمكن الاستناد تأييدا لهذا الرأي على ما قال به أبو حنيفة فقد أجاز للقاضي المسلم أن يقضي في بعض الأحوال ببطلان الزواج المعتبر صحيحا بين الذميين وفقا لأحكام ديانتهم متى كان مخالفا للأحكام الإسلامية التي لا تقبل التغيير.

والواقع أن فكرة النظام العام محدودة التطبيق في مسائل الزواج في مصر وذلك بسبب تعدد قوانين الأحوال الشخصية. ومع ذلك فمن المتفق عليه أنه يجب مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في مثل هذه الأحوال بناء على أنها الشريعة الغالبة في مسائل الأحوال الشخصية ومراعاة لنص الدستور بأن مصر بلد إسلامي. ومن المعلوم أن الزواج الذي نحن بصدده باطل وفقا للشريعة الإسلامية لعدم مشروعية المحل. هذا وإذا عرض مثل هذا الزواج بصفة فرعية على محكمة زمانية فلا يجوز لها أن تخرج في حكمها عما يمكن أن تقضي به جهة الاختصاص العادية مؤثرة فقط بأحكام الشريعة الإسلامية.

وتطبيقا لهذا حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ١١ يولية سنة ١٩١٣ بأنه عند اختلاف جنسية الزوجين يجب أن يرجع لقانون جنسيتها في تحديد أهليتهما للزواج وذلك بتطبيق المادة ١٩٠ مدني مختلط واستندت المحكمة فيما يتعلق بالزواج على اتفاقات

(لاهاي) في سنة ١٩٠٢ التي لم تشترك فيها مصر. فقررت المحكمة أن لمثل هذه الاتفاقيات قيمتها وأخذت بأحكامها لأنها المتبعة علماً وعملاً.

وبناء على ما تقدم قضت المحكمة ببطلاق الزواج الحاصل بين مصرية مسلمة وروسي أرثوذكسي لأن الشريعة الإسلامية وهي الشريعة التي تحكم الأحوال الشخصية للمرأة لا تعتبر هذا الزواج.

ويرى بعض أساتذة القانون الدولي أن هذا الحكم وإن كان صحيحاً فيما وصل إليه إلا أنه ربما كان خاطئاً في التدليل إذ قدر أن هذه المرأة غير أهل للزواج وإنما الذي أبطل الزواج هو قيام المانع الديني في شخص الزوج وهو عدم إسلامه.

من هذا نرى أن حكم الشريعة الإسلامية مبطل لمثل هذا العقد وبالتالي فالنظام العام في مصر لا يقره وهو ما رأيناه في الحكم السابق ولو أن التدليل لم يكن سليماً.

إذن مما تقدم نرى أن زواج المسيحي بمسلمة أيا كانت جنسيتها باطل وواجب الحكم بطلانه وما يترتب عليه من آثار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. سواء طرح الأمر على المحاكم الشرعية أو المحاكم الزمنية على ما تقدم تفصيله. اهـ.

## حكمة نكاح المحلل

قلنا فيما سبق ما معناه أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً لم يجعل الشارع رجوعها قرين الاستحالة والاستمرار إلى انقضاء العمر. بل أحل لهما الرجوع إلى سيرتهما الأولى بعد أن تنكح المرأة زوجاً غيره ويفارقها بأية صفة كانت وتعتد.

والحكمة في ذلك الشفقة على العباد. زد على ذلك أنه ربما كان لهما ذرية فلو لم يوجد المحلل لعاش كلاهما في حالة التعاسة والشقاء وكلنا يعلم مقدار الضرر الذي يصيب الأبناء بعد تفرق الآباء. واعلم أن القوم قالوا ما معناه: إن المحلل الذي يراعي الشروط الشرعية في مثل هذه الحالة يثاب على فعله هذا: لأنه تسبب في رفع التحريم الذي كان حاصلًا أولاً قبل تزوجه.

ويشترط في المحلل أن يلزم الطريقة الشرعية التي بينها الشارع الحكيم ويدخل بها دخولاً صحيحاً شرعياً ويطلقها وتنقضي عدتها. ثم بعد ذلك يحل لها أن تعود إلى سيرتها الأولى وبعدها الأول إذا شئت وشاء الزوج.

وقلنا فيما تقدم ما معناه، أنه روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها. أن رفاة بن سموال القرظي طلق امرأته تيممة بنت وهب فبِتَ طلاقها فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير. فجاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت إنها كانت تحت رفاة فطلقها ثلاث تطليقات فتزوجت بعده بعبد الرحمن بن الزبير وإنه والله ليس معه إلا مثل هذه الهدية. وأخذت بهدية من جلابها. قالت فتبسم رسول الله ﷺ ضاحكاً. وقال: (لعلك تريدين أن ترجعي إلى رفاة. لا. حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته) وقالت عائشة رضي الله عنها العسيلة هي الجماع.

وعن ابن عمر قال سئل نبي الله ﷺ عن الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فيتزوجها آخر فيغلق الباب ويرخي الستر ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل تحل للأول. قال لا تحل للأول حتى يجامعها. ويروى حتى تذوق عسيلته. ويروى أن التي كانت تحت رفاة عائشة بنت عبد الرحمن بن عتيك القرظي وهي بنت عمه.

هذا وإن شئت أن ترى الدناءة مجسمة وخسة النفس ماثلة للعين ومنتهى سوى الخلق يكاد يلمس والصفات البهيمية بل الوحشية كذلك ظاهرة محسوسة فلتنظر إلى المحلل في هذا الزمن الذي لم يراع الشروط الشرعية. فإنه يجني على الإنسانية والدين جناية تقشعر لها الأبدان وتشيب من هولها الولدان.

يطلق الرجل امرأته ثلاثاً وتكون هذه المرأة بعيدة عن ذلك المحلل أو التيس المستعار. بل يكون النجم أقرب عليه من منالها. ولمس الجحر أسهل من لمسها. وتقبيل الأفعى دون تقبيلها. قد حاطها الشارع بسور من التحريم وجعلها أبعد من عقاب الجو عن أن تميل يده أو تنظر إليها عينه إلا بوجه شرعي.

يأتي المحلل الذي لم يراع الشروط الشرعية في هذا الزمن لعنة الله عليه ولا حاطه من فاسق فاجر هتاك للأعراض. منتهك للحرمان. ويستعمل طريقة غير ما أرادها الشارع الحكيم. فيعتدي بها على العفة ويدوس بقدميه على المروءة. ويحلل ما حرمه الله ورسوله ويغضه الناس حتى الحيوانات العجم. وما أدراك ما هي الأمور التي يجنيها والآثام التي يرتكبها هذا الداهية الدهماء والمصيبة العظمى. إنه يرتكب أصل المفاسد وأس المصائب في الأمة الطاهرة والشرعية السمحة.

إن المحلل في هذا العصر مجلبة للشقاء. وداعية للبغاء. فكم حرة أصبحت بشؤم

فسقه عاجراً وكم قصرة الطرف أمست فاجراً. كم جمع هذا الداهية في هذا الزمن بين أم وبنت في وقت واحد. وكم دخل على أختين في زمان واحد. فتراه يجمع بين هذه وتلك. وربما حلل عشرين امرأة في يوم واحد. فهو كالتيس المستعار الذي ينرو على الشاة في كل يوم ووقت وأن.

أما المحلل له الذي يوافق هذا الحيوان ويفتح له باباً مغلقاً بطريقة لم توافق مرامي الشرع ولا العقل فلا نقول فيه شيئاً. وحسبنا أنه شريك له في اللعنة. قرين له في وصمة العار والفسوق والفجور وانتهاك حرمة الدين. ألا قاتلهما الله أنى يؤفكون.

## ما هذه الحيل أيها المسلم

أنزل الله سبحانه وتعالى الشريعة المحمدية محكمة لا يأتياها الباطل من بين يديها ولا من خلفها

شريعة لا تقبل خداع أهل البدع. شريعة لا تنطلي عليها حيل ذوي الذمم الخربة والقلوب المرضى. شريعة سدت الطرق إلى المفساد سداً محكماً بحيث إذا سلكها أهل البدع والذين يخادعون الله ورسوله افتضح أمرهم وظهر سوء نواياهم وحقت عليهم كلمة العذاب.

إذا كان الشرع الحكيم بغضنا في الشبهات خشية الوقوع في المحرمات فكيف نعمل الحيل بوجه نستحل بها المحرمات بطرق هي بعيدة عن أمر الشارع بمراحل.

إن بعض المتأخرين أحدثوا حيلاً لم يقم دليل قوي أو رواية صحيحة عليها عن أحد من الأئمة وينسبونها إليهم. وإن لهم يوم القيامة موقفاً تشيب لهوله الولدان وتضع كل ذات حمل حملها.

هؤلاء هم المخدعون الذين يظهرون ما لا يطنون. هؤلاء هم المنافقون الذين يخادعون الله وهو خدعهم هؤلاء هم الذين قال رسول الله ﷺ في فريق منهم (لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده).

جاء رجل إلى ابن عباس رضي الله عنه فقال: إن فلاناً طلق امرأته ثلاثاً أيحلها له رجل آخر. فقال له: من يخدع الله يخدعه لأن: ابن عباس رضي الله عنه اعتقد أن المحلل لا يريد الطريقة الشرعية لتي جوزها الشرع الحكيم. وقال السجستاني في أهل البدع: يخادعون

الله كأنما يخادعون الصبيان فلو أتوا الأمر عياناً لكان أهون علي: وحسب هؤلاء أن لعنهم الله ورسوله، ومقتهم الناس من كل طبقة في كل مذهب ودين.

## حكمة جعل الطلاق بيد الرجل

إعلم أن المرأة ضعيفة الإرادة مضطربة الرأي في الأمور فاقدة مزية التثبيت عند نزول المكروه وحدث الغضب. تفرح وتحزن لأقل الأسباب. بخلاف الرجل الذي يقدر على التجلد والصبر واحتمال المشاق. ولا يبرم الأمر ولا ينقضه إلا إذا كان على بصيرة من أمره. فجعل الطلاق بيده أضمن لبقاء الزوجية وأحفظ لكيان المعيشة. وإن له مزية أخرى. وهي قيامه بالإنتفاق وكونه صاحب السيطرة والأمر والنهي في بيته لأنه عماده ورب العائلة. ويجوز أن المرأة تكون من أهل الطمع في المال أو من اللائي لا يصبرون على طعم واحد. فإذا جعل الطلاق بيدها ربما تمسكت بالمثل السائر زوج بزوح والصدق فائدة: وكذلك الأمر لو جعل الطلاق بيد كليهما يكون الأمر أشنع. وإلى الفراق أسرع. إذ ربما حصل الشقاق بينهما في قليل من الساعات. فتبادر المرأة بالطلاق فراراً من العشرة في زعمها حيث لم يكن عندها تثبيت وتجلد لتحمل المصائب فتري بعد هذا أن الحكمة في جعل الطلاق بيد الرجل من أعظم الفوائد وأجلها.

ومن المعلوم لك أن الرجل إذا تزوج وعاشر المرأة معاشرة الأزواج أو اختلى بها خلوة صحيحة شرعية لزمه جميع المهر الذي تم الاتفاق عليه بينهما. فإذا كان الطلاق بيد المرأة كانت الطامة الكبرى والبلية العظمى على الرجل لأنه يدفع المهر اليوم وهي تطلق غداً. فيكون عليه المهر ويقع عليه الجرم بكلمة واحدة تخرج من شفيتها بغير تبصر ولا روية. وقد رأينا كثيراً من السيدات يطلبن التطلق من القاضي الشرعي في المحاكم الشرعية المصرية بدعوى الضرر من الزوج وتطلب المرأة هذا الطلب على مقتضى القانون رقم ٢٥ الصادر في سنة ١٩٢٠ م وقانون رقم ٢٥ الصادر في سنة ١٩٢٩ م فمن هنا يعلم أن الشارع لو جعل الطلاق بيدها لعمت الفوضى وكثرت البلوى.

ورب قائل يقول: إن كل عقد لا ينعقد إلا بإيجاب وقبول من الطرفين ومع ذلك جعل للرجل وحده رفعه بالطلاق. نقول له إن البضع في حال الدخول متقوم. فعقد النكاح معاوضة يوجب على الرجل المهر وعليها تسليم نفسها. ومن أجل ذلك لا ينعقد إلا بإيجاب وقبول. وأما رفعه بالطلاق فهو يمين وإنشاء وليس عقداً. ولذلك لا يوجب عوضاً على

المرأة ولا على الرجل. فلو كان الطلاق عقداً كالخلع لتوقف على إيجاب وقبول من الطرفين. وأما غيره من سائر العقود فإن كل عقد هو معوضة ورفعته كذلك. ومن أجل ذلك كان عقداً متوقفاً على رضا الطرفين. ولنضرب لك مثلاً: إن البيع عقد يوجب على البائع تسليم المبيع وعلى المشتري أداء الثمن ورفعته الذي هو فسخ يوجب على بائع رد الثمن وعلى المشتري رد المبيع. ومن أجل ذلك اعتبرت الإقالة بيعاً حديداً في حق ثالث. إذا فهت هه عرفت أن الشرع قد أحكم كل شيء صنفاً.

## حكمة عدم طلاق المعتوه والمجنون

إعلم وفقك لله تعالى إلى معرفة حكمه أن الله جت قدرته كلف الإنسان بالأوامر والنواهي التي جاءت به الشريعة لسمحة. ولا يمكن بأية حالة أن تفهم هذه الأوامر والنواهي إلا بواسطة العقل من أجل ذلك تجد أن هذه الأوامر والنواهي لا تسري على المحيين والمعنوهين بكل أنواعهم وانصبي الذي لم يبلغ سن الرشد لعدم كمال عقله وإدراكه وسوغه لحد الذي يحسب فيه على كل شيء يصدر منه.

فإذا عرفت أن مدار التكليف دائر حول العقل وجوداً وعدمياً فقهاً وأدركت حكمة الشرع الحكيم في عدم طلاق المعتوه والمجنون لأنه لو وقع طلاقهما لحصل فساد في المجتمع الإنساني. وهذا لا يريده شرع الحكيم. وقد قال جل شأنه: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾<sup>(١)</sup> وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾<sup>(٢)</sup> وقال ﷺ: (الدين يسر لا عسر) وقال أيضاً: (يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا).

وقد جاء في القرآن الشريف قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾<sup>(٣)</sup> ليعذب الله المتقين والمنفقين والمشركين والمشركت ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيمًا<sup>(٤)</sup>.

وقد قلنا في غير هذا الموضع أنه اتفقت كلمة العلماء إلا القليل على أن المراد بالأمانة

(١) (٢) البقرة. ٢٨٦

(٢) (٢) البقرة. ١٨٥

(٣) (٣٣) الأحزاب: ٧٢.

حكمة التشريع ج ٢ م ٤

في هذا الموضوع هو تقليد عهدة التكليف للمخلوق وإن عرض الأمانة على السموات والأرض والجبال وإبائهن إنما هو إباء طبيعي لعدم اللياقة والاستعداد. لأن العقل هو الذي يدرك التكليف ولا عقل لهن حتى يحملنهما.

وقد جاء في فتح القدير قوله: قال عليه السلام: «كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون» والذي في سنن الترمذي: كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله وضعفه: وروى ابن أبي شيبة بسنده عن ابن عباس رضي الله عنهما: لا يجوز طلاق الصبي والمجنون. وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه. وعلقه البخاري أيضاً عن علي رضي الله عنه. والمراد بالجواز النفاذ. ١ هـ وقد ورد في البدائع ما يأتي:

أما المجنون فلا تصح منه التصرفات القولية كلها فلا يحوز طلاقه وعتقه وكتابته وإقراره ولا ينفذ بيعه وشراؤه حتى لا يلحقه الإجازة ولا يصح منه قول الهبة والصدقة والوصية. ١ هـ.

وقد حكم القضاء الشرعي المصري في قضيتين رفعتا إليه الأولى في عدم طلاق المعتوه. والثانية: في عدم طلاق المجنون. أما القضية الأولى فقد تضمنت دعوى المدعية إنها زوجة لفلان المحجور عليه للعتة. والمشمول بقوامة أخته المدعى عليها. وأن زوجها طلقها بتاريخ كذا بمقتضى إشهاد رسمي شرعي. وطلبت الحكم لها على المدعى عليها بصفتها المذكورة ببطالان هذا الطلاق وعدم ترتب شيء من آثاره عليه لأن زوجها لا يملك هذا الطلاق لعتته. وقالت المدعى عليها على لسان وكيلها: إن هذه الدعوى غير مسموعة شرعاً. لأنها ليست خصماً في هذه الدعوى لأنها قيمة في الأمور المالية فقط.

وقد قال القضاء الشرعي ما يأتي: من حيث أنه لا نزاع بين الطرفين في أن هذا الزوج محجور عليه قبل هذا الطلاق لعتته، ولا في أنه لم يرفع عنه الحجر. وإنما النزاع في أن المدعى عليها تقول: إن الطلاق وقع في حال إفاقته. والمدعية تقول إن التصرفات المعقودة حكمها واحد لا فرق بين حال وأخرى. ومن حيث أن الفقهاء أحقوا المعتوه في تصرفه بالصبي المميز وجعلوا من تصرفاته ما هو صحيح غير لازم إلا بالإجازة من له الولاية على تصرفه. وفيها ما هو غير صحيح ولا يقبل إجازته كالهبة والطلاق. وحيث أنهم لم يفرقوا في ذلك بين أن يكون تصرفه وقع في حال دون أخرى وإنماذكروا هذا الفرق حسب تصرفات المجنون. ومن حيث أن ما دفع به وكيل المدعى عنها من عدم سماع الدعوى لأن

موكلته ليست خصماً إلا في الأمور المالية غير صحيح. على أن هذه الدعوى ترجع إلى خصومة مالية بالنسبة للنفقة وغيرها. ومن حيث أنه لذلك يكون هذا الطلاق صادراً ممن لا يملكه ولا يترتب عليه شيء من آثاره. (لهذا) حكمت المحكمة على المدعى عليها بصفتها المذكورة ببطان الطلاق المذكور وعدم ترتب آثاره عليه. ورفضنا الدفع بعدم السماع حضورياً.

وأما القضية المتعلقة بعدم طلاق المجنون فيها هو ملخص ما قاله القضاء الشرعي: عرض الجنون مثل سائر الأعراض مرجعه الطب والأطباء. وإذن لا بد من الرجوع فيه إلى كلمتهم لأنهم أهل الذكر فيه. عرّف الطبيبان الشرعيان (فلان وفلان) في مؤلفهما المعروف (الطب الشرعي في مصر) أنه عدم قدرة الشخص على التوفيق بين أفكاره وشعوره وبين ما يحيط به لأسباب عقلية. وإنه لمعرفة حالة المريض تواجه حركاته العقلية كما تبرز في أخلاقه وتؤثر في علاقته ببنى الإنسان. ثم قسموا اختلاف القوى العقلية إلى عدة أقسام. منها اختلال الذاكرة والحس والشعور والتفكير والإحساس والانفعال واختلال الإرادة الغريزية. ثم بينوا عللها ومصادرها وفصلوا آثارها ومظاهرها. وقد ذكروا منها فقدان الذاكرة والهلوسة والخلط في تكييف أو فهم المحسوسات الخارجية والهيذان. وهو عبارة عن تسلط بعض التصورات والاعتقادات الهذيانة في نفس المريض واستمرارها مهما اقتنع المصاب ببطانها. وقد يترتب عليها ما يؤدي إلى ارتكاب الجرائم لاعتقاده اعتقاداً وهمياً بأن هذا الشخص يسيء إليه. وذكروا أن من أنواع الجنون ما يفقد المريض ضبط انفعاله فيغضب ويبكي ويضحك لأتفه الأسباب كما ذكروا أن إرادة المريض الغريزية قد تزداد فينشأ عنها تهيج واضطرابه. وقد تغلب فينشأ عنها كراهية وبغض لأهله. وقد تتحول فيندفع فجأة في فعل أمر بدون ترو ولا تفكير.

وبعد ما أفاضوا في البيان والتفصيل قسموا الأمراض العقلية إلى عدة أقسام. ذكروا منها ضعف القوى العقلية. وأن من أقسامها الضعف العقلي الشيخوخي. وعرفوه بأنه نقص في القوى العقلية وهو يتمشى مع النقص الجسماني في سن الشيخوخة فينشأ عنها نقص في قوة الذاكرة والإصابة بالتخيلات الهذيانة. وأن المصاب يخرف ويخلط ويتهيج ويكون سيء الظن ويفقد قوة التمييز والملاحظة ويكون شاذ الطبع وغير معتن بملابسه مثلاً الخ. ما ذكروه فراجع.

هذا مضمون ما يعيننا ذكره في هذه الدعوى مما ذكره هذان الطبيبان في باب هذا

المرض . وأنه لينطبق كل الانطباق على حالة هذا المطلق التي شهدت بها شهود المدعية . إلى أن قالت المحكمة صحيح إن الطلاق حصل في كذا يونيو سنة ١٩٢٤ م إلا أنه لا يعقل عرفاً أن من تبين جنونه رسمياً في يوم كذا يونيو سنة ١٩٣٤ م يكون كامل الأهلية في اليوم السابع من ذلك الشهر .

قد جرى عرف الناس على عدم المبادرة بذكر الإصابة بهذا المرض في مرضاهم في البيئات ذات الشأن بل هم يعملون على مداراته وإخفائه لما فيه من العار لهم ولا يظهرونه بين الناس إلا بعد إخفاق مساعهم في تطبيقه . أو لأمر ذي شأن يضطرهم لذكره . وإن هذه الفترة القصيرة لا تتسع لمثل ذلك .

وإن المحكمة لتستنتج من شهادة الشهود ومن العرف المشار إليه أنه لولا مفاجأة هذا المريض لما علم أجنبي عن هذه الأسرة بمرض مريضهم هذا . إبقاء على كرامته وبعداً له عن هذه الذكرى التي يتعير بها أهله بين من يعرفهم . ويؤيد ذلك ما ذكره أحد الشهود من الدكاترة أنه كثيراً ما نصح أسرته بإرساله إلى مستشفى المجاذيب ولكنهم لم يفعلوا . ومن هذه البيانات يتبين لك أن هذا المريض طلق المدعية وهو مصاب بمرض الجنون .

ومن المنصوص عليه شرعاً . أن تصرفات المجنون باطلة ومنها الطلاق . وأن تجاب المدعية لما طلبت من إبطال هذا الإشهاد . ا هـ .

## الطلاق عند قدماء المصريين

إن الطلاق شائع وواقع من قديم الأزل بين الأمم لأسباب ترجع إلى حال الزوجين وتختلف الأسباب باختلاف الأحوال والأشخاص .

وإننا نذكر هنا كيف كان الطلاق عند قدماء المصريين ليتبين للقارئ الحالات القديمة والجديدة في هذا الموضوع .

اكتشف في تل أثري قديم ملف قد وجد فيه أوراق من ورق البردي داخل إناء كبير مختوم . وقد وجد بين هذه الأوراق ورقة فيها صيغة طلاق كتبه كاتب السجلات منذ (٢٢٠٠) سنة قبل الميلاد وهذا الكاتب يدعى (تون بن أسمين) وورقة الطلاق المذكورة مكتوبة باللغة القديمة باسم رجل يدعى (آمون كوثر) وقد جاء فيها ما ترجمته : لقد هجرتك كزوجة . ولم تعد لي عليك حقوق كزوجة . أقول لك ابحي عن زوج غيري . لا أستطيع الوقوف أمامك في أي منزل تذهبين إليه . لا حق لي عليك كزوجة من اليوم فصاعداً . إذهبي

بلا إبطاء ولا نزاع فب حرة لوجه الله تعالى . كتب هذا تون بن أسمين كاتب السجلات .  
وقد كتب على الورقة إمضاءات أربعة من الشهود .

فيظهر لك من كل ما تقدم أن الطلاق معروف وحاصل بين الأمم العريقة في الحضارة  
والهمجية من قديم الزمان .

## حكمة الخلع

الخلع لذاته يعرضه الشرع الشريف . كما يبغض الطلاق لذاته . وإن العقول والأذواق  
السليمة تستفر من الخلع وإنما أجازاه الشارع الحكيم منعاً للزور عند عدم إقامة حدود الله  
تعالى .

وبين ذلك أن المرأة إذا حصل بينها وبين الرجل شقاق ونزاع أفضى بهما إلى أن يرغب  
كل منهما في فراق الآخر أو أن المرأة لم تطق معاشرة الرجل ورغبت في فراقه ولم تجد  
خلاصاً من ذلك إلا بالخلع افتدت نفسها بشيء من المال حتى تخلص من عناء الزوجية إذا  
رضي الرجل بذلك .

وحيث إن المرأة استحققت الصداق بتسليمها نفسها للرجل وقد كان . والآن يأخذ منها  
ذلك المال الذي أفتدت نفسها به غنيمة باردة .

فقد أنكر الله تعالى عليه ذلك بقوله : ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ  
إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذَتْ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ (١) .

ووجه الحكمة فيه كما قلنا إنه منع للضرر . وذلك أنه إذا استحکم الشقاق وعظم  
النفور بين المرأة والرجل وحيف أن لا يراعى شروط الزوجية فالخلع بالكيفية التي قررها  
الشارع الحكيم فيه حسم للنزاع وإقامة للحدود . ولذا قال الله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا  
حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ﴾ (٢) صدق الله العظيم .

## حكمة العدة من حيث هي

إعلم أن الشارع الحكيم ما ترك لنا أمراً من الأمور ولا قاعدة من قواعد التشريع إلا  
وقد أودع في ذلك حكمة بالغة مرجعها إلى سعادة الإنسان في الدنيا والآخرة .

وأن من ضمن ما قرره الشارع الحكيم العدة للمرأة وهي تحصل بعد الفراق سواء أكان ذلك الفراق بموت أو بطلاق.

والحكمة في جعل العدة بعد الفراق . لأن الشارع الحكيم إذا أمر عباده بأداء التكاليف فلا بد من تعيين الزمن والشيء الذي يطلب أدائه حتى يكون الإنسان على بينة من أمره . من أجل ذلك جعل الشارع الحكيم علامة العدة الفراق بعد الدخول بأبي صفة كانت . ولا شك أن هذا الأمر يستوي فيه الخاص والعام والعالم والجاهل .

ألا ترى أن القصر في الصلاة مثلاً شرع لأجل المشقة . ولما كان حصول المشقة أمر لا ينضبط . وتختلف المشقة باختلاف الناس . جعل الشارع الحكيم علامة القصر السفر فمتى وجد السفر . وجب القصر . سواء حصلت مشقة في السفر أو لم تحصل

والحكمة في العدة ترجع إلى أمور منها العلم ببراءة الرحم وطهارته حتى لا يجتمع ماء الواطئين في رحم واحد فتختلط الأنساب . وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى ولا ترصاه الشريعة السمحة ، ولا يقبله العقل السليم . ومنها إظهار احترام العقد وتعظيمه . ومنها تطويل زمان الرجعة للمطلق طلقه رجعية . إذ ربما أناب إلى رشدته وندم على الطلاق فيجد له من الوقت متسعاً يتمكن فيه من الرجعة . ومنها تعظيم احترام حق الزوج إذا كان متوفياً عنها . فتظهر الأسف على فقده . وذلك لا يكون إلا بالعدة . ومنها الاحتياط لحق الزوج الثاني حتى يكون على بينة من الأمر وبصيرة تامة . وهكذا من الحكم الجليلة . وسيأتي كل ذلك بالتفصيل . وقد ورد في البدائع ما يأتي :

لا يجوز للأجنبي نكاح المعتدة لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ

يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾<sup>(١)</sup> قيل أي لا تعزموا على عقدة النكاح وقيل أي لا تعقدوا عقدة النكاح حتى ينقضي ما كتبه الله عليها من العدة . ولأن النكاح بعد الطلاق الرجعي قائم من كل وجه . وبعد الثلاث والبائن قائم من وجه حال قيام العدة لقيام بعض الآثار . والثابت من وجه كالثابت من كل وجه في باب الحرمان احتياطاً . ويجوز لصاحب العدة أن يتزوجها لأن النهي عن التزوج للأجنبي لا للأزواج . لأن عدة الطلاق إنما لزمها حقاً للزوج لكونها باقية على حكم نكاحه من وجه فإنما يظهر في حق التحريم على الأجنبي لا على الزوج إذ لا يجوز أن يمنع حقه اهـ .

## حكمة عدة المتوفى عنها زوجها

كان العرب في جاهليتهم يبالغون في احترام العقد ويقدمون حق الزوج حتى أن المرأة إذا توفي عنها زوجها لبست السواد وأطالت مدة الحداد إلى سنة كاملة لا تتزين ولا تتطيب ولا تقترن ولا تأتي بأقل شيء يدل على الفرح. ولما كان هذا فيه مشقة على النفس تقف عن حمله قواها ولا تقوى عليه إلا بتأثير العادات. جاءت الشريعة الإسلامية رافعة عن المرأة هذا الأصر الذي كان حاصلاً في الجاهلية بزمان معين وهو انقضاء زمن العدة.

ومدة هذه العدة إن لم تكن حاملاً أربعة أشهر وعشرة أيام. رحمة بها وشفقة عليها وصوناً لعفافها وإبطالاً لسنة الجاهلية.

ثانياً. إن تقدير هذه المدة لحكمة بالغة. لأن الجنين يمكث في بطن أمه أربعين يوماً نطفة. وأربعين علقة. وأربعين مضغة. وهذا المقدار هو أربعة أشهر. ثم ينفخ فيه الروح في الطور الرابع ويتحرك في بطن أمه. وبالحركة يعرف الحمل. وهذا قدر بأربعة أشهر وعشرة أيام. وأيضاً إن هذه المدة هي نصف مدة الحمل الحقيقي عند النساء تقريباً، نعم وإن كانت تظهر براءة الرحم وعدم الحمل بقرأين أو ثلاثة مثلاً ولكن يفوت حق احترام الزوج المتوفى عنها.

وهناك حكمة أخرى في جعل عدة المتوفى عنها زوجها بالأيام ولم يجعلها الشارع بالقروء كعدة المطلقة. وهي أن صاحب الحق في عدة المطلقة موجود على قيد الحياة. وهو أعلم الناس بحالها. ولا يخفى عليه شيء من سيرها وعاداتها. وأما المتوفى عنها زوجها فصاحب الحق الذي يعلم عاداتها في القروء مفقود. فجعل الشارع مدة انقضاء عدتها بالأيام. لأن هذا القدر ظاهر لكل إنسان. فترى من هذا أن الشارع قد أحكم كل شيء صنماً.

هذا وإن الشارع الحكيم لم يصرح بالحداد إلا على الزوج كما قال ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد إلا على الزوج» وقد ورد في البدائع ما يأتي:

سبب وجوبها (أي العدة) الوفاة قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفَوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَوْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾<sup>(١)</sup> وأنها تجب لإظهار الحزن بفوت نعمة

النكاح. إذ النكاح كان نعمة عظيمة في حتمها. فإن الزوج كان سبب صحتها وعندها وإيفائها بالنفقة والكسوة والمسكن فوجبت عليها العدة إظهار الحزن بقوت العدة وتعريف لقدرها. وشرط وجوبها النكاح الصحيح فقط. فتجب هذه العدة على السنة في غيرها زوجها سواء أكانت مدخولاً بها أو غير مدخول بها. وسواء أكانت من حبس أو من لا حبس لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا<sup>ط</sup>﴾ (١) ولما ذكرنا أنها تجب إظهار الحزن بقوت نعمة النكاح وقد وجدها وقد ورد في زاد المعاد ما يأتي: كانت في الجاهلية تتربص المرأة سنة فخففها الله سبحانه بأربعة أشهر وعشر. وقيل لسعيد بن المسيب: ما بال العشر قال: فيها يفتح الروح فيحصل بهذه المدة براءة الرحم حيث يحتاج إليه وقضاء حق الزوج إذا لم يحتج إلى ذلك.

### حكمة عدة الحامل المطلقة

إن الشارع جعل عدة الحامل المطلقة إلى أن تضع حملها. والحكمة في ذلك هي أن تزوجت بعد طلاقها وهي حامل يكون الزوج التي قد سئى ماؤه روح غيره. وهذا لا يجوز بل موجب لوقوع العداوة والبغضاء بين المطلق والزوج لدى مدخل بها. لو حدد نعيه البشرية التي تبعث في نفسه روح الحبيب ففزع الحقد ويندفع الحطب يؤدي إلى ما لا تحمد عقبه.

وهناك حكمة أخرى في جعل عدة الحامل هكذا، هي أن جاء نسبي في حق المرأة لمطلقة وهو حق فلا يصح لها أن تنهون في هذا الحق نسبي ماؤه روح غيره. وهذا الحق في بطنها. ومن أجل ذلك حدد الشارع عدة نسبي أن عدم الاندفاع على المطلقة حتى تضع حملها. لأنه تسبب في منعها عن الزوج كل هذه العدة. وهذا ما تعالى: ﴿وَمَنْ كُنْ أُولَتْ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>هـ</sup>﴾. وهذا ما في كتاب العزيز أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ<sup>هـ</sup>﴾ (٣). ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماؤه زرع غيره مدون له لعظمه وصدي بيه لكرمه. وقد جاء في نسبي ما يأتي.

ر ما عدة لحسن بهي مدة لحسن وسبب وجوبها الفرقة أو الوفاة. والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> أي انقضاء أجلهن أن يضعن حملهن. وإذا كن انقضت أجلهن بوضع حملهن كان أجلهن مدة حملهن. وهذه العدة بما يجب لزلا بصير الروح بها ساقب ماءه زرع غيره. وشرط وجوبها أن يكون الحمل من نكاح صحيح كن وفسدا. لأن الموطأ في النكاح الفاسد يوجب العدة اهـ.

## الحكمة في عدة الصغيرة التي لا تحيض

قد جعل الشرع الحكيم عدة الصغيرة التي لا تحيض ثلاثة أشهر. ومعلوم أن الصغيرة لا تحيض ولكنه لم يجعل هذه المدة لبراءة الرحم إذ براءته ظاهرة واضحة. بل جعلها كذلك لحكسب الأولى إظهار احترام شأن العقد. والثانية: أن تكون ملحقة بذوات تحيض ومنسبها بهن لأن الثلاثة الأشهر هي مظنة رمن حصول ثلاثة قروء لذوات الحيض إذ حرت العدة في الغلب أن كل قرء يكون في شهر.

من أجل ذلك اعتبر الشرع الحكيم عدة الصغيرة التي لا تحيض ثلاثة أشهر وهي حكمة جلية

## الحكمة في عدة المطلقة طلاقاً رجعيّاً

إعلم أن عدة المطلقة طلاقاً رجعيّاً ترجع حكمتها إلى ثلاثة حقوق: حق للمطلق. وحق للولد وحق لها. أم حق الزوج المطلق فهو حفظ حق الرجعة متى شاء. رضية المرأة أو لم ترض. وقد أوسع الشارع له المدة حتى تنقضي عدتها بثلاثة قروء. إذ ربما صفت القنوب وعادت مبه الوفاق إلى مجاريها فيتمكن من الرجعة. وأما حق الولد فهو إلحاقه بأبيه ونسبه الحقيقي حتى لا تختلط الأنساب ويضيع حقه في الميراث. وأما حقها فهي لتعم إن كانت حاملاً مه أم لا. هذا وقد جاء في الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾<sup>(٢)</sup> فيؤخذ من هذه الآية الشريفة أن عدة المطلقة حق للرجل بعد

(١) (٦٥) الصلوات ٤

(٢) (٣٣) الأحزاب ٤٩

المساس. وقال الله تعالى: ﴿وَيُؤْمَلْنَ أَحَقُّ بِرِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾<sup>(٢)</sup> فجعل الشارع للزوج الحق في ردها متى شاء قبل انقضاء العدة. وهذا الحق هو إحدى الحكم المتقدمة. فافهم هذا وفقك الله لفهم شريعته.

## حكمة عدم العدة لمن طلقت

### قبل الدخول

إعلم أن الرجل إذا طلق امرأته وحصلت الفرقة بينهما قبل الدخول لأي سبب كان. سواء أكان السبب من جهته أو من جهتها ففي هذه الحالة ارتفعت جميع أسباب النكاح بينهما وصارت المرأة أجنبية منه. ولا يخفى عليك أن براءة الرحم متحققة قبل الدخول من كل وجه. فلا يحتاج والحالة هذه لشيء جديد يعلم به براءة الرحم: لأن البراءة متحققة قبل الطلاق. لأنه لم يمسه ولم يدخل بها.

ومن أجل ذلك لا تلزم عدة للمطلقة قبل الدخول لأن العدة وجبت ليعلم براءة الرحم والبراءة معلومة ومتحققة كما قلنا وقد قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْدِّينَاءُ أَمْوَأُ إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهنَّ﴾<sup>(٣)</sup> صدق الله العظيم.

## حكمة تربص المرأة بثلاثة قروء

تقدم لك في الفصول المتقدمة حكمة العدة من حيث هي. ثم حكمة عدة المتوفى عنها زوجها. ثم حكمة عدة الحامل. ثم حكمة عدة الصغيرة التي لا تحيض. ثم حكمة عدة المطلقة طلاقاً رجعيّاً. ثم حكمة عدم العدة لمن طلقت قبل الدخول.

بقي هناك عدة المرأة التي طلقت على البراءة من مؤخر الصداق ونفقة العدة معاً. أو البراءة من مؤخر الصداق. أو البراءة من نفقة العدة حتى تنتهي شرعاً. فقد عقدنا لها هذا الفصل.

ففي هذه الصور إذا حصل الطلاق فلا بد للمطلقة من تربصها ثلاثة قروء لأن براءة الرحم لا تظهر إلا بتربصها هذه المدة. وفي الغالب والكثير تقع في ثلاثة أشهر.

وغرض الشارع الحكيم من كل ذلك براءة الرحم من كل وجه حتى يمكن للمطلقة أن تحل لزوج آخر. لأن الاضطرابات المعدية تكون قد ظهرت في بحر هذه المدة ويتحقق عدم حملها من الطلاق المذكور الذي حصل على البراءة. وقال بعض كبار الأطباء المسلمين في هذا الموضوع ما يأتي:

قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْبِصُ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾<sup>(١)</sup> معنى الآية صريح وهو أنه في مدة ثلاثة أشهر تكون علامات الحمل قد ظهرت من عدم وجود الطمث ومن الاضطرابات المعدية. ومن كبر في الجزء الأسفل من البطن. ومقدار ثلاثة أشهر هو ميعاد موضوع بحكمة قائمة. لأنه قبل ذلك بشهر يصعب جداً التثبت من الحمل بواسطة الأطباء الأخصائيين بل الكيميائيين. وبعد هذا التاريخ تكون أعراض الحمل ظاهرة للشخص العادي، نعم قد توجد حالات يصعب الجزم فيها بالحمل أو عدمه حتى بعد مضي أربعة أشهر أو خمسة أو أكثر من ذلك خصوصاً عند العوام. ولكن هذه الأحوال نادرة حتى أنه لا يجوز أن تكون محل تشريع خاص. وقد رأيت حالات في الشهر التاسع اشتبه فيها الأخصائيون ولم تتبين بسهولة إلا بالأشعة: فهذه النوادر لا تدخل تحت الأحكام العامة.

## حكمة الظهار

الظهار هو أن يقول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي مثلاً. يريد بذلك أنها محرمة عليه تحريماً مؤبداً. ولما كان هذا فيه تضيق وإساءة إلى المرأة أنكره الشارع الحكيم وجعله زوراً حيث يقول في كتابه العزيز: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنْ أُمُّهُنَّ إِلَّا الَّذِينَ وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِنَ الْقَوْلِ﴾<sup>(٢)</sup> أما كونه منكرًا وأمراً قبيحاً فلأنه تضيق وحرمان مما يتمتع به الأزواج. وإساءة إلى من أمر بالإحسان إليها. ويكون قد حرم على نفسه ما أحله الله. وكل ذلك ياباه الشرع الشريف ويرفضه العقل. وأما كونه زوراً فإن الجملة التي يقولها وهي أنت علي كظهر أمي مثلاً. إذا كانت خبرية فهي كذب صراح. لأنها ليست كظهر أمه. ولا يوجد وجه شبه بينهما. ولكن الشارع الحكيم لم يهمل كلامه بالمرّة لأنه صادر عن إرادة وعقل كما أنه رحمه ولم يرهقه من أمره عسراً.

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) (٥٨) المجادلة: ٢.

فأوجب عليه الكفارة فقط رحمة به . ولم يجعل ما صدر منه في حكم الطلاق . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ ذَلِكَ نُوعُظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ (١) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ﴿ (١) .

والحكمة في ذلك على نوعين : الأولى : المؤاخذه . والثانية : جعل الكفارة كما علمت . أما المؤاخذه فلأنه ألزم نفسه ما لم يلزمه أحد وحملها إصرًا من بقايا الجاهلية الأولى بغير موجب وأما جعل الكفارة هكذا . فإن العقوبة إما مالية وإما بدنية . ولا شك أن تحرير الرقبة أو إطعام ستين مسكيناً عقوبة مالية فيها مشقة على النفس حتى لا يعود إلى ارتكاب هذا الفعل . وكذلك صيام ستين يوماً بغير انقطاع فيه مشقة أيضاً . وهي عقوبة بدنية من وجه وعبادة من وجه آخر .

والحكمة المقصودة من هذا كله وعظه وتأديبه حتى لا يعود إلى الظهار ثانياً . وهناك حكمة أخرى . وهي مخالفة أهل الجاهلية الأولى . إذ كانوا يظاهرون من نسائهم تأييداً فجاء الإسلام بالرحمة والشفقة فتأمل حكمة الباري جل شأنه .

هذا والكلام في الظهار ينحصر في سبعة فصول . منها في ألفاظ الظهار . ومنها في شرط وجوب الكفارة فيه . ومنها فيما يصح فيه الظهار . ومنها هل يتكرر الظهار بتكرر النكاح . ومنها هل الإيلاء عليه . ومنها القول في أحكام كفارة الظهار . وكل ذلك مذكور في فروع الفقه .

وقد جاء في المبسوط ما يأتي : إعلم أن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية . فقرر الشرع أصله ونقل حكمه إلى تحریم مؤقت بالكفارة من غير أن يكون مزيلاً للميث . بيانه في قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ (٢) الآية وسبب نزولها قصة خولة بنت ثعلبة . فإنها قالت : كنت تحت أوس بن الصامت رضي الله عنه وقد ساء خلقه كبر سنه فراجعته في بعض ما أمرني به . فقال : أنت عليّ كظهر أمي ثم خرج . فجلس في نادي قومه ثم رجع إليّ وراودني عن نفسي فقلت : والذي نفس خولة بيده لا تصل إليّ وقد قلت ما قلت حتى يقضي الله ورسوله في ذلك . فوقع عليّ فدفعته بما تدفع به المرأة الشيخ الكبير . وقد خرجت إلى

بعض جبرائي فأخذت ثيابا ولبستها فأنيت رسول الله ﷺ وأخبرته بذلك فجعل يقول لي: «زوجك وابن عمك وقد كبر فاحسني إليه». فجعلت أشكو إلى الله ما أرى من سوء خلقه. فتغشى رسول الله ﷺ ما كان بتغشه عند نزول الوحي. فلما سرى عنه. قال قد أنزل الله فيك وفي زوجك بنا وولا قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَدِّلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي﴾<sup>(١)</sup> إلى آخر آيات الظهر ثم قل: مريه فليعتق رقبة. فقلت: لا يجد ذلك يا رسول الله. فقال ﷺ: «مريه أن يصوم شهرين متتابعين» فقلت: هو شيخ كبير لا يطيق الصوم. فقال ﷺ: «فليطعم ستين مسكينا». فقلت: ما عنده شيء يا رسول الله. فقال ﷺ: «إنا سنعينه بفرق» وقلت أنا أعينه بفرق أيضاً: جاء في المصباح أن (الفرق): بفتحتين مكيال يقال إنه يسع ستة عشر رطلا. فقال ﷺ: «إفعلي واستوصي به خيراً». اهد وجاء في النسفي ما يأتي. واعلم أن المظاهر إذا امتنع من الكفارة المذكورة في الآية الشريفة فللمرأة أن ترفع أمره إلى القاضي الذي يجبره ويحبسه حتى يكفر. ولا شيء من الكفارات يجبر عليها إلا كفارة الظهر. والحكمة في ذلك لأجل رفع الضرر عن المرأة والامتناع من الاستمتاع بها اهـ.

### حكمة الإيلاء

الإيلاء هو أن يولي الرجل من امرأته. وكيفية ذلك أن يحلف الرجل بأن لا يطأ امرأته مدة. وهذه كانت عادة الجاهلية. وهي مستقبحة وعدوان بين وإجحاف بحقوق المرأة. وقد يجوز أن لا تكون مذنبه. فلما جاء الشرع الإسلامي اجتث بذور هذه العادة وجعل للإيلاء حداً محدوداً إذا تعداه بانت منه امرأته. وهو أربعة أشهر. وإن وطئها في هذه المدة حنث في يمينه ولزمته الكفارة. وقد ورد في الكتب العزيز قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۚ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

والحكمة في تقدير هذه المدة وهي أربعة أشهر مرجعها لأمر.

الأول: إن هذه المدة كافية لأن تنوق فيها النفس إلى المباشرة توقناً شديداً. وكذلك المرأة فإنها لا تتحمل أكثر من هذه المدة في البعد عن البعل في الغالب.

الثاني : إن هذه المدة حافظة للعفاف في الكثير الغالب . فإذا زادت ربما نزع كلاهما إلى ما ينافي العفة والصون . وهي حكمة بالغة . وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين وأكثر من ذلك . فوَقَّته الله بأربعة أشهر . فمن كان إيلاءه أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء .

## حكمة اللعان

كان في الجاهلية إذا قذف الرجل زوجته واتهمها بالزنا يرجع في ذلك إلى الكهان الذي يتكهنون بالغيب للفصل في الأمور والإخبار بالحقائق على زعمهم الباطل وجهلهم القبيح ونصبهم الممقوت وغشهم الظاهر وتدليسهم على عباد الله بالكذب . ولما جاء الشرع الإسلامي نفى ذلك لحكمتين :

الأولى : إن من الشرع الإسلامي هجر الكهانة وتقبيح وتصفية عمل الدجالين النصابين الجهلة وكل متكهن بالغيب .

الثانية : إن الرجوع إليهم خطر عظيم لعدم القطع بصدقهم . فإذا رجعوا إليهم عكسوا الأمور وأوقعوا الناس في المحذور باتهام البريئة وبراءة المتهمة بجهلهم الفاضح ونصبهم المعروف . ثم أبدل ذلك باللعان .

واللعان في الشرع هو أن الرجل إذا اتهم امرأته بالزنا كلف بإحضار أربعة شهود عدول يشهدون برؤية الزنا كما هو مقرر شرعاً فإن لم يجد شهوداً شهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين . وهي تشهد كذلك أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين . وهذا مصداق قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ۖ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ۖ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ۖ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ۖ ﴾ (١) فإن امتنع عن الحلف حبس حتى يلاعن أو يكذب نفسه فيحد . وإذا التعنا يفرق بينهما في الحال .

والحكمة في ذلك من وجوه.

الأول: إن النكاح وإقامة المرأة زوجة لبعولها لا يستقيم أمره ولا يصلح شأنه إلا بالوفاق والوداد بين الزوجين. فإذا ما حصلت التهمة وإشاعة الزنا ووصمت المرأة بالفاحشة خرج صدر كليهما وفقدت الثقة من المرأة وبذلك يقيمان على الحقد والضغن. وهذا يفضي إلى سوء العاقبة.

الثاني: زجر الزوجين وتحذيرهما من أن يرتكبا مثل هذه المعاملة السيئة المزرية بالشرف.

الثالث: حفظ حرمه من وصمة العار التي لا تزول بكر الليالي ومر الأيام.

هذا وفي كتاب اللعان خمسة فصول: الفصل الأول: في أنواع الدعاوى الموجهة وشروطها. الفصل الثاني: في صفات المتلاعنين. الثالث: في صفة اللعان. الرابع: في حكم نكول أحدهما أو رجوعه. الخامس: في الأحكام اللازمة للعان. وكل ذلك مذكور في فروع الفقه.

## الحكمة في نفقة المطلقة

نما فرض الشارع الحكيم عدة المطلقة فرض لها على المطلق الإنفاق عليها لأنه هو الذي تسبب في ذلك. وصارت المرأة مقيدة عن الزواج حتى تنقضي العدة شرعاً. وأيضاً قد يجوز أن المطلقة تكون فقيرة ولا عائل يعولها. فإذا والحالة هذه وجب الإنفاق عليها في مدة العدة واستعدادها لزوج آخر. ولشدة الشارع في أمر النفقة رخص لها الاستدانة إذا كان فقيراً معسراً ونظرة إلى ميسرة

## الحكمة في نفقة الزوجة

أخبر أن المرأة إذا كانت متروكة فهي محبوسة بحبس النكاح الذي هو حق من حقوق الزوج وممنوعه بحسب شرع عن لاكتساب لأجله. وإذا علم ذلك فيكون حسنها عائداً إليه من حين ذلك صارت كصفتها عليه لأنها إذا كانت ممنوعة عن الخروج فلو لم تكن كصفتها عنه لم يكن من حرمه. ودين يأبى ذلك. ويرفضه العقل أيضاً. وقد ورد في لدائع ما يأتي:

وحيث نفقة من عنه نكحت سنة والإجماع والمعقول. أما الكتاب فقول

عز وجل : ﴿ أَشْكُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ ﴾<sup>(١)</sup> أي على قدر ما يجد أحدكم من السعة والمقدرة . والأمر بالإسكان أمر بالإنفاق . وقوله عز وجل : ﴿ وَلَا تَصَارَوْهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ ﴾<sup>(٢)</sup> أي لا تضاروهن في الإنفاق عليهن فتضيقوا عليهن فيحرجن . أو لا تضاروهن في المسكن فتدخلوا عليهن من غير إذن سنداً فتضيقوا عليهن فيمسكن فيخرجن . وقوله عز وجل : ﴿ لِيُثَبِّتَ دُونَ سَعَةٍ مِّنْ سَعَتَيْهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُثَبِّتْ مِمَّا ءَاتَاهُ اللَّهُ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾<sup>(٤)</sup> قيل هو المهر والنفقة .

وأما السنة فقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال : «إتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوار ولا يملكن لأنفسهن شيئاً وإنما أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله لكم عليهن حق أن لا يوطئن فرشكم أحداً . ولا يؤذن في بيوتكم لأحد تكرهونه فإن خفتم نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم كسوتهن ورزقهن بالمعروف . ثم قال ثلاثاً ألا هل بلغت . وفي رواية أخرى ألا هل قد بلغت » ويحتمل أن يكون هذا الحديث تفسيراً لما أجمل الحق في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ فكان الحديث مبيناً لما في الكتاب . وروي أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال : ما حق المرأة على الزوج . فقال ﷺ : ( يطعمها إذا طعم ويكسوها إذا كسي وأن لا يهجرها في البيت ولا يضربها ضرباً مبرحاً ولا يقبح ) وقال ﷺ : لهند امرأة أبي سفيان : ( خذي من مال أبي سفيان ما يكفيك وولدك بالمعروف ) ولو لم تكن النفقة واجبة لم يحتمل أن يأذن لها من غير إذنه .

وأما الإجماع فلأن الأمة أجمعت على هذا . وأما المعقول فهو أن المرأة محبوسة بحبس النكاح حقاً للزوج ممنوعة عن الاكتساب بحقه فكان نفع حبسها عائداً إليه . فكانت كفايتها عليه . كقوله ﷺ : ( الخراج بالضمان ) ولأنها إذا كانت محبوسة بحبسه ممنوعة عن الخروج للكسب بحقه فلو لم تكن كفايتها عليه لهلكت : اهـ بتصرف

(١) (٦٥) الطلاق : ٦ .

(٢) (٦٥) الطلاق : ٦ .

(٣) (٦٥) الطلاق : ٧ .

(٤) (٢) البقرة : ٢٢٨

## حكمة نفقة الأقارب

لحكمة في هذه النفقة تجمع إبي صلة الرحم ومساعدتهم. وأنت تعلم أن الأقارب هم أولى الناس بالرحمة. لا شك أنه إذا حصل البهر والإحسان من الإنسان لأحد أقاربه عرس هذا الأمر والإحسان في قلب الموصل إليه الشفقة والرحمة والعاطفة الجميلة نحو لمسدي هذه بعمه الحنية واجتنب بذور البغضاء والحسد من بينهم.

وسبب وجود النفقة لآله لاد هي الولادة. لأنه ثبتت الجزئية والبعضية. والإنفاق على حزنه لمحمد يكون من باب الحياة الحفيظة له. وقيل سبب وجوب نفقة الأقارب في الأولاد وغيره من الرحم المحرم هي القرابة المحرمة القطع لأنه إذا حرم قطعها يحرم كل سبب مقص إلى لقطع. لا شك أن ترك الإنفاق من ذي الرحم المحرم مع قدرته عليه يفضي إلى قطع الرحم وهو حرام وإذا حرم الترك وجب الفعل بالضرورة.

وإن نفقة الولدين فلقوله عز وجل: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ

إِحْسَانًا﴾<sup>(١)</sup> أمر الله سبحانه وتعالى ووصى بالوالدين إحساناً. ومن المعلوم أن الإنفاق عليهما من حسن الإحسان وأوجب الموجبات وأقرب القربات. وقال الله تعالى:

﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَدِيكَ﴾<sup>(٢)</sup> أمر الله سبحانه وتعالى الولد أن يجازي بعض ما كان منهما من حسن الله به بغير وأعطى عليه في كل وقت والوقية له من كل شر ومكره. ومحرم له أن يبدد ما الله بظهره عند عجزهما عن القيام بأمر أنفسهما من جهة النفقة

وغيره. فوجب ذلك لنفقة عليهما حال عجزهما. وقال عز وجل: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي

لَدُنْيَا مَعْرُوفًا﴾<sup>(٣)</sup> وهذا في الولدين كقوله في المسلسلن أولى والإنفاق عليهما عند عجزهما من قبلين في الحبس أحسن المعروف.

روى عن حماد بن عبد الله بن حماد عن أبيه: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ ومعه ابوه فقال يا رسول الله ما لي بالولدين؟ قال: أي تريد أن يأخذ مالي فقل رسول الله ﷺ: (أنت ومالك لأبيك). أي عني به قال: إن أطيب ما يأكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا من كسب أولادكم إذا احتجتم إليه بالمعروف) صدق رسول الله ﷺ الذي لا ينطو عن الهدى إلا هو لا وحى يوحى.

(١) (١١) (١) (٣) لقمان: ١٥.

(٢) (٣١) لقمان: ١٤.

(٣) (١١) (١) (٣) لقمان: ١٥.

## حكمة نفقة الرقيق

الحكمة في ذلك راجعة إلى الرحمة والشفقة بهذا الإنسان الضعيف المملوك الذي لا يقدر على شيء. والذي لا حول له ولا قوة ولا مال عنده في يده. لأنه من المعلوم من الدين أن العبد وما ملكت يده لسيده. فإن لم تجب النفقة على السيد لمكث هذا الإنسان الضعيف جائعاً عارياً طوال أيام حياته. وهذا أمر لا يرضاه عقل ولا يقره دين فضلاً عن أنه تضییع لآدمي خلقه مثل خلقه وروحه مثل روحه. ولا يليق بالمسلم أن يترك مملوكه جائعاً عارياً يتكفف الناس وهو يتمتع به في الخدمة والإجارة وما شاكل ذلك. ومعلوم لك أن منافع الرقيق كلها ترجع إلى السيد المالك. زد على ذلك إذا كان الرقيق المملوك صغيراً وليس محلاً للبيع كالمدير وأم الولد. لأنه لا يمكن بيعهما ولا إيجارتهما. من أجل ذلك وجبت نفقة الرقيق على سيده وقد ورد في البدائع ما يأتي بتصرف.

وجبت نفقة الرقيق بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب فقوله عز وجل: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فأمر الله عز وجل السادات بالنفقة على ممالئهم شكراً لما أنعم عليهم حيث جعل من هو من جوهرهم وأمثالهم في الخلقة خدماً أذلاء تحت أيديهم يستخدمونهم ويستعملونهم في حوائجهم.

وأما السنة فما روي أن رسول الله ﷺ كان يوصي بالمملوك خيراً ويقول: «أطعموهم مما تأكلون واكسوهم مما تكتسون ولا تكلفوهم ما لا يطيقون فإن الله يقول: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾»<sup>(٢)</sup>.

وعن انس رضي الله عنه قال: كان آخر وصية رسول الله ﷺ حين حضرته الوفاة: «الصلاة وما ملكت أيمانكم» وجعل ﷺ يغرغرها في صدره الشريف:

وأما الإجماع. فقد أجمعت الأمة على أن نفقة المملوك واجبة على سيده.

وأما المعقول فهو عبد مملوك لا يقدر على شيء فلو لم تجعل نفقته على مولاه لهلك اهـ.

وهذه حكمة جليلة ورأفة لا حد لها بالرقيق وأنت عرفت حالة الرقيق قبل الإسلام في

(١) (٤) النساء: ٣.

(٢) (٢) البقرة: ٢٨٦.

موضع آخر من هذا الكتاب . ولعل من يوجه اعتراضاً للإسلام والمسلمين في شأن الرق في الإسلام يطلع على هذا ويقف على ما قرره الشارع الحكيم في هذا الموضوع فيزول اعتراضه ويصبح ويمسي يسبح بحمد هذا الدين القويم .

## حكمة نفقة طالب العلم في المعاهد

### الدينية وغيرها

إن حب الوالدين لأولادهم وفئدة أكابدهم أمر طبيعي وجد في الإنسان من يوم أن خلق الله هذا الوجود . ولا يشك فيه إنسان ممن له أولاد .

وأحب شيء إلى الوالد تربية ونده التربية الصحيحة الحقيقية التي يصبح من أجلها عضواً صالحاً في الهيئة الاجتماعية ويكون من رجال المستقبل . أما الرجل الذي يضمن على ولده بالنفقة أو بمصاريف التعليم فهذا راجع إلى شيء آخر وظروف أخرى عائلية . فلو فرض أنه وجد ولد يكون هذا شأنه وهذه حالته . فله أن يطلب النفقة من أبيه بطريق القضاء ولا ضرر عليه . ولا ضرار في ذلك . وقد رفعت قضية في إحدى المحاكم الشرعية في القطر المصري من طالب في إحدى المدارس نجح في البكالوريا في الدور الأول في سنة ١٩٣٥ على والده المدرس في الجامع الأزهر الشريف . وقد حكمت المحكمة الشرعية بنفقة للولد مائتي قرش صغ شهرياً ومصاريف المدرسة السنوية . وهاك ما قالته المحكمة .

(الوقائع) طلب وكيل المدعي لموكله على والده المدعى عليه تقرير نفقة بأنواعها وأمره بالأداء إليه وبأن يدفع له القسط الثاني من المصروفات المدرسية وهو خمسة عشر جنيهاً مصرياً الذي يحل قبل ١٥ فبراير سنة ١٩٣٦ وأذنه بالاستدانة عليه لما ذكره بدعواه . ووكيل المدعى عليه صادق على أن المدعى عليه والد المدعي بصحيح النسب . وقال إن هذه الدعوى كيدية . وقال إن موكله لا يستطيع أن يعلم ابنه المدعي في المدارس العليا ، لأنه مدين في البديل العسكري الذي دفع له . ومدين أيضاً فيما كان يقترضه لسداد أقساط المدارس الثانوية وحالته لا تسمح لتقرير أجره تعيمه . والمدعي بيده شهادة البكالوريا يستطيع أن يتعيش بها .

واتفق الطرفان على أن قسط المصروفات الثاني هو خمسة عشر جنيهاً مصرياً . وورد كتاب التحري على أن مرتب المدعى عليه الصافي كذا وأحضر المدعي شاهدين شهدا

بالدعوى وترك وكيل المدعي المصاريف والأتعاب واكتفى بتقرير نفقة بأنواعها. وأمر المدعى عليه بالقسط الثاني في اليوم الثالث من شهر كذا سنة ١٩٣٦ (المحكمة) بما أن المدعي طلب ما ذكر وأحضر شهودا لإثبات دعواه. ووكيل المدعى عليه أجاب بما ذكر. وبما أن المدعي رشيد ومجد في طلب العلم لأنه نجح في البكالوريا في الدور الأول ودخل مدرسة الزراعة العليا. ومثل هذا لا يحرم من إتمام تعليمه. خصوصاً وأنه ابن رجل من العلماء الأجلاء المدرسين بالأزهر الذين يحضون على طلب العلم. وبما أننا نرى مناسبة فرض الآتي نظراً لحال المدعى عليه وما بين من مرتبه وعائلته. كما نرى أمره بالقسط الثاني من المصروفات المدرسية لأن أجره التعليم من ضمن النفقة.

(لذلك) قررنا للمدعي على المدعى عليه مائتي قرش صاغ شهرياً نفقة بأنواعها وأمرناه بالأداء كما أمرنا بأن يدفع له القسط الثاني من المصروفات المدرسية وقدره خمسة عشر جنيهاً مصرياً في اليوم الثالث من شهر فبراير سنة ١٩٣٦ وأذن المدعي بالاستدانة عليه حضورياً.

هذا وقد حكمت أيضاً إحدى المحاكم الشرعية في القطر المصري حكماً يقرب من هذا الحكم لطالب يريد أن يلتحق ويتعلم في مدرسة الطيران بإنكلترا. وكان ذلك الحكم في سنة ١٩٣٥ وها هو ملخص ما قالته المحكمة:

واجب على المسلمين أن يعدوا جميع ما يستطيعون من قوة للدفاع عن الوطن وإرهاب أعدائه. بل من أول واجب عليهم. إذ سلامة الوطن قبل كل شيء وفوق كل شيء. قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ولا شك أن القوة تختلف باختلاف الأزمان. ففي زماننا هذا الأسطول البحري الذي منه الغواصات. والأسطول الجوي منها. ولا يدرى إلا الله ما سجنه القدر للعالم من أنواع المهلكات. بل الأسطول الجوي من أجلها وأعظمها فيه يعدر على أعدو وبه ترد غاراته ويتطلع مكانه وعدده.

ولقد لعب دوراً هاماً في الحرب العظمى. فكم هدم فلاحاً وذك حصون ويثم أطفالاً

وأهلك شيوخاً ورمّل نساء مما لا يزال عالقاً بالأذهان. وإذن فتعليم الطيران واجب لذلك شرعاً بل هذا أولى بكثير من علوم أخرى تؤخذ في المدارس. على أن الطيارات لم توجد لهذا فحسب بل أصبحت تستعمل في نواح أخرى لتسهيل المواصلات ونقل البريد وما أشبه ذلك من الأعمال التجارية. وحينئذ فيكون تعليمه سبباً من أسباب الكسب الحلال المأمور الشخص بتحصيله شرعاً حتى لا يكون عيلاً على غيره. وبهذا يكون واجباً أيضاً. وليس كل تلميذ يستطيع تعلم الطيران بل عدد خاص ممتاز أوتي من قوة العز ورباطة الجأش ما لم يؤت لغيره. وهذا العدد يجب تشجيعه بكل أنواع التشجيع. وخصوصاً من الآباء القادرين. وأقلها بالنسبة لهم مدّه بمصروفات تعليمه. ولهذا قامت الأمة على بكرة أبيها لا فرق بين حكومتها وشعبها باستقبال النصور المصرية عند عودتها لمصر من أوروبا تشجيعاً لهم واحتفالاً بهم. وليست باقي الأمم الأخرى أقل من الأمة المصرية في ذلك. وبما أن المدعي ادعى دعواه المذكورة وأجاب عنها المدعى عليه بما أجاب به وأثبتها المدعي بما ذكر. وبما أن نفقة الولد الكبير العاجز عن الكسب ولو لسبب تلقي العلم واجبة شرعاً على والده وكذا مصاريف مدرسته. وبما أنه ثبت من إفادة شركة مصر للطيران أن ما سيحكم به هو أقل مبلغ لنيل الشهادة المطلوبة للمدعي. كما ثبت من اعتراف المدعي عليه بالمحضر المشار إليه والشهادة أن ثروة المدعى عليه فيها ما يفي بالمبلغ المطلوب للمدعي وزيادة. وبما أنه يجب لهذا - الحكم للمدعي بما طلب - لهذا أمرنا المدعي عليه بأن يؤدّي للمدعي سبعة وخمسين جنيهاً مصرياً قيمة مصاريف تعليمه الطيران مع إلزامه بالمصاريف الرسمية ومائة قرش أتعاب محاماة. اهـ.

## حكمة الحضانة

إعلم أن الحكمة فيها من وجهين .

الأول. إن وظيفة الرجل في أمر معاشه والمجتمع الإنساني غير وظيفة المرأة. وأن العناية بالطفل تكون من أمه أليق وأوفق لأن تربية الأطفال الأولى وهم في سن الطفولية من خصائص الأم. وهذا أمر مشاهد ومحسوس .

الثاني : إن الأم أكثر شفقة بانها من أبيه وأكثر حناناً عليه منه . فهي لا تدخر وسعاً في الاعتناء بملبسه ومأكله ومشربه وصحته وغير ذلك .

والحكمة في أن مدة حضانة الابن سبع سنوات والبنت تسع سنوات أن الابن في هذا

السن يكون قد استعد لما يلقي عليه من أبواب العلم وفنون الأدب أو مباشرة تعلم الصنائع وما به قوام أخلاقه وآدابه وتهذيبه وقوام حياته المادية من أبواب الكسب وكل ما به سعادة الدنيا والآخرة.

وأما البنت فإنها تحتاج أولاً إلى المحافظة على حياتها. والأم أكثر قدراً من الرجل في مثل هذه الحالة. وبعد سن الحضانة يصير الأمر للأب أو من يقوم مقامه. وأيضاً إن أمها في مدة الحضانة تقوم بتعليمها أمور التدبير المنزلي لأن عاقبة أمرها أن تكون زوجاً لبعل وربة منزل. فهي في مدة السنوات التسع تكون قد حفظت وتعلمت من أمها أمر تدبير المنزل. وهي مدة كافية لأن تعرف فيها كل ما يلزم. بل تعرف كيف تربي ابنها بعد الزواج لما تراه من عناية أمها بها وبإخوتها. ثم بعد هذه المدة أبوها أولى بتربيتها التربية الأدبية وتعليمها العلوم الدينية وكل ما يهذب نفسها ويحسن أدها لتحوز الفضيلتين وتفوز بالنعمتين. وهو أيضاً أكثر قدراً على المحافظة على عفتها لأنها عرضة حتى تصح زوجاً صالحة وعضداً قوياً في مساعدة الرجل. وبذلك يتم له الهناء والسعادة الحقيقية. وقد ورد في البدائع ما يأتي:

الحضانة تكون للنساء في وقت وتكون للرجال في وقت. والأصل فيها للنساء لأنهن أشفق وأرفق وأهدى إلى تربية الصغار ثم تنصرف إلى الرجال لأنهم على الحماية والصيانة وإقامة مصالح الصغار أقدر. ولكل منهما شروط. أما التي للنساء فمن شرائطها أن تكون المرأة ذات رحم محرم من الصغار فلا حضانة لبنات العم وبنات الخال وبنات العمه وبنات الخالة. لأن مبنى الحضانة على الشفقة. ثم يتقدم فيها الأقرب فالأقرب. فأحق النساء من ذات الرحم المحرم بالحضانة الأم لأنها الأقرب منها. ثم أم الأم ثم أم الأب. ثم الأخوات. وأولى الأخوات الأخت لأب وأم. ثم الأخت لأم. ثم الأخت لأب.

واختلفت الرواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه في الأخت لأب مع الخالة أيتها أولى. روي عنه أن الخالة أولى وهو قول محمد وزفر. وروي عنه أن الأخت لأب أولى. وجه الرواية الأولى أن بنت سيدنا حمزة رضي الله عنه لما رأت علياً كرم الله وجهه تمسكت به. وقالت: ابن عمي. فأخذها فاختم فيها علي وجعفر وزيد بن حارثة رضي الله عنهم. فقال علي كرم الله وجهه: بنت عمي. وقال جعفر: بنت عمي وخالتها عندي. وقال زيد بن حارثة: بنت أخي. آخيت بيني وبين حمزة يا رسول الله فقضى رسول الله ﷺ لخالتها. وقال عليه الصلاة والسلام: «الخالة والدة» فقد سمي الخالة والدت فكنت أولى. ووجه

الرواية الأخرى ان الاخت لاب بنت الأب. والخالة بنت الجد. فكانت الأخت أقرب فكانت أولى. وبنت الأخت لأب وأم أولى من الخالة لأنها من ولد الأبوين وكذا الأخت لأم لأنها من ولد الأم والخالة من ولد الجد. وكذا بنت الأخت لأب أولى من الخالة على الرواية الأخيرة، لأنها من ولد الأب، والخالة من ولد الجد فكانت أولى. وأما على الرواية الأولى فلا شك أن الخلة تتقدم عليها لأنها تتقدم على أمها وهي الأخت لأب. فأولى أن تتقدم على بنتها. وبنات الأخت أولى من بنات الأخ لأن الأخ لا حق له في الحضنة، والأخت لها حق فيها. وأولى الخالات الخالة لأب وأم ثم الخالة لأم، ثم الخالة لأب، ثم العمات. اهـ بتصرف.

## حكمة الرضاع

هذه الحكمة عظيمة جليلة. وهي ترجع في الواقع إلى فائدتين عظيمتين. أحدهما ترجع إلى الطفل المولود، والأخرى ترجع إلى الأم. أما الفائدة التي ترجع إلى الطفل المولود فإن أصح الأغذية للطفل يكون لبن الأم. ولا يقرب اللبن العادي أو الصناعي من لبن الأم أصلاً. ومن أجل ذلك تجد أن لبن الأم يفيد الطفل في زمن الرضاع فائدة محسوسة. وأما فائدة الرضاع للأم فإنها تقلل من الاستعداد للحمل في مدة الرضاع خصوصاً إنها مفيدة للأعضاء التناسلية.

وتجد أن الشارع الحكيم أوجب في بعض الأحوال على الأم إرضاع الولد إذا لم يقبل ثدي غيرها خوفاً على هلاكه. كما أنه أوجب على الأب أجره الإرضاع للأم إذا كانت مطلقة وانقضت عدتها. وتبقى هذه الأجرة على الأب ما دام الطفل يرضع حتى يبلغ حولين كاملين. وبعد انقضاء الحولين لا يلزم الأب بأجرة الرضاع سواء فطم الطفل عن اللبن أو لم يفطم. لأن هذه المدة هي نهاية الإرضاع.

وكثيراً ما تقع قضايا متنوعة في المحاكم الشرعية المصرية من أجل الرضاع وأجرة الرضاع. وقد قال بعض كبار الأطباء المسلمين في هذا الموضوع ما يأتي:

مما لا شك فيه طيباً أن لبن الأم أصح غذاء من كل أنواع اللبن الصناعي واللبن العادي مهما كان. فإنه لا يقرب من لبن الأم. وفائدة الرضاع للأم مهمة، لأن اللبن بالنسبة للأم إفراز لمواد بعضها يتزايد مدة الحمل لهذا الغرض. والرضاعة نفسها مفيدة للأعضاء التناسلية وتقلل من الاستعداد للحمل مدة الرضاع عند البعض.

## حكمة الرضاع

وأمد مدة الرضاع فهي موضوع فيها از - كثيرة. ويجب أن نلاحظ صحة ما يورد  
وصحة الوالدة والظروف المحيطة بهما. ومما لا شك فيه أن مدة سس هي أقصى مدة  
للرضاع. أي بعد ذلك يجب أن يغذى الطفل غذاء آخر يده من سس

وقد تغيرت النظريات الطبيعية في هذه المسألة فقد كان لأطباء ينصحون بالرضاع مدة  
تسعة أشهر فقط. وأحياناً سس ولكن آخر تقرير عس في سنة ١٩٣٣م عن فائدة الرضاع  
الطبيعي للجسم يقول إن المدة يجب أن تكون فوق سنة وبسبب أن كبر سس  
كاملتين.

وقد الفخر الرازي رضي الله عنه ما يأتي بتصريف

إن تربية الطفل بلبس الأم صلح له من سائر الأئمن من حيث أن شفقة الأم عليه أنه من  
شفقة غيرها. هذا إذا لم يبلغ الحال في الولد إلى حد الاضطراب أن لا يوجد غير الأم. أو  
لا يرضع الطفل إلا منها. فواجب عليها عند ذلك أن ترضعه كما يجب على كل أحد من مدة  
المضطر في الطعام.

واعلم أن التحديد بالحواليس ليس لتحديد إيجاب لأنه تعالى أن بعد ذلك. ﴿لَمَنْ  
أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾<sup>(١)</sup> فلم يعلق هذا الإتمام بحد من أن هذا الإتمام عند حب.  
ولأنه تعالى قال بعد ذلك: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾<sup>(٢)</sup>  
فثبت أنه ليس المقصود من ذكر هذا التحديد إيجاب هذا العقد بل أن لا يصح  
المقصود منه قطع التذرع بين الزوجين إذ نازع في مدة الرضاع فقد يحد ذلك بالحواليس  
حتى يرجع إليه عند وقوع التذرع بينهما فإن أراد أن يفسد قبل أن يرضع  
الأم لم يكن له ذلك. وكذلك لو كان على عكس هذا فوجد حسناً بعد أن يفسد  
الولد قبل تمام الحواليس فبهم ذلك

وكما أوصى به عاية حب الطفل في قوله تعالى ﴿وَالْوَالِدَتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ  
حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> وصلى لا برعية حب الأم حتى تكبر مدة منى عليه بمسح  
الطفل. فأمره برزقها وكسوتها بالمعروف والمعروف في هذا ما قد يكون محدد  
بشرط وعقد وقد يكون غير محدود إلا من جهة لعرف. لأنه إذا لم يحسن في صحتها

وكسوة. فقد سعى عن شديداً لاجرة. فيه إن كان ذلك قل من قدر الكفية لحقها ضرر من حرج العري. فقد سعى إلى الولد. وأنه تعالى وصى الأم برعاية الطفل أولاً. ثم وصى الأب برعائه تلياً. وهذا يدل على أن احتياج الطفل إلى رعاية الأم أشد من احتياجه إلى رعاية الأب. لأنه ليس بين الطفل وبين رعاية الأم واسطة البتة. أما رعاية الأب فلهذا فصل بين الطفل واسطة. فيه يستجر المرأة على إرضاعه وحضنته بالنفقة والكسوة. ودلت بذلك على حق الأم أكثر من حق الأب اهـ.

وقال لأبي رضى الله عنه: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> أمر أخرج محرر آخر مباعدة. ومعه المد أو الوجوب إن خص بما إذا لم يرضع الصبي إلا من أمه. أو لم يوجد له ضرر أو عجز الوالد عن الاستتجار. والتعبير عنهن بالعنوان المذكور لاسعاضهن نحو أولادهن. والحكمة عدم لمطلقات وغيرهن كما يقتضي الظاهر. وخصه بعضهم بالمطلقات. وهو المروي عن مجاهد وابن جبير وزيد بن أسلم. واحتج عليه بآمرين:

الأول: إن الله تعالى ذكر هذه الآية عقيب آيات الطلاق. فكانت من تتمتها. وإنما أتمها بذلك لأنه إذا حصصت الفرقة ريم رغت في التزوج بآخر وهو كثيراً ما يستدعي إهمال أمر الطفل وعدم مرعته. فلا جرم أمرهن على أبلغ وجه برعاية جانبهن والاهتمام بشأنهن.

والثاني: إن إيجاب الرزق والكسوة فيما بعد للمرضعات يقتضي التخصيص. إذ لو كانت الزوجية باقية لوجب على الزوج ذلك بسبب الزوجية لا الرضاع. اهـ. وكل ذلك حكم جليلة وفوائد عظيمة للمسلمين.

## الحكمة في تزوج نبينا بأكثر

مما حاز لأفراد أمته

هذه حكمة بالغة لا يقف على سرها إلا أولو البصائر والألباب. هذه حكمة دلت على أن الشارع حكيم وبحال عباده عليم.

إعلم وفقك الله تعالى لفهم حكمته. وفقهك في دينه القويم. أن الحكمة في ذلك مرجعها إلى أمور.

الأول: هو إظهار فضل المصطفى ﷺ على سائر الخلق وأنه هو سيد ولد آدم كما قال: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» فهو من هذه الوجهة ممتاز عن جميع أفراد أمته في أحكام اختص بها. فمنها جمعه بين أكثر من أربع نسوة.

الثاني: أن أحكام الشريعة الإسلامية منها ما هو خاص بالذكور ومنها ما هو خاص بالنساء ومنها ما هو مشترك بين الذكور والإناث. ولما كان ﷺ مرسلًا لجميع الناس كافة لا فرق بين ذكر وأنثى. وكان هذا يقتضي بأن يتلقى عليه النساء أمور دينهن. وكان من هذه الأمور ما تستحي المرأة من السؤال عنه إلا من زوجها أو من أنثى مثلها رخص الله تعالى لنبيه ﷺ أن يجمع بين أكثر من أربع نساء حتى تتمكن النساء المسلمات المؤمنات من تلقي تعاليم الدين الحنيف عليهن. وقد قال ﷺ في السيدة عائشة رضي الله عنها من ضمن حديث: «خذوا نصف دينكم من هذه» كما قيل. وروي أن أسماء بنت زيد استفسرت من رسول الله ﷺ كيف تغتسل من الحيض. فقال لها المصطفى: «خذي فرصة» وهي قطعة من القطن أو الصوف. ثم استحي أن يكمل العبارة وأعرض بوجهه الشريف ففهمت السيدة عائشة غرضه فأخذتها وعلمته الحكم الشرعي. فمن هذا يعلم أن أحكام النساء في الغالب تؤخذ من النساء. ويلزم من ذلك أن النبي ﷺ يتزوج أكثر من أربعة ليتعلمن منه الأحكام. ويعلمن باقي النساء المسلمات.

الثالث: أنه ﷺ بعث لهداية الناس وتأليف القلوب وبذر بذور المحبة وسعادة المرء دنيا وآخرة.

ولا شك أن المصاهرة من أمتن الأسباب وأقواها لجلب القلوب ونولد اللفة وبذلك يكون للمرء أنصار وأعوان يشدون أزره ويكونون عوناً له في الشدائد والمصبات. وبما أنه ﷺ مرسل إلى كافة الأمم ونبليح الدعوة في زمن قصير وكان من الصعب جدا أن فردا واحدا يبلغ الدعوة لكل فرد من أفراد هذه الأمة الممتدة فافتضى الحل أن يكون له من الأنصار من يعصده في شر الدين الحنيف وتعاليم الإسلام في الأقطار السامية الأصرف وكان الأنسب والأليق أن يكونوا من أشرف الناس حسبا. ولذا كان أكثر ساداته من عرب ولا القليل.

قلنا إن المصاهرة تقوي روابط الاتحاد ويوق عرى المحبة وتولد للفة وبر بين الاحقاد الى غير ذلك من الفوائد التي ينتظم بها شمل. وتصفه سبحانه دلعس

خذ لك دليلاً على هذا أن بني المصطلق أرادوا أن يحاربوا المصطفى ﷺ وتأهبوا للحرب. فلما نمي الخبر إلى رسول الله ﷺ سار إليهم وسألهم الإسلام فأبوا فحاربهم وتمت عليهم الهزيمة ووقعت (جويرة) ضمن الأسرى في أيدي المسلمين: وهي من بيت عز ومجد وشرف في بني المصطلق وكانت في سهم ثابت بن قيس فكاتبها على سبع أواق من الذهب. فلم تر لها في ذلك معيناً غير سيد الخلق وأكرم الناس خلقاً وأسخاهم يداً. وذكرت له نسبها في بني المصطلق وسألته حريتها. فتذكر المصطفى ولم يكن جاهلاً ما كان عليه قومها من عزة الجانب فأحسن إليها وإلى عشيرتها وقومها بأن دفع عنها مال الكتابة الذي قدره عليها ثابت بن قيس ثم تزوجها. فلما رأى المسلمون بنى المصطلق صاروا أصهار الرسول ﷺ أبو أن يكون معهم أسارى في أيديهم من الأسرى. ولما رأى بنوا المصطلق هذا الكرم وهذا الإحسان أسلموا حباً في هذا الدين الحنيف الذي يأمر بمكارم الأخلاق. وخذ لك دليلاً آخر. وهو أن المصطفى ﷺ قال: «لو عاش إبراهيم لوضعت الجزية عن القبط» فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في هذا الحديث: يعني أنه لو عاش إبراهيم لأسلم القبط وحينئذ توضع الجزية عنهم بطبيعة الحال لدخولهم في الإسلام. وهذا ولا شك من أكبر الأدلة على أن المصاهرة داعية إلى الألفة والمحبة وما حية لما في القلوب من النفرة والبغض.

هذا ولما كان المصطفى ﷺ أكرم الناس حسباً وأشرفهم نسباً وأسماهم منزلة بشرف النبوة كان التقرب إليه ﷺ من مصائد الشرف وأسباب الرفعة ومن أجل ذلك أسف عمر بن الخطاب رضي الله عنه أسفاً شديداً حينما فارق رسول الله ابنته وقال: لا يعبأ الله بعدها بعمر: ولم يفرج عنه الهم وخرج الصدر حتى روجعت. وكذلك كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه فإنه كان شديد المحبة لرسول الله قوى الرغبة في التقرب منه كما هو معلوم. فأراد أن يكون تقربه منه بالمصاهرة أيضاً. فتزوج المصطفى ابنته السيدة عائشة رضي الله عنها. ومثلهما علي بن أبي طالب كرم الله وجهه. فإنه لم يكتف بشرف القرابة والمصاهرة بتزوجه السيدة فاطمة رضي الله عنها. بل ضاعف هذا الشرف بتزويج المصطفى اخته أم هانئ رضي الله عنها: فتم له الأمر وأحرز ما أراد من الفخر. والدلائل على ذلك كثيرة أن يضيق عنها المقام. وكلها حكم لقوم يعقلون.

## حكمة تزوج المصطفى بزینب

### بنت جحش

إعلم أن من العادات التي كانت متأصلة في العرب أيام جاهليتهم مسألة التني . أي أن أحدهم كان ينزل ابن غيره الدعي في البتوة منزلة ابه الحقيقي . ومن أجل ذلك كانوا يحرمون على أنفسهم التزوج بزوجة المتبنى . فأراد الله سبحانه وتعالى أن ينزع هذه العادة منهم وجعل من رسول الله أسوة حسنة فأمره أن يزوح ريدا مولاه من زينب بنت جحش . وهو ليس بكفء لعربية بسيطة فضلاً عن سيدة قرشية مثل زينب بنت جحش التي هي في المنزلة السامية بين نساء قريش وابنة عبد المطلب : أي ذات الحسب الوضاح والشرف الصميم . وإنما كان ذلك لتكون صالحة لأن يتزوجها رسول الله ﷺ لأجل التشريع ونفي عادات العرب المبينة للدين لا لقصد الحط من كرامتها والنقص من شرفها وتزويجها بغير كفء .

والدليل على أن القصد من ذلك الزواج هو التشريع ما ورد من أن عمر الزبيدي رأى ابنة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فقال : من هذه؟ قال : ابنة أمير المؤمنين . قال أتزوجنيها؟ قال : في فيك الكشكش أي الحجارة لا سمعتها منك : قال : ألم يزوج رسول الله زينب بنت جحش من زيد مولاه؟ قال له : ذاك رسول الله . أي الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى . وعلي كرم الله وجهه أتقى من أن يحالف رسول الله في أمور الدين وأشرف من أن يحط من كرامة زينب بنت جحش ذات الحسب والشرف بتزويجها بغير كفء .

قضي الأمر وزوجت زينب من زيد مولى رسول الله ﷺ وتأففت هي وأخوها حينئذ فنزل قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مَوْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا ﴾ (١) فرضيب ورضخا لقضاء الله ورسوله فراراً من الوقوع في شرك العصيان والضلال . ولكن بقي في نفس زينب شيء ونفرة من هذا الاقتران ، حتى إنها كانت تترفع على زيد وتنظر إليه بعين من ينظر إلى من دونه في الشرف والمكانة وعزة المقام . فمالت نفسه بعد هذه المعاملة إلى فراقها . وسأل في ذلك

المصطفى ﷺ فقال له: (أمسك عليك زوجك) ولم يظهر ما أرادة الله من أمره له بزواجها. وخشي الناس أن يقولوا تزوج محمد امرأة ابنه الدعي. فأمره الله بالاعتصام على خشيته حيث يقول الله تعالى: ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (١)

ولم فضى ريد وطره منها وطلقها وانقضت عدتها تولى الله أمرها وزوجها رسول الله ﷺ ولقد كانت تفخر رضي الله عنها على أمهات المؤمنين بذلك وتقول: إن الله تولى بكاحي وأنتن زوجكن أولياؤكن وبذلك لم يبق في صدر المؤمنين حرج من الاقتران بأزواج الأدعياء بعد ما رأوا المصطفى ﷺ قد اجتث بذور هذه الرذيلة من العرب.

وعلى أثر ذلك قال المنافقون: إن محمدا تزوج امرأة ابنه فرد الله عليهم بقوله: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (٢) وهذه من أعظم حكم الإسلام وفضائل الدين الحنيف.

## حكمة تحريم نكاح نساء المصطفى

### على غيره

قال الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا﴾ (٣).  
والحكمة في ذلك من وجوه.

منها أنه ﷺ أشرف الناس وسيدهم فلا يليق لمن هو دونه من أمته أن يحل محله بعد وفاته أو في حياته ويكون قرينا لزوجته.

ومنها حفظ حرمة زوجاته ﷺ اللاتي هن أمهات المؤمنين. ومعلوم أن الرجال قومون على النساء مسيطرون عليهن. وهن أيضاً خاضعات لهم. ولا يليق أن ينزلن من الدرجة السامية التي نلنها بشرف النبوة ويكن زوجات لمن دونه ﷺ في المنزلة والشرف ولو كان من الملوك وأصحاب التيجان.

(١) (٣٣) الأحزاب: ٣٧.

(٢) (٣٣) الأحزاب: ٤٠.

(٣) (٣٣) الأحزاب: ٥٣.

ومنها بقاء ثقة الأمة بهن فتأخذ منهن الأحكام الشرعية والعلوم التي تلقينها عنه ﷺ لأن من تزوجت منهن في حياته أو بعد مماته ترتب فيها الأمة ولا تكون موضع الثقة . فتفقد بذلك الأحكام والأحاديث التي تعلمنها منه ولم يعلمها غيرهن . وفي ذلك خسران عظيم .

ومنها اتقاء الفتنة بعد وفاته ﷺ لأن الناس بعد وفاته إذا لم يحرم زواجهن يتنافسون على الزواج بهن ويخطبن العظماء والكبراء وبسبب ذلك تقوم الفتنة على ساق وقدم ويعظم الخطب .

ومنها أن من تزوج بإحداهن ربما يطمع في الخلافة ويزعم أنه أحق من غيره للشرف الذي ناله بهذا الزواج ويشمخ بأنفه . وهذا مشاهد في الذين ينالون الشرف بمصاهرة الملوك والأمراء والعظماء . فإنهم يرون أنفسهم فوق الناس منزلة ويطلبون المناصب العالية والوظائف السامية في الأمة .

من أجل ذلك وبالنظر لهذه الأسباب وهذه الحكم حرم الله زواجهن واستعظمه بقوله تعالى : ﴿ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ۝ ﴾ <sup>(١)</sup> .

## المرأة في الإسلام

ظلت المرأة عدة أجيال قبل أن يسطع نور الإسلام على هذا الوجود . وهي لا تعرف لنفسها معنى في الحياة ولا قيمة لها بين الرجال . وتوارث ذلك الأبناء عن الآباء . وكان الرجل إذا بشر بأنثى ظل وجهه مسوداً يتوارى من سوء ما بشر به . كما جاء في القرآن الكريم ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ۝ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَبِهِ ۖ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ ۖ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ۖ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ۝ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

ولم تكن المرأة في الأمم الأخرى أكثر حظاً مما كانت عليه في زمن الجاهلية الأولى . فلما جاء الإسلام وسطع نوره في جميع الأرجاء كفل المرأة بسياج من عدله ورحمته وضمن لها سعادة الدارين ونقلها من الحضيض الأسفل إلى أعلى المراتب والدرجات وأعطاهها ثواب المرابطين والمجاهدين وهي في كسر بيتها بشرط أن تكون مطيعة لبعْلِها حافظة لعفافها .

حتى بلغ أمرها أنها إذا أمنت رجلاً من الأعداء في وقت السلم أو الحرب احترمت الإسلام تأمينها إذا كان في ذلك فائدة للمسلمين وقد ورد أن أم هانئ رضي الله عنها وهي بنت عم النبي ﷺ قالت: إني أجرت رجلين من أحمائي يوم فتح مكة. فقال ﷺ: «قد أجرنا من أجرت يا أم هانئ».

ولو ألفت نظرة بسيطة إلى حال المرأة في البلاد الأجنبية التي لا تدين بالإسلام والتي بلغ بها الشطط أنها أحرمتها من الميراث ومن أمور أخرى. إذا نظرت إلى ذلك علمت أن الإسلام أخذ بيد المرأة وصعد بها إلى مرتبة لم تكن تحلم بها في أمة من الأمم ولا في دين من الأديان الأخرى.

أنظر إلى عدل الإسلام تجد أن الشارع أوجب على الزوج أن يتفق على زوجته ولو كانت غنية موسرة. وهذه النفقة تتناول طعامها وكسوتها ومسكنها وخادمها وفرشها وكل حاجيات معيشتها ولا تسقط نفقة الزوجة إلا بالإداء أو الإبراء وتصير ديناً في ذمة الزوج ولا تسقط بمضي الزمن.

وقد أبحاث المحاكم الشرعية المصرية للزوجة أن ترفع دعاوها في أي محكمة سواء أكانت المحكمة في دائرة اختصاصها أو في دائرة اختصاص الزوج. وهذه رحمة عظيمة بالمرأة زد على ذلك أن الحكم الذي يصدره القاضي الشرعي يكون واجب التنفيذ من يوم صدوره أو إسناده إلى زمن معين ولو كان غائباً وقابلاً للمعارضة والاستئناف.

والتنفيذ يكون بجميع الطرق. نارة بالحجز وتارة بالحبس وطوراً بهما معاً في وقت واحد ولها أن تسلك الطريقتين حتى تحصل على مقدار النفقة التي قررها القاضي الشرعي. نعم لا تنفذ بطريق الحبس إلا إذا أصبح الحكم نهائياً وقد أباح القانون المالي المصري للزوجة أن تحجز على مرتب الزوج إذا كان موظف في الحكومة بشرط أن لا يزيد الحجز على ربع المراتب وكل ذلك شفقة ورحمة بحال المرأة التي يقول فيها النبي ﷺ: «اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله ولهنّ عليكم رزقهنّ وكسوتهنّ بالمعروف

أنظر هذا لعدل في الإسلام و نظر حالة المرأة في فرنسا التي يقولون عنها إنها بلغت درجة كبيرة في التقدم و بسبب تعدد التقدم الفرنسي لا يعطي المرأة حق التصرف في أملاكها إلا بعد موافقة زوجها. و بعد موافقة السلطة القضائية في حالة وفاة الزوج. ولا

## المرأة في الإسلام

يزال العمل بهذا جاري في فرنسا إلى يوم هذا مع التقدم في الحضارة. ربه استطاع أحد تغييره. حتى قال الأستاذان (كولين وكيتن): إن هذه المسألة جارية عندهم لتغيير تمشيًا مع التقاليد القديمة التي تخلف التقاليد العصرية.

وكذلك الحال في بلاد اليونان والألمن والرومان. لأن المرأة إذا تزوجت تصبح خاضعة لرب الأسرة. وتتبعه تبعية من كل الوجوه. مع أن الرمن قد تطور والعرف كذلك. ولكن لا يزال هذا المظهر متفش في هذه الممات. وإن كنت الحال قد تغيرت في روما شيئاً قليلاً بالنسبة للتطور الذي حصل عندهم الآن.

ويحسن بنا أن ننقل لك نبذة في هذا الصدد من رأي شيخنا المرحوم الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده قال: هذه الدرجة التي رفع النساء إليها لم يرفعهن إليها دين مسق ولا شريعة من الشرائع بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده. وهذه الأمة الأوروبية التي كان من تقدمها في الحضارة والمدنية إن بلغت في تكريم النساء واحترامهن وعنت بتربيتهن وتعليمهن العلوم والفنون لا تزال دون هذه الدرجة التي رفع الإسلام النساء إليها. ولا تزال قوانين بعضها تمنع المرأة من الحقوق التي منحها إياها الشريعة الإسلامية من نحو ثلاثة عشر قرن ونصف. وقد كان النساء في أوروبا منذ خمسين سنة بمنزلة لأرقاء في كل شيء كما كن في عهد الجاهلية عند العرب وأسوأ حالا. ونحن لا نقول إن الدين المسيحي أمرهم بذلك لأننا نعتقد أن تعليم المسيح لم يخلص إليهم كملا سالم من الإضافات والبدع. ومن المعروف أن ما كانوا عليه لم يرق المرأة وإنما كان ارتقاؤها من أثر المدنية الجديدة في القرن الماضي. اهـ.

وإني أختتم لك هذا الفصل بما ورد عن بعض نساء العرب لتري البلاغة والفصاحة ماثلتين لك أمام العين مع حسن الأدب وجزالة اللفظ. روى مسلم بن عبيد: أن أسماء بنت يزيد الأنصارية أتت النبي ﷺ وقالت:

بأمي وأمي أنت يا رسول الله أنا وافدة النساء إليك. إن الله عز وجل بعثك إلى الرجال والنساء فامنا بك وبإلاهم. وإنا معشر النساء محصورات مقصورات قواعد بيوتكن وحاملات أولادكم. وإنكم معشر الرجال فضلتم علينا بالجمع والجماعات وعبدة المرضى، وشهود الجنائز والحج بعد الحج. وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله عز وجل. وإن أحدكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مجاهداً حفظنا لكم أموالكم وغزلنا أثوابكم وربينا لكم أولادكم. أفما نشارككم في هذا الأجر والخير؟ فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه

له حجة كذا معجزة محمد بن عبد الله فقد قال رسول الله ما ظننت أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا. فقال: أفهمي أيتها المرأة واعلمي من خيفك من النساء إن حسن تبعل المرأة لزوجها وطلبها مرضاته وتاعها موافقته يعدل ذلك كله.

فصرفت وهي نهى حتى وصفت إلى ساء قومها من العرب واستمعهن ما قل لها رسول الله: من ذلك التاريخ سميت سبب ذلك المنزلة

## عدد من حرم نكاحهن

إن الله سبحانه وعلمني حرم عند نكاح عشرين صنفاً من النساء منها سبعة تحريم كحهن قطعي لا يبيح التمسك. وهن من كن من جهة النسب والقرابة. وثلاثة عشر تحريمهن سبب طاري.

ثم أيسرهن لأمهات وأبنت والأخوات ولعمت. والخالات. وبنات الأخ. وبنات الاخت. قال الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ (١).

وأما من حرم سبب طاري. فهن الأمهات من الرضعة والأخوات منها. وأمهات نسء وبهذه المدحول بأمهاتهن. وأرواح الأنداء. والأختان عند الجمع. والمشرقة. ولأمة لسمه كذا المسعونه نكاح. ولمكتسبه بالنزول. قال الله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّن الرُّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِن لَّمْ يَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا ۖ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّن النِّسَاءِ ۖ إِلَّا ۖ﴾ (٣) وقال: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى تُؤْمِنَ ۖ﴾ (٤) وقال:

(٣) (٤) النساء: ٢٢

(١) (٤) النساء: ٢٣

(٤) (٢) البقرة: ٢٢١

(٢) (٤) النساء: ٢٣

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقال: ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾<sup>(٢)</sup>

وكل ذلك حكم بالغة وتذكرة للغافلين فافهمها وفقت الله لفهم شريعته .

## حكمة تحريم زواج من كن

### من جهة النسب

إن تحريم زواج من كن من جهة النسب والقرابة أمر لا يقبله الشرع فقط بل والطبيعة الإنسانية وفطرة الإنسان . لا بل الحيوان الأعجم . لأن كثيراً من أصناف الحيوانات لا يقرب أمه ولا أخته . فكيف بالإنسان العاقل المفكر؟

والحكمة في ذلك أن الإنسان يستحي من ذكر لفظ الوطاء أمم ذوي قرباه فضلاً عن مباشرته . وأيضاً فإن الزواج فيه إذلال المرأة بالاستفراش وسيطرة الرجال الذين هم قوامون على النساء .

أما الأم فلأنها الأصل في وجود الابن وهو الفرع . أو الكل بالنسبة إلى الجزء . ولا يليق بالفرع والجزء أن يهين الأصل أو الكل وهي التي تجشمت في حمله ووضع المشاق . وأما البنات فلأن الأبناء يضع الآباء كما قال ﷺ: «فاطمة بضعة مني» فلا يليق أيضاً إهانتهم . إذ لا يجوز للكل أن يهين الجزء لأن إهانة الجزء هي في الحقيقة إهانة للكل . وأما الأخوات فهن كنفس المرأة . فكيف إذن يهين المرأة نفسها، ويظلمها وشر الناس من ظلم نفسه . وأما العمات فهن بمنزلة الآباء وإكرام الآباء واحترامهم فرض واجب . والخالات بمنزلة الأمهات فهن في مراعاة الحرمة متساويات . وأما بنات الأخ وبنات الأخت فهن بمنزلة أولاد المرأة فلا تليق إهانتهم . كما لا تليق إهانة بناته .

ومن الحكمة أيضاً في ذلك حفظ النسل من الضرر لأن الشهوة فيهن ضعيفة للاستحياء الأصلي الموجود فيهن . ومتى ضعفت الشهوة قلّ النسل . وإذا وجد لم يكن مستكماً للصحة كما هو مقرر عند علماء الطب والتشريح . ومن الحكمة في ذلك أيضاً دفع المفاسد . لأن الارتباط الطبيعي بين الجانبين والاشتراك في المعيشة ومقتضيات الأحوال

والقربة كل ذلك داع إلى رفع الحجاب . فالإنسان دائماً يقع بصره على ذوي قرباه من النساء فلو لم تسد الشريعة الغراء عليه الباب لظل ممتعاً بصره بالنظر إلى جمالهن وحسنهن . وهذا أقرب الأسباب للوقوع في الزنا والفحشاء لضرورة الاستصحاب . وإذا كان بعض الناس يقع بصره على غير اتفق وغير قصد إلى أجنبية فيظل شاخصاً بصره إليها معجباً بجمالها . وربما دعت الشهوة البهيمية والحب إلى ارتكاب القبيح . فكيف بمن يقع بصره على من هي في نظره كل آن ولا سبيل لأحد في مشاركته بالاستمتاع لرؤية جمالهن؟

ومن الحكمة في ذلك أيضاً ارتفاع الضرر الذي يحصل لو أباح الشارع التزوج بإحدى هذه القريبات . لأنهن يوقعن في الحيف والضميم . لأنه إذا حصل شقاق بين الرجل وزوجته التي هي من ذوي قرباه ولا يطلع عليه أحد غيرهما فلا تجد من ينصرها ويأخذ بيدها وينصفها . وهذا ظم بين وعدوان واضح .

ومن الحكمة في تحريمهن أيضاً منع العضل . لأن الولي إذا أعجبه إحدى قريباته ممن ذكرن شخ بها على غيره ومعها من الاقتران ولو كان الزوج من أعظم الناس . وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى .

من أجل ذلك وبالنظر لهذه الحكم الجليلة حرم الله التزوج بهن تحريماً مؤبداً وهي حكمة بالغة من الشارع الحكيم .

## حكمة تحريم زواج من كن

### من غير جهة النسب

إعلم أن ما قلناه في السبعة الأول اللاتي من جهة النسب يقال في الأمهات والأخوات من الرضاعة . وأمهات النساء وبناتهن المدخول بأمهاتهن من وجوب مراعاة حرمتهم وعدم إذلالهن بالوطء كما بيناه .

فالأمهات من الرضاع بينهن وبين الأمهات من القرابة وجه الشبه لأنهن اللاتي يرضعن الأبناء ويغذيهن بلبنهن بعد الولادة . وهذا الغذاء هو المقوم لذاتهم ولحياتهم . هذا فضلاً عن العناء الذي تقاسيه في الحضانة والتربية الأولية في الغالب . فهن بذلك أمهات ثانياً يجب لهن من الحقوق ما يجب لأمهات النسب للاشتراك في التغذية بلبن واحد . وللاشتراك في التربية الأولية غالباً . وأما أمهات النساء فلو جود المنازعة غالباً بين الطرفين .

وأي عقل راجح يسلم بأن يجمع بين البنت وأمها. وكذا كل امرأتين فرضت أحدهما ذكراً لا تحل لها الأخرى كالبنت وعمتها مثلاً. لأن الأولى لو كانت ذكراً لتزوج بعمته. والثانية لو كانت ذكراً لتزوج بنت أخيه.

أما الزوج بامرأة الأب فإنه يكون باعثاً على العقوق ووجود القطيعة. لأن الزوجة تكون دائماً موضع الغيرة للرجل إذا طلقت. فإن الرجل إذا طلق امرأته وتزوجها غيره تجده يغار عليها ويبغض قرينها وهذا أمر مشاهد. فكيف يكون الحال إذا تزوج الابن مطلقة أبيه، لا شك أنه يكون انتهك حرمة الأب وعقه سواء أكان حياً أو ميتاً.

وأما تزوج الرقيق المملوك لسيدته فإن فيه تناقضاً. لأن السيدة المالكة هي المسيطرة على عبدها والزوج مسيطر على زوجته. فكيف تكون سيدة وزوجة خاضعة في آن واحد؟

وأما الزائدة على أربع: فإن زواجها فيه مفسدة كبرى لكثرة الإنفاق وكثرة المضارر. وإذا كانت الضرتان في الغالب تقلقان بال الرجل فما بال الثلاث والأربع فالخمس وهلم جراً. وأيضاً فإن فيه مخالفة لأمر الله في كل ما ذكر.

وأما المشركة وهي التي لم تكن من أهل الكتاب فإن نكاحها والتودد إليها وشدة الإلفة بينها وبين الزوج يكون كل ذلك داعياً لسريان روح الشرك في قلب الزوج من حيث يعلم ولا يعلم. وقد تقدمت حكمة ذلك في غير هذا الموضع.

وأما الأمة المملوكة التي زوجها سيدها لآخر فلا يجوز لسيدها أن ينكحها. فإن نكاحها صار من حق الزوج. فإذا تعدى إلى ذلك حصل النفور والشقاق بينه وبين الزوج. لأن التزاحم على موطوءة واحدة فيه مضار عديدة كما هو معلوم ومفهوم. ومنها وجود التنافر والتحاسد بين الواطئين وإيقاد نار العداوة والبغضاء. وهذا ينتج منه أخطار لا طاقة للقلم على وصفه وأقل ما فيه إراقة الدماء.

ومنها ضياع النسب إذ لا يعلم المولود لمن من الواطئين. وكذلك يدعو المرأة إلى النفاق وتفهم هذا أنه أكثر حجباً لديها من ذاك. ومنها أنه باب للزنا وأصل فيه.

أما الزانية فإن ضررها أعظم، وخطرها أشنع. لأن ناكحها لا يعلم من يولد له من الأولاد. ولا يأمن أن تنسب إليه ما ليس له. وهو في هذه الحالة يكون لا عرض له ولا شرف. ولستنا في حاجة إلى شرح ووصف الزاني والزانية في هذا الباب لأن ذلك قد تقدم في فصل آخر.

هذه هي حكمة الشارع في تحريم نكاح من كن من غير جهة النسب والقرابة قد فقهتها. فانظر حكمة الشارع العليم الخبير وكيف قدر كل شيء تقديرًا.

## حكمة المحرمات على التأبيد

بعد أن بينا في الفصول المتقدمة الحكم الجليلة بخصوص المحرمات يحسن بنا أن نذكر في هذا الفصل كلام العلامة صاحب البدائع بتصرف لتتم الفائدة لديك قال :

المحرمات على التأبيد ثلاثة أنواع : محرمات بالقرابة . ومحرمات بالمصاهرة . ومحرمات بسبب الرضاع

أما النوع الأول وهو المحرم بسبب القرابة فسبع فرق : الأمهات . والبنات . والأخوات . والعمات . والخالات . وبنات الأخ وبنات الأخت . قال الله تعالى :  
**﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضَاعَةِ ﴾** <sup>(١)</sup>.

أخبر الله تعالى عن تحريم هذه المذكورات . وبيان ذلك تحرم على الرجل أمه بنص الكتاب وهو قوله : **﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾** <sup>(٢)</sup>.

وتحرم عليه جداته من قبل أبيه وأمه وإن علون بدلالة النص . لأن الله تعالى حرم العمات والخالات وهن أولاد الجدات . فكانت الجدات أقرب منهن فكان تحريمهن تحريماً للجدات من طريق الأولى . لتحريم التأفيف نصاً يكون تحريماً للشم والضرب دلالة وعليه إجماع الأمة .

وتحرم عليه بناته بالنص وهو قوله تعالى : **﴿ وَبَنَاتُكُمْ ﴾** <sup>(٣)</sup> سواء أكانت بنته من النكاح أو من السفاح لعموم النص . وقال الشافعي رضي الله عنه : لا تحرم عليه البنت من السفاح لأن نسبها لم يثبت مه فلا تكون مضافة إليه شرعاً . فلا تدخل تحت نص الإرث

(٣) (٤) النساء : ٢٣ .

(١) (٤) لنساء : ٢٣

(٢) (٤) نساء : ٢٣

والنفقة في قوله تعالى: ﴿يُؤْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وفي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> كذا هنا.

وأما الحنفية فتقول: بنت الإنسان اسم لأنثى مخلوقة من مائه حقيقة والكلام فيه فكانت بنته حقيقة. إلا أنه لا تجوز الإضافة شرعاً إليه لما فيه من إشاعة الفاحشة. وهذا لا ينفي النسبة الحقيقية لأن الحقائق لا مرد لها. وهكذا تقول الحنفية في الإرث والنفقة إن النسبة الحقيقية ثابتة إلا أن الشرع اعتبر هذا ثبوت النسب شرعاً لجريان الإرث والنفقة لمعنى. ومن ادعى ذلك هنا فعليه البيان.

وتحرم بنات بناته وبنات أبنائه وإن سفلن بدلالة النص. لأنهن أقرب من بنات الأخ وبنات الأخت ومن الأخوات أيضاً لأن الأخوات أولاد أبيه وهن أولاد أولاده. فكان ذكر الحرمة هناك ذكر للحرمة هاهنا دلالة. وعليه إجماع الأمة. وتحرم عليه أخواته وعماته وخالاته بالنص وهو قوله تعالى: ﴿وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> سواء كن لأب وأم أو لأب أو لأم. لإطلاق اسم الأخت والعمة والخالة. ويحرم عليه عمة أبيه وخالته لأب وأم أو لأب أو لأم. وعمه أمه وخالته لأب وأم أو لأب أو لأم بالإجماع. وكذا عمة جده وخالته وعمه خالته وخالتها لأب وأم أو لأب أو لأم تحرم بالإجماع. وتحرم عليه بنات الأخ وبنات الأخت بالنص وهو قوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ﴾<sup>(٤)</sup> وتحرم عليه بنات بنات الأخ والأخت وإن سفلن بالإجماع. ومنهم من قال إن حرمة الجدات وبنات البنات ونحوهن ممن ذكرنا ثبت بالنص أيضاً لانطلاق الاسم عليهن فإن جدة الإنسان تسمى أمأله وبنت بنته تسمى بنتاً له فكانت حرمتهم ثابتة بعين النص. لكن هذا لا يصح إلا على قول من يقول يجوز أن يراد الحقيقة والمجاز من لفظ واحد إذا لم يكن بين حكميهما منافاة لأن إطلاق اسم الأم على الجدة وإطلاق اسم البنت على بنت البنت بطريق المجاز. ألا ترى أن من نفى اسم الأم والبنت عنهما كان صادقا في النفي وهذا من العلامات التي يفرق بها بين الحقيقة والمجاز. وقد ظهر أمر هذه التفرقة في الشرع أيضاً ثم إن نكاح الفرق المتقدمة يفضي إلى قطع الرحم فكان النكاح سبباً لقطع الرحم

(١) (٤) النساء: ١١.

(٣) (٤) النساء: ٢٣.

(٢) (٢) البقرة: ٢٣٣.

(٤) (٤) النساء: ٢٣.

مفضياً إليه وقطع الرحم حرام. والمفضي إلى الحرام حرام. وهذا المعنى يعم الفرق السبع. لأن قرابتهن محرمة القطع واجبة الوصل. ويختص الأمهات بمعنى آخر وهو أن احترام الأم وتعظيمها واجب ولهذا أمر الولد بمصاحبة الوالدين بالمعروف وخفض الجناح لهما والقول الكريم ونهى عن التأفف لهما فلو جاز النكاح والمرأة تكون تحت أمر الزوج وطاعته وخدمته مستحقة عليها للزمها ذلك. وأنه ينفي الاحترام فيؤدّي إلى التناقض وتحل له بنت العممة والخالة وبنت العم والخال. لأن الله تعالى ذكر المحرمات في آية التحريم ثم أخبر سبحانه وتعالى أنه أحلّ ما وراء ذلك. وبنات الأعمام والعمات والأخوال والخالات لم يذكرن في المحرمات فكن مما وراء ذلك بقوله: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾<sup>(١)</sup> فكن محللات. وكذا عمومات النكاح لا توجب الفصل. ثم خص منها المحرمات المذكورات في آية التحريم فبقي غيرهن تحت العموم. وقد ورد نص خاص في الباب وهو قوله تعالى لنبيه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿وَبَنَاتِ عِمَّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالَكِ وَبَنَاتِ خَلَّتِكَ أَلَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾<sup>(٢)</sup> والآية والأصل أن ما ثبت للنبي ﷺ يثبت لأمته إلا ما قام عليه الخصوص.

وأما النوع الثاني: وهو المحرمات بطريق المصاهرة فأربع فرق:

الفرقة الأولى: أم الزوجة وجداتها من قبل أبيها أو أمها وإن علون. فيحرمه على الرجل أم زوجته بنص الكتاب وهو قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> سواء أكان دخل بزوجه أو كان لم يدخل بها عند عامة العلماء.

وقال مالك وداود الأصفهاني ومحمد بن شجاع والبلخي وبشر المرسى رضي الله عنهم: إن أم الزوجة لا تحرم على الزوج بنفس العقد ما لم يدخل بيتها. والسأنة فيها خلاف بين الصحابة رضي الله عنهم. روي عن عمر وعلي وابن عباس وزيد بن ثابت وعمران بن الحصين رضي الله عنهم مثل قول عامة العلماء. وروي عن عبد الله بن مسعود وجابر رضي الله عنهما مثل قولهم. وهو إحدى الروايتين عن علي وزيد بن ثابت. وزيد بن ثابت فصل بين نكاح الموت. قل في الطلاق مثل قولهم. وفي الموت مثل قول عمه العماء. وجعل الموت كنكاح لانه بمنزلة النكاح في حق لمهر وكذا في حق التحريم.

وروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا نكح الرجل امرأة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فله أن يتزوج ابنتها وليس له أن يتزوج الأم وهذا نص في المسألتين. وعن عمر بن شعيب عن أبيه عن حده رضي الله عنهم قال قال رسول الله ﷺ: «أبما رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها أو ماتت عنده فلا بأس أن يتزوج بنتها وأبما رجل تزوج امرأة فطلقها قبل أن يدخل بها أو ماتت عنده فلا يحل له أن يتزوج أمها وهذا نص في المسألتين. وعن عبد الله بن عباس أنه قال في هذه الآية كريمة: «يُحَرِّمُ مَا بَيْنَهُمَا اللَّهُ: أي أطلقوا ما أطلق الله تعالى. وكذا روي عن عمران بن حصيص أنه قال: «لاية مبهمة: أي مطلقة. وما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه فقد روي الرجوع عنه. حيب أفتى بذلك في الكوفة فلما أتى المدينة وذاكر أصحاب رسول الله ﷺ رجوع بني لقيط بالحرمة. ف قيل له إنها ولدت أولادا. فقال إنها وإن ولدت. لأن هذا النكاح يفضي إلى قطع الرحم. لأنه إذا طلق بنتها وتزوج بأمها حمسها ذلك على الضعيفة لتي هي سب لقطعة فيهما بينهما. وقطع الرحم حرام. فما أفضى إليه يكون حرام»

ولهذا المعنى حرم الجمع بين المرأة وبنتها. وبين المرأة وأُمها. وبين عندها وحائنها بخلاف جانب الأم حيث لا تحرم بنتها بنفس العقد على الأم لأن إباحة النكاح هناك لا تؤدي إلى القطع لأن الأم في ظاهر العادات تؤثر ابنتها على نفسها في الحفظ والحقوق. والبنت لا تؤثر أمها على نفسها ومعلوم ذلك بالعادة. وإذا جاء الدخول ثبتت الحرمة: لأنه تأكدت مودتها لاستيفائها حظها فتلحقها الغضاضة فيؤدي إلى القطع.

وأما جدات الزوجات من قبل أبيها وأمها عرفت حرمتهم بالإجماع. ثم إنهم تحرم الزوجة وجداتها بنفس العقد إذا كان صحيحاً. فأما إذا كان فساداً فلا تثبت الحرمة بالعقد بل بالوطء أو ما يقوم مقامه.

وتحرم بنت الزوجة وبناتها وبنات بناتها وإن سفلن. أما بنت زوجته فتحرم عليه بنصر الكتاب. إذا كان دخل بزوجه فإن لم يكن دخل بها فلا تحرم لقوله تعالى: ﴿وَرَبِّبْتِكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ فَإِنْ لَّمْ تَكُونُوا دَخَلْتُم بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وسواء أكانت بنت زوجته في

حجره أو لا عند عامة العلماء . وأم نوات بنات الربيبه وبنات أبنائها وإن سفلن فثبتت حرمتهن بالإجماع .

وأم الفرقة الثالثة : فحبيبة الابن من الصلب وابن الابن وابن البنت وإن سفل . فتحرم على الرجل حبيبة امه من صلبه بالنص وهو قوله عز وجل : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> لأن حليلة الابن لو لم تحرم على الإنسان فإذا طلقها الابن ربما يندم على ذلك ويريد العودة إليها . فإذا تزوجها أبوه أورث ذلك الضغينة بينهما . والضغينة تورث الفضيحة وقطع الرحم حرام فيجب أن تحرم حتى لا يؤدي إلى الحرام . ولهذا حرمت منكوحة الابن على الأب لهذا المعنى . سواء أكان دخل بها الابن أو لم يدخل بها لأن النص مقتضى عن شرط المدخول . وحليلة ابن الابن وابن البنت وإن سفل تحرم بالإجماع .

والفرقة الرابعة : فمنكوحة الأب وأجداده من قبل أبيه وإن علوا . أما منكوحة الأب فتحرم بالنص وهو قوله تعالى . ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ <sup>(٢)</sup> لأن نكح منكوحة الأب يفضي إلى قطيعة الرحم . لأنه إذا فارقه أبوه لعله يندم فيريد أن يعيدها . فإن نكحها الابن أو حشه ذلك وأورث الضغينة . وذلك يسبب التباعد بينهما وهو تفسير قطيعة الرحم وقطع الرحم حرام . فكان النكاح سر سبب الحرام وإنه تناقض فيحرم دفعاً للتناقض الذي هو أثر السفه والجهل جلّ الله تعالى عنهما .

وأما منكوحة أجداده فتحرم بالإجماع وبما ذكرنا من المعنى لا بعين النص إلا على قول من يرى الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد عند عدم التنافي .

وأم النوع الثالث : وهو المحرمات بسبب الرضاعة فكل من حرم لقرابة من الفرق السبع الذين وصفهم الله تعالى يحرم بالرضاعة . لأن الله تعالى بين المحرمات بالقرابة بياناً أبلغ وبين المحرمات بالرضاعة بيان كفاية . حيث لم يذكر على التصريح والتنقيص إلا الأمهات والأخوات بقوله : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضْعَةِ ﴾ <sup>(٣)</sup> ليعلم غير المذكور بطريق الاجتهاد وبلاستدلال . والأصل فيه قوله ﷺ :

«يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» وعليه الإجماع أيضاً. وكذا كل ما يحرم ممن ذكرن من الفرق الأربع بالمصاهرة يحرم بالرضاعة. اهـ بتصرف.

## حكمة المعاملات

إعلم أن الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان مدنياً بالطبع أي يحتاج إلى من يتبادل معه المنفعة في كل الأمور سواء أكان ذلك من طريق البيع والشراء أو الإجارة أو غرس الأرض والاشتغال بالفلاحة أو غير ذلك من جميع الوجوه التي هي سبب في جعل الناس مجتمعين غير متفرقين ومتجاورين غير متباعدين إذ لو لزم كل إنسان العزلة لعرّ عليه حصوله على ما يقوم به أود حياته. وبما أن الأمر كذلك وكان الإنسان ذا نفس أماراة بالسوء والحرص والطمع من عاداتها المتأصلة فيها وضع الشارع الحكيم قانوناً للمعاملات حتى لا يأخذ المرء ما ليس له بحق وبذلك تستقيم أحوال الناس ولا تضيع الحقوق وتكون المنافع متبادلة بين بني الإنسان على أحسن الوجوه وأتمها.

## حكمة البيع

إعلم أن كثيراً من القضايا المدنية التي يكثر فيها الخصام والنزاع إنما كان كذلك لعدم استيفائها الشروط الشرعية التي قررها الشارع الحكيم في البيع التي هي ضمن لحسن المعاملة. فالصيغة هي إيجاب وقبول من المتعاقدين بلفظ صريح لا كدية يحتاج للتأويل الذي يؤدي إلى الخصام. والعاقدة هو البائع والمشتري. وشرطهما أن يكونا مميزين وعاقلين حتى يكونا علم يقين تام بحقيقة ما يباع. وأن يكون حرين أو مأذونين. وأما المعقود عليه فهو الشيء المباع وشرطه أن يكون معيناً غير مجهول. وأن يكون من الأشياء التي فيها منفعة لم يحرمها الشارع كالخمر والخنزير وما في حكمهم. وبعد هذا وذاك اشترط الشارع أن صحة البيع تكون بمجرد حصول العقد إلا إذا اشترط الحير. كما قال عليه السلام: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار وهكذا من الأمور المتعلقة بالبيع وهي مذكورة في فروع الفقه.

## حكمة تحريم الربا

قاتل الله الربا كم خرب بيوتا كانت عامرة. وكم صير غنياً صعلوكاً، ومالكاً مملوكاً. وكم أصبحت عائلات عريقة في المجد والشرف راسفة في أصفاد الفقر والفاقة بعد أن كانت راتعة في بحبوحة الهناء والعز والرفاهية.

الربا مصيبة عظيمة، وداهية دهماء وداء عضال، فتاك قتال. إن الذي يتعاطى الربا يسرع إليه الفقر ويحيق به البؤس، ويقع في البلاء العظيم والهم المقيم. ولا شك أن الإنسان إذا كان في سعة من المال ونعم البال وحسن من الحال. ثم أصبح ذليلاً صعلوكاً حقيراً يتكدر صفو حياته ويصير هذا الفضاء في عينه أضيق من سم الخياط. يمسي ويصبح سمير الهموم، ويصبح ويمسي نديم الفكر والغم. وفي هذه الحالة يكون مضطرب الفؤاد مختل الشعور مشتت الفكر. أو بعبارة أخرى في حكم الأموات.

ومهما قلنا في ذم الربا وتهجين واستقباح عمل المرابين فلا تجد قولاً أجمع ومعنى أبلغ من قول الله تعالى الذي يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۖ ﴿١﴾ فانظر يا رعاك الله إلى هذا التهديد وهذا الإنذار والوعيد. وانظر إلى من يحاربه الله ورسوله هل هو من المنصورين. أم من المغلوبين المقهورين. والمردولين المخذولين. وانظر كيف يقول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ ﴿٢﴾.

وقال ﷺ: «لعن الله آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهده» فانظر كيف عم غضب الله ورسوله الكاتب والشاهد فضلاً عن المعطى والآخذ.

ولرب قائل يقول: ما هذا التقييح والتهويل والإنذار بالويل الويل ونحن الآن نرى الحكومات المتمدنة والشعوب الراقية تقول وتعطي بالربا وتعدده من بواعث المنفعة. فنقول له: إن هذه الحكومات وهذه الشعوب تعرف ضرر الخمر والزنا ومع ذلك تصرح بالزنا وشرب الخمر. وهما كما بينهما في بابيهما شر ما يصاب به الإنسان في كل زمان ومكان.

ولقد آمنت جميع الممالك الأوروبية بحكمة الشارع الإسلامي في تحريم الربا. لأنها نظرت بعينها فوجدت أن جميع الأموال التي كانت مودعة في البيوتات المالية والبنوك سحبت بأجمعها وذهبت أدراج الرياح في الحرب العظمى حتى أخذت البحار نصيبا وافرا منها.

واعلم أيضاً أن الربا لو أبيع بهذه الصورة لانتفت فائدة القرض بالمثل والذي هو من أقوى التعاون على البر والتقوى وشد أزر البائس المسكين. وانتفاء المنفعة الواجب إيصالها إلى ذي الحاجة. ونقول بوجه الإجمال إن الربا مفسدة للعالم. لأن الناس إذا استثمروا الأموال بهذه الكيفية مالوا إلى الراحة والكسل والإحجام عن العمل. فلا يفلح الفلاح الأرض إلّا لسداد الفوائد. وكذلك الصانع والتاجر فإن همهما ينصرف إلى سداد الفوائد. فضلاً عن أصل الدين. هذا إذا باشروا الأعمال. أما إذا عدلوا عنها فقل على الدنيا وساكنيها السلام.

هذا وإذا بحثت في أسباب وقوع الدول في كل هذه المصائب والنوائب لظهر لك جليا أن الأصل في كل هذه المصائب هو الربا.

وقد قال الأستاذ الإمام شيخنا المغفور له الشيخ محمد عبده في تفسير قوله تعالى: ﴿إنما البيع مثل الربا﴾ ما يأتي: إن الربا يربي الإنسان على عدم استخدام مواهب الله التي أعطيت له ويقعد بالإنسان عن العمل والسعي في الأرض بالتجارة أو الزراعة أو الصناعة. لأن الرجل إذا رأى أنه إذا أودع نقوده في بنك من البنوك واستثمرها وأمكنه أن يأكل من ربحها فعل ذلك وترك العمل دفعة واحدة فيسود عليه الكسل ويكره العمل فيصبح عضواً فاسداً في الهيئة الاجتماعية لا عمل له ولا فائدة منه. وكلما كثر الربا كثرت هذه الأعضاء الفاسدة في جسم الأمة فيفقد بعد ذلك جسم الأمة كله. أهـ

## الربا سبب في انقطاع المعروف

أنت تعلم أن مواساة الأغنياء للفقراء والأخذ بعضدهم في أمور معاشهم يؤلف القلوب المتنافرة ويوثق عرى المحبة والمودة بين الناس ومتى كان الأمر كذلك ساد الأمن في البلاد وانتظمت أحوال العباد. لأن الغني إذا لم يعط ماله للفقراء إلّا بالربا يولد في قلوب ذوي الفاقة الحقد والحسد على الأغنياء وينقطع المعروف فيسلبون أموالهم بكل طريقة ممكنة. والدليل على ذلك كثرة جنابات السرقة والسطو والنهب. ووجود الاشتراكية والشيوعية والفوضوية في أوروبا.

## أخذ المصطفى العهود على يهود

### جزيرة العرب

لما كان الربا كما قلنا وقررنا فيه مفسدة كبرى لمصالح العالم وكان اليهود دون سائر الناس أكثر الخلق معاملة بالربا في ذلك الوقت. أخذ المصطفى ﷺ العهود والمواثيق عليهم بأن لا يرابوا في جزيرة العرب. لأن هذه الأماكن الطاهرة موطن النبي ﷺ الذي ظهر فيه الدين ونزعت فيه شمس اليقين.

### حكمة تحريم الميسر

الميسر هو القمار الذي هو رجز من عمل الشيطان. وحرمه الله في القرآن. وحكمة تحريمه ترجع إلى أسباب كثيرة. نذكر منها ما أمكن الوقوف عليه والاهتداء إليه.

أولاً: إن حكمة الباري اقتضت أن الإنسان في هذه الحياة إنما خلق ليعمل ويكدح ويكدح ويطلب الأبواب ويطلب الأسباب التي توصله إلى نعيم الحياة ورغد العيش. ولا يخفى أن كل فرد من أفراد هذا المجموع الإنساني محتاج إلى الآخر على تباين الوظائف التي يؤديها كل فرد للهيئة الاجتماعية، والجماعة الإنسانية والمقامر ليس في ذلك من شيء. لأنه يعتمد في كسبه على الأوهام، ويطلب الرزق من باب الخيال. لا من باب مباشرة الأعمال.

ثانياً: إن المقامر يكون بين أمرين إما الكسب فيطمع في المال، وإما الخسارة فيلازم نفسه مداومة المقامرة حتى يسترد ما فقده ويعيد ما خسره. وإذا كان الأمر كذلك واشتغل الناس بالقمار وامتنع كل واحد يقامر عن العمل. حلّ بالعالم الوبال والنكال.

ثالثاً: إن المقامر يكون عدواً لمن يغلبه في المقامرة. فهو دائماً يتمنى له الضرر ويسعى لإيقاعه في الخطر. وهذا أمر مشاهد الآن خصوصاً في أوروبا. إذ كثيراً ما نسمع أن فلاناً قتل فلاناً أو تبارز مع فلان. وأصل هذا كله خسارة القمار في الكثير الغالب.

رابعاً: إن المقامر قد يكون ذا ثروة طائلة فيخسر ويقع في موبقتين. الأولى: الانتقال من الغنى إلى الفقر. والثانية: نزوع النفس إلى التخلص من هموم العيش ونكد الحياة.

وإننا أيضاً نرى كثيرين ينتحرون من الفقر الذي من أكبر أسبابه القمار.

خامساً: إن المقامر قد يكون عاملاً في أي عمل مطلقاً وله أجر معلوم . وقد تكون له عائلة هو الكفيل بما يلزمها من ضروريات الحياة، فإذا ما قامر وخسر اختل نظام عائلته وصار الفقر مضاعفاً.

سادساً: إن المقامر إذا خسر ماله وتأصل في نفسه حب القمار كان مظنة السرقة أو ما في حكمها من النصب والاحتيال والغش والتزوير وطرق الأبواب التي يجلب بها المال بلا مسوغ شرعي .

ولقد فقهت الحكومات الآن مقدار الضرر الذي ينجم من القمار فحظرتة ووضعت في قوانينها عقوبة لمن يقامر . بيد أن هؤلاء تفننوا في اختراع الأساليب التي تبعدهم عن العقوبات . وليت هذه الحكومات تمعن النظر في هذا الأساليب وتعاقب كل من يصدق عليه أنه يكتسب المال بغير كد وكدح وتعب وتبادل المنفعة بينه وبين بي جنسه . إنها إن فعلت الحكومات ذلك فقد تكون خدمت الإنسانية والجامعة البشرية، وأفادت جميع رعاياها .

### حكمة مشروعية السلم

قلنا إن الربا محرم وقد بينا حكمة تحريمه . ولرب قائل يقول: إن الربا فيه منفعة كبرى للناس إذ ربما احتاج الإنسان إلى مبلغ من النقود يقوم به أود حياته فنقول: إن الشارع الحكيم احتاط في الأمر حتى لا تفوته المصلحة التي يعود نفعها على الأمة وشرع السلم وأجازه . ولكن بشروط مخصوصة كافلة لراحة الطرفين .

فشرط أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرقة . ومنها أن يكون أجل التسليم معلوماً منعاً للخصام والمنازعات . ومنها أن يكون معيناً ومقدراً بالوزن أو الكيل . ومنها أن يكون مقدور التسليم . وهكذا من الشروط المذكورة في فروع الفقه .

فإذا كان الأمر كذلك وجدت المنفعة من كل الوجوه . ولقد قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾<sup>(١)</sup> وقال ابن عباس رضي الله عنه: أشهد أن السلف المضمون في الذمة حلال . وقرأ الآية السابقة، فسبحان الحكيم الذي بحال عباده عليم .

## حكمة الوكالة

إعلم أن الإنسان إذا كان ذا ثروة طئلة سواء أكانت ثروته من التجارة أو الزراعة أو غيرهم وكانت متشعبة الفروع ولم يكن قادراً على مباشرة الأعمال بمفرده خصوصاً إذا كان مضطراً إلى السفر في البلاد فالشارع الحكيم سهل عليه وأجاز له أن يوكل غيره في مباشرة كل الأعمال التي تكون له من تحصيل إجارة وتأجير أملاك ومشتري أشياء وغير ذلك .

وبهذا يكون الأصيل حصلت له أسباب الراحة ونمو المال وتتمام النظام في شؤونه وأحواله . وقد ورد أن النبي ﷺ وكل بالتزويج عمر بن أم سلمة . وبالشراء حكيم بن حزام . ونقول هنا أن الوكيل يجب أن يكون أوفر الناس قسطاً من التحلي بفضيلة الأمانة . وأحزم الناس رأياً وأكبرهم خبرة حتى تكمل سعادته في الدنيا بالرزق الحلال الكثير . وفي الآخرة بالثواب العظيم .

## حكمة الكفالة

إن كثيراً من الناس يقعون في ضيق الحال وعسر من المال ويكونون مدينين وعلى قضاء الدين غير قادرين . وكلما طلبوا من الدائنين نظرة إلى ميسرة أبوا عليهم ذلك . فيأتي من يضمنهم ويكفلهم وفي ذلك ثلاث فوائد .

الأولى : اطمئنان صاحب المال على ماله . إذ الضامن في هذه الحالة يكون قادراً على الدفع .

والثانية . رفع ذل المطالبة عن المدين حتى يكون فكره منصرفاً إلى العمل والكد والكدح في طلب الرزق وسداد الدين .

الثالثة : وجود التحبيب والتآلف بين الناس . إذ رفع الحمل الثقيل عن كاهل الفقير من أقوى أسباب لمحبة .

وهناك فائدة أخرى الذي يكفل ينالها ويأخذها من الله جلّ شأنه في الدار الآخرة وهي أعظم وأجل فائدة تدخر له في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم . ورحم الله ذلك الرجل النسك سفين الثوري رضي الله عنه الذي يقول : الدين همّ بالليل وذلّ بالنهار . فإذا أراد الله أن يذلّ عبداً جعله قلادة في عنقه :

## حكمة شركة العنان

إعلم أن الشارع الحكيم لم يترك باباً من أبواب المنفعة إلا طرقه . ولا سبيلاً من سبل السعادة إلا مهدها وسهلها . ولا موطناً من مواطن الخير إلا حاطه سياح من الحكمة البالغة . فمن ذلك شركة العنان . وهي التي لو جرى عليها الناس وراعوا شروطها الشرعية لعمّ النفع وأزهرت رياض السعادة في ربوعهم . بل أصبحت تجد الشركات تعد بعشرات الألوف على اختلاف أنواعها . وهذه حكمة بالغة لأنها سبب عظيم في التوسعة على عبده . وفيها أيضاً الاتصاف بصفة الأمانة وهي أفضل الفضائل وقد ورد في البدائع ما يأتي :

قيل إن العنان مأخوذ من العن وهو الأعراض . يقال عنّ لي أي عرض وظهر . قل امرء القيس .

فمنّ لي شرب كأن نعاجه عذارى دوار في ملاء مدبل

وقيل سمي هذا النوع عناناً لأنه يقع على حسب ما يعي لهما في كل التجارات وفي بعضها دون البعض الآخر أو في تساوي المال أو تفاضلهما . وقد قوم إنه مأخوذ من عنان الفرس أن يكون بإحدى يديه ويده الأخرى مطلقة يفعل بها ما يشاء فسمي هذا النوع من الشركة عناناً لأنه لا يكون إلا في بعض الأموال ويتصرف كل واحد منهم في الباقي كيف يشاء . أو لأن كل واحد منهما جعل عنان التصرف في المال المشترك بصاحبه .

وكانوا في الجاهلية يتعاطون هذه الشركة قل النغمة :

وشاركنا قريشاً في بقاها وفي أحسابها شرك العنان

وهذا النوع من الشركة جائز بإجماع فقهاء الأمصار . ولتعامل الأمة به في كل عصر من الأعصار من غير تكبر . وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن .

وروي أن أسامة بن شريك جاء إلى رسول الله ﷺ فقال له : أتعرفني ؟ فقال ﷺ :

«وكيف لا أعرفك وأنت شريكى ونعم الشريك لا تداري ولا تماري وقد بعث رسول الله ﷺ والناس يتعاملون بهذه الشركة فلم ينههم ولم ينكر عليهم صنيعهم هذا . والتقرير أحد أدلة السنة . لأن هذه العقود شرعت لمصالح العباد في كل زمان ومكان لحاجتهم إلى استثمار المال . ولا شك أن هذا النوع طريق من طرق الاستثمار أنه يتصرف

## حكمة شركة الصنائع

تقدم لك أن الشارع الحكيم لم يترك وسيلة من وسائل النفع التي تعود على الإنسان بالخير والفلاح إلا أوجدها . وحيث إن أبواب المنافع ووجوهها كثيرة ومتنوعة فإنه جعل لكل وجه حكما وحكمة

فالحكمة في شركة الصنائع ، هي أن الصانعين مثلا إذا عفدا الشركة على شيء تحصل فائدة عظيمة لهم من الصنعة ولا رتراق وحينئذ تكثر الصنائع وتروج سوقها وتتسع دائرتها والاختراع فيها ويستاء للمعامل (الفبريكات) . ومتى كثر الاختراع واتسع نطاق الصناعة في الأمة سهت أسس الراحة للإنسان من جميع الوجوه وبذلك لا يصبح المسلم عولا على غيره الذي نقل في حكمة من الصنعة مما هو معروف ومعتمد لي ولك .

أوفى فيهم ما يتد في شركه لعند من تعيم المرء الاتصاف بفضيلة الأمانة وهي فضيلة عظمى

## حكمة شركة الوجوه

شركة الوجوه حكمته عظمى ، ومنفعتيها جليلة ترفع الفقر عن الفقراء . وتوجب الأجر للأغنياء . وذلك أنه إذ كان رجلان يعقدان شركة على أن يشتريا أي شيء بوجوههما وأمانتهما لحسن ثقة الناس بهما بالنسيئة ثم يبيعان هذه السلعة لآخر ويشتريان في الربح . فإن لفقر يكون بعيد عنهم وأسباب المعاش تكون موفورة لديهم . ولا يكونان عولا على الأمة بهذا الفقر . زد على ذلك قيمة الأجر والثواب للغني الذي ساعدهما على ذلك ورفع عنهم ذل الفقر والفاقة والتكفف . لا شك أنه يكون عند الله من المقربين الفائزين .

وسمي هذا النوع شركة الوجوه . لأنه لا يباع بالنسيئة إلا للوجيه من القوم عادة . ويحتمل أنه سمي بذلك لأن كل واحد منهما يواجه الآخر .

## حكمة الحوالة

حكمة الحوالة عظمى جدا لأن فيها تسهلا للمعاملات بين بني الإنسان . خصوصا في البلاد النائية ، الأطراف البعيدة الوصول التي تحتاج إلى قطع مسافات في البر والبحر . أو كان أحد الفقراء ذا عسرة من المال واستدان ولم يقدر على سداد المال ، وطالبه رب المال في أدائه وضايقه أشد المضايقة صباح مساء لا شك أن الفقير في هذا الموقف يكون ذليلا



## حكمة الشهادة

الحكمة فيها عظيمة جليلة . لأن بها إثبات كل الحقوق ولكونها ترجح قول المدعى على قول المدعى عليه . ولها شروط خاصة مذكورة في فروع الفقه . إذا وقفت عليها وفقتها عرفت عدل الإسلام ولسجدت لهذا الدين الحنيف القويم الذي لم يترك باباً من أبواب المنافع إلا طرقه . ولا فائدة من الفوائد العظمى إلا وبينها بأعظم وجه وأرجح دليل .

ويلزم الشاهد أداء الشهادة لله سبحانه وتعالى لقوله عز وجل: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> وقوله جل شأنه: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وإذا طلب الشاهد على حقوق العباد وامتنع يأثم لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا﴾<sup>(٣)</sup> أي دعاهم صاحب الحق لأداء الشهادة . لأن الشهادة تعتبر أمانة المشهود له وهي واجبة في ذمة الشاهد . وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾<sup>(٤)</sup> .

والشهادة في حقوق الله تعالى فيما سوى أسباب الحدود مثل الطلاق والعتاق والظهار والإيلاء ونحو ذلك تعتبر أمانة وتلزمه حسبة لله تعالى عند الحاجة من غير طلب من أحد من الناس .

والشهادة في أسباب الحدود مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر والقذف وغير ذلك فهو مخير بين أن يشهد حسبة لله تعالى وبين أن يستر . لأن كل واحد منهما أمر مندوب إليه . لأن الله جل شأنه قال: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وقال ﷺ: «من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والآخرة» فإن شاء اختار جهة الحسبة لله تعالى . وإن شاء اختار جهة الستر على عباد الله المسلمين .

## شهادة الزور

شهادة الزور من أكبر الكائرات ، وأعظم المصائب . حيث إنها تؤدي إلى أمور يقف القلم عن وصفها ومقدار ضررها . وحسبك أن شاهد الزور يقف أمام القاضي بغير خجل

(١) (٦٥) الطلاق: ٢ .

(٢) (٢) البقرة: ٢٨٢ .

(٣) (٦٥) الطلاق: ٢ .

(٤) (٤) النساء: ٥٨ .

(٥) (٤) النساء: ١٣٥ .

ولا استحياء، ويتهم إنساناً من الأبرياء لم يرتكب ذنباً، ولم يقترب لمماً. فكم خرب شاهد الزور بيوتاً كانت عامرة فأصبحت خاوية على عروشها. وكم أذهب هذا الطاغية أرواحاً بريئة بشهادته. وكم زج أبرياء في غياهب السجون وكم مما لا يحصى ولا يعد.

روي أن رسول الله ﷺ قال وقت أن سئل عن أكبر الكبائر: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وشهادة الزور» وقال عليه السلام: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثاً» قالوا: بلى يا رسول الله قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين» وجلس وكان متكئاً فقال: «ألا وقول الزور» قال: فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت! وقال أيضاً: «من لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه».

وانظر قوله تعالى في هذا الصدد تجده قد قرن قول الزور بعبادة الأوثان حيث يقول وقوله الحق: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ خُفَاءً لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ ﴿١﴾.

وقد اختلف العلماء في تأديب هذا الطاغية الجبار العنيد الكافر بنعمة الله. فقال أبو حنيفة رضي الله عنه يعزر بالتشهير به فينادى عليه في الأسواق والمساجد وتحذر الناس منه. فيقال هذا شاهد الزور فاحذروه: وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يضم إلى التشهير في الأسواق والمساجد الضرب بالسوط. واحتجا بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث إنه ضرب شاهد الزور وسخم وجهه وكان يقول: إن قول الزور من أكبر الكبائر. وليعلم هذا الطاغية الجبار أنه وإن خفي أمره على الناس في الحياة الدنيا فلسوف يقف بين يدي أحكم الحاكمين المنتقم الجبار ويلاقى من العذاب الأليم مما لا نقدر على وصفه. وهناك يقول: يا ليتني كنت تراباً.

أما صاحب الدعوى الذي يعلم بطلان دعواه ومع ذلك يدعي كذباً وزوراً على خصمه ليقعه في التهلكة ويقدم شهوداً زوراً على دعواه الكاذبة الملفقة فقد اختلف العلماء في إيمانه من عدمه. والصحيح أنه لا يقدم على مثل هذه الأفعال رجل يكون عنده مثقال ذرة من الإيمان. وحسبك هذا الحكم عليه.

## حكمة القضاء

إن الشارع الحكيم شرع القضاء لحكمة عظيمة، وهي لأجل الفصل في الخصومات وإحقاق الحق وإزهاق الباطل وإقامة العدل بين الناس. ونصب القاضي فرض لأنه ينصب لإقامة أمر مفروض وهو القضاء. قال الله تعالى: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup> وقال جل شأنه لنبينا ﷺ: ﴿فاحكم بينهم بما أنزل الله﴾.

والقضاء هو الحكم بين الناس بالحق بما أنزل الله في كتابه وعلى لسان رسول الله ﷺ. وكان بعث رسول الله قضاة إلى الآفاق. فبعث معاذاً رضي الله عنه إلى اليمن وبعث عتاب بن أسيد إلى مكة. وعلى الجملة نصب القاضي من الضروريات التي تحتاج إليها الأمة.

وها نحن نذكر لك كيف كانت حالة القضاء قبل الإسلام وبعده لتقف عليها ولتعمل مقارنة بينهما وتعرف بعد ذلك عدل الدين الإسلامي الحنيف. ورحم الله من عرف الحق ونطق بفصل الخطاب.

## القضاء قبل الإسلام

كان القضاء قبل الإسلام يعهد إلى رجال ذوي خبرة ودراية وعقل وعلم ونبوغ في الذكاء وكانوا يوظفون إما باكتساب ثقة الملك أو الأمة. وهذه الحالة كانت في الفرس والرومان.

وأما العرب فكانوا يرجعون إلى حكم يفصل في الدعوى بين المتنازعين وإن كانت الدعوى بين قبيلتين اختاروا قبيلة ثالثة وهي تختار وتعين الحكم من أعظم رجالها في الفضل والرأي والتدبير. وكان للرومان محاكم تقرب من هذه المحاكم في الشكل والوضع. وكان لهم محامون كمحامي العصر الحالي تقريباً. وكان من عاداتهم رش قاعة الجلسة بماء يسمونه الماء المقدس كما يقال عندهم.

فعلم من هذا بطريق الإجمال أن القضاء أمر طبيعي في العالم من يوم أن خلق الله هذا الإنسان وإن اختلف في الشكل والوضع.

## القضاء في الإسلام

لما جاء الإسلام وظهر نوره في الكون وسطع نوره على الأمم كان النبي ﷺ متولياً بنفسه أمر القضاء بالوحي الإلهي . وهذا بالطبع لأنه ﷺ المبلغ عن الله جل وعلا هذا الدين وأحكامه : فكان إذا جلس للقضاء يتمثل العدل في أسمى وأجمل المظاهر بالنظر إلى المبدأ الديني وكان القضاء منحصراً فيه عليه السلام كما قلنا أيام كان الإسلام قليلاً معتقوه . ولما انتشر الدين وكثر المتدينون به ولى من قبله من شاء . وهذا هو الأصل الذي استمد منه الخلفاء الراشدون ومن جاء بعدهم تعيين القضاة .

ولما انتقل رسول الله ﷺ ولى الخلافة أبو بكر الصديق رضي الله عنه كان له حق الانفراد بالقضاء كما كان للمصطفى ﷺ فكان صاحب السلطتين الدينية والسياسية . وكانت كل أحكامه بنص القرآن الشريف أو السنة أو القياس . وإذا تعذر عليه الفصل في الحكم من هذه المصادر الثلاث رجع إلى الشورى فيحكم بالإجماع . وكان له رضي الله عنه قضاة ينوبون عنه في الأحكام .

ولما أفضت الخلافة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه واتسعت الفتوحات وكثرت الدعاوى وصارت السلطة السياسية شاغلة له عن مباشرة الفصل في القضايا التي اختار رضي الله عنه من أكابر الصحابة وحفظة القرآن قضاة نائبين عنه حتى تستقيم الأمور ولا تتعطل الحدود . وكان هو أيضاً يقضي بقدر الاستطاعة فولى القضاء في المدينة أبا الدرداء ، وفي الكوفة أبا موسى الأشعري ، وفي البصرة شريحا وغير ذلك . فساروا رضي الله عنهم في القضايا سيرا يمثل العدل تمثيلاً بهر العقول .

إنظر إلى عدل شريح رضي الله عنه تخاصم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه مع صعلوك من صعاليك اليهود في رمح وأنت تعرف منزلة علي من بيت النبوة . ادعى علي أن الرمح له وادعى الثاني أنه رمحه . عند ذلك طلب القاضي من علي شهوداً . فأحضر ابنه الحسن رضي الله عنه ، فلم يقبل شريح شهادته لأبيه . وقال لعلي كرم الله وجهه : هذا ابنك فأحضر شاهداً غيره : ولم يكن معه شاهداً آخر فحكم القاضي لليهودي وأد الرمح رمحه : فلما رأى اليهودي هذا العدل الباهر سبح بحمد هذا الدين الإسلامي الحنيف ، وأسلم في الحال : وأقر أنه كاذب في دعواه الأولى وأعطى الرمح لعلي فردّه له وأعطاه فرساً حتى يكون معه آلة الجهاد . فانظر إلى عدل الإسلام .

وخاصمت امرأة من فقراء العرب العباس بن المأمون بن هارون الرشيد وأنت تعلم منزلته في بني العباس وفي إبان شوكة الدولة العباسية وشوكة الملك الذي كان يزيد جلالاً واحتراماً.

جلس المأمون يوماً ينظر في المظالم وكان هو الخليفة في ذلك الوقت. فكان آخر من تقدم إليه وقد همّ بالقيام امرأة عربية عليها ثياب رثة فوقفت بين يديه. وقالت: السلام عليك يا أمير المؤمنين فقال: وعليك السلام يا أمة الله. تكلمي في حاجتك. فأنشدت:

يا خير منتصف يهدى له الرشد      ويا إماماً به قد أشرق البلد  
تشكو إليك عميد القوم أرملة      عدا عليها فلم يترك لها سبد  
وابتز مني ضياعي بعد منعها      ظلماً ففرق عني الأهل والولد  
فأطرق المأمون ثم قال:

بدون ما قلت زال الصبر والرشد      عني وقرّح حتى القلب والكبد  
هذا أذان صلاة العصر فانصرفي      وأحضري الخصم في اليوم الذي أعد  
والمجلس الست إن يقض الجلوس لنا      ننصفك منه وإلا المجلس الأحد

فلما كان يوم الأحد انعقد المجلس. فكان أول من تقدم إليه تلك المرأة فقال لها: أين الخصم؟ قالت الواقف على شمالك. وأشارت إلى ابنه العباس. فأجلسه معها مجلس الخصوم. فأخذاً يترافعان وكان كلامها يعلو كلام العباس. فقال أحد الحاضرين: إنك بين يدي أمير المؤمنين تكلمينه في ابنه فاخفضي من صوتك. فقال المأمون دعها فإن الحق أنطقها وأخرسه. ثم بعد شكيتها قضى لها وعاقب العباس وهو ولده وفلذة كبده.

ويروى أن يهودي وقف لعبد الملك بن مروان وقال له: يا أمير المؤمنين، إن نائبك ابن هرمز ظلمي فانصفي منه. وكان عبد الملك في شغل عنه فلم ينتبه لأمره. ثم تعرض له اليهودي مرة ثانية وقال: يا أمير المؤمنين إن نجد في التوراة أن الإمام لا يكون شريكاً في ظلم أحد حتى يرفع إليه فإذا رفع إليه ولم يعيره شره في الظلم. فلما سمع عبد الملك قوله هذا فرح منه. فنفذ في الحال إلى ابن هرمز ولما تحقق ظلمه عزله من الولاية.

واطرأ إلى احترام محسن القضاء في الإسلام وما يجب شرعاً على المتخاصمين. تذرّع إبراهيم بن الخنيفة المهدي وابن بختيشوع الطبيب المعروف المشهور بين يدي أحمد بن دود في محسن الحكم في عفا فارسي عنه. إبراهيم بن المهدي وأغلظ له. فأحفظ

ذلك ابن أبي داود فقال: يا إبراهيم إذا نازعت في مجلس لحكم حصرت امرأة فلا أعطني أنك رفعت عليه صوتاً ولا أشرت بيد. وليكن قصدك أمسا (فرياً) وريحاً ساكنة وكلامك معتدلاً مع وفاء مجالس الخليفة حقوقها من التعظيم والتوقير ولا استكنا والتوجه إلى الواجب فإن ذلك أعظم بك وأشمل لمذهبك في محتك. ولا عجبين قرب عجب بهب ريثاً. والله يعصمك من خطئ القول والعمل ويتم نعمته عليك كما آتمها على نبيك من قبلك إن ربك حكيم عليم.

فقال إبراهيم: أصلحك الله تعالى أمرت بسداد وحفظت على رسد ولست عنداً لم يثلم مروي عنك ويسقطني من عينك ويخرجني من سدر نوح والاعتراف. أنا معتذر إليك عن هذه البادرة اعتذار مقر بذنبه معترف جرمه. ولا يزال الغضب يسترني بموده فيردني مثلك بحلمه. وتذكّر عدة الله عندك وعند منك.

ويروى عن يحيى بن عبد الصمد قال: خوصم موسى الهادي أمير المؤمنين إلى الإمام أبي يوسف رضي الله عنه في ستان فكان لحكم في الظاهر لأمير المؤمنين وكان الأمر على خلاف ذلك. فقال أمير المؤمنين لأبي يوسف: ما صنعت في الأمر الذي يتدبر إليك فيه. قال خصم أمير المؤمنين: يسألني أن أحلف أمير المؤمنين أن شهوده تشهدو على حق. فقال له موسى الهادي: وتري ذلك. قال: قد كان لي نبي يسري به. قال: فردد البستان عليه وانتهت الخصومة.

ويروى أن أمير المؤمنين المنصور قدم المدينة. وكان محمد بن عمران الضحى متولي القضاء بها ونمير المدني كاتبه. فحضر جماعة من الحماليين واستعدوه على أمير المؤمنين المنصور في شيء ذكروه فأمر القاضي كتبه أن يكتب كتاباً إلى المنصور بالحضور معهم أو إنصافهم. فقال الكاتب للقاضي: تعفني عن ذلك فيه يعرف خطي فقال: أكتب. فكتبت وختمت. فقال: والله ما يمضي به غيرك فمضيت به إلى الربيع حاجته وحملت اعتذر إليه. فقال: لا بأس عليك. ودخل بالكتاب على المنصور ثم حرج الربيع فقال للناس: وقد حضر وجوه أهل المدينة والأشراف وغيرهم: إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام ويقول لكم: إني قد دعيت إلى مجلس الحكم فلا أحد منكم يقوم إذا خرجت ولا يبدئي بالسلام. قال: ثم خرج وبين يديه الربيع وأن خلفه وهو في إزار ورداء فسلم على الناس فمقام إليه أحد ثم مضى فبدأ بقبر النبي ﷺ فسلم عليه. ثم التفت فلم يرَ ابن عمران القاضي أطلق رداءه عن عاتقه ثم احتبى به. ودعا بالخصوم الحماليين. ثم دعا بالمنصور فدعى عليه القوم وقضى لهم عليه ثم انصرف. فلما دخل المنصور الدار قال للربيع: إذهب فإذا قام

القاضي من مجلسه فادعه فلما دعاه ودخل على المنصور سلم عليه فرد عليه السلام وقال له جزاك الله عن دينك ونيبك وعن حسبك وعن خليفتك أحسن الجزاء. وقد أمرت لك بعشرة آلاف صلة لك فاقبضها فقبضها.

وروي أن الملك الكامل تقدم ذات يوم شاهداً عند القاضي ابن عيين الدولة وهو في دست الملك. فقال ابن عيين الدولة: السلطان يأمر ولا يشهد. فأعاد عليه القول. فلما زاد الأمر وفهم السلطان أنه لا يقبل شهادته. قال: أنا أشهد تقبلني أم لا فقال القاضي لا. ما أقبتك. وكيف أقبلت و (عجيبة) تطلع إليك بجنكها كل ليلة وتنزل ثاني يوم بكرة وهي تتمايل على أيدي الحواري وابن الشيخ من عندك أيحسن ما نزلت. وكانت (عجيبة) هذه مغنية أولع بها الملك فكانت تحضر إليه ليلاً وتغنيه بالجنك على الدفاف في مجلس يحضره ابن شيخ الشيوخ. فقال له السلطان: (ياكيواج) وهي كلمة شتم باللغة الفارسية. فقال القاضي: ما في الشرع (ياكيواج) اشهدوا عليّ أني عزلت نفسي ونهض فقام ابن الشيخ إلى الملك الكامل وقال: المصلحة إعادته لثلاثين يوماً يقال لأي شيء عزل القاضي نفسه وتطير الأخبار إلى بغداد ويشيع أمر (عجيبة) ونهض إلى القاضي وترضاه وعاد إلى القضاء كما كان.

وروي أنه كان أبو حيفة رضي الله عنه يوماً جالساً في المسجد فدخل عليه طائفة من الخوارج شاهرين سيوفهم فقالوا: يا أبا حيفة نسألك عن مسألتين فإن أجبت نجوت وإلا قتلناك. قال أبو حيفة: أغمدوا سيوفكم فإن برؤيتها يشتغل قلبي. قالوا: وكيف نغمدها ونحن نحسب الأجر الجزيل بإعمادها في رقبتك. فقال: سلوا إذن. فقالوا: جنازتان بالبواب أحدها رجل شرب الخمر فغض فمات سكراناً. والأخرى امرأة حملت من الزنا فماتت في ولادتها قبل التوبة أهما كافران أم مؤمنان؟ وكان مذهب السائلين التكفير بذنوب واحد فإن قال مؤمنان قتلوه. قال أبو حيفة: من أي فرقة كانا، من اليهود؟ قالوا: لا. من النصراني؟ قالوا: لا. من المجوس؟ قالوا: لا. قال: ممن كانا؟ قالوا: من المسلمين. قال: قد أجبتكم. قالوا: هما في الجنة أم في النار؟ قال: أقول فيهما ما قال الخليل إبراهيم عليه السلام فيمن هو شر منهما: ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ١١ وأقول كما قال عيسى عليه السلام: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغَفَرْتَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ١٢ فتأبوا واعتذروا إليه.

ويروى أن الأمير عبد الرحمن بن الحكم أمير الأندلس جمع لفقهه والعلماء في قصره. وكان وقع على جارية يحبها في رمضان ثم ندم أشد الندم. فسألهم عن التوبة والكفارة فقال (يحيى): تكفر بصوم شهرين متتابعين. فلما بادر يحيى بهذه الفتى سكنت جميع الفقهاء والعلماء حتى خرجوا. فقال بعضهم ليحيى: لم نمت تفت بالمذهب الذي يقول بالتخيير. فقال يحيى: لو فتحنا له هذا الباب سهل عليه أن يطق كل يوم في رمضان ويعتق رقبة. ولكن حملته على أصعب الأمور لئلا يعود لمثل ذلك.

ويروى أن الفضل بن الربيع وزير الخليفة الرشيد شهد عند أبي يوسف رضي الله عنه فردّ شهادته. فعاتبه الخليفة الرشيد في ذلك. وقال له: لم رددت شهادته. قال: لأنني سمعته يوماً يقول للخليفة أنا عبدك. فإن كان صادقاً فلا شهادة للعبد وإن كان كاذباً فكذلك لا تقبل شهادة الكاذب لأنه إذا لم يبال في مجلسك بالكذب فلا يبال في مجلسي. فقدره وعظمه الخليفة الرشيد من أجل ذلك. وإنما ردّه القاضي أبو يوسف رضي الله عنه لما في كلام هذا الوزير من إذلال النفس لأجل حب الدنيا الفانية التي لا تزن عند الله جناح بعوضة. ويروى أن عاقبة بن يزيد القاضي كان يلي القضاء ببغداد في عصر الخليفة المهدي. فجاء في بعض الأيام في وقت الظهر للمهدي وهو منفرد. فاستأذن فلما دخل استأذنه فيمن يسلم إليه القمطر الذي فيه قضايا مجلس الحكم، واستعفاه من القضاء، وطلب منه أن يقبله من ولايته. فظن الخليفة المهدي أن بعض الأمراء من البيت المالكة قد عارضه في حكمه. فقل له في ذلك: إن كان عارضك أحد لنكرن عليه: فقال القاضي: لم يكن شيء من ذلك. قال: فما سبب استعفائك من القضاء. قال يا أمير المؤمنين: كان قد تقدم إليّ خصمان منذ شهر في قضية مشككة، وكلّ يدعي بينة وشهوداً ويدلي بحجج تحتاج إلى تأمل وثبت. فرددت الخصوم رجاء أن يصطلحوا وأن يظهروا الفصل بينهما. فسمع أحد الخصوم أنني أحب الرطب فعمد في وقتنا هذا. وهو أول أوقات الرطب فجمع رطباً لا يتهيأ في وقتنا هذا جمع مثله لأمر المؤمنين. وما رأيت أحسن منه. ورشاً حرمي بدراهم على أن يدخل الطبق علي ولا يبال عاقبة ذلك. فلما أدخله علي أنكرت ذلك وطردت خادمي. وأمرت برد الطبق فرد عليه. فلما كان اليوم تقدم الخصمان إليّ فما تساوى في عيني ولا في قلبي فهذا يا أمير المؤمنين ولم أقبل الهدية. فكيف يكون حالي لو قبت؟ ولا أمن أن تقع عليّ حيلة في ديني فأهلك وقد فسد الناس. فأقلني يا أمير المؤمنين أقالك الله وأعفني عفا الله عنك. شدّد في هذا الطلب. فلم يسع الخليفة المهدي إلا إقالته من القضاء إجابة لطلبه وإلحاحه في ذلك.

ويروى أن سفيان الثوري رضي الله عنه دخل على الخليفة المهدي وسلم تسليم العامة ولم يسلم عليه بالخلافة كما هو الشأن في مثل ذلك (والربيع) قائم على رأسه متكئاً على سيفه يرقب أمره. فأقبل عليه المهدي بوجه طلق وقال له: يا سفيان تفر ههنا وههنا وتظن أنا لو أردناك بسوء لم نقدر عليك؟ فقد قدرنا عليك الآن. أفما تخشى أن نحكم فيك بهواناً؟ قال سفيان أن تحكم فيّ بحكم فيه ملك قادر يفرق بين الحق والباطل. فقال له الربيع: يا أمير المؤمنين ألهذا الجاهل أن يستقبلك بمثل هذا أتأذن لي أن أضرب عنقه! فقال له المهدي: أسكت ويليك وهل يريد هذا وأمثاله إلا أن تقتلهم فنشقى لسعادتهم. أكتبوا عهده على قضاء الكوفة على ألا يعترض عليه في حكم: فكتب عهده ودفع إليه فأخذه وخرج ورمى به في نهر دجلة وهرب. فطلب في كل بلد فلم يوجد. ولما امتنع من قضاء الكوفة تولاه شريك النخعي رضي الله عنه فقال الشاعر في ذلك:

تحرر سفيان وفرّ بدينه وأمسى شريك مرصداً للدراهم

ويروى أن منذر بن سعيد البلوطي كان قاضياً بقرطبة في أيام زهوية الإسلام في تلك البلاد التي أخنى عليها الدهر وأصبحت أثراً بعد عين. وفي عصره احتاج الخليفة الناصر إلى شراء دار في قرطبة فوق استحسانه على دار كانت لأولاد أيتام قصر وكانت قريبة لبعض أملاكه. وهذه الدار يتصل بها حمام له غلة واسعة. وكان الأولاد الأيتام القصر في حجر القاضي. فأرسل الخليفة من قوم هذه الدار بقدر ما طابت نفسه وأرسل ناساً أمرهم بمداخلة وصي الأيتام في بيعها عليهم. فقال إنه لا يجوز ذلك إلا بأمر القاضي. فأرسل الخليفة إلى القاضي منذر لبيع هذه الدار. فقال القاضي لرسوله: البيع على الأيتام لا يصح إلا بوجوه: منها الحاجة. ومنها الوهي الشديد. ومنها الغبطة. فأما الحاجة فلا حاجة بهذه الأيتام إلى البيع. وأما الوهي فليس فيها. وأما الغبطة فهذا مكانها فإن أعطاهم أمير المؤمنين فيها ما تستديم به الغبطة بأمر وصيهم بالبيع وإلا فلا. فنقل جوابه إلى الخليفة فأظهر الزهد في شراء الدار طمعاً في أن يتوخى رغبته فيها. وخاف القاضي أن تنبعث منه عزيمة تلحق الأيتام ثورتها فأمر وصي الأيتام بنقض الدار وبيع أنقاضها ففعل ذلك وباع الأنقاض فكانت لها قيمة أكسب مما قومت به للخليفة الناصر. فاتصل الخبر بالخليفة فعز عليه خرابها وأمر بتوقيف الوصي على ما أحدثه فيها. فأحال الوصي على القاضي أنه أمر بذلك. فأرسل عند ذلك للقاضي منذر وقال له: أنت أمرت بنقض دار أخي نجدة. فقال له: نعم. فقال: وما

دعاك إلى ذلك. قال: أخذت فيها بقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا﴾ (١).

مقوموك لم يقوموها إلا بكذا، وبذلك تعلق وهمك. فقد قبض في أنقاضها أكثر من ذلك. وبقيت القاعة والحمام فضل. وقد نظر الله تعالى للأيتام. فصر الخليفة عبد الرحمن على ما أتى من ذلك وقال: نحن أولى من إنفاذ الحق فجزاك الله عنا وعن أمانتك خيراً.

ونقل بعضهم أنه لما تولى الشيخ عز الدين عبد السلام القضاء في مصر تصدى لبيع أمراء الدولة من الأتراك. وذكر أنه لم يثبت عنده أنهم أحرار وأن حكم الرق مستصح عليهم لبيت مال المسلمين فبلغهم ذلك فعظم الخطب عندهم. والشيخ مصمم على فكرته لا يصحح لهم بيعاً ولا شراء ولا نكاحاً وتعطلت مصالحهم لذلك. وكان من جملتهم نائب السلطنة فاستشاط غضباً. فاجتمعوا وأرسلوا إليه فقال: نعقد لكم مجلساً وننادي عليكم لبيت مال المسلمين. فرفعوا الأمر إلى السلطان فبعث إليه فلم يرجع. فأرسل إليه نائب السلطنة بالملاطفة فلم يقد فيه. فانزعج النائب وقال: كيف ينادي علينا الشيخ وبيعنا ونحن ملوك الأرض والله لأضربنه بسيفي هذا: فركبه بنفسه في جماعة وجاء إلى بيت الشيخ والسيف مسلول في يده. فطرق الباب فخرج ولد الشيخ فرأى من نائب السلطنة ما رأى وشرح لوالده الحال. فما اكترث لذلك. وقال يا ولدي أبوك أقل من أن يقتل في سبيل الله. ثم خرج فحين أن وقع بصره على النائب يست يد النائب وسقط السيف منها وارتعدت مفاصله. فبكى وسأل الشيخ أن يدعو له وقال: يا سيدي ماذا تعمل. قال أناادي عليكم وأبيعكم. قال فقيم تصرف ثمننا؟ قال في مصالح المسلمين. قال من يقبضه؟ قال: أنا. فتم ما أراد ونادى على الأمراء واحداً واحداً وغالى في ثمنهم ولم يبيعهم إلا بالثمن الوافي. وقبضه وصرفه في وجوه الخير التي يعود نفعها على الأمة الإسلامية.

ويروى أن القاضي بكار بن قتيبة كان عالماً ورعاً ومحدثاً ثقة. يتعد عن الشبهات خوفاً من الوقوع في المحرمات. وقد تولى القضاء في مصر في زمن الملك أحمد بن طولون. وكان ابن طولون يعظمه ويحترمه. ويظهر أن ابن طولون لما رأى نفسه ملكاً مستقلاً في مصر أراد أن يضيف إلى ذلك الخلافة الإسلامية. فأرسل للقاضي بكار رسولاً وطلب منه خلع الخليفة الموفق بن المتوكل. فامتنع القاضي بكار من ذلك. وقال هذا

يخالف كتاب الله وسنة رسوله . فغضب أحمد بن طولون على القاضي بكار . ويقال إنه أحضره أمامه ومزق ثيابه وبعد ذلك أمر بسجنه ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل حرّض عليه بعض بطانته فادعى عليه بمظالم كذباً وزوراً . وكان يحضره أمامه من السجن في حالة لا تناسب الأدب حتى إذا انتهى التحقيق في المظالم المزعومة أعاده إلى السجن مرة ثانية . وقد منعه من أداء صلاة الجمعة . فيقول القاضي بكار : اللهم اشهد . فأرسل إليه ابن طولون من يقول له كيف رأيت المغلوب المقهور لا أمر له ولا نهى ولا تصرف في نفسه !!!

ومع كل هذه المحن التي رآها القاضي بكار لم تمنعه من قراءة الحديث الشريف وهو في السجن على تلاميذه الذين يستمعونه من خارج السجن . ومكث القاضي بكار في السجن على هذه الحالة ولا يعلم له جريمة ، حتى مرض ابن طولون مرض الموت . فأرسل إليه من يطلب سماحه . فقال للرسول : قل له أنا شيخ كبير وأنت عليل مدنف والملقى قريب والله يحكم بيننا وهو خير الحاكمين . ولم تمض أيام حتى مات ابن طولون وخرج القاضي بكار من السجن . وقد رأى ما رأى من البلاء والمحن ولم يغير عقيدته ويوافق ابن طولون فانظر كيف يكون القضاء في الإسلام .

ويروى أنه في عصر الخليفة المقتدر وقفت أم الخليفة ضيعة . وكان القاضي في ذلك الوقت ابن البهلول . وأرادت الواقعة كتاب الوقف لتمزقه وتخلص من الوقف . وكان كتاب الوقف في ديوان القضاء فأرسلت أم الخليفة المقتدر إلى القاضي تطلب كتاب الوقف . فذهب القاضي ومعه الكتاب . وقال : ماذا تريدون بالكتاب؟ قالوا : نريد أن يكون عندنا . ففعل ابن البهلول لما يقولون : وقال : قولوا للسيدة أعزها الله وأبقاها هذا والله ما لا طريق إليه أبداً . أنا خازن المسلمين على ديوان الحكم فإما مكنتموني على خزنه كما يجب وإلا فاصرفوني وتسلموا الديوان دفعة فاعملوا به ما شئتم ، وخذوا منه ما أردتم . فإما أن يفلّ منه شيء على يدي فوالله لا كان هذا أبداً ولو عرضت على السيف . وقام ومعه الكتاب وهو لا يشك في صرفه عن القضاء . وبعد ذلك شكت القاضي ابن البهلول إلى الخليفة المقتدر فاجتمع به يوم الموكب وخاطبه المقتدر في الأمر فكشف له الحقيقة وطلب منه الاستعفاء . فقال المقتدر : مثلك يا أحمد يقلد القضاء وأقم على ما أنت عليه بارك الله فيك ولا تخف أن يثلم عرضك عندنا . فلما رجع المقتدر من الموكب قابلته السيدة والدته فقال لها : الأحكام ما لا طريق إلى اللعب بها ، وابن البهلول مأمون علينا محب لدولتنا وهو شيخ مستجاب الدعوة . ولو كان هذا شيئاً يجوز ما منعك إياه . فسألت السيدة كاتبها ابن عبد الحميد عن

ذلك وشرحت له حقيقة الأمر فقال لها: الآن علمت أن دولة السيدة وأمير المؤمنين تبقى وتثبت إذا كان فيها مثل هذا القاضي الشيخ الصالح الذي يقيم الحق على السيدة ولا يخاف لومة لائم. فأني شيء يساوي شراءكم لوقف. وإن أخذتم كتابه وحرقتموه فأمره شائع ذائع والله فوق كل شيء وبه عليم.

وقد عظم قدر القاضي ابن البهلول في بيت الخليفة المقتدر وصار محترماً وقال بعد ذلك: من قدّم أمر الله تعالى على أمر المخلوقين كفاه الله شرهم.

هذا هو حال القضاء في الإسلام في العصور الخالية. ولولا الإطالة لذكرنا كثيراً وكثيراً من مثل ما تقدم. فقارن بين القضاء في العصور الخالية وبين القضاء في هذا الزمان واحكم بما ترى وأنت العاقل اللبيب.

## كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري

كلنا يعلم فضل أبي موسى الأشعري رضي الله عنه وصلاحه وتقواه. ونعلم مقدار رسوخه في فهم كلام الله ورسوله واستنباط الأحكام الشرعية وحرصه على الشريعة الغراء. ولكن تشدد عمر بن الخطاب رضي الله عنه في إقامة الحدود وتوطيد دعائم الأمن في البلاد والمساواة بين الناس كل ذلك كان باعثاً على إرسال كتاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه. وقد وضعناه هنا بنصه ليطلع عليه كل من لم يره. وليعلم الجاهل مقدار تمسك الصحابة رضوان الله عليهم بالدين خصوصاً في الأمور التي يعود نفعها على جماعة المسلمين وها هو بعد الديباجة:

أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم إذا أدلى إليك: (أي رفع بك الأمر وجيء به إليك)، فإنه لا ينفع التكلم بحق لا نفاذ له. آس بين الناس في مجلسك ووجهك وعدلك، حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يخاف ضعيف من جورك، والبيئة على المدعي واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحاً حرم حلالاً وأحل حراماً. ولا يمنعك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن ترجع عنه. فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل. الفهم، الفهم. عندما يتلجلج في صدرك مما لم يبلغك في كتاب الله ولا سنة النبي ﷺ أعرف الأمثال والأشباه وقس الأمور عند ذلك ثم اعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق. واجعل للمدعي

حقاً عند أو سبة وضربت نه أمد ينتهي إليه، فإن أحضر بينة أخذت له بحقه وإلا واجهت عليه القضاء، فإن دنت أنفى للشك وأجلى نعمى وأبلغ في العذر. والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محلوداً في حد أو مجرياً عليه شهادة زور، أو ظنياً في ولاء أو قرابة. فإن الله تعالى قد تولى مكهم السرائر ودرأ عنكم الشبهات. ثم إياك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتكر بالخصوم في مواطن الحق التي يوجب بها الأجر ويحسن بها الذخر. فإنه من يخلص نيته فيم يبيه وبين الله تبارك وتعالى ولو على نفسه يكفيه الله ما بينه وبين الناس. ومن تزين للناس بما يعلم الله خلافه منه هتك الله ستره وأبدى فعله. والسلام عليك.

## عدالة الإسلام في القضاء بين الناس حتى مع الأعداء

حصلت حادثة سرقة في زمن النبي ﷺ حتى كادت الحقيقة تطمس بين الناس ويحكم على البريء ويختفي الجاني الحقيقي بأساليب الخداع والغش والتزوير.

ونذكر هذ الكلمة الناطقة بالحق وفصل الخطاب لصاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر الشريف.

قال: في زمن ومكان ابتلى الله العاملين المخلصين والحكام العادلين بفريق من الناس يلبسون لهم ثوب التقى والصلاح ويظهرون محبة الصدق والغيرة على الحق وتوخي المصلحة وهم في واقع الأمر يلبسون الحق بالباطل ويعملون جهدهم بأساليب ظاهرها الحرص على الحق والعدل وباطنها الخداع والتزوير والبهتان على صرفهم عن إحقاق الحق وإبطاء الباطل ولا ريب أن هذه علة تؤدي متى تمكنت ومكن لها بسعادة المجتمع وتحدث في جوانب الحياة الزعزعة والاضطراب فتعرض الجماعة لخطر الشقاء والفوضى

### حادثة سرقة

#### يشير إليها القرآن الشريف

وقد نص لله عيب آبت من سورة النساء نزلت في حادثة حاول فيها أهل الجاني أن يصرفوا عنه الجناية ويرموا بها رجلاً بريئاً من اليهود واتخذوا في ذلك التدبير السيء وطرق الخداع سبيلاً لصرف الرسول عن معرفة الحق أو لتغطية الحق عنه عليه الصلاة والسلام.

قصدوا بذلك أن يحكم الرسول ببراءة الجاني الذي هو منهم وبإدانة الرجل اليهودي البريء.

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ لَتَحْكُمَ بِهِنَ النَّاسِ بِمَا أَرَدَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ۝ وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاتًا أَثِيمًا ۝ يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ۝ هَآأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ۝ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوًءًا أَوْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ۝ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝ ﴾ (١).

### أساليب الخداع

وتتلخص هذه الحادثة في أن رجلاً من ضعفاء المسلمين بالمدينة يقول له: (طعمة بن أبيرق) سرق درعاً من جاره ثم خباها عند يهودي وحامت الشبهة حول طعمة فتمست الدرع عنده فلم توجد وحلف ما أخذها وله بها علم ثم وجدت عند اليهودي فقل اليهودي: دفعها إلي طعمة واستحفظني عليها وشهد له بذلك نس من اليهود. فهتمة لأمر قوم طعمة وأخذوا يتناجون فيما بينهم في وسائل تبرئة صاحبهم وإلصاق السرقة باليهودي خوف من العار الذي يلحقهم بين الناس ﴿ يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ۝ ﴾ (٢)

بيتوا ما بيتوا وانطلقوا إلى رسول الله ﷺ وأخذوا يثيرون نفسه على اليهود بما يعرفه من ماضيهم بالنسبة إليه ﷺ وبالنسبة إلى الحق الذي جاء به وبأن صنيعتهم في هذه الحادثة

ليس إلا من كيد اليهودية المعروف وبأنهم لا يعملون عن صاحبهم (طعمة) إلا خيراً وأقسموا على براءته وسرقة اليهودي وسألوا الرسول أن يخاصم عن صاحبهم وأن يحاول في سبيل نثرته وإنقذه من تهمة اليهودي وأكثروا على النبي ﷺ في هذا الشأن حتى كاد يحكم لضعفة البشريه أن يتأثر بجدعتهم

## الوحي يعصم الرسول ببيان الحق في الحادثة

دوره الوحي بهذه الآيات التي تبين له على سبيل التأكيد أن مهمته المطلوبة من رسالته ومن بزل الكتاب عنه هي تحري الحق، والحكم به بين الناس لا فرق في ذلك بين مسددهم وخير مسددهم وحده أن يجادل أو يخاصم عن الذين يعملون الحق في قرارة نفوسهم ثم يجادل أنفسهم في ترك ما يعملون والعمل على طمس الحق وإظهار الباطل وتصيب منه أن يستعبر لنفسه مما حرم حوله من تأثر بهم وذلك سدا لنفوذ الباطل مهما كان مصدره قال الله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا ۖ ﴾ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ۖ وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا ۖ ﴾ (١).

## عاقبة المتخادعين عند الله

لم تأخذ الآيات في بيان عقبة هؤلاء الذين تمالأوا على الباطل وإخفاء الحق عند الله وأن الجدل عنهم في الدين لا ينجيهم من عذاب الله في الآخرة.

﴿ هَتَأْتُمْ هَؤُلَاءِ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ۖ ﴾ (٢).

ثم تبين الآيات الكريمة منه في معقبة المذنبين فتقرر أن عقبة الذنوب إنما تنزل بمن اكتسبها أو باشرها أو حرض عليها أو ساعد فيها لا بمن ألصقت به وحكم عليه بها ظلماً وزوراً وإن هذا الإثم ليتضعف ويعظم جزاؤه عند الله إذا رمى به مرتكبه بريئاً لا يعرف ولا شأن له به.

(١) (٤) نساء ١٠٥ - ١٠٦

(٢) (٤) نساء ١٠٩

قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ (١) وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (٢) ﴿١﴾.

## امتنان وتسليّة لرسول الله

تبين الآيات عناصر العدل الإلهي من العباد بهذه المبادئ ثم تتبين على النبي ﷺ تمنياً لنفسه وحفظاً لها من مواطن الشبهة بأن الله سبحانه وتعالى أظهره على الحق في هذه الحادثة وحال بينه وبين الوقوع فيما أَرَادَهُ أَهْلُ طَعْمَةٍ وَمَزَجَتْ بِذَلِكَ الْاِمْتِنَانَ بِنَوْعٍ مِنَ التَّسْلِيَةِ لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ أَنَّ هَؤُلَاءِ بِاحْتِيَالِهِمْ عَنْ صَرْفِكَ عَنِ الْحَقِّ أَوْ إِخْفَاءِ الْحَقِّ عَنْكَ لَا يَضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّكَ فِي رِعَايَتِنَا وَعَلَى عَيْنِ مَنْاءٍ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمْنَاكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ فَتَحْنُ لَا نَسْلُمُكَ لَهُؤُلَاءِ الْخَادِعِينَ الْمَاكِرِينَ ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ (٣).

## فتح باب التوبة على المذنبين

ثم لا يفوت الآيات مع هذا كله أن تفتح للخائنين باب التوبة فتأمرهم بالاستغفار مما ارتكبوا أو الرجوع إلى الله في طلب العفو والمغفرة. وهذا من رحمة الله تعالى بعباده في وسائل تربيتهم ومحبة خيرهم والعمل على تعقيبتهم وإن أجرموا وأذبوا ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٤) ﴿٣﴾.

## التناجي في الخير عند الله

ثم تنتهز الآيات فرصة ما قام به أهل (طعمة) من التناجي في وسائل التروير والخداع. وتضع ذلك المبدأ الذي يجب أن تتخذه النس أصلاً في تناجيهم وتبادل الآراء فيما بينهم

ذلك المبدأ هو أن التناجي لا يكون خيراً يرضي الله إلا إذا كان بما يجلب للناس نفعاً أو يدفع عنهم ضرراً ويحق حقاً أو يبطل باطلاً. ومثل لذلك بالأمر بالصدقة أو المعروف أو الإصلاح بين الناس وهذه الثلاثة هي جماع الخير والفضيلة. فالصدقة تمثل النفع المادي والأمر بالمعروف يمثل النفع الروحي، والإصلاح بين الناس يمثل دفع الشر عن الأفراد والجماعات. ثم تبين الآيات ذلك الجزاء العظيم الذي أعده الله لمن يتناجون في هذه النواحي العظيمة قال الله تعالى وقوله الحق: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (١).

### عبرتنا من هذه القصة

ليتأمل الناس هذه القصة ليعلموا مقدار الغضب الإلهي من الظلم يقع على العباد كيفما كان دينهم. ومن التهم الباطلة تلقى جزافاً على الأبرياء لا شيء سوى محبة الكيد والانتقام. وليعلموا أن الإسلام لا يعرف المحاباة فالشريف وغير الشريف والفقير والغني والمسلم واليهودي أمام أحكام الله سواء. وكثيراً ما حث الله على العدل مع أشر الناس عداوة للمسلمين وفي أشد أوقات الخصام والحرب.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدَّدُواكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (٢) ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّٰمِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ (٣).

وإلى هؤلاء الذين يرمون الإسلام بالتعصب الذين يتخذون الحق عند الحكام ديدنهم وإلى هؤلاء الذين يتناجون فيما بينهم بتدبير المكائد والتشهير بالأصفياء واتهام الأبرياء ووضع العقبات أمام المصلحين والذين يتناجون بما يشبع شهواتهم وبفسادات العقول ومضيعات الأموال ومسقطات الكرامات ومستهلكات الأعراض إلى غير ذلك من المآثم والمفاسد والبغي والعدوان.

إلى هؤلاء جميعاً أوجه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ (١) يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ (٣) وقوله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (٤) صدق الله العظيم.

### حكمة أدب القاضي

مركز القاضي كبير في الشريعة الإسلامية لأنه يجلس مجلس رسول الله ﷺ ويفصل في الخصومات ويقضي في الدعاوى بين الناس لا فرق بين ملك وأمير ووزير وحقير وغني وفقير. ومن كان هذا شأنه وهذه مهمته لا شك أنه يجب عليه أن يتخلق بخلق القرآن الكريم وصاحب الشرع ﷺ والسلف الصالح. هذا وقد لخصنا شيئاً من البدائع في هذا الموضوع يحسن بنا أن نذكره هنا لأجل أن يكون النفع أعم والفائدة أتم:

يجب أن يكون القاضي فهماً عند الخصومة. فيجعل فهمه وسمعه وقلبه إلى كلام الخصمين. لقول سيدنا عمر رضي الله عنه في كتاب السياسة: (كتابه لأبي موسى الأشعري وقد ذكرناه في غير هذا المكان فراجع): فافهم إذا أدلي إليك لأن من العاجز أن يكون الحق مع أحد الخصمين فإذا لم يفهم القاضي كلاهما يضيع الحق. وذلك قوله رضي الله عنه: فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذه. وأن لا يكون القاضي قلقاً وقت القضاء لقول سيدنا عمر: إياك والقلق وهذا أدعى إلى الثبوت والتثبت. وأن لا يكون ضجراً عند القضاء إذا اجتمعت عليه الأمور فضايق صدره لقوله رضي الله عنه: إياك والضجر: وأن لا يكون في حالة غضب وقت القضاء لقول سيد الأولين والآخرين محمد ﷺ: «لا يقضي القاضي وهو غضبان» لأنه يدهشه عن التأمل. وأن لا يكون في حالة جوع وعطش وامتلاء. لأن هذه العوارض من

القلق والضجر والغضب والجوع والعطش والامتلاء مما يشغله عن الحق. وأن لا يقضي وهو يمشي على الأرض أو يسير على الدابة. لأن المشي والسير يشغلانه عن النظر والتأمل في كلام الخصمين. ولا بأس بأن يقضي وهو متكئ لأن الاتكاء لا يقدح في التأمل والنظر. وأن يسوي بين الخصمين في الجلوس فيجلسهما بين يديه لا عن يمينه ولا عن شماله لأنه لو فعل ذلك فقد قرّب أحدهما في مجلسه. وكذا لا يجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله. لأن لليمين فضلاً على اليسار. وقد روي أن عمر وأبي بن كعب رضي الله عنهما اختصما في حادثة إلى زيد بن ثابت فألقى لسيدنا عمر رضي الله عنه وسادة. فقال عمر رضي الله عنه هذا أول جورك، وجلس بين يديه. وأن يسوي بينهما في النظر والنطق والخلوة. فلا ينطلق بوجهه إلى أحدهما ولا يسار أحدهما ولا يومئ إلى أحدهما بشيء دون خصمه ولا يرفع صوته على أحدهما ولا يكلم أحدهما بلسان لا يعرفه الآخر ولا يخلو بأحد في منزله ولا يضيف أحدهما فيعدل بين الخصمين في هذا كله. لما في ترك العدل من كسر قلب الآخر ويتهم القاضي به أيضاً. وأن لا يقبل الهدية من أحدهما إلا إذا كان لا يلحقه بذلك تهمة. وأن لا يجيب الدعوة العامة إن كانت بدعة. وأن لا يلحق أحد الخصمين حجة لأن فيه كسر قلب الآخر، ولأن فيه إعانة أحد الخصمين فيوجب التهمة غير أنه إذا تكلم أحدهما أسكت الآخر ليفهم كلامه. وأن لا يلحق الشاهد بل يتركه يشهد بما عنده فإن أوجب الشرع قبوله قبله وإلا رده. وأن لا يعيث بالشهود لأن ذلك يشوش عليهم عقولهم فلا يمكنهم أداء الشهادة على وجهها. وإذا اتهم الشهود فلا بأس بأن يفرقهم عند أداء الشهادة، فيسألهم أين كان ومتى كان وهكذا من الأسئلة التي تظهر صدقهم. فإن اختلفوا اختلافاً يوجب ردّ الشهادة ردّها وإلا فلا. ويعود المريض لأن ذلك حق المسلمين على المسلمين فلا يلحقه التهمة بإقامته.

ويسلم على الخصوم إذا دخل المحكمة لأن السلام من سنة الإسلام فلا يتهم به وكان شريح يسلم على الخصوم لكن لا يخص أحد الخصمين بالتسليم عليه دون الآخر، وهذا قبل جلوسه في مجلس الحكم. فأما إذا جلس لا يسلم عليهم ولا هم يسلمون عليه. ويسأل عن حال الشهود فيما سوى الحدود والقصاص وإن لم يطعن الخصم لأن هذا من آداب القاضي عند أبي حنيفة رضي الله عنه. لأن القضاء بظاهر العدالة وإن كان جائزاً عنده فلا شك أن القضاء بالعدالة الحقيقية أفضل. وأما عند الصحابين رضي الله عنهما فهو من واجبات القضاء. وأن يجلس معه جماعة من أهل الفقه يشاورهم ويستعين برأيهم فيما

يجهله من الأحكام. وقد ندب الله سبحانه وتعالى رسول الله ﷺ إلى المشاورة بقوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾<sup>(١)</sup> مع انفتاح باب الوحي فغيره أولى.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: ما رأيت أحداً بعد رسول الله ﷺ أكثر مشورة لأصحابه منه، لأن المشاورة في طلب الحق من باب المجاهدة في الله عز وجل فيكون مسبباً للوصول إلى سبيل الرشاد. وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وينبغي أن يجلس معه من يوثق بدينه وأمانته ولا ينبغي أن يشاورهم بحضرة الناس لأن ذلك يذهب بمهابة المجلس. والناس يهتمونه بالجهل. ولكن يقيم الناس عن المجلس ثم يشاورهم، (وهذا الأمر يسمى في عرف القضاء الآن بكلمة مداولة)، أو يكتب في رقعة ويدفعها إليهما أو يكلمهم بلغة لا يفهمها الخصمان. وأن يكون له (جلوان) يقوم على رأسه لتهديب المجلس وييده سوط يؤدب به المنافق وينذر به المؤمن.

وروي عن رسول الله ﷺ أنه كان يمسك بيده سوطاً يدر به المؤمن ويؤدب به المنافق. وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يمسك سوطاً. وعمر رضي الله عنه اتخذ درة.

وأن يكون له اعوان يستحضرون الخصوم ويقومون بين يديه إجلالاً له ليكون مجلسه مهيباً حتى يذعن المتمرّد للحق. وأن يكون له ترجمان لجواز أن يحضر مجلس القضاء من لا يعرف القاضي لغته من المدعي والمدعى عليه والشهود.

وأن يتخذ كاتباً أميناً لأنه يحتاج إلى محافظة الدعاوى والبيّنات والإقرارات ولا يمكنه حفظها بنفسه فلا بد من الكتابة. وينبغي أن يكون الكاتب عفيفاً صالحاً وله معرفة بالفقه.

وأن يقدم الخصوم على مراتبهم في الحضور الأول فالأول لقوله ﷺ: «المباح لمن سبق إليه» وإن اشتبه عليه حالهم استعمل القرعة فيقدم من خرجت قرعته إلا الغريب إذا خاصموا بعض أهل المصر فإنه يقدمهم في الحقوق على أهل المصر لم يروي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: قدم الغريب فإنك إذا لم ترفع به رأساً ذهب وضاع حقه فتكون أنت

(١) (٣) آل عمران: ١٥٩.

(٢) (٢٩) العنكبوت: ٦٩.

الذي ضيعته . ندب رضي الله عنه إلى تقديم الغريب ونبه إلى المعنى لأنه لا يمكنه الانتظار فكان تأخيره في الخصومة تضييعاً لحقه إلا إذا كانوا كثيراً بحيث يشغل القاضي بهم عن أهل المصر فيخلطهم بأهل المصر لأن تقديمهم يضر بأهل المصر .

وكذا تقديم صاحب الشهود على غيره لأن إكرام الشهود واجب قال ﷺ : «أكرموا الشهود فإن الله يحيي بهم الحقوق» وليس من الإكرام حبسهم على باب القاضي . وهذا إذا كان واحداً فإن كانوا كثيراً أقرع بينهم وينبغي أن يقدم الرجال على حدة النساء على حدة لما في الخلط من خوف الفتنة . ولو رأى أن يجعل لهن يوماً على حدة لكثرة الخصوم فعل . لأن إفرادهن بيوم أستر لهن .

ولا يتعب نفسه في طول الجلوس لأنه يحتاج إلى النظر في الحجج . وبطول الجلوس يختل النظر فيها . ويكفي الجلوس طرفي النهار بحيث لا يفوته النظر في الحجج .

وإذا تقدم إليه الخصمان يسأل المدعي عن دعواه وذكر في الزيادات أنه لا يسأل . وكذا إذا ادعى دعوى صحيحة هل يسأل المدعى عليه عن دعوى خصمه قيل يسأل . وذكر في الزيادات أنه لا يسأل حتى يقول له المدعي سله عن جواب دعواي . وجه ما ذكره في الزيادات أن السؤال عن الدعوى إنشاء للخصومة والقاضي لا ينشئ الخصومة . ووجه القول الآخر إن من الجائز أن أحد الخصمين يلحقه مهابة مجلس القاضي فيعجز عن البيان دون سؤال القاضي . فيسأل عن دعواه . ويلزمه أن المدعي إذا أقام البينة فادعى المدعى عليه الدفع وقال لي بينة حاضرة أمهله زماناً لقول عمر رضي الله عنه : اجعل للمدعي أمداً ينتهي إليه : وأراد به مدعي الدفع . ألا ترى أنه قال : وإن عجز استحلت عليه القضاء ، ولأنه لو لم يمهله وقضى ببينة المدعي يحتاج إلى نقض قضائه لجواز أن يأتي بالدفع مؤخراً فهو من صيانة القضاء عن النقض . ثم ذلك مفوض إلى رأي القاضي إن شاء آخر إلى آخر المجلس وإن شاء إلى الغد وإن شاء إلى بعد الغد ولا يزيد عليه لأن الحق قد توجه إليه فلا يسعه التأخير أكثر من ذلك . وإن ادعى بينة غائبة لا يلتفت إليه بل يقضي للمدعي .

ويجلس القاضي في أشهر المجالس ليكون أرفق بالناس . ولا بأس للقاضي أن يرد

الخصوم إلى الصلح إن طمع منهم ذلك . قال الله تبارك وتعالى : ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾<sup>(١)</sup>

فكان الرد إلى الصلح رداً إلى الخير وقال عمر رضي الله عنه: ردوا الحصوم حتى يصضحوا فإن فصل القضاء يورث بينهم الضغائن. فندب رضي الله عنه القصة إلى رد الحصوم إلى الصلح ونبه على المعنى وهو حصول المقصود من غير صعوبة. ولا يريد على مرة أو مرتين. فإن اصطلاحاً وإلاّ قضى بينهم بما يوجبه الشرع. وإن لم يرضع منهم في صلح لا يردهم إليه بل ينفذ القضية فيهم.

وينبغي للإمام أن يوسع على القاضي وعلى عياله كيلا يطمع في أموال الناس. وروي أن رسول الله ﷺ لما بعث عتاب بن أسيد رضي الله عنه إلى مكة ولله أمره رزقه أربعمائة درهم في كل عام. ورزق عمر رضي الله عنه شريحاً وهو قض. وروي أن عيب كرم الله وجهه فرض لشريح خمسمائة درهم في كل شهر. وليس للقاضي أن يستخف إلا إذا أذن له الإمام بذلك. لأنه يتصرف بالتفويض فيتقدر بقدر ما فوض إليه كلوكيل اهـ.

## حكمة المضاربة

ليس المراد لنا بكلمة المضاربة تلك المضاربة المستعملة الآن في الأسواق التجارية المسماة بالبورصة وغيرها. ولكن نريد بالمضاربة التي أرادها الشرع لحكيم وهي غير تلك التي كثيراً ما تسببت في قفل أبواب كانت مفتحة. وأفقدت عائلات كنت رانعة في بحوبة الهناء والراحة، وألجأت ضعفاء العقول إلى الانحدار وإرهاق الأرواح بلا سبب شرعي صحيح.

الحكمة في المضاربة التي أرادها الشرع لحكيم لأجل رفع دل لغيره الدقة عن الفقير وإيجاد المحبة والمودة والألفة بين الناس بعضهم بعضاً. ذلك أن جعل له مال ووجد آخر قادراً على العمل فيه بالتجارة وله جزء من الربح يفتنان عبه. فإن ذلك فيه فائدتان لرب المال.

**الأولى:** الثواب الجزيل الذي يناله من الله سبحانه وتعالى حيث سبب في رفع دل الفقر والفاقة عن هذا المسكين الذي لولاه لبت على الضوى. ثم إذا كان غيب فإن في ذلك فائدة. وهي تبدل المنافع بينهم.

**الثانية:** نمو المال وكثرة ثروته. أما الفقير فيكون قد زال عنه مسق البذل وصار قادراً على المعاش حتى لا يكون عدواً على الأمة. وله فائدة أخرى. وهي أنه إذا اتحد الأمانة

شعاعاً والصدق دثار حبيبه ذلك لدى السس فكثرت طالبيه، وربما أصبح في زمن قليل غنياً بعد أن كان فقيراً أو كل ذلك حكم بالغة من الشارع الحكيم

وهذا النوع من المضاربة جائز بالكتب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب فقولہ عز وجل: ﴿وَأَخْرَجُوا بِضُرِيَّتِهِ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (١) ولا تبت أن المضارب يضرب في الأرض يبتغي من فضل الله العظيم. وقال جل شأنه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (٣)

وأما السنة فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: كان سيدنا العباس بن عبد المطلب إذا دفع المال مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً ولا ينزل به وادياً ولا يشتري به دابة ذات كبد رطبة فإن فعل ذلك ضمن. فبلغ شرطه رسول الله ﷺ فأجاز شرطه. وأيضاً قد بعث رسول الله ﷺ والناس يتعاقدون المضاربة فلم ينكر عليهم وعدم الإنكار ضرب من السنة.

وأما الإجماع فقد روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم دفعوا مال اليتيم مضاربة. منهم سيدنا عمر وسيدنا عثمان وسيدنا علي وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عامر والسيدة عائشة رضي الله عن الجميع. ولم ينقل لنا أنه أنكر عليهم أحد من الصحابة. ومثل هذا يكون إجماعاً.

وروي أن عبد الله وعبيد الله ابني سيدنا عمر بن الخطاب قدما العراق وأبو موسى الأشعري أمير بها. فقال لهما: لو كان عندي فضل لأكرمتكما ولكن عندي مال لبيت مال المسلمين أدفعه إليكما فابتاعا به متاعاً واحملاه إلى المدينة وبيعهما وادفعا ثمنه إلى أمير المؤمنين فلما قدما المدينة قال لهما والدهما رضي الله عنه:

هذا مال المسلمين فاجعلا ربحه لهم. فسكت عبد الله. وقال عبيد الله: ليس لك ذلك لو هلك منا لضمناه. فقال بعض الصحابة: يا أمير المؤمنين اجعلهما كالمضاربين في المال لهما النصف ولبيت المال النصف فرضي بذلك سيدنا عمر رضي الله عنه. وعلى هذا تعامل الناس من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير إنكار من أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان إجماعاً.

وأما المعقول فلما ذكرناه أولاً . ولأن الناس في حاجة عظيمة إلى عقد هذا النوع من المضاربة . لأن الإنسان قد يكون له مال ولكنه لا يهتدي إلى التجارة . وقد يهتدي إلى التجارة ولكنه فقير ليس له مال لا قليل ولا كثير . فالشارع الحكيم شرع هذا النوع دفعاً للحاجتين اللتين هما من ضمن مصالح العباد والله سبحانه وتعالى هو العليم بحوائج عباده .

## حكمة القرض

إعلم وفقك الله إلى صالح الأعمال أن أفضل المعروف إغاثة الملهوف . وأن أقرب القربات من رحمة رب العالمين تفريج كربة ذوي الحاجات المحتاجين . وقد قال سيد المرسلين : «أحبكم إلى الله من يرجوه عباد الله» .

يحضر لك صاحب الحاجة والفضاء أضيق في عينه من سم الخياط . وما يدريك ما هي حاجته . ربما كانت كسوة الأطفال والنساء ليقبهم الحر والبرد ، أو كسرة خبز تطفىء حر الجوع ، أو درهم يدفعه في دينه . وأنت تعلم أن الدين يذل أعناق الرجال أو غير ذلك من الحاجات التي تبعث الهموم وتولد الكروب وتقلق الفؤاد ، وتذيب الأكباد . فيستقرضك ما يسد به الرمق ويقضي به الدين ويرفع به العوز . فإن كنت من الذين أعم الله عليهم بنعمة الإيمان أقرضته ما يحتاجه . وفي هذه الحالة تنطق ألسنة الملائكة بالدعاء لك والاستغفار . وتنهمر عليك شاييب الرحمة والرضوان إذ أنك محسن من أهل الإحسان ؛ وإلا فإن قلبك كالحجارة أو أشد قسوة .

واعلم أيضاً أن من حكمة القرض تألف النفوس وعطف القلوب على المقرض وأن أفضل ما يتمناه المرء في دنياه ميل القلوب إليه . وأيضاً أن الاحتياج في الناس سجل ، والدهر بالناس قلب . فربما أصبحت في عسر بعد يسر واحتجت إلى من يقرضك . فإذا ما أسلفت صالحة في القرض وجدت من يعطف عليك ويمد يده بالمساعدة إليك . والخلاصة أن القرض فيه منافع للناس لا تحصى ولا تعد . وانت العاقل السبب بها أدرى .

## حكمة الرهن

الحكمة في الرهن عظيمة جداً . لأن المرهن يكون سبب في تدبج كربته عن الرهن تلك الكربة التي تجعله مضطرب الفكر والقلب . إذ كثيراً من الناس من يكون محتاجاً لبعض الأموال يقضي به حاجته الضرورية وحاجات الإنسان كثيرة . وربما طُب هذه الأموال من

رجل آخر على سبيل القرض فيبخل بإعطاء أمواله إلا إذا كان في نظير عين تحفظ عنده لحين استرداد مبلغ الرهن . فلما علم الشارع الحكيم ذلك شرع الرهن وأجازه لأجل أن يكون المرتهن مطمئناً على أمواله . ويا حبذا لو جرى الناس على شروط الرهن الشرعية . لأنهم لو جعلوا هذه الشروط نصب أعينهم لما رأينا الأملاك والعقار تذهب ضحية البيوت المالية التي كثيراً ما أقفلت بيوتاً كنت مفتحة الأبواب ، وأفقرت عائلات كانت راتعة في بحبوحة الهناء والسعادة .

أما الفائدة التي تحصل من وراء ذلك فهي تبادل المحبة والمودة بين الناس . زد على ذلك الأجر والثواب الذي يأخذه المرتهن من الله سبحانه وتعالى في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

## حكمة العارية

إن ما قلناه في حكمة القرض وفضل صاحبه يقال هنا في العارية . إذ كلاهما مفرج للكروب ، مزيل للخطوب ، مولد مودات القلوب . وفاعل الخير عند الله والناس محبوب . يأتي إليك صاحب الحاجة يستعير منك عيناً لمصلحة له ومصالح الإنسان عديدة . وهذه العين تكون غنياً عنها غير محتاج إليها خصوصاً إذا كانت من الأشياء الحقيمة التي تأخذها الناس بعضهم بعضاً وتردها . فأنت إذا أذنت له باستعارتها نلت من الله عظيم الأجر ، ومن الناس جزيل الشكر .

ولقد هدّد الله بالويل الويل والعذاب الشديد الذين يمنعون الماعون . فقال وقوله الحق : ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ۚ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۚ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ۚ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ۚ ﴾ <sup>(١)</sup> ولقد ذهب أكثر المفسرين على أن المراد بالماعون ما لا يمنع عادة . فانظر هذا التهديد والوعيد وانظر كيف قرن الله الذين يمنعون الماعون بالذين هم عن صلاتهم ساهون والذين هم يراؤون . وأنت تعلم كيف يكون عذاب أهل الرياء ومن هو ساه عن صلاته . وقد ورد أن النبي ﷺ استعار درعاً من صفوان رضي الله عنه .

## حكمة الهبة

إعلم أيها اللبيب العاقل والمؤمن الكامل الإيمان والمحسن كل الإحسان، أن الحكمة في مشروعية الهبة عظيمة جليلة لأنها تذهب الضغائن والأحقد وتؤلف القلوب على المحبة والوداد، وتدل على كرم الأخلاق، وطهارة الأعراق، والشمائل العالية والهمم والفضائل وجميل المكارم.

ومن أجل ذلك قال ﷺ: «تهادوا فإن الهدية تذهب الضغائن» ولما كان الشارع الحكيم عالماً بأن من النفوس ما هو مطبوع على الشح والبخل ذم الذين يستردون ما وهبوا ومثلهم بأقبح تمثيل بل بأقبح ما تنقزز منه النفوس ويشمئز منه النظر؛ تسفيهاً لهم على ارتكاب هذه الجريمة وإقدامهم على هذه الرذيلة. فقال من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى: (العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه ليس لنا مثل السوء) وكما أن الهدية تولد المحبة في القلوب وتذهب الضغائن منها، فكذلك استردادها يولد العداوة والبغضاء ويدعو إلى القطيعة والجفاء. خصوصاً إذا كان المهدى إليه قد تصرف في الهبة ولا يمكنه استردادها. ولما علم الشارع الحكيم أن من يفعل ذلك يكون أخس الناس نفساً وألهمهم طبعاً وأبغضهم إلى الله والناس مثله بالكلب الذي يعود في قيئه.

هذا وإن في التهادي منافع للناس إذ ربما كان الإنسان في حاجة إلى شيء من الأشياء ولا يدري من أي الأبواب يصل إليه فيأتيه على غير علم من قريب أو صديق فتزول عنه الحاجة. أما ثواب المهدي فعظيم جليل كما لا يخفى عليك. وقد جاء في الزيلعي ما يأتي: (وهي: أي الهبة) من صفات الكمال فإن الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ (١) والبشر إذا باشرها فقد اكتسب أشرف الصفات. لما فيها من استعمال الكرم وإزالة شح النفس وإدخال السرور في قلب الموهوب له وإيراث المودة والمحبة وإزالة الضغينة والحسد. ولهذا من باشرها كان من المفلحين قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤَقِّ شَحَّ نَفْسِهِ، فَأُولَئِكَ هُمُ الْمَفْلُحُونَ﴾ (٢) وهي مشروعة ومندوب إليها بالإجماع اهـ.

(١) آل عمران: ٨.

(٢) (٥٩) الحشر: ٩.

## حكمة الإجارة

الحكمة في مشروعية الإجارة عظيمة. لأن فيها تبادل المنافع بين الناس بعضهم بعضاً. لأن العمل الذي يقوم به الفرد الواحد غير العمل الذي يقوم به الاثنان أو الثلاثة مثلاً. وإذا كانت الإجارة إجارة عين يشترط أن يذكر في عقد الإجارة قدرها ووصفها وباقي الشروط المذكورة في فروع الفقه.

والحكمة في ذلك منعاً للخصام والنزاع. كما أنه لا يجوز استئجار عين لمنفعة مجهولة تقدر بمقتضى الظن والرجم بالغيب إذ ربما طرأ طارئ يعطل هذه العين عن الفائدة. وفي هذا الموضوع كتابات ضافية الذبول المذكورة في فروع الفقه فراجعها إذا أردت زيادة في الفائدة.

## حكمة المزارعة

إعلم أن كثيراً من الناس يكون ذا ماشية ودواب ويكون قادراً على فلاح الأرض واستثمارها ولكن ليس له أرض. وكثيراً من الناس من يكون له أرض صالحة للزراع ولكن ليست له دواب وليس قادراً على العمل. فإذا ما عقدا شركة على أن هذا يعطي الأرض والبذر وذاك يكون عليه العمل والخدمة بدوابه ولكل منهما جزء في المحصول. فإن ذلك لو لم يكن فيه فائدة إلا أعمار الأرض واتساع دائرة الزراعة التي هي أكبر مصدر من مصادر الثروة لكفى.

وهناك حكمة أخرى، وهي تبادل المنفعة من الجانبين التي ينتج منها التآلف والتوَادد بين الناس، وكذا التحلي بفضيلة الأمانة. وكل ذلك حكم بالغة وفوائد عظيمة تعود على الجميع. وقد ورد في المبسوط ما يأتي:

إعلم أن المزارعة مفاعلة من الزراعة. والاكْتِسَابُ بِالزَّرَاعَةِ مشروع. أول من فعله آدم صلوات الله وسلامه عليه على ما روي أنه لما هبط إلى الأرض أناه جبريل عليه السلام بحنطة وأمره بالزراعة. وازدري رسول الله ﷺ بالجرف وقال عليه الصلاة والسلام: «الزراع يتاجر ربه عز وجل» وقال عليه السلام: «اطلبوا الرزق تحت خبايا الأرض» يعني عمل الزراعة. وعن كليب بن وائل قال قلت لابن عمر رضي الله عنهما: رجل له أرض وماء وليس له بذر ولا بقر أعطاني أرضه بالنصف فزرعتها ببذري وبقرتي ثم قاسمته. فقال حسن. وفيه منه دليل على أن العالم يقنى بما يعتقد فيه الجواز وإن كان لا يباشره اهـ.

## حكمة المساقاة

إذا كان بعض الناس غنياً له أرض فيها نخيل وأشجار وكروم ولم يكن قادراً على سقيا هذه الأشجار والكروم والنخيل ومباشرة استثمارها لمانع يمنعه من ذلك . فالشارع الحكيم أباح له أن يعقد عقداً مع من يقوم بسقيها وكل ما يلزم لها . وأن يكون لكل منهما جزء في الثمر . وفي ذلك حكمتان :

الأولى : رفع نير الفقر وذل المسكنة عن عاتق الفقير : وبذلك يسد عوزة وحاجته .

والثانية : تبادل المنفعة بين بني الإنسان .

وهناك فائدة أخرى لصاحب الشجر وهي نمو شجره . إذ لو تركه هملًا بلا سقي يصلحه لفسد في يوم أو بعض يوم . زد على ذلك ما يترتب على هذا من روابط المحبة والاتلاف بين الناس بعضهم بعضاً وتوحد الأمة وتعمل لصالحها وكل ما يعود عليها بالفائدة العظمى .

## حكمة الشرب

الشرب عبارة عن نصيب من الماء . والحكمة فيه أن قسمة الماء على الأراضي فيها راحة عظيمة لأرباب الأراضي والملاك لا فرق بين غني وفقير وأمير ووزير بلا تمييز وغبن على كل إنسان حتى ينتفي النزاع ذلك النزاع الذي يؤدي إلى تعطيل الأرض وحدوث المشاكل التي تشغل بال الهيئتين الحاكمة والمحكومة . وأيضاً بواسطة الشرب يكون نجاح الزرع مضموناً في الغالب وهي حكمة جليلة .

وقد ورد في الكتاب العزيز حكاية عن سيدنا صالح عليه السلام : ﴿ قَالَ هَذِهِ نَاقَةٌ ﴿١﴾ لَهَا شَرِبٌ وَلَكُنَّ شَرِبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ ﴾ (١) وفي هذه الآية الشريفة دليل على جواز قسمة الشرب بالأيام لأن الله سبحانه وتعالى أخبر عن سيدنا صالح عليه السلام بهذا ولم يعقبه بالنسخ فصارت شريعته شريعة لنا كما هو معلوم ومقرر في أصول الفقه .

وقال تعالى : ﴿ وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُحْتَضَرٌ ﴾ (٢) وقد استدل بهذه

(١) (٢٦) الشعراء : ١٥٥ .

(٢) (٥٤) القمر : ٢٨ .

الآية الكريمة على جواز قسمة الشرب بالأيام كما قلنا. وهذا يسمى في زماننا (بالمناوبة) وقد جاء في المبسوط ما يأتي:

إعلم أن الشرب هو النصيب من الماء للأراضي كانت أو لغيرها. قال الله تعالى: ﴿هَٰذَا شَرْبٌ وَلَكُمُ شَرْبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ ۚ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿وَنَبِّئُهُمْ أَنَّ الْمَاءَ قِسْمَةٌ بَيْنَهُمْ كُلُّ شَرْبٍ مُّخَضَّرٌ ۝﴾<sup>(٢)</sup> وقسمة الماء بين الشركاء جائزة. بعث رسول الله ﷺ والناس يفعلون ذلك فأقرهم عليه والناس تعاملوه من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير نكير منكر. وهو قسمة تجري باعتبار الحق دون الملك، إذ الماء في النهر غير مملوك لأحد اهـ.

### حكمة إحياء الموات

الموات عبارة عن الأراضي التي لا يصيبها الماء. وبما أن الزراعة من أكبر موارد الثروة والارتزاق كان إحياء الموات فيه فائدة كبرى وحكمته ترجع إلى منافع ثلاثة.

الأولى: إحياء أرض كانت مواتاً.

الثانية: اتساع دائرة الرزق بين الناس.

الثالثة: انتفاع الإمام بما يأخذه لبيت مال المسلمين من العشور والخراج من هذه الأرض ويفرقه على مستحقيه.

ولا يعزب عينا أن محيي الموات بإذن الإمام يمتلكه بعد ذلك. فإذا كان فقيراً يصبح غنياً من ذوي الأملاك. وينقذ نفسه من ربقة الفقر. أعاذنا الله وإياك منه وهذه نعمة كبرى تحصل له وتعود عليه وهي من أجل النعم.

### حكمة الشفعة

كننا نعلم أن جميع الشرائع سواء أكانت سماوية أو وضعية قالت بالشفعة. والشرعية المحمدية العراء أحزنتها على أكمل الوجوه وأتم نظام للفوائد المترتبة عليها وإليك البيان:

مهما كان يكون حد الشريك رغب في بيع حصة من دار أو أرض فيأتي المشتري وربما كان عدواً للشريك الآخر فيشتري هذه الحصة ويجاوره. وأنت تعلم أن الجوار في

الغالب إن لم يراع الإنسان فيه الشروط الشرعية يسبب البغص في النفوس والحق في القلوب فضلاً عن وجود الحسد بغير جوار. فيؤذي الشريك الآخر بهذا الجوار. وربما يكون المشتري من ذوي الأخلاق الفاسدة والنفوس الشريرة الذين لا يعرفون حرمة الجوار فيصل منهم الأذى إلى جاره ولقد قال ﷺ: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه» وقال أيضاً: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره».

ومنها أن الجار ربما يكون في حاجة إلى هذه الحصة كأن يكون بيته أو حنوته ضيقاً ويريد اتساعه. أو تكون الأرض بجوار مزارعه ويحتاج لها. وهكذا من الأمور التي تفيد الجار. من أجل ذلك كله جعل الشارع الحكيم الشفعة وأجاره. وأن الجار أو شريك له الحق في الأولوية والتقدم على غيره في الشراء إلا إذا أسقط حقه بامتنعه عن الشراء

أما الحيل الفاسدة الباطلة التي يحتل بها المشترون ليضروا بها الجار فإن الشارع الحكيم يأبأها ولا يرضاها بتاتاً إلا إذا تضمنت الحيلة رفع ضرر فإنها تجوز شرعاً.

## حكمة الخيار

إعلم أن الشارع الحكيم حريص على مصالح العباد ولا يجعل للضرر سبيلاً في كل أمورهم. ومن أجل ذلك شرع الخيار.

والحكمة فيه أن الإنسان إذا اشترى شيئاً ربما غفل عن عيب فيه ولا يظهر هذا العيب إلا بإمعان النظر أو مشاورة أهل الخبرة. وجعل مدة الخيار ثلاثة أيام. وهي مدة كافية لمعرفة الشيء الذي اشتراه. وأيضاً أن هذه المدة علق الشارع عليها كثيراً من الأحكام الموجودة في مظانها. ولما رأى الشارع أن الإنسان قد يكون له صديق أو خبير وكلاهما غائب عنه والأيام الثلاثة لا تكفي للحصول على واحد منهما جعل له حيلة لا يتطرق إليها الباطل ولا يبعد عنها الحق وهي أنه إذا قرب انتهاء المدة ولم يحضر كلاهما فسخ المشتري العقد وجده وجعل له الخيار ثلاثة أيام أخرى. وهكذا حتى يحضر الغائب وحتى يكون عالماً بما اشتراه حق العلم. فلا يقع في شرك الغش والغبن. وهي حكمة بالغة جليلة تنفي وقوع التنازع والخصام بين جماعة المسلمين.

## حكمة الإقالة

قد يتفق أن اثنين يبيعان ويريد من مصلحتهم فسخ هذا العقد. فالشارع الحكيم رحمه الله شرع الإقالة وأجدها. فإذا أقال البائع المشتري فقد صنع معروفًا يدل على كرم أخلاقه وطيب عنصره وسحاء يده وطهارة قلبه. وبرهن على أنه من ذوي الآداب العالية والدوافع السليمة. ويكون قد استوجب الأجر والثواب من الله في الدار الآخرة والشكر من الناس في الدنيا. وصدق فيه قوله تعالى: «من أقال نادماً بيعته أقال الله عشرته يوم القيامة».

هذا إذا كانت الإقالة بالثمن الأصلي أما إذا طلب زيادة فقد خرج عن هذه الأوصاف المتقدمة ولم يطبق عليه الحديث الشريف المتقدم وغيره من الأحاديث الواردة في هذا الباب

## حكمة المراجعة

الحكمة في مشروعية المراجعة عظيمة لأن بها تسهيل الارتزاق للناس وهي داعية إلى وجوب الاتصاف بالأمانة. وذلك أن الإنسان ربما كان على شيء من الغباوة والجهل أو البسطة فلا يدرك قيمة السلعة التي يريد مشتراها من الآخر الذي لا يقبل إلا زيادة على ثمنها الأصلي لقصد الربح حتى يستعين به على معاشه من أجل ذلك شرعت المراجعة.

وإذا صرف صاحب السلعة عنها مصاريف يضيف هذه المصاريف على أصل الثمن ويتولّى قيمته على كذا أنه أضرب مثلاً رجل من لمدل قدره كذا. ولا يخفى على كل عاقل فائدة هذه المراجعة التي تعود على نبي الإنسان.

## الحكمة في اللقيط

لللقيط في لغة. هو فعيل من القبط بمعنى المفعول. وهو الملقوط الملقى. وفي عرف الشارع: اسم للطفل الممتنود وهو الملقى أو الطفل المأخوذ والمرفوع عادة وتسمية القبط اسم اعقوبة لانه ينقذ عدة ويرفع وتسمية الشيء باسم عاقبته أمر جائز وشائع كما قال الله تعالى ﴿إِنِّي أَرَنِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾<sup>١</sup> وقال جل شأنه: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَلَهُمْ

مَتَّيْنُونَ ﴿١﴾ سمي العنب خمراً والذي يموت ميتاً باسم العاقبة . والحكمة فيه ترجع إلى الثواب العظيم لمن يأخذ ويرفع هذا اللقيط . لأنه تسبب في إحياء نفس طاهرة لم تقترب ذنباً ولا لماً . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً ﴾ (٢) .

روي أن رجلاً أتى سيدنا علياً كرم الله وجهه بلقيط فقال : هو حر ولأن أكون وليت من أمره مثل الذي وليت أنت كان أحب إليّ من كذا وكذا وقد عدّ جملة من أعمال الخير .

فانظر يارعاك الله كيف رغب علي كرم الله وجهه في الالتقاط وبالغ في الترغيب فيه حيث فضله على كثير من أعمال الخير . وما ذاك إلا لأن فيه الثواب العظيم والأجر الجزيل .

وقد اهتمت الحكومات الغير الإسلامية بشأن اللقيط اهتماماً يذكر . وبنت له الدور الواسعة حتى إذا شُبّ وترعرع أدخلته معاهد العلم وربته تربية حسنة فينشأ متعلماً متأدباً فيفيد نفسه وأمته في المستقبل . فأولى بذلك الحكومات الإسلامية التي دينها يأمرها بمعاملة هذا اللقيط بالحسنى لأجل أن ينشأ متعلماً ويكون عضواً عاملاً في الهيئة الاجتماعية .

### الحكمة في اللقطة

الحكمة في اللقطة ترجع إلى الثواب العظيم الذي يناله الملتقط بسبب هذه اللقطة من الله سبحانه وتعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم إذ يمن عليه بالأجر الجزيل ، والثواب العظيم . زد على ذلك أن الناس تذكره بالشكر والحمد بالنسبة لما أسداه من صنع الجميل وحفظ هذه الأمانة في يده المدة المقررة شرعاً .

واللقطة نوعان : نوع من المال الساقط الذي لا يعرف مالكة . ونوع من الحيوان مثل الإبل والبقر والغنم . وإذا أخذ اللقطة فالواجب عليه أن يعرفها . لما ورد عن رسول الله ﷺ أنه قال : «عرفها حولاً» حين سئل عن اللقطة . وروي أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنه فقال : إني وجدت لقطة فما تأمرني فيها فقال عرفها سنة .

ويختلف قدر المدة لاختلاف اللقطة . فإن كان شيئاً تبلغ قيمته عشرة دراهم فصاعداً يعرفه حولاً ، وإن كان شيئاً قيمته أقل من ذلك يعرفه أياماً على حسب ما يرى . وروي الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال : التعريف على خطر المال . إن كان مائة

(١) (٣٩) الزمر : ٣٠ .

(٢) (٥) المائدة : ٣٢ .

ونحوها عرفها سنة، وإن كان عشرة ونحوها عرفها شهراً، وإن كان ثلاثة ونحوها عرفها جمعة أو قال: عشرة، وإن كان درهماً ونحوه عرفه يوماً، وإن كان ثمرة أو كسرة تصدق بها. وإنما تكمل مدة التعريف إذا كان مما لا يتسارع إليه الفساد. فإن خاف الفساد لم تكمل ويتصدق بها.

وإذا كانت اللقطة من أنواع الحيوان وأنفق عليها شيئاً. فإن أنفق عليها بأمر القاضي يكون ديناً على صاحبها؛ وإن كان الإنفاق بغير إذن القاضي فيكون متطوعاً. والأحسن أن يرفع الأمر للقاضي. فإن كانت بهيمة ينتفع بها بطريق الإجارة أمر بأن يؤجرها وينفق عليها من أجزتها وإن كانت مما لا ينتفع بها بطريق الإجارة وخشي لو أنفق عليها أن تستغرق النفقة قيمتها ببيعها ويحفظ ثمنها عنده. وله أن يحبس اللقطة بالنفقة كما يحبس المبيع بالثمن. وإن امتنع عن أداء النفقة باعها القاضي ودفع إليه قدر ما أنفق. هذا وباقي الأحكام المذكورة في فروع الفقه فراجعها هناك إذا أردت المزيد.

### حكمة الوقف

حكمة الوقف من أجل الحكم ونعمتها العائدة على الموقوف عليه من أعظم النعم. إن من الفقراء من هم عاجزون عن الكسب إما لصغر أو ضعف في القوى لمرض أو لغير مرض كالنساء اللاتي لا قدرة لهن على مباشرة الحرف والصنائع وغير ذلك من أعمال الرجال. أو يكن من المخدرات اللاتي أخنى عليهن الدهر. أو كان الذين أصابهم الفقر هم من ضمن الذين شرعت لهم الزكاة كأن يكونوا في عز من الغنى والجاه ثم أصبحوا بعد عز الغنى في ذل من الفقر والفاقة فإذا ما باشروا الأعمال الخسيسة أثر ذلك في نفوسهم وآلم عواطفهم. لأن الانتقال من العز والجاه إلى الفقر والمسكنة شديد وقعه وألمه على النفوس. فهؤلاء هم أولى الناس بالرحمة والشفقة والحنان. فإذا ما حبست عليهم الأعيان وأجريت عليهم الصدقات استراحوا من عناء الفقر وخرجوا من ربة العسر، وهانت عليهم مصائب الدهر، وكان للواقف من الله ذي الجلال والإكرام عظيم الأجر يوم لا ظل إلا ظله. يوم أن توزن الأعمال فيال كل ما أعده الله له من الأجر العظيم والنعيم المقيم. وكذلك الحال فيمن وقف على المساجد وأهل العلم والمعاهد الدينية فإن ثوابه قل فيه ما شئت وحدث عنه ولا حرج.

واعلم أيضاً أن من الأغنياء من أعطاهم الله الأموال الطائلة والثروة الواسعة وتوجسوا

خيفة من ذريتهم أن يبددوا هذه الثروة لسوء التصرف مطلقاً فهم حرصاً على مصالحهم ومصلحة ذريتهم وأقاربهم الذين يتركونهم بعد وفاتهم يوقفون عليهم الأعيان. فإذا وقفوا ذلك تمت لهم السعادة بحفظ مصادر الثروة من الضياع وبمنع الأيدي من التلاعب بها بالبيع أو الهبة أو غير ذلك. وبذا يكون النفع مستمراً والفائدة غير منقطعة. ويكون للواقف أجران: أجر منع تطرق الفقر إلى الذرية. وأجر المحافظة على مصدر الثروة من الضياع. وهذان الأجران لا ينقطع مددهما ما دام الليل والنهار. ولقد ورد في الحديث الشريف قوله ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إذا شئت حبستها وتصدقت بغلتها» وقد ورد كثير من الأحاديث الشريفة في هذا الصدد.

والحكمة في ذلك أيضاً أن المرء الكريم النفس الرقيق العاطفة الرحيم بالضعفاء المستنير قلبه بنور الإيمان يحب دائماً أن يكون الخير واصلًا إلى هؤلاء الذين ذكروا ولعلمه بعد وفاته أن تكون ثروته في أيدي من يتصرف فيها بالبيع وغيره وتخرج من ملك الوارثين إلى غيرهم. فبحسب الأعيان يكون قد نال الغرضين. أو لإبقاء العين حتى لا يتصرف فيها. ومن الحكمة أيضاً وصول المدد إلى من حبس عليهم بلا انقطاع. فيكون قد احتاط في الأمر ونال عظيم الأجر.

وأول وقف حصل في الإسلام وقف النبي ﷺ فقد ورد أنه عليه السلام وقف وتصدق بسبع حوائط (بساتين) بالمدينة المنورة بعد رجوعه من غزوة أحد على الفقراء والمساكين وابن السبيل وذوي الرحم.

وأول من وقف من الصحابة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد روى البخاري. أن عمر تصدق بمال له على عهد رسول الله ﷺ وكان يقال له (تمغ) وكان نخلاً. فقال عمر يا رسول الله: إني استفدت مالاً وهو عندي نفيس فأردت أن أتصدق به. فقال النبي ﷺ: «تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينفق ثمره» فتصدق به عمر رضي الله عنه في سبيل الله وفي الرقاب والمساكين والضياف وابن السبيل ولذي القربى. ولا جناح على من وليه أن يأكل منه بالمعروف أو يؤكل صديقه غير متمول به

ووقف أبو بكر رضي الله عنه رباعاً له كانت بمكة. ووقف علي بن أبي طالب كرم الله وجهه شيئاً يملكه على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله وذوي الرحم القريب والبعيد. وقال: أبتغي بذلك مرضاة الله يوم تبيض وجوه وتسود وجوه لا تباع ولا توهب ولا تورث. ووقفت عائشة رضي الله عنها وأم سلمة، والسيدة صفية، وكذلك وقفت أم حبيبة بنت أبي

سفيان أرضاً لها كانت بالغابة بالقرب من المدينة على مواليتها وعلى أعقابهم، وأعقاب أعقابهم حبساً لا يباع ولا يوهب ولا يورث وقد وقف أنس رضي الله عنه داراً له بالمدينة. وقد وقف ابن عمر نصيبه من دار عمر سكناً لذوي الحاجات من آل عبد الله.

ووقف الزبير بن العوام دوره على بنيه لا تباع ولا توهب ولا تورث والمردودة من بناته لها أن تسكن في هذه الدور غير مضرّة ولا مضار بها فإن استغنت بزواج فليس لها حق السكن.

وروي عن أنس بن مالك قال لما نزل قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup> وقوله: ﴿لَنْ نَسْأَلَهُمُ الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾<sup>(٢)</sup> قال أبو طلحة للنبي ﷺ: حائطي الذي موضع كذا وكذا الله. والله يا رسول لو استطعت أن أسر ما أعلنته فقال رسول الله ﷺ: «اجعله في فقراء قومك» فجعله أبو طلحة لأبي بن كعب وحسان بن ثابت. ولا يخفى أن الحائط هنا يفسر بالأرض ذات النخيل والشجر والزرع.

وقد روى محمد بن بشير بن حميد عن أبيه أن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه دعا لنا بتمر من صدقة رسول الله ﷺ فأتي بتمر في طبق فقال. كتب إلي أبو بكر بن حزم يخبرني أن هذا التمر من العذق (النخل) الذي كان على عهد رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ يأكل منه. فقلت يا أمير المؤمنين أقسمه بيننا فقسمه فأصاب كل واحد منا تسع تمرات. وقد ورد في الحديث الشريف قوله ﷺ: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له».

وإذا كانت حكمة الوقف هذه الحكمة، وفائدته هذه الفائدة. فقد وجب على من يكونون نظاراً أن يتقوا الله سبحانه وتعالى فيما عهد إليهم مراعاته وحفظه من أموال المسلمين، وأن يكونوا أشد الناس خوفاً من العذاب يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. فإن في أعناقهم قصراً لا يحسنون التصرف في الأموال، ونساء أرامل لا يقدرون على عناء الأعمال، وفقراء في أشد الحاجة إلى سد العوز، وشيوخاً ركعاً قد أفناهم الزمن وأهلكتهم حوادث الأيام.

وعلى الجملة لا يكون الإنسان كذاباً إذا قال إن من يمد يده على شيء من الأعيان المحبوسة أو ريعها بغير وجه حق شرعي يكون قد فعل أكبر جريمة، ويكون أشنع من

للصوص وقطاع الطريق . وذلك أن اللص يحتال ويسلب من غيره . وهذا لا يحتال بل يأخذ ويسلب ما هو مؤتمن عليه . واللص يكون ضرره في الغالب واقعاً على الأحياء ، وهذا يسطو على حقوق الأحياء والأموات . واللص لا يسطو في الغالب إلا على من هم مظنة الغنى والثروة ، وهذا يسطو على الضعفاء والمساكين والأرامل والأيتام ويقطع ما أمر الله به أن يوصل .

فما أعظم ذنب هؤلاء النظار إذا خانوا وما أجل أجورهم إذا أرضوا الله والرسول والناس ومن حبسوا الأعيان ابتغاء مرضاة الله وخدمة بني الإنسان .

## نظام الوقف

كلمة قيمة في نظام الوقف في الشريعة الإسلامية لحضرة شيخنا صاحب الفضيلة الأستاذ الإمام الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية سابقاً رداً على بعض الوزراء الذين تقلدوا وزارة الأوقاف في الزمن الغابر . قال رحمة الله عليه :

قد اطلعت في بعض الجرائد على محاضرة ألقاها حضرة صاحب السعادة محمد علي باشا وزير الأوقاف سابقاً بالقاعة الكبرى بمحكمة الاستئناف تكلم فيها على . «هل الوقف من الدين ؛ آثار الأوقاف الأهلية في المصلحة العامة . أسباب الوقف» .

ولما كانت هذه المحاضرة مشتملة على أمور مغايرة لما ذهب إليه علماء الإسلام خارقة لإجماعهم ، رأيت من واجبي رد الشيء إلى صوابه راجياً أن يزول ما يمكن أن يكون قد ترتب عليها من الأثر السيئ في عقول مرضى العقول الذين يريدون أن يفهموا التجديد ومقتضيات العصر الحاضر على أنها مرادفات لهدم كل قديم ، والتباعد عن الدين ، وقطع صلة الماضي بالحاضر .

وتتلخص محاضرته في أمور هي :

١ - دعواه أن الوقف بنوعيه ليس معروفاً في الإسلام بنص في كتاب الله .

٢ - دعواه أن لا علاقة بين الوقف والدين .

٣ - استدلاله على ذلك باختلاف الأئمة في جواز الوقف ولزومه .

٤ - دعواه أن عمر أراد أن يرجع في وقفه .

٥ - قوله إن أبا يوسف لا يشترط التأييد .

- ٦ - دعواه أنه ليس في الوقف الأهلي أثر لصدقة أو قربة .
- ٧ - طلبه من ولاة الأمور أن ينظروا إلى هذه الأوقاف على أنها نظام مدني وأن يغيروا ويبدلوا في أحكامها واستشهاده بأن بعض الملوك حل الأوقاف الخ .
- ٨ - احتجاجه لتسوية حل الأوقاف بخوف فقد الثقة المالية الخ .
- ٩ - احتجاجه بأنه عندما يكثر المستحقون تتضاءل الاستحقاقات الخ .
- ١٠ - احتجاجه بأنه قد يكون الناظر غير طاهر الذيل .
- ١١ - قوله : هذا (أي الوقف) خروج على أحكام التوريث والوصية الخ .
- وسنعنى في محاضرتنا هذه بالرد على دعاويه هذه وبالله التوفيق
- (فأقول) على الأمر الأول :

إن الأوقاف تستند إلى كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وإلى الإجماع والقياس .

أما استنادنا إلى كتاب الله فقد قال تعالى : ﴿ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> فهذه الآية وإن كان سببها خاصاً لكن لفظها عام . والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فتشمل الوقف لأنه صدقة كسائر الصدقات التي بها يتقرب العبد إلى الله تعالى ؛ ونوع من البر . يدل لذلك أن البخاري قال : (باب : إذا وقف أرضاً ولم يبين الحدود فهو جائز) وذكر في هذا الباب دليلاً على ذلك حديث أنس بن مالك الذي جاء فيه «أن أبا طلحة كان أكثر أنصار المدينة مالاً من بخل ، وكان أحب أمواله ببرحاء مستقبله المسجد ، وكان النبي ﷺ يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب قال أنس فلما نزلت : ﴿ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> قام أبو طلحة فقال . يا رسول الله إن الله يقول : ﴿ لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبَبْتُمْ ﴾ <sup>(٣)</sup> وإن أحب أموالي إليّ ببرحاء وأنها صدقة لله أرجو برّها وذخرها عند الله فضعها حيث أراك الله . فقال : بخ ذلك مال رابع - أو رائع - وقد سمعت ما قلت . وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين . قال أبو طلحة . أفعل ذلك يا رسول الله . فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه .

(١) (٣) آل عمران : ٩٢ .

(٢) (٣) (٣) آل عمران : ٩٢ .

ولهذا استدل جميع الفقهاء بهذا حديث على صحة الوقف. وذلك قال الكمال في الفتح وغيره في غيره. إن سبب الوقف إرادة محبوب النفس في الدارين الأحب، وفي الآخرة بالتقرب إلى رب الأرباب جل وعزّ. وفدته لانتدع الدر الدقي على طبقات المحبوبين من الذرية والمحتجين من الأحياء والموتى لم فيه من إدامة لعمل لصالح كما في الحديث المعروف: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية الحديث. انتهى.

وقال تعالى أيضاً: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾<sup>(١)</sup> فهذه الآية تشمل الوقف أيضاً. ولذلك جاء في بعض روايات في كتب وقف عمر. فما عفا عنه من ثمره فهو للسائل والمحروم. ويدين ذلك أن الواقف إذا شرط في وقفه شيئاً للسائل والمحروم كما شرطه عمر كان لهم في وقفه حق ولا يخلو وقف من هذا الحق ولو مثلاً لأن ما كل وقف للفقراء والمحتجين.

ووجه ثبوته من السنة ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما رواه البحري بسنده عن نافع عن ابن عمر قال: «أصاب عمر بخير أرض فأتى النبي ﷺ فقال: أصبت أرضاً لم أصب ما لا قط أنفس منه فكيف تأمرني به. قال: «إن شئت حبست أصبها وتصدق بها». فتصدق عمر أن لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث. للفقراء والقريبى والرقب في سبيل الله والضيف وابن السبيل. لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ولا يطعم صديق غير متمول اهـ.

وقد كتب عمر رضي الله عنه كتب وقفه كتبه معقبين وشهد عبد الله بن الأرقم وكان هذا في زمن خلافته لأن معقبي كان يكتب له في خلافته وقد وصفه تأمر المؤمنين وكان وقفه في أيام النبي ﷺ كما يشهد له الحديث المذكور

وقد روى أبو داود قال: «حدثنا سلمان بن داود لمهري قال: حبر بن وهب قال: أخبرني الليث عن يحيى بن سعيد عن صدقة عمر بن الخطاب قال: سخط عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب: (سبح لله الرحمن الرحيم) همد ما كتب عبد الله عمر في ثمن. فقص من خبره نحو حديث نافع قال: غير متأن مثلاً ما كتب عمر عنه من ثمره فهو للسائل والمحروم. قال: وساق القصة قال: وإن شاء وليي تمنع اشترى من ثمره رقيق

لعمري وكتب معقيب وشهد عبد الله بن الأرقم. (سم الله الرحمن الرحيم) هذا ما أوصى به عبد الله عم أمير المؤمنين إن حدث به حدث أن ثمغا وصرمة بن الأكوع والعبد الذي فيه والمائة سهم التي بخبر وزبقه الذي فيه والمائة التي أطعمه محمد ﷺ بالوادي تليه حفصة ما عشت ثم بيه ذو الرأي من أهله أن لا يباع ولا يشتري بنفقه حيث رأى من السائل والمحروم وذو القربى ولا حرج على من وليه إن أكل أو أكل أو اشتري رقيقاً منه اهـ.

قال في شرحه عون المعبود: إن قوله في الحديث هذا ما كتب هو كتاب عمر الأول. وقوله هذا ما أوصى هو الكتب الثاني من كتابي صدقة عمر. وقوله: إن حدث به أي بعمر حدث أي موت.

وعلى ذلك تبين بطلان قول حضرة المحاضر . ليس الوقف بنوعيه معروفاً في الإسلام بنص في كتاب الله . لما عدست أنه معروف في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وتبين أن عمر كان يلي وفقه حل حياته وأن حفصة إما تليه بعد موته .

(وأم الأمر الشبي) وهو قوله أن لا علاقة بين الوقف والدين . فنرى أنه من الضروري أن نبين ما هو الدين حتى يعلم الناس ما هو منه وما هو ليس منه قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ <sup>(١)</sup> والإسلام هو الشريعة . وما جعله الله شريعة هو ما شرعه على لسان محمد ﷺ من العقائد والعبادات والمعاملات والعقوبات والحدود والأقضية والشهادات وأحكام الموارث والسعي في مكارم الأخلاق والاحتراز عن رذائل الأحوال وغير ذلك مما شرعه الله وبينه لعباده ليعملوا به ويعتقدوه .

وقد أوحى الله بشريعته إلى رسوله ونبيه محمد ﷺ فأوحى بالقرآن لفظاً ومعنى وأوحى بالسنة معنى فقط. قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (٢١) وقال جل شأنه: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ﴾ (٢٢) وتشمل الشريعة أيضاً ما أجمع عليه المسلمون من الأمر والنهي وما يتفرع عنهما من المأمورات والمنهيات. والأدلة على ذلك كثيرة لا محل لذكرها في هذه المحاضرة.

(١) (٣) ال عماد ١٩

(٢) (٥٣) السهم ٣

٧ (٣) (٥٩) الحشم

فالقرآن قانون إلهي سياسي شرعي فرضه الله على لسان شارع قرره وشرعه وسنة رسول الله ﷺ ملحقة بكتاب الله. ولذلك وجب على المسلمين كافة التسليم والانقياد لأحكامهما. وتقريباً لإفهام المغرمين بكل جديد نقول لهم: ألا ترون أن القانون السياسي المفروض بوضع البشر إذا نص فيه على أن للوزير الفلاني أن يضع لائحة تنفيذاً للقانون كانت هذه اللائحة التي يضعها الوزير ملحقة بالقانون وواجبة الطاعة كالقانون نفسه وكذلك إذا خولت لهذا الوزير سلطة وأعطاهما لغيره ووضع هذا الغير أمراً على مقتضاها كان أمره هذا واجب الطاعة.

فكذلك أوحى الله بالقرآن لفظاً ومعنى وقال في كتابه العزيز: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ الرُّسُلَ فَحِذُّوهُ وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ﴾<sup>(١)</sup> وقال جل شأنه: ﴿وَمَا يَطِئُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِن هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾<sup>(٢)</sup> وقال مالك الملك: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُلَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

هذا هو دين الإسلام وملة الإسلام وشرعية الإسلام سمي ديناً باعتبار أنه يدين له ويخضع كل مسلم. وسمي ملة لأنه يملئ على الناس. وسمي شرعية لأن الله شرعه وسنه لعباده على لسان رسوله محمد ﷺ، فمعنى الجميع واحد وهو ما اشتمل عليه القرآن والسنة وما اجتمع عليه المسلمون من الأمر والنهي وما يتفرع عنهما من المأمورات والمنهيات. ولذلك قال محمد بن الحسن العلم على أربعة أوجه: ما كان في كتب الله الناطق وما أشبهه. وما كان في سنة رسول الله ﷺ الماثورة وما أشبهه. وما كان فيم أجمع عليه الصحابة وما أشبهه، وما استحسنته عامة الفقهاء المسلمين وما أشبهه وكان نظيراً له اهـ

وحيث علم مما تقدم أن للوقف مستندا من الكتاب والسنة فلا يمكن مجرة حصرة المحاضر على قوله أن لا علاقة بين الوقف والدين وفصلاً عن ذلك فإن الوقف من أفض الأعمال التي تدل على مكارم الأخلاق لما فيه من البر والنفع الدار على طمئنت لمحويين من الذرية كما أنه لا يخرج عن كونه من قسم المعاملات التي شرع لسارع حكمها من حل وحرمة وصحة وفساد.

إذا علمتم ذلك فاحكموا على قول حضرة المحاضر وكيف حبر ليوم نوبت

الأهلية أن تفصل في أمور البيع وهي واردة بالنص في كتاب الله وأن نعتبر أمرها عملاً مدنياً صرفاً نضع له القيود كما نشاء تبعاً لحاجات الزمن وأقصيته ثم نمنع عن أنفسنا حرية النظر في الأوقاف وأنظمتها وهي ليست من الدين في شيء بل هي أبعد عن الدين من البيع نفسه الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾<sup>(١)</sup>.

ترون حضراتكم من عبارة المحاضر أنه يريد أن يجعل الأعمال المدنية مع أنها واردة بالنص في كتاب الله ليست من الدين ولا من شريعة الإسلام. وهذه عقيدة الملحدين الذين يعتبرون أن الدين روجي فقط وعلاقة بين العبد وربّه. وليست هذه عقيدة المسلمين، بل عقيدتهم التي نطق بها القرآن والأحاديث الصحيحة أن الدين والشريعة والملة عبارة عما اشتمل عليه القرآن والسنة وما تفرع عنهما من إجماع وقياس صحيح ومن ينكر ذلك فهو خارج على أحكام الإسلام بلا شبهة.

وإني أنزه حضرة المحاضر عن ذلك وإن كان يلزم قوله، ولكن من المقرر أن لازم المذهب ليس بمذهب على الصحيح.

وأعجب من هذا تعجبه من عدم فصل القضاء الأهلي في أمور الوقف مع إجازة التغيير والتبديل في أحكامه كما جاز لهم ذلك في أمور البيع مع أن الوقف أبعد عن الدين من البيع. فكأنه يظن أن سكوت علماء الدين عن بعض أحكام في أمور البيع صادرة في القوانين الأهلية مخالفة للقانون الشرعي المأخوذ من الكتاب والسنة وإجماع الأمة يسوغ لهم ذلك وأنهم غير مؤاخذين عليه ولا مسؤولين عنه عند الله والناس. ثم بعد ذلك يريد أن يقيس الأوقاف على أمور البيع بدعوى أن الأوقاف أبعد عن الدين من البيع الخ. لكن فاته أن أحكام البيع من الدين أيضاً وإن كان من المعاملات فلا يجوز شرعاً أن توضع القوانين على خلاف ما جاء من أحكامه في الشريعة الإسلامية.

على أن هناك فرقاً بين البيع ونحوه مما هو في حقوق العباد المحضّة، وبين الوقف الذي هو مع كونه من المعاملات هو أيضاً من العبادات لأنه مشترك بين حقه تعالى وحق العبد فلا مناسبة بينهما من هذه الحيثية وإن كان بينهما مناسبة من حيث إن كلا منهما خروج عن الملك إلا أنه في البيع خروج عن ملك شخص ودخول في ملك شخص آخر بحيث يجوز لمن انتقل إليه أن يبيعه ويهبه ويورث عنه بخلاف الوقف فإنه إما حبس العين على

حكم ملك الله تعالى فلا يجوز بيعه ولا هبته وإما حبس العين على ملك الواقف ويجوز الرجوع عنه كما هو مذهب أبي حنيفة. وعلى هذا المذهب لا يمكن أن يبيع أو يوهب أو يورث إلا بعد الرجوع من الواقف عن الوقف وما لم يرجع الواقف أو وارثه عن الوقف يكون الواجب هو التصديق بالغلة وبقاء العين وفقاً على ما أراده وشرطه الواقف بحيث لا يجوز شرعاً لحاكم أو غيره ممن لم يكن واقفاً أو وارثاً للواقف أن يبطل الوقف ولا أن يخرج من شروطه ومصارفه التي عينها الواقف.

وليس كل ما يفصل فيه القضاء الأهلي وينظر فيه موافقاً للشرع؛ على أن أكثر القيود التي وضعها القانون الأهلي في البيع والتغير والتبديل في أحكامه تبعاً لحاجات الناس موافق للشرع لا يخالفه إلا في الربا ونحوه. ومع ذلك لا يجوز قياس الوقف عليه لما علمت من الفرق بينهما.

## استناد الوقف إلى الإجماع ولزوم الوقف

(ورأي الأئمة في صحة الوقف ولزومه)

صرح العيني في العمدة والكمال في الفتح وغيرهما أن الإجماع منعقد على صحة الوقف وإنما الخلاف في لزومه فقط. فقال أبو حنيفة: هو حبس العين على ملك الواقف والتصديق بالمنفعة بمنزلة العارية. وإنما قال بمنزلة العارية لأنه ليس بعارية حقيقة لأنه إن لم يسلمه إلى غيره فظاهر أنه ليس بعارية وإن أخرجه إلى غيره فذلك الغير وهو المتولي قد يكون ليس هو المستوفي للمنفعة؛ فمراد الإمام أنه صحيح كالعارية لكنه غير لازم. وقال أبو يوسف ومحمد هو حبس العين على حكم ملك الله فيزول عنها ملك الواقف وتتمحص العين ملكاً لله تعالى فيلزم الوقف ولا يجوز للواقف أن يتصرف في العين ببيع ولا هبة ولا غير ذلك من التصرفات الناقلة للملك وهو الأصح عند الشافعي وأحمد. وعند مالك هو حبس العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه ولكن لا يباع ولا يوهب ولا يورث. وذكر بعض الشافعية أن هذا قول آخر للشافعي وأحمد لأنه عليه السلام قال: «حبس الأصل وسبيل الثمرة».

وعلى كل حال فالوقف صحيح جائز بالإجماع وإنما الخلاف فقط في كونه لازماً أو غير لازم. فأبو حنيفة يقول هو صحيح غير لازم وجمهور العلماء يقولون أنه صحيح لازم. ومع كون أبي حنيفة قال بعدم اللزوم فهو قائل: بأن الرجوع عن الوقف إنما هو للواقف أو

وارثه ولا يجوز لأحد غيرهما أن يتعرض لحل الوقف ولا لإبطاله ولا لإخراجه عن إرادة واقفه بحال من الأحوال فكل من فعل ذلك فهو عاص مخطيء في فعله لا اعتداد به شرعاً وحسبه الله يجازيه على عمله يوم لا ينفع مال ولا بنون.

وربما خطر على البال أن الوقف إذا خرج عن ملك الواقف صار سائبة غير داخله في ملك أحد ولا سائبة في الإسلام. قلنا إن الأصل في الأشياء جميعها أنها ملك لله تعالى وليس لغيره فيها ملك ولكن الله فضله ورحمته قال: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ فأذن لنا في أن نتملك الأموال ويمتاز كل إنسان بملك خاص به وحرم على كل واحد منهم أن يتعرض لملك الآخر، وجعل لكل من ملك شيئاً من المال أن يتصرف فيه كيف يشاء بحيث لا يجوز أن يحجر عليه إلا بأسبابه المعروفة شرعاً من دين ونحوه. وإذا وقف الواقف ما يملكه مما أجاز الشارع وقفه فقد أزال ملكه الطارئ عما وقفه وجعله باقياً على خالص ملك الله تعالى كما كان أولاً قبل أن يتملكه فخرج بذلك عن ملكه لا إلى مالك من العباد لكن إلى ملك الله لأنه كان مملوكاً لله تعالى قبل أن يتملكه الواقف وبعد أن تملكه بإذنه تعالى فملك الله تعالى لا يزول ولكن الذي زال إنما هو ملك الواقف.

وبذلك تبين أن الوقف صحيح بالإجماع وبطل قول حضرة المحاضر في الأمر الثالث من دعواه وجود خلاف بين العلماء في جواز الوقف واستدلاله بذلك على ما ادعاه.

### استناد الوقف على القياس

وأما القياس فالجميع على اختلاف مذاهبهم قد استدلوا به على صحة الوقف. فاستدل من قال أن الوقف غير لازم كأبي حنيفة بقياسه على العارية بحيث يبقى المعار على ملك المعير وللمستعير المنفعة.

واستدل من قال أن الوقف لازم كالصاحبين والشافعي وأحمد وأنه حبس العين على حكم ملك الله بحيث يزول عن ملك الواقف؛ بالقياس على المسجد ونحوه وعلى العتق فإن الإجماع منعقد على أن من وقف مسجداً أو رباطاً أو نحوهما أو أعتق عبداً فقد خرج عن ملكه وعاد إلى خالص ملك الله تعالى فلا يباع ولا يوهب ولا يورث.

واستدل من قال أنه حبس العين على ملك الواقف مع منع الواقف عن بيعه وهبته وأنه لا يورث؛ بالقياس على أم الولد والمديرة التدبير المطلق فإن كلا منهما يكون الملك فيه باقياً للمولى. ولذلك حل له وطؤهما واستمتاعه بهما ولكنهما لا يباعان ولا يوهبان ولا

يورثان، وفرق أبو حنيفة بين وقف المسجد ونحوه مما ذكر وبين الوقف على الذرية بما حاصله أن المسجد ونحوه جعل لله على الخلوص محرراً من أن يملك العباد فيه شيئاً غير العبادة فيه، وما كان كذلك خرج عن ملك الخلق أجمعين قياساً على الكعبة. والوقف غير المسجد ونحوه ليس كذلك بل ينتفع العباد بعينه زراعة وسكنى وغيرهما كما ينتفع بالمملوكات. وما كان كذلك فليس كالمسجد حتى يقاس على الكعبة كما قيس المسجد عليها وأيضاً قضية كون الحاصل منه صدقة دائمة عن الوقف أن يكون ملكه دائماً إذ لا تصدق بلا ملك فاقتضى قيام الملك. ومن لوازم قيام الملك أن لا يكون الوقف لازماً. وقد ردوا على أبي حنيفة قوله: بأن ما فرق به غير صحيح، لأن انتفاع العباد بالوقف غير المسجد إنما هو بريعه وغلته على وجه البر والصدقة لأن المقصود من الوقف كما اعترف به أبو حنيفة الصدقة الدائمة عن الواقف ولو اقتضى دوام الصدقة دوام ملك الواقف لانقطعت الصدقة بانقطاع الملك والملك ينقطع بموت الواقف فلو انقطعت هي أيضاً لم تكن دائمة وهذا خلاف ما قضت به الأحاديث الصحيحة. ولذلك قال الكمال وعلى كل حال فقد صح قياس الوقف على المسجد والعق وأم الولد والمديرة التدبير المطلق سواء قلنا أنه حبس العين على حكم ملك الله لا تباع ولا توهب ولا تورث، أو أنه حبس العين على ملك الواقف لا تباع ولا توهب ولا تورث، فجعل الإمام أبو حنيفة عدم الخروج عن الملك ملزوماً لعدم لزوم الوقف صدقة ليس بصحيح بل هما منفكان كما قاله الكمال فكان الحق ما قاله الجمهور.

استدل أبو حنيفة بما أسنده الطحاوي في شرح معاني الآثار إلى عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «سمعت رسول الله ﷺ بعد ما أنزلت سورة النساء نهى عن الحبس» وروى هذا الحديث الدارقطني وفيه عبد الله بن لهيعة عن أخيه وضعفوهما ورواه ابن أبي شيبه موقوفاً على علي حدثنا هشيم عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: قال علي رضي الله عنه: «لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع» قال الكمال: وينبغي أن يكون لهذا الموقوف حكم المرفوع لأنه بعد أن علم ثبوت الوقف ولهذا استثنى الكراع والسلاح لا يقال إلا سماعاً وإلا فلا يحل.

واستدل أيضاً بما روي عن شريح قال «جاء محمد ببيع الحبس» رواه ابن أبي شيبه في البيوع حدثنا وكيع وابن أبي زائدة عن مسعر عن أبي عون عن شريح قال: جاء محمد. الحديث. وأخرجه البيهقي أيضاً قال الكمال: وشريح من كبار التابعين وقد رفع الحديث

فهو حديث مرسل يحتج به من يحتج بالمرسل اهـ، وأبو حنيفة ممن يحتج به كما هو مقرر في أصول الفقه وفروعه .

وأجاب الجمهور عن ذلك أن الواقف متى صدر منه وقفه وهو في حال صحته بالغ عاقل كامل التصرف في ماله وهو مالك لما وقفه كان ذلك جائزاً لازماً كما أن له بالإجماع أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ببيع وهبة وصدقة فله أن يبيع كل ما يملكه لمن يشاء وأن يهبه ويسلمه لمن يشاء وأن يتصدق به ويسلمه لمن يشاء من الفقراء وإذا تصدق به على الفقراء فليس له الرجوع بعد ذلك وإذا وهب كان له الرجوع عند أبي حنيفة إلا إذا وجد مانع يمنع من ذلك . وعند مالك والشافعي لا يرجع إلا في أحوال خاصة مبينة في الفقه .

وهذه التصرفات كلها لا يمكن لأحد أن يقول إنها حبس عن فرائض الله تعالى ولا بعد المالك بها فإراً من فرائض الله تعالى في الموارث فالواقف في الصحة وهو يملك ما يقفه كذلك لا حبس فيه عن فرائض الله تعالى . وكيف يتحقق الحبس عن فرائض الله تعالى قبل وقوع تلك الفرائض وقبل تعلق حق الورثة بمال الموروث لأن فعله قبل أن تكون فرائض الله تعالى وقبل أن يتعلق حق أصحاب الفرائض بالميراث ولذلك فسر بعضهم حديث ابن عباس وقول علي وم قاله شريح بأن المراد منه لا مال يحبس بعد موت صاحبه عن القسمة بين الورثة .

والشافعي رضي الله عنه لما روى حديث : ( لا حبس عن فرائض الله تعالى ) وقول شريح : ( جاء محمد بإطلاق الحبس ) حمله على ما كان عليه أهل الجاهلية من البحيرة والسائبة والوصية والمحم حيث قال رضي الله عنه : الحبس التي جاء محمد ﷺ بإطلاقها هي بئنه في كذب الله عز وجل . قال الله تعالى : ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ ﴾ (١) .

فهذه الحبس هي التي كان أهل الجاهلية يحبسونها فأبطل الله شروطهم فيها وأبطلها رسول الله ﷺ رضي الله عنه وهي أن الرجل كان يقول إذا نتج فحل إبله ثم ألقي فأنج منه هر حدرى قد حصى ظهره فيحرم ركوبه ويجعل ذلك شبيهاً بالعقود ، ويقول في بحيرة : بوصفه عني معنى موفق هذا ويقول لعبدته : أنت حر سائبة لا يكون لي ولاؤك ولا عني عقبت وفل أنه ضاع في لبيته قد سيئت .

قال الشافعي رضي الله عنه: فلما كن عتق لا يقع على نهائهم رد رسول الله ﷺ ملك البحيرة والوصيلة والحام إلى ملكه وأثبت العتق وجعل لولاء ليس عتق السببة وحكم له بمثل حكم النسب، ولم يحبس أهل الجاهلية فيما عمته ذر ولا أرض ببرر بحسبها وإنما حبس أهل الإسلام بأمر النبي ﷺ اهـ.

وأما قول صاحب العناية بعد أن نقل أنهم يحملون الحس على ما قلّه الإمام الشافعي رحمه الله استدراكاً عليه: ولكننا نقول النكرة في موضع السفي نعم فتنبول كل طريق يكون فيه حبس عن الميراث إلا ما قام عليه دليل اهـ.

فهو مردود لأننا لا نسلم أن في الوقف حل الصحة حبس عن الميراث بل هو كسائر التصرفات الناجزة في حل الصحة من بيع وهبة وصدقة وغير ذلك فكذلك هذه التصرفات لا تعد حبساً عن الميراث فالوقف كذلك. فللدليل قائم بلا شك على أن المالك يتصرف في ملكه كيف يشاء، إلا إذا حجر عليه بطريقه الشرعي، أو كان مريضاً مرض الموت. وأما قبل أن يوجد الميراث أو قبل أن يتعلق حق الورثة في مرض الموت وقبل حصول الحجر عليه بطريقه الشرعي وهو صحيح الجسم والعقل بالغ فللدليل قائم على إطلاق كل تصرف في ماله. على أنه في مرض الموت إنما يحجر عليه فيما زاد على الثلث فقط لأنه هو الذي يتعلق به الميراث.

ولو حمل الحديث وما عن شريح على هذا لكان أوفق جمعاً بين الأدلة ويرشد إلى هذا قول ابن عباس بعد ما نزلت سورة النساء الخ.

وأما ما نقله عن المسور بن رفاعه: (كما يقول حضرة المحاضر، والصواب أن المسور المذكور هو ابن مخزومة لا ابن رفاعه) فلا يدل على أن الوقف ليس من الدين لأن غاية ما فيه أنه حدثه نفسه بأن يقترح على عمر أن يرجع في وقفه ولكنه لم يقترح ولو كان اقتراحه واجباً عليه وتركه لكان فاسقاً راضياً بمنكر لا يجوز شرعاً فدل ذلك على أنه راجع نفسه فوجد أن اقتراحه في غير محله لكون وقف عمر مأموراً به من قبل رسول الله ﷺ فرجع عن اقتراحه ولم يخرج من القوة إلى الفعل.

والحاصل أن للمالك أن يتصرف في ماله كيفما شاء وما فعله من حبس ماله على الموقوف عليهم لا يقصد به إلا أنبر بهم ثم بعد موت الواقف الذي وقف في صحة جسمه وعقله لم يكن المال الموقوف تركة بل خرج عن ملك الواقف فلم ينتقل إلى ملك الورثة حتى يقال حبس عن الميراث. ولا يجوز أن يقال يرجع موروثاً لأن المال إنما يورث إذا كان

ممكن لتسوية حال وفاته وأما إذ خرج عن مذك الواقف في حياته فلا ينتقل إلى ملك الورث

واستند أبو يوسف ومحمد وسائر الأئمة الأربعة وجمهور العلماء زيادة عما تقدم من كتب الله تعالى على لزومه بوقف وأند لا يبيع ولا يوهب ولا يورث. بما في الصحيحين وفي كتب نسبه عن بن عمر قال: (أصيب عمر أرضاً بخير فأتى النبي ﷺ فقال: أصبت أرضاً لم أصب مالا قط نفس منه فكيف تأمرني؟ قال: «إن شئت حبست أصلها وتصدق بها». فنصدق به عمر لا يبيع أصلها ولا يوهب ولا يورث الخ). وفي بعض طرق البخاري فقال عليه الصلاة والسلام: تصدق بأصله لا يبيع ولا يوهب ولا يورث الخ» وفي رواية الدارقطني بعد قوله: (ولا يورث) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع (حبس ما دامت السموات والأرض) وفي رواية محمد بن الحسن في الأصل (أن عمر بن الخطاب قال يا رسول الله: إني ستفدت مالا هو عندي نفيس أفأتصدق به؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: تصدق بأصله لا يبيع ولا يوهب ولا يورث الخ).

قال الكمال: والحق ترجيح قول عامة العلماء بلزومه لأن الأحاديث والآثار متضاربة على ذلك كما صح من قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يبيع ولا يورث الخ» وتكرر هذا في أحاديث كثيرة استمد عمل الأمة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ذلك (وسرد أسماء الصحابة الذين وقفوا) ثم قال: كل هؤلاء من الصحابة ثم التابعين بعدهم كلها بروايات صحيحه ويورث نفس أجمعون ذلك فلا تعارض بمثل حديث شريح (جاء محمد ببيع الحسن) على أن حديث شريح بيان نسخ ما كان عليه الجاهلية من الحام ونحوه. والله حسنة فلا يعد أن يكون إجماع الصحابة العملي ومن بعدهم متوارثاً على خلاف قوله هذا بوجه خلافه هـ

عسى أن الطحاوي حكى عن عيسى بن أد قال: كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف فبلغه حديث عمر بن عبد العزيز قال: من ساع هذا عن ابن عون فحدثه به ابن علية فقال: هذا لا يبيع أحد خلافة هـ ببيع أن حنيفة لم يقل به فرجع عن بيع الوقف حتى صدر كأنه لا خلاف فيه هـ ولدت قول القزطبي: رد لوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه. ومن الثابت عن جميع الأئمة أن كل واحد منهم قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي ولذلك قال الحافظ بن حجر: حسن ما يرد عن رد الوقف ما قال أبو يوسف فإنه أعلم بأبي حنيفة من غيره اهـ

ومن ذلك يتبين أن كل من قال من الأئمة بعدم لزوم الوقف إنما قال بذلك لأن الحديث لم يبلغه ولو بلغه لقال به وما وسعه أن يخالفه .  
وقد علمت أن رسول الله ﷺ وقف وقفه . . . وأن أصحابه وقفوا في حياته بأمره وبعد وفاته . فأبو بكر حبس رباعاً وشرط أن يسكنها من حضر من ولده وولد ولده ونسله . وحبس عثمان ماله الذي بخير على ولده أبان . وحبس عليّ ماله على ذي الرحم والقريب الخ . وحبس الزبير دوره على بنيه لا تورث ولا توهب وشرط شروطاً منها أن للمردودة من بناته أن تسكن فإذا استغنت بزواج فلا حق لها . وحبس معاذ بن جبل داراً له بالمدينة . وحبس زيد بن ثابت داراً على ولده وولد ولده وعلى أعقابهم لا تباع ولا توهب ولا تورث . وكذلك حبست عائشة داراً لها على ناس يسكنونها ثم ترد إلى آل أبي بكر ثم أختها أسماء حبست لها داراً لا تباع ولا توهب ولا تورث . وأم حبيبة تصدقت على موالها وعلى أعقابهم لا تباع ولا توهب ولا تورث . وحبس سعد بن أبي وقاص . وحبس عقبة بن عامر داره صدقة على ولده وولد ولده فإذا انقرضوا فإلى أقرب الناس مني حتى يرث الله الأرض ومن عليها .

وهذه الوقوف رواها الخصاص وغيره وقال في نيل الأوطار بعد أن سرد أسماء جماعة من الصحابة الذين وقفوا، روى كل ذلك البيهقي . وكذلك الكمال قال بعد أن سرد أسماء الصحابة الذين وقفوا قال: كل هؤلاء من الصحابة ثم التابعين بعدهم كلها بروايات . وتوارث الناس أجمعون ذلك إلى أن قال: فلا بد أن يكون إجماع الصحابة العملي ومن بعدهم متوارثاً .

قال الشافعي في الأم: ولقد حفظنا الصدقات عن عدد كثير من المهاجرين والأنصار، لقد حكى لي عدد كثير من أولادهم وأهليهم أنهم لم يزالوا يلون صدقاتهم حتى ماتوا ينقل العامة منهم عن العامة لا يختلفون فيه إلى آخر ما قال اهـ .

ولم يعول واحد من هؤلاء على الطعن في بعض رواياتها لأن جريان العمل عليها يجعلها حجة لصحة الوقف ولزومه . على أنها كلها تأيدت بما رواه البخاري ومسلم وباقي الكتب الستة من وقف عمر وغيره .

فهذا تفصيل في بعض أوقاف أصحاب رسول الله ﷺ كما ترى وأكثرهم جعل وقفه على الذرية . وكل واحد من هؤلاء جعل وقفه على ذريته صدقة والصدقة هي ما يرجى ثوابها من الله تعالى: فكيف لا يكون الوقف قرينة يشاب عليها .

وكيف لا يكون قربة وقد صرحوا جميعاً بأن شرط جوازه أن يكون التصديق قربة في ذاته وعند المتصدق الذي هو الواقف وفرّعوا على ذلك أنه لا يصح وقف المسلم على بيعة أو كنيسة ولا وقف الذمي على مسجد غير مسجد بيت المقدس .

(وأما الأمر الرابع): وهو دعواه أن عمر أراد أن يبيع وقفه الخ . فنقول: الغالب على الظن أنه ليس بصحيح لأنه يناقض ما جاء عن عمر بقوله: «لا تباع ولا توهب ولا تورث» وأنه عليه السلام قال لعمر في إحدى روايات البخاري: «تصدق بأصله الخ» زاد الدارقطني من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع: (حبس ما دامت السموات والأرض) فكيف مع أمر النبي ﷺ بما ذكر يمكن لعمر أن يقول هذه المقالة؟ لا شك أن هذا بعيد جداً .

ومن البعيد جداً أيضاً أن عمر بعد أن ينفذ ذلك حسب أمره ﷺ يرجع عنه مع مخالفته لأمره ﷺ فلو فرض أن رواية الرجوع ثقات يجب حمله على الخطأ فكيف بعد هذا يصح أن يقع مثل ما ذكر؟

ثم بمراجعة كتب الحديث تبين أن هذه الرواية أخرجها الطحاوي من طريق مالك عن الزهري قال: قال عمر: (لولا أنني ذكرت صدقتي لرسول الله لرددتها) .

فتبين أن الحديث منقطع لأن الزهري لم يدرك عمر . وهذا وإن كان لا يمنع من كونه حجة لكون الزهري إماماً جليل القدر لا يتهم في روايته لكن لا يقوى على معارضة ما هو متصل وأقوى منه مما رواه البخاري وغيره، فيسقط الاحتجاج به لهذا .

على أن الإمام الشافعي رضي الله عنه ذكر في كتابه الأم عن محمد بن الحسن صاحب الإمام أبي حنيفة أنه قال: إن الزهري قبيح المرسل . وأقره الشافعي على ذلك . والمنقطع والمرسل في اصطلاحهما نوع واحد وهما أدري بما يقبل وما لا يقبل، فهو لا حجة فيه من هذه الجهة أيضاً .

(وأما الأمر الخامس): وهو قوله أن أبا يوسف لا يشترط التأييد الخ فنقول: هذا لا يفيد سعادة المحاضر لأن الروایتين عن أبي يوسف يجيئان عند عدم التنصيص على التأييد أو على ما يقوم مقامه كالفقراء ونحوهم، فإذا وجد التنصيص على التأييد لا تجيء الروايتان .

لأن الخلاف إنما هو في أن التأييد هل يشترط ذكره نصاً أو لا؟ قال محمد بالأول وقال أبو يوسف بالثاني . وعلى قول أبي يوسف إذا لم ينص على التأييد فإما أن ينص على

ما ينافي التأييد بأن وقف على معين ولم يذكر بعده جهة لا تنقطع لكن شرط عوده بعد موت الموقوف عليه إلى الملك فهذا باطل اتفاقاً. وأما أن لا ينص على ما ينافي التأييد ولا على التأييد فمن أبي يوسف حينئذ روايتان.

أحدهما جاز الوقف ويكون وفقاً أبداً ويعود بعد الموقوف عليه إلى الفقراء وهذا هو المعتمد في المذهب.

والثانية يعود إلى الملك وهو خلاف المعتمد لمخالفته للأحاديث الدالة على أن الوقف لا يباع ولا يوهب ولا يورث. وهذا يقتضي أنه متى قال وقفت داري الفلانية انصرف ذلك إلى التأييد فلا حاجة للنص عليه كما نص عليه محققو المذهب. ومخالف لما عليه المتون من أنه بعد موت الموقوف عليه المعين يعود للفقراء.

وحينئذ فاختلاف الروايتين عن أبي يوسف لا يفيد من يسعى لحل الأوقاف الأهلية لأن من تتبع عقود الأوقاف الصادرة من الواقفين يجد التأييد مذكوراً فيها كلها صريحاً ويجدها مشتملة على الشروط المعتمدة في جميع المذاهب فصحتها محل وفاق بين جميع العلماء.

(وأما الأمر السادس): وهو دعواه أنه ليس في الوقف الأهلي أثر لصدقة أو بر.

فنقول. ذكرنا فيما تقدم ما أخرجه البخاري في صحيحه من أن النبي ﷺ قال لعمر: «تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث الخ». فتصدق به عمر على من سماهم، ومن ضمنهم ذوو القربى.

وأكثر الصحابة جعل وقفه على الذرية كأبي بكر وقف على ولده وولد ولده الخ. وعثمان وقف على ولده أبان صدقة بته الخ إلى آخر ما أسلفناه، والكل يصرحون بلفظ صدقة والكل يقصد البر والتقرب إلى الله تعالى وذلك لما صرح به في الفتح أن سبب الوقف إرادة محبوب النفس في الدنيا ببر الأحياء وفي الآخرة بالتقرب إلى رب الأرباب جلّ وعزّ وفائده الانتفاع الدائر الباقي على طبقات المحبوبين من الذرية والمحتاجين من الأحياء والموتى لما فيه من إدامة العمل الصالح كما في الحديث المعروف: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث. صدقة جارية» الحديث.

فانظر كيف أن النبي ﷺ وجماعة من فضلاء أصحابه وعلمائهم اعتبروا الأوقاف التي من هذا القبيل صدقة وبراً وتقرباً إلى الله تعالى فكيف بعد هذا يمكن لقائل أن يقول أن

الوقف الأهلي ليس فيه أثر لصدقة أو قربة. ومن الذي يستطيع أن يقول إن بر الأقارب وذوي الرحم وصلتهم ليس فيه أثر للصدقة ولا للقربى مع أن نفقة الإنسان على نفسه صدقة وعلى زوجته صدقة وعلى ولده صدقة كما نصت عليه الأحاديث الصحيحة.

(وأما الأمر السابع): وهو طلبه من ولاية الأمور أن ينظروا إلى هذه الأوقاف على أنها نظام مدني، وأن يغيروا ويبدلوا في أحكامها، واستشهاده بأن بعض الملوك حل الأوقاف الخ.

فأقول: أعلم أن الوقف بعد لزومه لا يملك أحد إبطاله ولا تغيير شيء من شروطه بلا خلاف.

أما على مذهب أبي حنيفة فإن الوقف عنده وإن كان غير لازم كالعارية إلا أنه إذا حكم به القاضي كما هو الواقع في سائر عقود الأوقاف الآن يصير لازماً فليس للواقف ولا لورثته من بعده إبطاله فضلاً عن الأجنبي ومع كون حجج الأوقاف مشتملة على حكم القاضي بصحة الوقف ولزومه والحكم برفع الخلاف لو جاز لولاية الأمور إبطالها وإبطال الحكم بها لجاز لهم أن يبطلوا جميع الأحكام شرعية كانت أو أهلية. وذلك فتح لباب الفساد والفوضى.

وأما على مذهب أبي يوسف فإن الوقف عنده كالعقود أي بجامع إسقاط الملك في كل، للزومه قبل القبض والإفراز، فليس للواقف ولا لورثته من بعده إبطاله فضلاً عن الأجنبي.

وأما على مذهب محمد فإن الوقف عنده كالزكاة يعني لا يتم ويلزم إلا بالقبض والإفراز، وبعد لزومه لا يملك الواقف ولا ورثته من بعده إبطاله فضلاً عن الأجنبي. وهذه الأحكام متفق عليها عند سائر الأئمة.

إذا تبين لك ما ذكرناه فنقول: إن هذه الأوقاف في حيازة أقوام يستحقون ريعها بوثائق شرعية، وأعيانها محبوسة لهذا الغرض بحجج شرعية. وكل ذلك مستند إلى الدين كما بينا فلا سبيل لأحد وارثاً أو غيره عليه ولا يرجع إلى مالكة بوجه من الوجوه ولا يمكن ورثة الواقف والمستحقون من حله وإبطاله. ويجب على الحكام منعهم إذا أرادوا ذلك.

وإني لأعجب بعد ذلك من حضرة المحاضر كيف يعمد إلى ما جاء عن النبي ﷺ منصوصاً وأمر به أصحابه من الوقف في الأموال والدور فيحرض الحكام على إبطاله

ويستشهد لذلك بأن بعض الحكام قد أبطله . اللهم إن هذا شيء عجيب . ففي أي شرع أو قانون يباح للحكام أن يفتاتوا بأمرهم ورأيهم على الناس في حقوقهم ويتصرفوا فيما هو لهم ، ويبطلوا تصرفاتهم في أملاكهم بعد صحتها شرعاً؟ وإني لا أخال حكامنا يفعلون ذلك لما فيه من الجور الواضح والظلم الفاضح .

(وأما الأمر الثامن): وهو احتجاجه لتسوية حل الأوقاف بأنه لا يبعد أن تصبح أطياف القطر وأعيانه وفقاً بعد زمن ما ، ومتى وصلت إلى هذه الحالة فقدت مصر ما يسمونه بالثقة المالية الخ .

ف نقول : هذا فرض وتخمين وتوهم باطل لا يبنى عليه حكم . وعلى فرض ذلك فالثقة المالية في الأمم إنما هي بثروتها وكثرة حاصلاتها وحسن نظامها وتوفر الأموال عند حكومتها وحسن إدارة الحكام لها ، والمدار في ذلك كله على إقامة العدل بين الرعية في ضرب الضرائب وإنصاف المظلوم من الظالم وعدم المحاباة في شيء من الحقوق العامة والخاصة وإسناد الوظائف إلى من يليق بها من أهل التجربة والخبرة بها وبأعمالها ، ومع ذلك فنظام الوقف شبيه من وجوه بنظام الإيراد المؤبد في القوانين الوضعية ولولاه لما وجد كثير من أوجه البر إذ هو نظام يشجع على فعل الخير لأن أشد الناس بخلًا الذي لا يهون عليه أن يتصدق في حياته أو يعمل أو يشترك في عمل يفيد الجمهور في حياته لا يتأخر عن أن يجعل ربع ماله كله للخيرات بعد انقراض ذريته . فالوقف على الذرية وغيرهم طريق فعل الخير المضمون والوسيلة المرغوبة في فعله وسبيل لانتقال النفع من الفرد إلى المجموع . فلولا الوقف ما وجدت الملاجئ ومعاهد العلم والعبادة والمستشفيات ، كما أنه لولاه لصارت فروع أسرار كريمة في الدرك الأسفل من الفقر والحاجة ، ولأصبحوا عائلة على غيرهم .

ولو أن سعادة الباشا المحاضر عندما كان وزيراً للأوقاف رجع إلى ما تديره تلك الوزارة من الأوقاف مع كثرتها لعلم أن كلها أو جلّها كانت أوقافاً أهلية ثم بانقراض مستحقيها صارت أوقافاً خيرية .

(وأما الأمر التاسع): وهو مما احتج به أيضاً بأن عندما يكثر عدد المستحقين أصبح الناظر أكبر المتفعين وتضاءلت الاستحقاقات الخ .

ف نقول : هذا يدخل في كل شيء مما يملكه الإنسان فضلاً عن الوقف . وأيضاً فقد

يكون للشخص أشجار فتيس ويأتي السيل على الأرض فتخرب وتهدم الدور ولا جناية لنا فيما أتى عليها من قضاء الله عز وجل وقدره. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْطُرُ الرِّقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولو جاز حل الوقف لهذا السبب لجاز أيضاً إلغاء الميراث للسبب نفسه فإن نصيب الذرية يتضاءل بتعدددهم وبتوارثهم، وهذا ما لم يقل به أحد.

ولو صحت نظرية حضرة المحاضر لما جاز لمعالي وزير الأوقاف أن يأخذ هذا المرتب الضخم الذي صار به أكبر المنتفعين وتضاءلت بالنظر إليه استحقاقات المستحقين الموقوف عليهم كالخطباء والأئمة وسائر خدمة المساجد وعمار التكايا والملاجيء والمستشفيات، مع أن معالي وزير الأوقاف لم يكن مستحقاً ولا ناظر وقف بل يأخذ مرتبه بصفته وزيراً للأوقاف فقط من استحقاقات المصارف الخيرية، ومع ذلك فتضاؤل الاستحقاقات يزول متى انقرض هؤلاء الكثيرون ويؤول الوقف إلى جهة واحدة.

(وأما الأمر العاشر): وهو احتجاجه بأنه قد يكون الناظر غير طاهر الذيل فلا تسل عن المشاغبات والقضايا وفساد الإدارة الخ.

فنقول: هذا من حضرة المحاضر تهجم على أمر مشروع أذن به النبي ﷺ وفعله أصحابه رضي الله عنهم، وما كان له أن يبيده لأنه يفضي إلى عدم الإقدام على كثير من المشروعات لاحتمال أن تؤدي إلى ما قال. مثال ذلك إقامة الأوصياء على اليتامى لحفظ أموالهم أمر به الشارع مع احتمال تعدي الأوصياء على أموالهم وهو كثير الوقوع. ومثل الإقدام على الزواج الذي حث الشارع عليه مع احتمال تعدي الأزواج على زوجاتهم أو نشوز الزوجات وهو أكثر وقوعاً من الأول كما هو مشاهد.

وهل يمكن لعقل أن يقول بإلغاء القضاء والحكومات لاحتمال وجود قضاة غير طاهري الذيل وحكام فاسدين مفسدين. على أن كل ما قاله في الوقف من أنه يؤدي إلى المشاغبات الخ. بطل منه في التركة بين الورثة نظراً لفساد الزمان وكثرة المطامع وقلة المبالاة بأكل الحقوق بل السرعة والشحناء بين الورثة في التركات أكثر منها في الأوقاف كما هو مشاهد.

فلعل حضرة المحاضر بعد ذلك يطلب أيضاً أن الورثة لا يرثون فيما يتركه مورثوهم بل يكون للجهات التي جعل لها حق إبطال الوقف الأهلي، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

ثم نقول: إن الشارع حكيم إذا رأى حجة فيها خير ولو كان مكتنف بشور كثيرة يأمر بتحصيل هذا الخير ويحذر الوقوع فيما جاوره من الشرور، ولا شك أن أصل طلب الشارع للوقف إرادة الخير وكونه يخشى وقوع الشر ممن يتولاه لا يقتضي أن لا فعله فإن الله سبحانه وتعالى أذن للولي أن يأكل بالمعروف فإن تعدى وخن فإن شئت عليه بالنسبة فعلى القاضي أن يعزله ويولي غيره وإن لم يثبت كان له توليه مشرف معه، وإن كنت حباسته في خفاء لا يأكل في بطنه إلا نار جهنم وسيصلى سعيراً.

وعلى كل حال فنقوم كل اليوم في كل ما قلناه من كثرة المشاعبات، خيانة نظار وغيره على النظمات الجائزة التي توصل على خلاف الشرع ويؤثر الحاح بها لمن لا يكون أهلاً لأن يدير نظام بيته فضلاً عن نظام القضاء في أمته.

(وأما الأمر الحادي عشر): وهو قول حضرة المحاضر هذا خروج على أحكام التورث والوصية تورث من لا يورثه الشرع أو بتفصيل من لا يسمح شرع بتفضيله فنقول: إن الصحابة رضي الله عنهم ضلوا من النبي ﷺ أن يرسلهم إلى عس بر في أموالهم يتقربون به إلى الله عز وجل، والنبي ﷺ أذن لهم بذلك فعنوه عن إذه. ومن ضمن ما فعلوا أنهم شرطوا في عقود أوقافهم شروطاً منها: تفصيل بعض ولدهم على بعض كما ترى مما أسلفناه، وصار ما فعلوه بإذنه ﷺ أصلاً من أصول الدين والأئمة المجتهدون بنوا تقرعاتهم ورتبوا على هذا الأصل.

ثم بعد هذا يجيء حضرة المحاضر طالبا عدم اعتبار هذا الأصل مدعياً أن فيه تفضيل من لا يسمح الشرع بتفضيله. ويرى أن يكون نظام الوقف على قواعد رتبها، كلها مخالفة لما فعله الصحابة رضي الله عنهم عن إذه. فهذا يا حضرة المحاضر معالطة في أمر ديني مشروع. فالشارع ﷺ سمح لهم فيما فعلوه من شروطهم وأقرها ومن ضمنها التفضيل. وحضرة المحاضرة يقول لا يسمح الشرع بهذا التفضيل!

مع أن حضرة المحاضر اعتذر عما يفعله الواقفون من التفضيل بقوله: فكيف نكر على رجل رغبته في تفضيل أبنائه الخ.

ومع ذلك فالتفضيل ممكن بطرق شرعية، منها أن يبيع شخص في صحته وكمال عقله

لأحد أولاده شيئاً من ماله أو يهبه له مفرزاً ويسلمه . فهل يمكن لحضرة المحاضر أن يمنع ذلك أو يقول إن الشرع لا يسمح به؟

وبالجملة فالتنصوص دالة والإجماع منعقد على أن المالك له في صحته وسلامة عقله أن يتصرف في ماله كيف يشاء ومن الذي يستطيع أن يجزم بمن يكون وارثاً له دون الآخر حتى يقل هذا خروج على أحكام الوصية والمواريث!

ولماذا أجاز حضرة المحاضر الوصية ولم يستنكرها ويجعلها حسباً عن المواريث مع أنها أخت الوقف وكل منهما يستقي أحكامه من أحكام الآخر وكلاهما عقد تبرع ، خصوصاً وأن الوصية إما تكون غالباً في مرض الموت وفيه يتعلق حق الورثة بالتركة ، ولكن الشارع لم يجعل لهم الحق إلا فيم زاد على الثلث . فإن قلنا إن جواز الوصية كان بإذن الشارع فالوقف كذلك بإذن الشارع كما سبق بيانه .

## الخاتمة

إذا تبين لك م سردناه عليك ظهر لك أن حضرة صاحب المحاضرة يغض نظره عن جميع المشروعات الدنيوية التي أتى بها صاحب الشريعة المطهرة ﷺ ويتجاهلها . وكأنه يجنح إلى الفرق بين العلم والدين كما يذهب إلى ذلك بعض الناس ويقولون إن الدين قاصر على الأمور الروحية . وقد كذبوا وافتروا على الله ورسوله فإن مما جاءت به الشريعة الإسلامية دحض هذا الاعتقاد الذي كان سائداً بين الأمم ، وأن القرآن يندي بتكذيبهم ويحث الناس على التدبر واستعمال العقل في كل آياته .

كان الناس قبل الإسلام يعتقدون أن الدين والعلم ضدان لا يجتمعان بما كان يقرره رؤساء الأديان من أن حقائق الدين تسمو عن مدارك العقل . وكان بعض أهل الملل قبل الإسلام يجعل الرجل تحت تصرف رؤساء الدين في شؤونه الخاصة والعامة بل فيما بينه وبين خالقه فلم يكن يتعاقد في أي أمر كان إلا بإقرار رجال الدين ولا أن يتوب إلاً بوساطتهم وكانوا عاملين على تسخير العامة لمصالحهم الشخصية باسم الدين . كما كان الناس قبل الإسلام لا يملكون لأنفسهم حق النظر بل يرون أنفسهم أنهم لم يخلقوا إلاً لطاعة الحكام ، فكان الحكام يستبدون بالناس جميعاً . فلما جاء الإسلام هدم كل هذه الأمور من أساسها .

فقرر أن الدين لا يتضاد مع العلم وجعل العقل مناط التكليف وبه التمييز بين الحق

والباطل وهو قسطاس الحكم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ حِشْنَهُمْ بِكُتُبٍ فَصَلَتْهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ (١) ﴿٥٠﴾ وقال تعالى: ﴿فَلَنَقُصَّرَ عَلَيْهِمْ يَعْلَمُ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ﴾ (٢) ﴿٥١﴾ وقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (٣) ﴿٥٢﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لِّيُضِلُّونَ بِأَهْوَاءِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (٤) ﴿٥٣﴾ وقال تعالى: ﴿نَبِئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٥) ﴿٥٤﴾ وقال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (٦) ﴿٥٥﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (٧) ﴿٥٦﴾ وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ (٨) ﴿٥٧﴾ وقال تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (٩) ﴿٥٨﴾ وقال تعالى: ﴿كَتَبْتُ فَضِلْتُ آيَاتِهِمْ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (١٠) ﴿٥٩﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (١١) ﴿٦٠﴾ وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (١٢) ﴿٦١﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (١٣) ﴿٦٢﴾ إلى غير ذلك من الآيات. وأكثر القرآن من ذكر العلم والعقل والتفكير وطالب كل معتقد بالدليل.

وقرر الإسلام أيضاً بأن خلقى بين العباد وخالفهم وإنه قريب منهم. قال تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (١٤) ﴿٦٣﴾ وقال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ (١٥) ﴿٦٤﴾

- |                       |                       |                      |
|-----------------------|-----------------------|----------------------|
| (١) (٧) الأعراف: ٥٢.  | (٦) (٦) الأنعام: ١٤٤. | (١١) (٤٣) لرحرف: ٣.  |
| (٢) (٧) الأعراف: ٧.   | (٧) (٦) الأنعام: ١٤٨. | (١٢) (١٢) يوسف: ٢.   |
| (٣) (٧) الأعراف: ٣٢.  | (٨) (٣) آل عمران: ١٨. | (١٣) (٣٩) الزمر: ٩.  |
| (٤) (٦) الأنعام: ١١٩. | (٩) (٣٨) ص: ٢٩.       | (١٤) (٥٠) ق: ١٦.     |
| (٥) (٦) الأنعام: ١٤٣. | (١٠) (٤١) فصت: ٣.     | (١٥) (٥٧) الحديد: ٤. |

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (١).

وقرر أيضاً قبول توبة من تاب من غير وساطة أحد. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ (٢) فكان هذا أول حجر وضعه الدين الإسلامي في أساس الحرية الشخصية.

وقرر الإسلام أن الناس سواء لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى فقال: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (٣).

فكان من نتائج هذه المساواة محو السلطة الروحية التي ظلت قروناً تسوم الشعوب الخسف.

وقرر الإسلام قلب نظام الاستبداد بما أعطى لكل فرد من حق إبداء الرأي في الشؤون العامة قال تعالى: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾ (٤) وقال تعالى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (٥).

وقد كان قال الإسلام أديان يعمد علماؤها باسم الدين إلى حرمان الإنسان من حقوقه الشخصية.

فلما جاء الإسلام اعترف بهذه الحقوق الطبيعية. قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٦) أي لا يطيع بعضنا في معصية الله بعضاً والمراد ما كان عليه أهل الكتاب من اتخاذ بعضهم بعضاً أرباباً وذلك بطاعة الأتباع الرؤساء فيما أمروهم به كما قال تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ﴾ (٧) فقد روى الثعلبي وغيره عن عدي بن حاتم قال: أتيت رسول الله ﷺ وسمعته يقرأ: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٨) فقلت

(١) (٣) آل عمران: ١٥٩.

(٢) (٣) آل عمران: ٦٤.

(٣) (٩) التوبة: ٣١.

(٤) (٩) التوبة: ٣١.

(١) (٢) البقرة: ١٨٦.

(٢) (٤٢) الشورى: ٢٥.

(٣) (٤٩) الحجرات: ١٣.

(٤) (٤٢) الشورى: ٣٨.

له: يا رسول الله لم يكونوا يعبدونهم فقال عليه الصلاة والسلام: «أليس يحرمون ما أحل الله فيحرمونه ويحلون ما حرم الله فيستحلونه» فقلت بلى قال: «ذلك عبادتهم».

ومنع من طاعتهم فيما يحلونه ويحرمونه من تلقاء أنفسهم تاركين ما حكم الله به في كتبه. فقال: «وما أمروا» أي والحال أن الأتباع ما أمروا في الكتب الآلهية وعلى السنة الأنبياء: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾<sup>(١)</sup> جليل الشأن وهو الله سبحانه ويطيعوا أمره ولا يطيعوا أمر غيره بخلافة فإن ذلك مناف لعبادته جل شأنه.

وأما إطاعة الرسول فهي في الحقيقة إطاعة الله عز وجل. قال تعالى: ﴿وَمَا أَمَّا لَكُمْ الرُّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾<sup>(٢)</sup>. وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾<sup>(٣)</sup> يقول تعالى ذكره لنبية محمد ﷺ قل يا محمد لهؤلاء الجهلة الذين يحرمون على أنفسهم ما أحللت لهم من طيبات الرزق. من حرّم أيها القوم عليكم زينة الله التي خلقها لعباده، أن يتزينوا بها ويتجملوا بلباسها، والحلال من الرزق الذي رزق خلقه لمطاعمهم ومشاربهم.

ولم يطالب الإنسان إزاء هذه الإباحة بسوى الاعتدال فقال تعالى: ﴿يَنْبَغِي عَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾<sup>(٤)</sup> يقول إن الله لا يحب المعتدين المتعدين حدوده في حلال أو حرام الغالين، ولكنه يحب أن يحلل ما أحل ويحرّم ما حرّم، وذلك العدل الذي أمر به.

وهذا المعنى ينطبق الآن على من يدعون الناس إلى التجدد وأن يتركوا ما جاء في الشريعة المطهرة من الأحكام، مدعين أن أحكامها غير صالحة لأهل هذا الزمان.

وقد كذبوا وافتروا: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ نُورُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من يسعى لذلك بدعوى غيرته على الدين: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup> في قلوبهم مَرَضٌ فزادهم الله مَرَضًا وَلَهُمْ

(٥) (٩) التوبة: ٣٢.

(٣) (٧) الأعراف: ٣٢.

(١) (٩) التوبة: ٣١.

(٤) (٧) الأعراف: ٣١.

(٢) (٥٩) الحشر: ٧.

عَذَابُ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿١١﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١٢﴾ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿١٣﴾ ﴿١١﴾

ولا أظن أن سعادة المحاضر من هذا الفريق، بل نحسن به الظن ونقول إنه يقرر أحكاماً يحاول أن يربطها بالشرعية المطهرة وأنها موافقة لها لكن بخيوط أوهن من نسيج العنكبوت.

وأقول. ليس هذا له لأن العلوم والمهن والصناعات كل واحد من أصحابها يمكنه أن يبدي رأيه فيما تخصص به لا في غيره.

فالفقيه يبدي رأيه في الفقه ولا يقبل منه أن يبدي رأيه في الطب مثلاً لاحتمال أن يزل، وهكذا.

على أن الدين الإسلامي له أصول محكمة وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس. والحوادث المتفرعة من هذه الأصول بعضها جاء نصاً عن الشارع كالوقف، وبعضها مستنبط من هذه الأصول بعقل تجمعها.

والذي نعرفه أن المهندس لا يتكلم إلا في الهندسة، والطبيب لا يتكلم إلا في الطب. فما بال أناس نراهم الآن يتهافتون على الخوض في مسائل الدين؟ والحال أنهم لم يتلقوها. ويتجرون على تدوين مسائل يزعمون أنها مستنبطة من الدين، والدين بريء منها.

على أن الاستنباط لا يتأتى إلا ممن درس الكتاب والسنة والإجماع والقياس، ودرس وسائلها وآلاتها. وذلك لأنني رأيت الذين يتهجمون ويتجرون على العبث بمسائل الدين ليس بأيديهم إلا معاول يهدمون بها الدين.

وإننا نناشدهم الله تعالى والذمة أن يخبرونا من منهم تلقى علم أصول الفقه وعلم أصول التوحيد وعلم التفسير وعلم الحديث، وخاض في كل هذه العلوم وفي وسائلها، ودرسها حق دراستها، وقتلها بحثاً حتى يسوغ له أن يستنبط شيئاً من الأحكام الشرعية أو يخوض في ذلك.

لا شك أنه لا يستطيع واحد أن يدعي بحق شيئاً من ذلك.

وحينئذٍ فالأجدر بهؤلاء أن يشتغلوا ويقتنعوا بما يزعمونه علماً بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير .

والعاقل من اشتعل بما يعنيه وترك ما لا يعنيه . ومن خاض فيما لا يتقنه حق الإلتقان ، ويحسنه حق الإحسان ، فقد ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء .

وأرجو أن لا يفهم من كلامي هذا أنني أقصد الحجر على العقول أو أمنع حرية الرأي بل إنما أقصد إساءة النصيحة لكل من أراد أن يتكلم في أي علم كان أن يتعلم قبل أن يتكلم وإلا ضل الطريق . قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (١) .

وفقنا الله للسداد ولما فيه مصلحة العباد والبلاد . إنه سميع قريب مجيب .

## تخصيص القضاء

نذكر الآن كلمة قيمة لحضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الإمام شيخنا الشيخ محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية سابقاً في هذا الموضوع الجليل الذي لم يسبق مثله في تخصيص القضاء في مصر وغيرها .

قال بعد الديباجة رحمة الله عليه :

فيا أيها السادة العظام إن حضرة صاحب المعالي وزير الحقانية قد دعاني لأن ألقى محاضرة بمدرسة الحقوق السلطانية على طلاب العلم بها الذين هم صغار اليوم وكبار الغد في الموضوع الذي أختاره . وقد اخترت موضوعاً فيما يتعلق بتخصيص القضاء لألقيه على مسامعهم لعلني أن أجد منهم أذنأ صاغية وقلوباً واعية وأرجو ممن حضروا أن يغضوا النظر عن هفواتي ويصفحوا كرمأ وفضلاً عن زلاتي فإن العصمة ليست إلا لله وحده ثم لرسله الكرام بعده . فأقول وفي الله القبول . إن القضاء يتخصص سرعاً بالمذهب الذي يحكم بمقتضاه وبالزمان والمكان والأشخاص والحوادث ويكون القاضي الذي يحكم واحداً أو أكثر .

أما التخصص بالمذهب . فهو كأن يأمر ولي الأمر قضاة أن يحكموا في الحوادث

التي رفع إليهم بمذهب أبي حنيفة مطلقاً أو بأرجح الأقوال منه فإن لم يأمر ولي الأمر بذلك وجب على كل قاض أن يحكم بمذهبه الذي انتحلته لنفسه.

ومثل ذلك أن فيما قبل سنة ١٢٢٨ هجرية كان بمصر قضاة متعددون المذاهب حنفي وشافعي ومالكي وحنبلي، وكان المدعي بالخيار في أن يذهب إلى أي قاض أراد جرياً على بعض الأقوال من أن الخيار للمدعي وقد شكوا علماء وأعيان مصر لرأس العائلة السلطانية وإلى مصر محمد علي. والي قاضي مصر متضررين من تعدد مذاهب القضاة وما يترتب على ذلك من عدم الثقة بالعقود بجميع أنواعها فقد يعقد المتبايعان عقد البيع ويصعب أن يعقدها مستوفياً جميع شرائط الصحة على جميع هذه المذاهب مع تعددها في ذاتها. وتعدد الأقوال في كل مذهب فمن وجد عند أحدهما ما يبعث على فسخ العقد رفع الأمر إلى القاضي الذي يرى فساده فيفسخه لأن كل قاض يحكم بمذهبه وبما يراه من أقوال مذهبه وما قيل في عقد البيع يقال في غيره من باقي العقود.

وكان الرجل يغيب عن زوجته شهراً أو شهرين فترفع الزوجة أمرها إلى القاضي الذي يرى فسخ الزواج لغيبة الرجل مسافة القصر عن زوجته بلا نفقة ولا منفق. وتقدم شاهدين يشهدان لها بذلك. وربما كانت شهادتهما مخالفة للواقع. فيفرق القاضي بين الزوجة وزوجها والزواج لا يعلم بشيء من ذلك كله فيعود فيجد زوجته عند غيره فتتولد في القلوب الشحناء والبغضاء ويشتد الحقد وربما وقع بسبب ذلك فتن جسيمة الضرر. وبناء على هذه الشكوى صدر فرمانان:

أحدهما: لرأس العائلة السلطانية المشار إليه والآخر لقاضي مصر يتضمنان تخصيص القضاء بمذهب أبي حنيفة رضي الله عنه. وكانت الحكومة المصرية في ذلك الزمان وما بعده إلى زمن سعيد والي مصر لا دخل لها في القضاء الشرعي أصلاً بالقطر المصري. بل كان القضاء في مدة من الزمن (فيما عدا مصر القاهرة ومدينة السويس) يباع بالمزاد العلني كالسلع ومن يرسو عليه المزاد يكون قاضياً في الجهة التي اشترى فيها القضاء فيبيع القضاء فيها كما شاء كلاً أو بعض ويبقى لنفسه ما شاء كلاً أو بعضاً. ولا يخفى ما كان يترتب على ذلك من الفوضى الممقوتة وبيع ما لا يجوز بيعه شرعاً واستمر الحال على هذا المنوال إلى أوائل زمن سعيد.

وفي أوائل حكمه ضمت الحكومة المصرية لنفسها جميع المحاكم بالقطر المصري ما عدا محكمتي مصر القاهرة ومدينة السويس فهاتان المحكمتان بقيتا خارجتين عن

الحكومة المصرية إلى أواخر زمن إسماعيل خديو مصر الأسبق. وفي أواخر حكمه ضمت هاتان المحكمتان أيضاً للحكومة المصرية. وشكلت محكمة مصر تشكيلاً جديداً. فجعل فيها مجلسان مجلس أول ومجلس ثان ونائبان لقاضي مصر. وبقي لقاضي مصر حق تعيين قاضي مدينة السويس بصفته نائباً عنه وتعيين نائبين ببولاق مصر ومصر العتيقة ولكن الفوضى في الأحكام ظلت باقية لأن القضاء وإن خصص بمذهب أبي حنيفة لكن نظراً لتعدد الأقوال في ذلك المذهب ومنها الأقوى والقوي والضعيف والأرجح والراجح والمرجوح بقيت الفوضى ولم تزل تماماً.

واستمر الأمر كذلك إلى أوائل زمن توفيق فأصدرت الحكومة المصرية لائحة متوجة بالأمر العالي الصادر في رجب سنة ١٢٩٧هـ الموافق شهر يونيو ١٨٨٠ تتضمن نظاماً للقضاء وأوجبت أن تكون الأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية مبنية على أرجح الأقوال في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه ولا يعدل عنه إلى غيره إلا في مواد القتل فإنها أوجبت العمل بمذهب الصاحبين والأئمة الثلاثة. (راجع بند ١٠ من تلك اللائحة) واستمر العمل على هذا إلى يومنا هذا. إلا أن المصلحة اقتضت العمل في بعض الحوادث على بعض الأقوال في المذهب تنص عليها في قانون ٣١ سنة ١٩١٠ ونص على أن الأحكام التي تصدر من المحاكم الشرعية تكون مبنية على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة وعلى ما نص عليه بذلك القانون (راجع مادة ٢٨٥ من القانون المذكور).

وأول من جعل في القاهرة قضاة أربعة حنفياً ومالكيًا وشافعيًا وحنبليًا الملك الظاهر بيبرس. وكان سبب ذلك أن الملك الظاهر سأل القاضي تاج الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز في أمر فامتنع من الدخول فيه وكان تاج الدين قاضياً شافعيًا بالقاهرة. فقال له الملك الظاهر: مر نائبك الحنفي وكان القاضي الشافعي ينيب من شاء من علماء المذاهب الثلاثة في جزئيات خاصة عند الحاجة فامتنع تاج الدين من ذلك أيضاً فضم إليه قضاة ثلاثة على وجه ما تقدم وكان إحداث القضاة الثلاثة لم يقع مثل هذا في ملة الإسلام قط. وقال ابن ميسر في تاريخ مصر في سنة خمس وعشرين وخمسمائة (٥٢٥هـ) رتب أبو أحمد بن الفضل في الحكم أربعة قضاة يحكم كل قاض بمذهبه ويورث بمذهبه فكان قاضي الشافعية سلطان بن رشاد وقاضي المالكية أبا محمد عبد المولى بن الليثي وقاضي الإسماعيلية أبا الفضل بن الأزرق وقاضي الإمامية ابن أبي كامل ولم نسمع بمثل هذا. اهـ.

وقد علمت ما يترتب على تعدد القضاة إذا كان كل منهم يحكم بمذهبه من الخلل في

العقود وغير ذلك فلهذا منع منه الأئمة وجعلوه تفريقاً لكلمة المسلمين . وإنما الذي يجوز أن تعدد القضية أن يحكموا بمذهب واحد وعند الحاجة إلى الحكم بغير هذا المذهب يفوض إلى قاضي القضية أن ينيب عنه من شاء من علماء ذلك المذهب الذي قضت الحاجة بالحكم به ليحكم به في محل الحاجة .

## تخصيص القضاء بحسب الزمان

هو أن يفوض ولي الأمر لمن ولاة القضاء في جميع الأزمان ما عدا أيام الجمع والمواسم فبئنه عن القضاء بالحكم في يوم من تلك الأيام . هذا التخصص كان موجوداً في كل زمان . لكن في الصدر الأول كان يؤم بعض القضاة بالجلوس للقضاء في هذه الأيام حتى لا يحبو يوم لا يوجد فيه قاض يفصل في الخصومات بين الناس .

## تخصيص القضاء بالمكان

هو أن يخصص ولي الأمر من ولاة القضاء بأن يحكم في دائرة مخصوصة وأمكنة معينة فلا يحركه أن يحكم في غيرها ولو كان الحكم لأشخاص أو على أشخاص مقيمين بدائرتها . كان يخصص قاضي العربية مثلاً بأن يحكم في دائرة محكمتها المعينة وأن يخصص قاضي البحيرة بأن يحكم في دائرتها المعينة فلا يجوز لكل واحد منهما بعد هذا التخصيص أن يحكم في دائرة الآخر ولو كان المتقاضيان مقيمين بدائرتيه

وهذا التخصيص كان موجوداً في كل زمان إلى زمانه هذا . غير أنه في نظامه يختلف . فقد كان في الزمان الذي كان القضاء فيه يباع كالسلعة لا نظام فيه ولا تعيين من جهة ولي الأمر . بل يدور لتخصيص حسب الأهواء . فقد يشتري شخص قضاء جهات متعددة فيصبح هو بمقتضى ذلك له حق الحكم في جميعها . ويحل محل ولي الأمر البائع في ذلك ثم هو يتصرف في قضاء تلك الجهات كيف يشاء مراعيّاً ربحه الشخصي في منفعته غير مبال بما يعود بسبب ذلك من الضرر عليه وعلى أمته .

وفي أوائل حكم سعيد قسمت المحاكم وعينت الدوائر للمحاكم التي دخلت في قبضة الحكومة المصرية وهي ما عدا محكمتي مصر ومدينة السويس كما ذكرنا إلى أقسام ودوائر بالطريقة التي توافق الطريقة التي تنص عليها بالبند (٦٤) من اللائحة المتوجة بالأمر العالي نمرة ١١ سنة ١٨٨٠م واستمر العمل على هذا إلى أن قسمت المحاكم وعينت

دوائرها على النظام المعين بالمواد ١، ٢، ٣ من لائحة سنة ١٨٩٧م ثم قسمت تقسيماً أحسن وعينت دوائرها على وجه أتم وأكمل كالمدون بالباب الأول والباب الثالث من الكتاب الأول من قانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠.

## تخصيص القضاء بالأشخاص

ان يخصص ولي الأمر من ولاه القضاء بالحكم وفصل الخصومات بين أشخاص معينين كان يخصصه بالحكم بين الأشخاص المتوطنين بدائرة محكمة معينة فقط.

وذلك كأن يخصص قاضي مديرية الغربية مثلاً بالقضاء بين المتوطنين بدائرة مديرية الغربية. وقاضي البحيرة بالقضاء بين المتوطنين بدائرة مديرية البحيرة فإذا أصدر أمر ولي الأمر بعد ذلك بإخراج بعض البلاد من دائرة مديرية الغربية معزولاً عن القضاء بين الأشخاص المتوطنين بالبلاد المخرجة فليس له أن يحكم بعد ذلك في الحوادث التي تقع فيها الخصومة بين أولئك الأشخاص ولو حضر المتقاضين منهم أممه بمحكمته لا فرق في ذلك بين الحوادث المتأخرة من هذا التبديل والسابقة عليه وكان قاضي البحيرة متولي القضاء في تلك البلاد وله حق الحكم في الخصومة التي تقع بين أولئك الأشخاص في كل الحوادث بلا فرق كذلك بين حادثة ماضية وحادثة مستقبلية ولو فرض أن رجلاً كان متوطناً بدائرة مديرية الغربية ثم ارتحل عنها وغير محل وطنه وتوطن بدائرة مديرية البحيرة صار حق الفصل في القضايا التي ترفع على هذا الرجل من خصائص قاضي مديرية البحيرة وصار قاضي الغربية معزولاً من القضاء فيها بلا فرق في ذلك كله بين الحوادث السابقة على الارتحال ونقل الوطن وبين المتأخرة عن ذلك.

وهذا التخصيص لم يكن موجوداً في الأزمنة الماضية حتى بعد صدور اللائحة المتوجة بالأمر العالي نمرة ١١ سنة ١٨٨٠م بل كان من خصائص كل محكمة أن تنظر وتحكم في الدعوى التي أرباب الخصومة فيها ممن يكونون موجودين وقت الدعوى والمرافعة بدائرة ولايتها ولو كان محل إقامتهم بعيد هذه الدائرة (راجع بند ٦٢ من تلك اللائحة).

وقد نشأ عن ذلك الفوضى والخلل في الأحكام حتى كان بعض المتقاضين وهو من الصعيد الأعلى يذهب إلى الإسكندرية مثلاً فيدعي وفاة شخص ووراثته له ويحكم له بذلك. ويذهب شخص آخر لدى محكمة أخرى فيدعي وفاة ذلك الشخص بعينه ويحضر

إرثه فيه فيحكم له على خلاف الحكم الأول وما كانت الدعوى بناء على تلك الفوضى ترفع على الأخصام الحقيقيين الذين يكونون منازعين للمدعي . بل كان المدعي متى حضر لدى أي محكمة يتخذ له مديوناً جعلياً لمن يدعي وفاته ووراثته ويجعله خصماً له في الدعوى التي يرفعها ويطالبه بذلك الدين الجعلي أو نصيبه منه ويحكم له بما يريد على خلاف الحقيقة .

وتارة كان المدعي متى حضر لدى أي محكمة شاء يتخذ مديوناً جعلياً لمن يدعي أنه وكيل عنه في البيع والهبة وقبض الحقوق وسائر التصرفات الشرعية توكيلاً عاماً ويجعل ذلك المديون الجعلي خصماً له في الدعوى ويطالبه بطريق التوكيل عن موكله بذلك الدين الجعلي فيعترف المدعى عليه بذلك الدين وترتبه في ذمته لموكل المدعي وينكر ما عدا ذلك فيثبت المدعي دعواه التوكيل المذكور بشهادة شاهدين ويحكم له به .

وبعد ذلك يتصرف الوكيل المذكور في عقارات وأطيان ذلك الموكل بالبيع وغيره وذلك الموكل غائب لا يعلم شيئاً من ذلك فإذا عاد وجد كل ملكه أو جله مبيعاً لغيره .

وكثيراً ما ضاعت حقوق بسبب ذلك الخلل وهذه الفوضى وقد شاهدنا منذ كنا بقضاء مديرية المنيا شيئاً كثيراً من هذا القبيل ولا يزال موجوداً بمضابط تلك المحاكم ومسجلاً بسجلاتها على عامليه وبناء على ذلك صدر أمر عال بأن القضاة الشرعيين والنواب لا يحكمون إلا في الدعوى الواقعة بين الأشخاص المتوطنين بدائرة كل منهم وإذا اختلفت جهة المتدعين أو تعددت جهات توطن المدعى عليهم يراعى بند (٦٣) من تلك اللائحة فرفع هذا الأمر العالي بعض الضرر . ولكن ما زال اتخاذ المديون الجعلي في الخصومات باقياً .

واستمر العمل على هذا إلى أن صدرت لائحة سنة ١٨٩٧م فاندرج فيها ما خصصه الأمر العالي المشار إليه مع تلافي ضرر المديون الجعلي بأن منع سماع الدعوى على غير خصم شرعي حقيقي (راجع مواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٨ من هذه اللائحة) وقد نص عليه في قانون نمرة ٣١ أيضاً لكن على وجه أتم وأكمل (راجع الباب الرابع في اختصاص المحاكم بالنسبة لمحل الإقامة ومحل العقار من الكتاب الثالث) فكان العمل على ذلك إلى يومنا هذا وبذلك ارتفع الضرر وزالت الفوضى .

## تخصيص القضاء بالحوادث

### وعدد من يقضى

هو أن يخصص ولي الأمر من ولاه القضاء أن يحكم في بعض الحوادث دون البعض كأن يفوض له الحكم في ما عدا حوادث الجنائيات والجنح والمخالفات. أو أن يفوض بعض قضاته أن يحكم في حوادث الزواج والطلاق والنفقات والموارث والأوقاف فقط على طريقة مخصوصة ويفوض للبعض الآخر منهم أن يحكم في الحوادث الأخرى.

فلو فرضنا أن قاضى مديرية البحيرة كان مأذوناً له بالحكم والقضاء وحده في الحوادث والقضايا الكلية والجزئية في دائرة المديرية كلها ثم ضم ولي الأمر مع قاضى البحيرة غيره من القضاة وجعلهم جميعاً ينظرون القضايا معاً بدون انفراد أحدهم بالحكم وخصصهم بالقضاء والفصل في القضايا الكلية فقط، وجعل لكل قاض من قضاة المراكز حق الانفراد بالقضاء ولكن خصص كل واحد منهم بالنظر والقضاء في القضايا الجزئية ابتدائياً كان القضاء الذين خصصهم بالقضاء في القضايا الكلية معرولين عن القضاء معاً في القضايا الجزئية ابتدائياً وكل قاض من قضاة المراكز معزولاً عن أن يحكم بانفراده في القضايا الكلية مطلقاً أو في القضايا الجزئية استثنائياً بلا فرق في ذلك بين القضايا السابقة على هذا التعديل أو المتأخرة عنه.

وهذا التخصيص أيضاً لم يكن موجوداً في الأزمنة السابقة على سنة ١٨٩٧م بل كان لكل قاض أن يحكم في كل ما رفع إليه من الدعاوى على اختلاف أنواعها إلا فيما يتعلق بإسناد القضاء المتعدد بحيث يحكمون معاً بدون انفراد فقد وجد في مصر والإسكندرية (راجع بند ٢٣، ٢٤، ٢٦ من اللائحة المتوجة بالأمر العالى الصادر في سنة ١٨٨٠).

ثم حدث بعد ذلك التخصيص في سنة ١٨٩٧ على الوجه المبين بالمواد ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠ من لائحة سنة ١٨٩٧ ثم عدل ووجد ذلك التخصيص على وجه أكمل وأتم في قانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ (راجع مواد ٢، ٣ من الباب الثاني من الكتاب الأول والباب الأول والثاني والثالث والرابع من الكتاب الثاني ومواد ١٠٠، ١٠١، ١٣٧).

## بيان وقوع التخصيص

مما قلنا يعلم أن التخصيص واقع بجميع أقسامه الآن في القضاء الشرعي بالأقطار المصرية وأن قضاة القطر المصري الشرعيين صاروا جميعاً ممنوعين عن القضاء وسماع الدعاوى في كل الحوادث إلا بالقيود والأوضاع المبينة بقانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ فلا يجوز لهم أن يسمعوا القضايا المتعلقة بالوقف أو الإقرار به مثلاً إلا بالقيود والأوضاع المبينة بذلك القانون بقطع النظر عن الزمان الذي وقعت فيه أو ستقع فيه تلك الحوادث لا فرق في ذلك بين ما كان سابقاً على صدور هذا القانون وما كان متأخراً عنه إلا فيما نص ذلك القانون عليه بالمواد (١٠٠، ١٠١).

### دفع شبهة

ربما يخطر على البال أن القواعد العامة تقضي أن القوانين إنما يعمل بها من تاريخ صدورها فلماذا لم تتبع هذه القواعد في تخصيص القضاء بجميع أقسامه وقررنا أن التخصيص يعمل به في الحوادث كلها بلا فرق بين المتأخر منها والمتقدم.

- قلت نعم هو كذلك لكن ذلك خاص بالقوانين المتعلقة بالأحكام التي يبنى عليها القضاء وتصدر على مقتضاها أحكام القضاء. وذلك كأن يصدر قانون ينص فيه على أن الحكم في الحادثة الفلانية كذا ثم يجيء قانون آخر ينص فيه على حكم آخر لتلك الحادثة بعينها فإن الحوادث الماضية السابق وقوعها قبل صدور القانون الثاني يكون القضاء فيها على حسب المنصوص في القانون الأول وهذا لا فرق فيه بين القوانين الإلهية الشرعية والقوانين الوضعية يعلم ذلك من يرجع إلى النصوص الشرعية وما قرره علماء الشريعة قاطبة في ناسخها ومنسوخها وأنه لا يعمل بالتاسع إلا من تاريخ صدوره والعلم به فيما يتعلق بأحكامها.

وأما القوانين المتعلقة بالإجراءات والنظام دون الأحكام. فهذه كما تسري على الحوادث المتأخرة عنها تسري على المتقدمة عليها والقوانين التي تتعلق بتخصص القضاء الشرعي على وجه ما ذكرنا إنما تتضمن العزل والتولية على الوجه الذي فصلناه. وحيث كانت كذلك كان العمل بها واجبا وكما تسري على الحوادث المتأخرة عن صدورها تسري على الحوادث السابقة على صدورها كما قلنا غير مرة لأن القاضي بعد عزله من القضاء ليس له أن يفصل في شيء من الحوادث لا فرق في ذلك بين ما كان منها متقدماً على عزله وما

كان متأخراً عنه . ولا فرق في ذلك أيضاً بين أن يكون عزله من القضاء بالكلية أو أن يكون عزله منه في مكان وتوليته في مكان آخر أو في زمان وتوليته في زمان آخر أو بالنسبة لأشخاص وتوليته بالنسبة لأشخاص آخرين أو في حوادث وتوليته في حوادث أخرى كما هو شأن التخصيص .

هذا هو الذي تقتضيه القواعد الشرعية في تخصيص القضاء بأقسامه على الوجه الذي أوضحناه . ألا ترى أنه بعد تشكيل المحاكم الأهلية خصصت تلك المحاكم بنظر القضايا المدنية دون المحاكم الشرعية التي كانت تنظر ذلك من قبل وبذلك صارت المحاكم الأهلية تنظر ما كان بعده . وغاية الأمر أنها تطبق أحكامها على القوانين السابقة على تشكيلها وتطبق أحكام قانونها على الحوادث الصادرة بعد التشكيل وأما المحاكم الشرعية فصارت لا تنظر شيئاً من هذا القبيل بلا فرق بين السابق على تشكيل المحاكم الأهلية والمتأخرة عن تشكيلها وما ذاك إلا لأن التخصيص على وجه ما ذكر عزل قضاة المحاكم الشرعية عن نظر تلك الدعاوى المدنية مطلقاً في نظر الحكومة وصار السابق واللاحق من خصائص المحاكم الأهلية وإن اختلف تطبيق الأحكام .

## بيان أن التخصيص في حوادث الأوقاف قديم

لم يكن التخصيص الذي نص عليه بقانون نمرة ٣١ ولائحة سنة ١٨٩٧ ميلادية فيما يتعلق بحوادث الأوقاف قاصراً على تاريخ صدور تلك اللائحة وذلك القانون بل أن ذلك التخصيص موجود باللائحة المتوجة بالأمر العالي نمرة ١١ سنة ١٨٨٠ ميلادية ومنصوص عليه في بنودها كما يعلم من الرجوع إليها وفهم روح المراد من وضعها (راجع بند ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧) ولكن نظراً لما كان عليه رجال القضاء . ومن يرجع إليه في ذلك الوقت من التوسع في القضاء واعتقاد أن الأدلة الخطية لا يعمل بها بلا فرق بين ما كان يحتمل منها التزوير وبين ما لا يحتمله لم يعملوا بما دون تلك اللائحة إما لاعتقادهم أن ما بها مخالف للشرع وإن كان الواقع أن الحكم الشرعي على خلاف ما يعتقدونه . وإما لعدم فهم المراد من تلك اللائحة . وعلى كلا الأمرين فهم كانوا يعملون بما تشهد به الشهود فقط وإن كانت شهادتهم ظاهرة في التزوير ظهور الشمس في رابعة النهار فإن البعض من أولئك القضاة ربما سمع شهادة شهود في حادثة وقف يكون الواقف فيها قد مات قبل ذلك بنحو مائة سنة أو

أكثر والشاهد مع ذلك يشهد أن ذلك الواقف أخرج فلاناً من ذريته من وقفه أو غير في وقفه وما شاكل ذلك. والقاضي يعلم ضرورة أن مثل هذا الشاهد حديث السن لم يدركه الواقف ولا أدركه أبوه ولا جده الأدنى ولا الأعلى.

## بيان الباعث الذي حمل الحكومة على التخصيص

رأت الحكومة أن الناس قد تجاوزوا الحدود في الدعاوى الكاذبة وفي شهادة الزور وجاراهم على ذلك كثير من قضاة هذا الزمان ورأت أيضاً أن أكثر ما وقع في ذلك وكثرت فيه المطامع هو الأوقاف والموارث. فإن الشخص قد يموت ولا يكون له زوج ولم يصدر منه وقف، أو له زوج ولكن لم يحصل بين الزوجين فرقة، أو صدر منه وقف من زمن قديم بشروط معينة، ومات قبل أن يغير شيئاً من شروط وقفه، ولكن يجيء ذوو المطامع في الوقف أو التركة فينتحلون زوجاً أو زوجة للشخص الميت طمعاً في الميراث أو يدعون باطلاً أن الميت وقف قبل موته على كيفية مخصوصة تجعل من ليس وارثاً مستحقاً ومن كان وارثاً غير مستحق أو يدعون أن الواقف أخرج فلاناً وذريته وغير شروط وقفه ويقصدون بذلك الحصول على مطامعهم.

يعلم بعض ذلك من رجوع إلى الدعاوى التي رفعت من بعض أصحاب الوظائف العالية فيما يتعلق بعقارات وأطيان أحد الأعيان بأنه وقفها ورفع دعواه إلى محكمة كان له نفوذ فيها. ويقصد بذلك حرمان وارث وإدخال من ليس بوارث.

فهذه الدعاوى وأمثالها حمل الحكومة في التخصيص ولو لم يصدر ذلك التخصيص لضاعت الحقوق. فإنه بعد صدور القانون قبرت تلك الدعاوى الكاذبة.

وكذلك لو رجعنا إلى دعاوى رفعت من بعض السيدات على أولاد زوجها قالوا إنها ليست زوجة. ولم أحضرت عقد زواجها الرسمي بادروا بقولهم: أنها طلقت ورفعوا دعوى طلاقها. وكان كل من وكيلي الخصمين يأتي بدفع خصمه. فوكيل خصمه يدفع دفعه وهكذا تكرر الدفع من كل منهما مراراً إلى أن وصل الأمر إلى أن وكيل الزوجة ادعى أن زوجها في حياته أقر بروجيتها ولا زال يقر ويكرر الإقرار إلى أن خرجت روحه. فادعى خصمه أن زوجها ضيقها ثلاث في حال صحته ولا زال يقر بطلاقها ويكرر إقراره بذلك إلى أن خرجت روحه.

وبعد أن كلف كل إثبات ما يدعيه وقمت البيئة التي ارتدت إليها ذمة القضاة ورجحت القرائن صدقها في شهادتها على قيام الروحية وبقائها على عصمة زوجها إلى أن توفي امتنع المدعى عليهم ووكيلهم من الحضور إلى المحكمة والدخول محس لقضاء ولم يكن إحضارهم بالقوة. فعند ذلك رجعت المحكمة إلى ما هو لإراح في مذهب أبي حنيفة من الأقوال في مثل هذه الحادثة فوحدت أن أرجح الأقوال هي قول أبي يوسف من أنه يجوز تزكية الشهود في غيبة المدعى عنهم والحكم عليهم في غيبتهم. فعمست به وحكمت بزوجة موكله المدعي لمتوفى وبمنع دعوى طلاق المدك

وكان هذا الحكم أول حكم صدر من نوعه في المحكمة المصرية في لأزمة المتأخرة. ففتح ذلك الحكم باب الحكم على لعنة لراح من ماء احضار لخصوم بالقوة. فسنت لأئحة سنة ١٨٩٧ ميلادية نصت فيها على الحكم على (العاب) كما نصت عليه بقانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ ميلادية على الوجه السديد بالتفصيل الذي من نص لراع في الأحكام من ذلك لقانون كما أنها نلاف للاحل بالدفع لمتكررة وأوجب رفض كل دفع رأت فيه لمحكمة تلبس وحتبلاً وأن يبين ذلك بالاحضار وكذلك وأوجب رفض الدعوى بالإقرار على الوجه المبين بالمادة (١٢٩) من ديث قانون راجع لسنة (١٠٩).

وقد كنت وقتئذ العضو الأول ورئيس المحس لعسي سحكة مصر لشرعية ومه سمعوا هذه القضية وحكموا فيها

ودعوى بعض الأعيان بىخراج بنت أخيه من وقف جده بعد من صوب ولا رأت الدعوى منظورة بمحكمة مصر الشرعية إلى أن صدر التخصيص المذكور في لأحة سنة ١٨٩٧ ميلادية. فقبرت تلك الدعوى إلى الآن أيضاً

وكذلك يعلم من رجع إلى دعوى إحدى السيدات الروحية لأحد لأعيان ونولا صدور إرادة سنية بمنع القضاة من سماع كل ما يرفع على تركة أحد لأعيان المذكور واعتبر الحكومة ذلك المنع سارياً على الماضي لما وقفت الدعوى عند حد ولكن صدور تلك الإرادة قبرت أيضاً.

وغير ذلك من الحوادث أكثر مما يحصى كما يعلم لمن رجع إلى مصاطب وسجلات محكمة مصر الشرعية فإن فيها من أمثال هذه الحوادث ما يقضي بالعجب للعجاب. وفي غير تلك المحكمة ما هو أعجب وأغرب. لما رأت الحكومة كل ذلك وضعت اللوائح

وصرحت بتخصيص القضاء على الوجه المدون بلائحة سنة ١٨٩٧ ميلادية وقانون نمرة ٢٥، ٣١ ووضعت القيود التي تمنع بالقدر المستطاع وقوع التزوير ويرد أرباب الدعاوى الباطلة على أعقابهم خاسئين .

وكان أكبر ناعث للحكومة على ذلك مواد الأوقاف وتغيير شروطها وحوادث الزوجية والطلاق التي يدعيها المبطلون بعد موت أحد الزوجين خصوصاً ما كان من تلك الحوادث قديماً سابقاً على صدور تلك اللوائح . اهـ .

## حكمة الوصاية

إننا في هذا الباب نقول إن الوصي وناظر الوقف شبيهان في حفظ الأمانة . ووجه الشبه بينهما أنه وكل إليهم المحافظة على ما ليس لهما حق التصرف فيه إلا بالشروط الشرعية التي قررها الشارع بحيث إذا مالت أنفسهما إلى مس هذه الأموال بأذى استحق كل واحد منهما العذاب . سواء أكان بأعمال في إنمائها أو اختلاس أو احتيال في سلبها . بطرق يوهمون الناس بها أنها في صالح القصر .

وإذا أردت أن تعرف خطر الوصي وخرج موقفه وكل من يأكل أموال اليتيم ظلماً وعدواناً فافقرأ قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ . إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتِمِ ظُلْمًا إِنَّمَّا يَكُونُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١﴾ .

والحكمة في إقامة الوصي . أن الرجل إذا مات وترك ثروة ومالاً لورثته وكان فيهم الصغير القصر الذي لا يحسن التصرف في ماله طمع فيه غيره . خصوصاً أقرب الناس إليه الذين يظهرون العطف والحنان على القاصر وهم في الحقيقة يريدون اغتيال أمواله بالباطل . فكان من الحكمة أن يكون للقاصر وصي أمين شفوق . قلبه ملؤه الرحمة والحنان مشهود له بالتقوى والعفة ونزاهة النفس . وعلى الجملة يكون قائماً مقام أبيه من كل الوجه . ويمتد سحلاً تماً لو كان حياً ولقد رأينا كثيراً من الناس ممن عرفوا خطر هذه الوصاية يأبى الواحد منهم أن يكون وصياً ، ولو بذل له من المال شهرياً المبالغ الطائلة . وقد

عرفوا ما أعدّه الله للوصي الذي يخون ولا يقوم بواجب الصدق والأمانة والاحتراز من الشبهات من العذاب الأليم .

ونرى الوصي الآن إذا كان صالحاً تقيّاً أقل شيء يعمل به خلط ماله بمال القاصر واشتغل فيه سواء كان بالتجارة أو الزراعة أو ما شاكل ذلك . فالأوصياء إذا لم يؤدوا وظيفتهم بالأمانة فإنهم يأكلون في بطونهم النار وفي الآخرة يكونون مع الفجار : أما إذا عدلوا وراعوا الذمة وشرفها فهم أرفع الناس منزلة في الدنيا ويوم القيامة لهم أجر كبير وثواب عظيم .

## حكمة الحجر

إن من الحكم الجميلة الجليلة الفائدة حكمة الحجر . وذلك أن الشارع الحكيم رأى أن من يصاب بخلل في عقله كجنون أو عته تكون أمواله معرضة للضياع . لأنه لا يحسن التصرف . فقرر الشارع الحجر عليه حتى تكون الأموال مصونة من الأيدي التي تسلب أموال الناس بالباطل والغش والتدليس . وتكون مصونة أيضاً من سوء تصرف المالك .

ولما رأى الشارع الحكيم أيضاً أن الذين يسترسلون في غلواء الفسق ، انفجور والخلاعة ويبددون أموالهم ذات اليمين وذات الشمال في حكم المجانين والمعتوهين . قرّر الحجر عليهم صوتاً لأموالهم وحرصاً على أرزاق أولادهم ومن يعولونهم في حياتهم وبعد مماتهم . فلو أن المسلمين جروا على القاعدة التي قررها الشارع الحكيم تدمماً لما رأينا أمام أعيننا العائلات الكثيرة التي أحنى عليها الدهر وشتت شملها الفقر بسبب تبذير هؤلاء الوارثين الذين يروحون ويغدون بين التديم والكأس والعهات الذين يسلبون عقولهم بعد سلب جيوبهم .

ولم يقف الأمر في الحجر على من سبق بل يحجر أيضاً على من يتعرض للإفته وهو جاهل لا يعلم حقيقة الحكم الشرعي فيضل ويضل وتصبح فتنة بين المسلمين من وراء فتياه وكذا يحجر على الطبيب الجاهل الذي يداوي الأمة وهو لا يعلم شيئاً من فن الطب . فتروح أرواح طاهرة بين يديه لجهله . وينتج من ذلك بلاء عظيم وخطب جسيم . وكذا يحجر على المكاري المفلس . لأنه يتلف أموال الناس بالباطل وقد جاء في المبسوط ما يأتي :

إعلم أن الله تعالى خلق الورى وفاوت بينهم في الحجى فجعل بعضهم أولي الرأي والنهى ، ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى وجعل بعضهم مبتلى ببعض أصحاب الردى

فيما يرجع إلى معاملات الدنيا كالمجنون الذي هو عديم العقل والمعتوه الذي هو ناقص العقل. فأثبت الحجر عليهما عن التصرفات نظراً من الشرع لهما واعتباراً بالحجر الثابت على الصغير في حال الطفولية بسبب عدم العقل بعد ما صار مميزاً بسبب نقصان العقل. وذلك منصوص عليه في الكتاب فيثبت الحجر في حق المعتوه والمجنون استدلالاً بالنصوص بطريق التشبيه. لأن حالهما دون حال الصبي. فالصبي عديم العقل إلى الإصابة عادة. ولهذا جاز إعتاق الصبي في الرقبة الواجبة دون الجنون. فأما إذا بلغ عاقلاً فلا حجر عليه بعد ذلك على ما قال أبو حنيفة رحمه الله: الحجر على الحر باطل. ومراده إذا بلغ عاقلاً وحكى عنه أنه كان يقول: لا يجوز الحجر إلا على ثلاثة. المفتي الماجن. وعلى الطبيب الجاهل وعلى المكاري المفلس لما فيه من الضرر الفاحش إذا لم يحجر عليهم. فالمفتي الماجن يفسد على الناس دينهم. والطبيب الجاهل يفسد أبدانهم. والمكاري المفلس يتلف أموالهم. فيمنعون من ذلك دفعاً للضرر.

وقال في موضع آخر من هذا الباب. إن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه كان يفني ماله في اتخاذ الضيافات حتى اشترى داراً للضيافة بمائة ألف. فبلغ ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه. فقال: لآتين عثمان ولأسأله أن يحجر عليه. فاهتم بذلك عبد الله رضي الله عنه وجاء إلى الزبير رضي الله عنه وأخبره بذلك. فقال: أشركني فيها فأشركه. ثم جاء علي إلى عثمان رضي الله عنه وسأله أن يحجر عليه فقال: كيف أحجر على رجل شريكه الزبير، وإنما قال ذلك لأن الزبير رضي الله عنه كان معروفاً بالكياسة في التجارة فاستدل برغبته في الشركة على أنه لا غبن في تصرفه.

فهذا اتفاق منهم على جواز الحجر بسبب التبذير. فإن علياً رضي الله عنه سأل وعثمان اشتغل ببيان العذر. واهتم لذلك عبد الله رضي الله عنه. واحتال الزبير لدفع الحجر عنه بالشركة. فيكون اتفاقاً منهم على جواز الحجر بهذا السبب.

## حكمة الحجر على السفهاء وغيرهم

شرع الله شريعة الحجر على السفهاء وغيرهم وإقامة القوام عليهم رحمة بهم فانقلبت عليهم نقمة فأصبح الذي لا يقدر أن يسرق خوفاً من العقاب قادراً أن يسرق تحت راية هذه الشريعة التي استعملوها في غير موضعها وانتقلت الأموال الكثيرة من أيدي أصحابها مخافة أن يسرقوا منها إلى أيدي آخرين يبعثونها حسبما يشاؤون حتى أصبحنا ننحي باللائمة على

جمع الأموال وخزنه للوارثين فمن يدرينا أنه لا يكون لوارثنا من بعدنا لص من هؤلاء القوم الذين لا يخشون عذاباً ولا عقاباً ويفعلون تحت ستار الشفقة والرحمة ما تمنعه الشريعة الإسلامية. أو نعطي من العمر ما يمكننا من تربية أولادنا بأيدينا قبل أن يظفر بهم وصي من الأوصياء فيميت فيهم العاطفة ويضعف فيهم العقلية فيختل توازنهم في الحياة ويلحقهم من المخازي والفضائح ما يجعل الإنسان منا منزعجاً في قبره غير مستريح في مرقده.

وقد حصلت قضية قد ظهر فيها جشع الوصي ظهوراً ملموساً لا يحتاج إلى برهان. إذ أنه ما تم له ما أراد من الحجر على المحجور عليه استأثر بكل ما يملكه المحجور عليه وقبض عليه بيد من حديد حتى اجتز وبره وكشط جلده فلم يبق منه إلا هيكلًا ولم يكتف بهذا بل عمد إلى المحجور عليه نفسه فلم يتركه هائناً باسمًا يقرأ تارة سورة الجمال في وجه زوجته جالساً بين يديه وتارة يتلذذ بعذوبة ألفاظها ويترنم بين هذا وذاك بما توحيه نفسه ويطير بأجنحة خياله في عالم بديع من عوالم الغيب لأنه يريد أن يغير بنفسه من هذا العالم المملوء بالآلام والأحزان ويطارد كل خاطر من خاطرات الهموم التي تتطاير حول قلبه ليستكمل لذته ويتغلغل في أعماق المتعة (التمتع) بزوجه بل عارض في زواجه بها فلم يجزه لما له من حق الولاية وأنه صاحب السلطان المطلق يذل من يشاء ويعز من يشاء جل قدراً أن يزاحمه مزاحم في تلك الجنة التي يتصرف فيها بغير حساب ولا عقاب وهو الذي وضع في عنق المحجور عليه قيداً من حديد لا فكاك له من بعده إلى يوم يبعثون.

وأسفاه هل يعلم المقبور ما فعل بماله وولده وأن المال قد ورثه غير وارثه واستولى عليه غير صاحبه وأن الولد أصبح بعد العز والرفاهية والدور والقصور ولبس الديباج والحرير يطلب المضغة فلم يجدها وشربة الماء فلا يعثر عليها وأنه يبست الليالي مطروحاً في زاوية من زوايا الإهمال. لا وطاء له غير أديم التراب ولا غطاء له غير قطع السحاب. وهلا أعد عدته لليوم الذي لا ينفع فيه مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ويكشف فيه المستور ويفتضح المكنون فيمسك المورث ولده وفلذة كبده بيمنه ووصيه وعدوه بيسراه ثم يناجي ربه ويقول: اللهم إن هذا الكاذب الذي خانني في ولدي ومالي خذ لولدي بحقه من هذا الظالم الذي سرق ماله وعذب نفسه ونقص عيشه فأنت أعدل الحاكمين وأرحم الراحمين.

فهذا الوصي الذي سيلقى جزاءه إن شاء الله رفع دعوى أمام المحكمة الشرعية طلب الحكم له على زوجة المحجور عليه بفسخ عقد زواجها بسبب العته في مجلس حسي مصر

بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وولايته على المحجور عليه وأنه أقرب عاصب إليه لأنه ابن أخيه شقيقه وقد باشر المحجور عليه عقد الزواج بنفسه قبل توقيع الحجر عليه وقد علم المدعي بهذا الحجر بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بعد الزواج بشهر وبعد توقيع الحجر بنصف شهر وتقدم بهذه الدعوى لقلم كتاب المحكمة ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بعد العلم بالزواج بنصف شهر تقريباً فلم يجزه. ووكيل المدعى عليه صادق على صدور عقد الزواج وعلى الحجر في تاريخه السابق وعلى مباشرة المحجور عليه وقال إن الولي أقره بعد الحجر. ونوقش الزوجان المناقشة المدونة بمحضر الجلسة وترافع كل بما دؤن في المحاضر فحكمت المحكمة حكمها بناء على الحثيات التالية :

### المحكمة

الفقه يقضي بأن الخصم في أمور الزوجية الخاصة بالصغير الأب ووصيه والجد ووصيه. فإن لم يكن فوصي القاضي وأن ولي المال هو الخصم في أمور الزوجة الخاصة بالصغير. والمعتوه كالصغير.

ومن حيث أن هذا الولي هو الذي تقدم بهذه الخصومة دون القيم وهي في أمور الزوجية فلا مانع من سماعها منه بما له من الولاية لأن الحق في ذلك ثابت لكل منهما على الكمال فلا يتجزأ ولأن ترك صاحب الحق حقه لا يمنع من أن يطلبه من يليه في هذا الحق.

ولكن هذه الدعوى كيدية الغرض منها الحيلولة بين الزوجين ومنعهما من الزواج حتى لا تزاحم هذه الزوجة في مال المحجور عليه فسعى إلى توقيع الحجر. وقد تم ذلك في ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وكان قد صدر عقد الزواج قبل ذلك في ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٣ وقد علم به المدعي قبل تقديم هذه الدعوى بنصف شهر تقريباً فهو صحيح نافذ والأصل في العقود الصحة وفي الناس العقل لأن العتة لا يثبت إلا بحجة تامة ويثبت من حين الحكم به فقبل القضاء تكون تصرفات المعتوه صحيحة نافذة وبعد القضاء به تكون تصرفاته الدائرة بين النفع والضرر متوقفة على الإجازة.

ومن حيث أن الفقه يقضي بأن عقد النكاح يصح بشرطين :

الأول: أن تكون المرأة محلاً لعرض النكاح عليها بأن تكون غير محرمة على من يريد تزوجها.

**الثاني:** أن يحضر العقد شاهدان فلم يكن من شروط صحته العقل .

ومن حيث أن الخصمين متفقان على أن الزوج محجور عليه للعتة وأن المدعي وليه وأنه باشر عقد الزواج بنفسه وعقله فهو كالصبي المميز في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه وتصرفه إن كان نافعاً صح بلا إذن وإن كان ضاراً فلا يصح ولو أذن الولي . وما تردد بين النفع والضرر توقف على الإجازة .

وقد نصوا على أن للصبي أن يتزوج بإذن الولي أو الوصي والمعتوه مثله له أن يتزوج بإذن الولي أو القيم ، ومن حيث إن الولي معترف بأنه لم يرد هذا العقد وقت علمه به ولا وقت صدوره فقد أجازته لأن الإجازة كما تكون بالقول تكون بالدلالة كما نص على ذلك في الجزء الثاني من الدر المختار فيتعين الآتي (لهذا) قرنا رفض الدعوى حضورياً .

استؤنف هذا الحكم وتأييد في محكمة مصر الابتدائية الشرعية .

## حكمة الحدود

إن الله سبحانه وتعالى وإن كان قد جعل لمن يرتكب الذنوب والآثام عقاباً يوم القيامة . إلا أن ذلك لا يمنع الناس عن ارتكاب ما يضر بالمصلحة الخصوصية والعمومية في الحياة الدنيا . وأيضاً إن من الناس من له قوة وسلطان لا يقدر المظلوم الضعيف على أخذ حقه منه وبذلك تضيع الحقوق ويعم الفساد .

من أجل ذلك وضعت الحدود وضعاً شرعياً كافلاً لراحة البشر في كل زمان ومكان حتى تمتنع الجرائم التي ترتكب وكل فعل يحدث في الأرض فساداً لا يمكن إصلاح هذا إلا بالعقوبة .

## الحكمة في جعل إقامة الحد للإمام

إن الإنسان إذا ارتكب جناية مثل القتل والسرقة والنصب والاحتيال وما شاكل ذلك ، واردنا أن نقص منه . فلو أقيم الحد من ولي المقتول مثلاً أو صاحب العين المسروقة لأدّى ذلك إلى فتنة كبيرة في الأمة لا تحمد عقباها . بل يقع بسببها الخراب والدمار خصوصاً إذا كان الجاني له قوة وعصبة مانعة . وهذا الأمر مشاهد ومحسوس برأي العين .

من أجل ذلك جعل الشارع الحكيم للإمام العام أو نائبه الحق في إقامة الحدود كلها

أو بعضها لأنه هو المتصرف المطلق بمقتضى وظيفته الدينية. وهو ذو قوة وشوكة وسلطان يمكنه أن يقتصر من الجاني من غير أن تحصل أي فتنة في الأمة. وقد ورد في البدائع ما يأتي:

أن يكون المقيم للحد الإمام أو من ولاه الإمام. وهذا عند الحنفية. وعند الشافعية ليس بشرط. ولرجل أن يقيم الحد على مملوكه إذا ظهر الحد عنده بالإقرار أو بالمعينة. بأن رأى عبده زناً بأجنبية. وكذلك في إقامة المرأة الحد على مملوكها. وإقامة المكاتب الحد على عبد من أكسبه احتج الشافعي رضي الله عنه بما روي عن سيدنا علي كرم الله وجهه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم» وهذا نص. وروي عنه أيضاً أنه قال: «إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها فإن عادت فليجلدها فإن عادت فليبعها ولو بصفير» أي بحبل وهذا أيضاً نص في الباب. ولأن السلطان إنما ملك الإقامة لتسلطه على الرعية وتسلط المولى على مملوكه فوق تسلط السلطان رعيته. ألا ترى أنه يملك الإقرار عليه بالدين ويملك عليه التصرفات. والإمام لا يملك شيئاً من ذلك. فلو ثبت الجواز للسلطان فالمولى أولى. ولهذا ملك إقامة التقرير عليه كذا الحد.

وقلت الحنفية: إن ولاية إقامة الحدود ثابتة للإمام بطريق التعيين والمولى لا يساويه فيم شرع له بهذه الولاية. فلا يثبت له ولاية الإقامة استدلالاً بولاية إنكاح الصغار والصغائر لأنها لما ثبتت للأقرب لم تثبت لمن لا يساويه فيما شرع له الولاية وهو الأبعد. وبيان ذلك أن ولاية إقامة الحد إنما ثبتت للإمام لمصلحة العباد وهي صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم. لأن القضاة يمتنعون من التعرض خوفاً من إقامة الحد عليهم. والمولى لا يساوي الإمام في هذا المعنى. لأن ذلك ذلك يقف على الإمامة. والإمام قادر على الإقامة لشوكته ومنعته وانقياد الرعية له قهراً وجبراً. ولا يخاف تبعة الجناة وأتباعهم لانعدام المعارضة بينهم وبين الإمام. وتهمة الميل والمحابة والتواني عن الإقامة منفية في حقه فيقيم على وجهها فيحصل الغرض المشروع له الولاية بيقين.

وأما المولى فربما يقدر على الإقامة نفسها وربما لا يقدر لمعارضة العبد إياه فيمنعه عن الإقامة. وكذلك يخاف على نفسه وماله من العبد الشرير لو قصد إقامة الحد عليه أن يأخذ بعض أمواله ويقصد إهلاكه ويهرب منه فيمتنع عن الإقامة. ولو قدر على الإقامة فقد يقيم وقد لا يقيم لم في الإقامة من نقصان قيمته بسبب عيب الزنا والسرقة. أو يخاف سرابة

الجلدات إلى الهلاك. والمرء مجبول على حب المال. ولو أقام فقد يقيم على الوجه وقد لا يقيم على الوجه بل من حيث الصورة فلا يحصل الزجر. فثبت أن المولى لا يساوي الإمام في تحصيل ما شرع له من إقامة الحد فلا يزاحمه في الولاية بخلاف التعزير من وجهين:

أحدهما: أن التعزير هو التعيير والتوبيخ وذلك غير مقدر. فقد يكون بالحبس وقد يكون برفع الصوت وتعيبس الوجه. وقد يكون بضرب أسواط على حسب الجناية وحال الجاني. والمولى يساوي في هذا لأنه من باب التأديب فله قدرة التأديب ولا يوجب نقصاناً في مالية العبد ولا تعيباً بخلاف الحد.

والثاني: إن في التعزير ضرورة ليست في الحد لأن أسباب التعزير مما يكثر وجوده فيحتاج المولى إلى أن يعزر مملوكه في كل يوم وفي كل ساعة. وفي الرفع إلى الإمام في كل حين وزمان حرج عظيم على المولى. ففرضت إقامة الحد إلى المولى شرعاً. أو صار المولى مأذوناً له في ذلك من جهة الإمام دلالة وصار نائباً عن الإمام فيه. ولا حرج في الحد لأنه لا يكثر وجوده لانعدام كثرة أسباب وجوبه.

وأما الحديث فيحتمل أن يكون خطاباً لقوم معلومين. علم بشيء من طريق الوحي أنهم يقيمون الحدود من غير تقصير مثل الأمير والسلطان. ويحتمل أن يكون ذلك خطاباً للأئمة في حق عبيدهم والتخصيص للترغيب في إقامة الحد لما أن الأئمة والسلاطين لا يباشرون الإقامة بأنفسهم عادة بل يفوضونها إلى الحكام والمحتسبين. وقد يجيء منهم في ذلك تقصير. ويحتمل الإقامة بطريق التسبب بالسعي لرفع ذلك إلى الإمام بطريق الحسبة وتخصيص المولى للترغيب لهم في الإقامة لاحتمال الميل والتقصير في ذلك ويحتمل أن يكون المراد من الحد المذكور في الحديث التعزير لوجود معنى الحد فيه وهو المنع فلا يصح الاحتجاج بهما مع الاحتمال القائم. اهـ بتصرف.

### الأحكام التي تختلف باختلاف الدارين

إعلم وفقك الله إلى صالح الأعمال أن دار الكفر تصير دار إسلام إذا كانت الأحكام والحدود تقام فيها ولا تعطل هذه الأحكام. وأما دار الإسلام فلا تصير دار كفر إلا بثلاثة أمور:

أحدها: إذا ظهرت أحكام الكفر فيها.

الأمر الثاني: أن تكون متاخمة لدار الكفر.

الأمر الثالث: أن لا يبقى فيها مسلم ولا ذمي آمناً بأمان المسلمين. وهو الأمان الأول.

واعلم أيضاً أن إقامة الحدود لا بد أن تكون صادرة ممن له الولاية ولا ولاية لأحد في دار الحرب. حتى أن الرجل لو زنا أو سرق أو شرب الخمر في دار الحرب ورجع إلى دار الإسلام لا يقدم عليه الحد. لأن الفعل لم يقع موجباً أصلاً. ولو فعل شيئاً في دار الإسلام ثم هرب بقتل منه لأن الفعل وقع موجباً لإقامة الحد فلا يسقط بالخروج إلى دار الحرب. وقد ورد في سندع ما يلي:

«أما لا يحكم النبي تحتلف اختلاف الدارين فأنواع منها أن المسلم إذا زنا في دار الحرب وسرق أو شرب خمر أو فذف مسلم لا يؤخذ بشيء من ذلك لأن الإمام لا يقدر على إقامته بعده د في دار الحرب لعدم الولاية. ولو فعل شيئاً من ذلك ثم رجع إلى دار الإسلام لا يقدم عليه الحد بص لأن الفعل لم يقع موجباً أصلاً ولو فعل في دار الإسلام ثم هرب إلى دار الحرب يؤخذ به لأن الفعل وقع موجباً للإقامة فلا يسقط بالهرب إلى دار الحرب. وكذلك إذا قتل مسلم لا يؤخذ بالقتل وإن كان عمداً لتعذر الاستيفاء بالمنعة إذ الواحد يقوم لوحده والمنعة معدومة. ولأن كونه في دار الحرب أورث شبهة في الوجوب ولخصاص لا يحجب مع الشبهة. اهـ بتصرف.

## الخمير

هي. أم الحدث، وأنس المصائب والنقائص. ضررها يتناول الروح والجسد، والمال والولد، والعرض والشرف فكم خربت دوراً، وأذهبت عقاراً، وأقامت فتناً، وأثارت محباً، وولدت إحنا ونقلت العقل من حالة التفكير والتدبير والحكمة والرشاد إلى الجنون والبغي والفساد. وكم أحدثت من العداوة والبغضاء بين الأخ وأخيه، والابن وأبيه، وكم فرقت الأصدقاء وشتمت شمل الأخلاء.

يشربها الصعلوك فيخيل له أنه الخليفة على العرش. والجبان فيرى نفسه فارس بني عيس. والغبي يقول: أن أيس في الذكاء وأرسطو في الحكمة. والجاهل فينادي: أنا حبر الأمة. فلا كنت يا عقار، وثلث يمينك أيها الخمار، وسحقاً لكم أيها الأشرار.

## حكمة تحريم الخمر

إعلم أن شارب الخمر إذا تأصلت عادة تعاطيها في نفسه كان من الصعب جداً بل من أصعب المصاعب إقلاعه عنها دفعة واحدة. ومن أجل ذلك لما رأى الشارع الحكيم أن المصلحة الدنيوية والأخروية يقضيان ويحتملان بأن يقلع الإنسان عن تعاطي هذا السم القاتل جرى معه على قاعدة في النهي فقال تعالى لنبيه: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ (١) ثم قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٢) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوُونَ﴾ (٣).

هذه الآية الشريفة صريحة في تحريم الخمر قطعاً. وقد نزلت الآية الأولى حينما سأل جماعة رسول الله ﷺ عن الميسر واستفتوه فيه وفي الخمر الذي وجدوا فيه من المضار الكثيرة التي أخرت مصلحتهم المادية والأدبية من سلب أموال وخروج عن حد الأدب في السكر أما المنافع المذكورة في الآية ما كانوا يجدونه فيها من السرور وتسلية النفس فصار قوم يشربونها لهذه المنافع وآخرون تركوها لضررها.

وحينما شرب ابن عوف وأناس معه ثم قاموا إلى الصلاة فقرأ من أمهم: قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون: وهو تحريف شنيع في الآية نزل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (٤) فهجره الكثير منهم حرصاً على تقرب أوقات الصلاة. وحينما شرب سعد بن أبي وقاص مع جماعة من الأنصار وتشدوا الأشعر متفاخرين فأنشدهم سعد شعراً فيه ذم للأنصار فضربه أحدهم فشكا إلى رسول الله ﷺ فقال عليه السلام: «اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً» فنزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ﴾ (٥) الآية.

والخلاصة من هذا كله أن الخمر أم الخبائث. كما قال ﷺ: «الخمر أم الخبائث» لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة التي هي عماد الدين وتحجب القلب عن نور الحكمة ولأنها عمل الشيطان توقع الإنسان في المخاطر وتفسد عليه ماله وجسمه. ولأنها سبب في وقوع العداوة والبغضاء بين الناس. لأن الشارب يقتل ويسرق ويزني ويبطش بمن هو أكبر منه مقاماً والصغير الذي أقل منه قدراً ويفعل كل محظور ومنكر من القول والفعل.

من أجل ذلك حرمت. ونقول زيادة على ذلك إن بعض العرب في جاهليتهم وقبل التحريم في الإسلام لم يتعاطوا الخمر أصلاً مع عدم النهي في شربها لما في شربها من الأذى والضرر وأخذها بالعقل إلى المواطن التي وقع في الندم والأسف والحزن الشديد. إما على مال يضيع، وإما على عرض يهتك، أو على روح تزهق، أو على شواجر أرحام تقطع، أو على عرى مودة تفصم. وغير ذلك من الأضرار. والكتب مشحونة بأسماء الذين حرموها على أنفسهم قبل التحريم الشرعي الإسلامي.

## تأثير الكحول على شارب الخمر

الكحول هي المادة التي يحصل بواسطتها السكر والتي تسبب للبدن كل الضرر. ولقد بحث فيها الأطباء بحثاً دقيقاً وأجروا التجارب العديدة التي دلّتهم على أن الكحول لها تأثير سيئ في البنية وفي الدورة الدموية. وهذان التأثيران سبب الداء، وعلة الفناء. وهاك خلاصة ما أجمع عليه الأطباء والعلماء في تأثير الكحول:

يؤثر الكحول أولاً في المسالك الهضمية التي يمتص منها ثم يدخل في تيار الدورة مختلطاً بالدم الذي يكون صواعاً له بهذه الكيفية. وهو أي الكحول تنبه جميع الأحشاء فيؤثر على التعاقب. فيؤثر أولاً في المعدة تأثيراً عاماً. وفي غشائها المخاطي تأثيراً خاصاً. فيشعر الشخص بحرارة شديدة. وهذه تختلف في الشدة والضعف بحسب درجة الكحول المحتلطة بالدم كثرة وقلة. فكلما كثرت الكحول اشتدت الحرارة وإذا قلّت قلت. وهذا الإحراق ناشئ من اختلاطه بماء الأغشية المخاطية. فيؤثر بقوة تنبهه في الفريعات العصبية الحساسة. وتأثير الكحول من جهة أنه يحدث انقباضاً في الأوعية الشعرية الذي يعقبه تمددها. فينتج من ذلك احتقان الغشاء المخاطي. أما تأثيره في المعدة بالنسبة إلى وظيفتها فهو عني مقدار الكحول قلة وكثرة. فإذا كان مقدار الكحول قليلاً فإنه ينه وظائف الغشاء المخاطي فيزيد إفراز العصارة المعدية. وهذا التنبيه يمكن حصوله بجميع الحوامض

كما يحصل بالقليل من الكحول. وقد جرب بعض الأطباء تأثير الكحول في المعدة. فوضعت نقطة من الكحول على الغشاء المخاطي لكلب مصاب بناسور معدي فشاهد خروج العصير مندفعاً متواصلاً كالخيط الرفيع. هذا ومن المعلوم في فن الطب أن الكحول يحفظ المواد العضوية لأنها تمنع تحليلها أو تخمرها. ومعلوم أيضاً أن الكحول من أقوى الموانع لسرعة الهضم. وإذا كانت الكحول في درجة التركيز ووضع على الغشاء المخاطي المعدي فإنها تحدث تأثيراً محرقاً كما يؤثر السائل الشديد الشخونة. ولقد شوهد أن الأشخاص الشديدي الإحساس حصل لهم قيء وقت تناولهم الخمر. وهذا دليل على أن ضرر الكحول أكبر من نفعها. لأن وجودها في المعدة يعطل استحالة المواد الزلالية إلى البيتون الذي يمتص ويدخل في تيار الدورة ويتمثل في الجسم ومتى وجد الكحول في المعدة بمقدار اثنين في المائة من محتويات المعدة يحدث منها ببطء في تولد البيتون.

### تأثير الكحول على الدورة الدموية

لقد دلت التجارب على أن التعاطي من ٢٠ إلى ٣٠ جراماً من الكحول يحصل منه بادیء بدء تزايد في ضربات القلب ثم يتناقص ببطء مع تناقص في انقباضاته العضلية. وبسبب ذلك يحصل تناقص في التوتر الدموي الشرياني. وقد شوهد أيضاً أن المقادير القليلة من الكحول تحدث تزايداً وقتياً في التوتر الدموي وبطأً خفيفاً في النبض فإذا زادت هذه المقادير حصل تناقص في التوتر الدموي الشرياني وبطء زائد في النبض. واختل نظام ضربات القلب وكانت الحالة منذرة بالخطر. والدليل على ذلك أن من حقن بالكحول مباشرة في الوريد الوداجي ينشأ منه موت القلب مع استمرار التنفس قليلاً وبذلك يظهر أن ببطء النبض يكون مصدره التنبيه الذي يحصل في مركز الأعصاب الرأوية المعدية وفي أعصابها الدائرية. ودل ذلك أيضاً على التأثير الحاصل من الكحول على القلب. وأما تناقص التوتر الدموي فيظهر أنه ناشيء من ضعف القلب بواسطة تأثير الكحول.

وقد جرب في الكلاب باعطائها جزءاً من الكحول من ٤٠ إلى ٥٠ جراماً من طريق الفم وبعد بضع دقائق شوهد أن النبض صار عريضاً وصارت الضربات قوية سريعة تصل ٢١٦ ضربة في الدقيقة الواحدة وبعد ذلك حصل النوم الكحولي أي التخديري ثم تناقصت الضربات حتى وصلت إلى الحالة الاعتيادية تقريباً.

هذا وأن من ضمن الأشياء في فقد البصر شيئاً فشيئاً سببين عظيمين وأفتين كبيرتين.

الأولى. داء الزهري الذي يحدث ضرراً في العصب البصري من الالتهابات العصبية. الثاني: المشروبات الروحية التي هي السبب الرئيسي لتصلب جذور الشرايين وتولد (الأغلوكاما) بكثرة وإصابات العصب البصري. وهي التي تساعد مساعدة فعلية على تولد سوء القنية أي الدياتير. وهي عبارة عن فساد البنية. فإذا زال هذان السببان تناقص العمى بطريقة مذهشة. وزيادة على ما ذكر أن أولاد المدمنين على الخمر يموتون غالباً وهم أطفال بتشويه الخلقة كاعوجاج الأطراف وتغيير فيها وما شاكل ذلك. أعاذنا الله وإياك والمسلمين من كل هذه الأمور.

## شركات التأمين وشراب الخمر

لما أجرى الأطباء فيمن يتعاطون الخمر وظهر لهم جلياً أن من يتعاطونها كانوا أكثر الناس موتاً من غيرهم خشيت شركات التأمين على أموالها من تأمين حياتهم، إذ هم دائماً مهددون بالموت. ولأجل اتقاء هذا الخطر ميزتهم عن غيرهم في المعاملة.

فالشركة الملوكية بلوندره تنازل عن مبلغ يتراوح بين ٥ و ٨ في المائة لمن لم يشرب الخمر. وأيضاً شركة (فيلنجتون لبنى) وشركة (السبرليس) فإن كليهما ميزت بين شاربها والمبتعدين عنها، وأفردت لأسماء كل فريق دفاتر مخصوصة. وقال رئيس الأخيرة ما معناه: إن نظارنا يرفضون طلبات التأمين على حياة باعة الخمر والمستخدمين في تجارتها رفضاً باتاً. وقد تأسست شركة لهذا الغرض خاصة في إنكلترا لهذه الغاية. وهناك شركة تسمى (فكتوريا) تميز بين الشارب وغيره. ولاحظ مديرها أن طلبات الذين لا يشربونها لم تتجاوز في سنتين ٣ و ٢٠ من رأس المال. وأما القسم الأخير فقد بلغت ٢ و ٣٣ في المائة. ومن هذه المقايضة ظهر أن متوسط زيادة أعمار الذين لا يشربون الخمر على الآخرين ست سنوات. وهذا كله سبب تعاطي الخمر الذي يذهب بالأعمار كما دلت عليه الإحصائيات.

## إحصاء عدد موتى شاربى الخمر

عمل إحصاء في إنكلترا فنتج أن متوسط المتوفين في سنة واحدة من الرجال الذين يتراوح سنهم من ٢٥ إلى ٦٥ سنة على تباين أعمالهم (١٠٠٠) في كل (٦٤٦٤١) وأحصي عدد الذين ماتوا من خدمة الحانات والفنادق فوجد (٢٢٠٥) في سنة واحدة و (١٤٦١) من

خدمة الفنادق الصغيرة وباعة المزر (البيرة) و (١٣٦١) من صناع المزر و (٧٠١) فقط من الفلاحين و (١٣١) من الوجوه والأعيان وولاية الأمور.

ولقد أحصت شركة (السبترليس) عدد الطلبات المتوقعين في قسم الشرب فوجد (٥٣٧٣) والطلبات الواقعية (٣٨٧) أي بلغت (٧٧) في المائة في المنتظرة وفي قسم المتوسطين في الشرب كانت الطلبات المنتظرة (١٣٠) والواقعية (٦٤) أي كانت (٤٦) في المائة من المنتظرة. وإذا أردنا أن نذكر شيئاً من الإحصائيات في هذا الباب لكان المجال أمامنا يتسع واحتجنا إلى وقت طويل.

### الخمير سبب في ضعف صحة شاربها

جرب بعض رؤساء الجند في أوروبا تجربة بين فرقتين من الجند إذ كلف كليهما بعمل تساوي فيه. ثم أباح للفرقة الأولى شرب الخمر، والفرقة الثانية شرب الشاي والقهوة. فأخذت قوى الفرقة الأولى تتناقص شيئاً فشيئاً وصار الواحد منهم كلما أحس بالتعب استعان بشرب الخمر فيعطيه في أول الأمر نشاطاً ثم يغبه كسل وفتور. وهكذا إلى أن نقصت الأعمال نقصاناً بيناً عن الفرقة الثانية. ثم منع الرئيس الخمر عن الفرقة الأولى وأعطاهما للثانية وأمر الأولى بشرب الشاي والقهوة. وبعد ما تركت الخمر صارت في حالة أخرى غير الحالة الأولى.

ثم إن الأمراض التي تحصل من الاستمرار على تعاطي المسكرات هي.

أولاً: ضعف مقاومة الأمراض المعدية وبالأخص في البلاد الحارة. ويجب أن لا تغتر بعلامات الصحة التظاهرية على المدمنين فإنهم إذا مرضوا سقطوا مرة واحدة. فمثلاً نسبة الوفيات في حالات الالتهاب الرئوي في المدمنين (٥٠) في المائة بينما هي في غير المدمنين (٢٤) في المائة فقط كما أن السل الرئوي شائع أيضاً في المدمنين.

ثانياً: كثيراً ما يصاب المدمنون بعسر الهضم المزمن نتيجة النزلات المعدية المعوية.

ثالثاً: يصاب الكبد في مدمني الخمور بتشحم غير قابل للشفاء، وكذلك الكلى والقلب. وكثير ما يصاب المدمنون بالسكتات القلبية أما المخ فأكثر ما يصيبه الضمور بسبب تأثر أوعيته الدموية وخلاياه وتورم بعض أعضائه مما ينتهي بالجنون غالباً.

رابعاً: أما تأثير الخمر على النسل فإنها تؤدي إلى العقم في كثير من الحالات. ولا يقتصر ذلك على المدمنين وحدهم، بل يتعداهم إلى أبنائهم. فأولاد المدمنين يكونون بلهاء ناقصي العقل خصوصاً الذين يبدأ الحمل بهم وقت أن يكون الأب أو الأم تحت تأثير المسكر.

وقد ذكر بعض الأطباء حالة امرأة تزوجت برجل غير مدمن على تعاطي المسكرات. فولدت ثلاثة أطفال أصحاء. وبعد موت الأب تزوجت برجل مدمن على تعاطي الخمر، فولدت منه ثلاثة آخرين. صار اثنان منهم فيما بعد سكيرين. والولد الثالث ناقص الخلقة. وأصيب اثنان من هؤلاء بالسل الذي لم يشاهد في العائلة من قبل. ولما مات هذا الزوج تزوجت بثالث غير مدمن على شرب المسكرات فولدت أطفالاً سليمين أصحاء.

وقد وجد في ألف أبله في باريس (٤٧١) من أب مدمن على تعاطي المسكر و (٨٤) من أم مدمنة و (٦٥) من والدين مدمنين.

فمن ذلك تعلم علم اليقين أن المشروبات المسكرة تضعف الاستعداد للعمل إذا كانت نقية. فكيف بها وتجار الخمر لا يخشون الله والذمة ويغشون المشروبات الروحية بمواد ضررها فاحش وإتلافها للجسم مريع. هذا يا أهل النهي ضرر الخمر وحكمة تحريم الشارع الحكيم لها. فهل أنتم من شربها منتهون؟

## شرب الخمر والبلاد الحارة

إن الرجل الذي يعيش في البلاد الحارة ويتعاطى شرب الخمر يصبح في مهواة من التعاسة وسوء الحالة مع ضعف زائد في القوة البدنية. وإليك ما قاله بعض الأطباء المرافقين لبعض جيوش الدول.

إن الأطباء في جيوش الممالك أول سن يبنوا للعالم أن المشروبات الروحية ضررها كبير وويل خصوصاً في البلدان الحارة. من أجل ذلك جاهدوا جهاداً كبيراً في معظم البلدان إلى إبطال عادة إعطاء الجنود في المستعمرات الحارة شيئاً من تلك المشروبات.

ويمكننا أن نذكر لك أقوال بعض الخبراء في هذا حتى يمكنك أن تقف على مقدار الضرر الناتج من هذا السم القتال.

قال (هنت وكني) في سنة (١٨٨٢) قد تفق جميع لثقة على أنه دواء قبل لأشخاص الذين يقطنون في الأقاليم الحارة من شرب المشروبات الروحية سهل عندهم احتمال حرقه وقد كتب (السر. ل. زوهرس) من كبار الأطباء الذين لهم صواب مستوح في الهند في سنة (١٩١٥) يقول: كان معظم الأطباء من منذ عشرين سنة يعدون شرب المشروبات الروحية ضروريا للذين يقطنون في البلاد الحارة. ما ليوم فلا يوجد صلب ذو مقدم يحس على إعلان هذا الرأي. وقال أيضاً إن (٧٠) في نهاية على الأقل من المصالح بخارج الكبد في الهند هم من شرب المشروبات الروحية. ونجيب لاكثر من هؤلاء الممرضى الأوروبيون. أما الوطنيين فإن هذا المرض يكاد يكون غير معروف عند سائرهم لأنهم لا يشربون المشروبات الروحية.

ولهذا السبب عينه نرى الإصابات به عند المسلمين أقل جد مما هي عند الهندوس. وتجدر في كل مكان أن الإصابات بخراجات الكبد تزداد مع ازدياد تعاطي المشروبات الروحية. ومع ذلك فإنك تجد الأوروبيين والموظفين يصابون على سواء (بالتدبير). وقال «السرفكتور هورسلي» في هذا الصدد: إن الممرضى يرتعدون فزعاً حين يذكر أن ألوفاً من النفوس أزهقت وحل بها الفناء بسبب فكرة باطنة، وهي أنه يجب أن يتناول حبوب المشروبات الروحية قبل الزحف في البلدان الحارة.

وقال الدكتور (شرومف) المشهور إن علماء هذا العصر ليس لديهم حرج لأنهم في الشرق وبوجه عام في البلدان التي كثرة سكانها من المسلمين يجدون أن على سببها الرئيسي هو بهي الدين الإسلامي المسلمين عن شرب المشروبات الروحية. وحدث في البلدان المسيحية من يخمره شت في حضرة المسيح على سبب من تعاطي المشروبات الروحية فما عليه إلا أن يذهب بنفسه إلى بلاد إسلامية يمنع ذلك لأنه حالماً يبدأ المسلم الشرقي شرب المشروبات الروحية بعد فوزه منه بالبلاد من شخص تدريجاً. فلذلك سهل فهم الضربة التي جاءت مع حضرة النبي بسببها (الحضرة الأوروبية) وقد جاء في تقرير اللجنة الطبية الإنكليزية ما يلي:

إن التجارب دلت على أن تعاطي الشراب كثيراً أو قليل من شأنه أن يحد من حركة الدم ويعمل على إضعاف القوة العضوية. كما يفصي في خوف عيسى بن يوسف بنو هب العقلية. وإن الجرعة البسيطة التي يظن لبعض أن لا تأثر لها حيث أنهم يعملون على عادي

سبب ظهر ذات بر سيء بد، ما عرّضت مهمة تطلب التؤدة والروية. أو كان العمل مما يقتضي شئ من لافقة ونقص أو يحتاج إلى بعض التأملات الخصوصية.

وقال (المستر سودن) من مشاهير الإنكليز ما ترجمته: كنت أثناء الحرب الكبرى عضواً في لمجلس نعام نذي بفحص شؤون الخمر فأوصلني العلم والبحث إلى أن أي نوع ونية كمية من لشراب لم تخل من التأثير السيء على الشارب في تأدية عمله. سواء كان كتيب هذا لعمل له إدراي. وأن ما يسميه بعضهم بالشرب القليل أو الشرب المعتدل يضعف ما لا يقل عن مقدار السع من كفاية العامل أو مقدرته. وبالتالي من فائدة العمل وثمرته.

## شرب الخمر سبب في السجن

نبين من لإحصاء الدقيق الذي عمل في بعض الدول الكبرى أن السبب الوحيد في كثرة المسجونين حاصل من تعاطي شرب الخمر. وقد قال (السر وليم هوكس) السكرتير (كتم السر) العام لوزارة الداخلية الإنكليزية في تقريره السنوي لسنة ١٩٢٤ ما يأتي ترجمته باختصار.

إن خمس المدين دخلوا السجن في هذه السنة كانوا من السكيرين. وقد حدثني أحد كبار الأطباء بأحد السجون الكبرى في لندن. أنه تحقق بالفحص الدقيق أن بين الأربعين ألفاً من المجرمين لم يكن أقل من (٦٠) في المائة من شارب الخمر المدمنين أو غير المدمنين. فالخمر مما يشغل كاهل الدولة بنفقات السجون اليومية في الوقت الذي نرزي فيه بكرامة الأمة الأدبية. فلا سبيل للتخلص من هذا العبء الثقيل إلا بالتخلص أولاً من المشروبات الروحية.

وقال (السر البيوتانت) أحد مديري السجون في اسكوتلندا: إنني لا أرى شيئاً آخر أقوى من الخمر على إحداث الشرور والمفاسد بجميع أنواعها وسائر طرقها. ولا أكون مغالياً إذا قلت إن (٧٠) في المائة من حوادث السرقات في اسكوتلندا يأتيها أناس وهم في حالة السكر أو حالة الشرب.

وقال الدكتور (سوليفان) من أشهر رجال المباحث الجنائية إن (٦٠) في المائة من حوادث التعدي على أعراض النساء وإفساد أخلاق الأولاد ومثل هذه النجاسات والأرجاس يأتيها شرب الخمر وهم لا يعيهم أن يكون ساؤهم وأولادهم في مقدمة ضحاياهم البائسة وفرائسهم الضعيفة البرينة.

وقال (اللورد رلنج) إن جميع الذين جاؤوا إليه في قضايا الاغتصاب أو الفسق بإكراه كانوا من أهل المسكرات وهم أقرب الناس إلى هذه الدناءات :

وقال رجل الإنكليز (غلادستون) الشهير والوزير الخطير : إن كروب الحرب ونكبات الأوبئة ومصائب المجاعات لهي أقل بطشاً وفتكاً وأخف وطأً وهولاً مما يصيب البلاد من بلاء المسكرات .

وقال السياسي الكبير (اللورد كروزن) : إن المسكرات في جسم الأمة ضربة كبرى يخشى أن تتأصل فيعز استئصالها على الأجيال ويخشى أن تورث الأمة الفقر والإجرام والتعاسة والوبال .

فلعل العاقل اللبيب والكاامل الأريب تأخذ عظة من كل ما تقدم فيكون مرشداً كل من سولته نفسه بتعاطي هذا السم القاتل .

### حكمة حرمة الزنا

الزنا جريمة الجرائم ، وأصل المفساد ، وهو من الكبائر . والحكمة في تحريمه من وجوه .

منها حفظ الأنساب . لأنها إذا ضاعت لم تكن هناك شعوب وقبائل ، ويطون وأفخاذ ، وعشائر . فيفقد التعارف الذي أراده الله تعالى بقوله : ﴿ يَتَأَيَّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَاهُ ﴾ <sup>(١)</sup> وفقدت العصية التي بقوتها يستمد الإنسان قوة يدرأ عنه المضار . وفقد أيضاً التناصر بالأنساب في كل الأمور . لأن المرء عادة إذا دهمه خطب وألّم ونزل به كرب يحوجه إلى النصرة لا يجد إلا ذوي القربى الذين لهم به اتصال في النسب والقربة . وبذلك يصح الكون وتتم راحة الإنسان ، ويستتب الأمن في البلاد .

ولأجل المحافظة على الأنساب أباح الشارع للإنسان نفي الولد الذي جاء بعد البعد إذا تحقق أنه من الزنا . حتى لا يتصل بنسبه من ليس منه فتضيع لحقوق . وهذه مفسدة كبرى وضرر عظيم .

ومنها صيانة الأعراض من أن تنتهك. فكم عرض انتهك فأنزل العائلة من أعلا شرفات المجد إلى أسفل دركات الضعة والإذلال وسوء السمعة.

ومنها انتظام الحال في أمور تدبير المنزل. لأن المرأة إذا رأت زوجها يميل إلى الزنا قلّ ميلها إليه وإلى قضاء حاجاته الداخلية وتكون هذه الأفعال مدعاة للبغض والنفور بينهما. وكذلك الأمر إذا مالت هي للزنا فإنها تكتفي بصاحبها وتفضل مصلحته على مصلحة الزوج. وربما أدت الحالة إلى هجرها المنزل وخروجها هائمة على وجهها في سبيل حب العشاق. وفي هذا مفسدة كبرى وخراب للبيوت. وكثيراً ما رأينا هذه المسائل واقعة ومتحققة. وكل وقت نرى ونسمع في الصحف حوادث كثيرة تحصل من هذا القبيل في كثير من البلدان.

ومنها حفظ النسل لأن الزانية لا ترغب في الولد الذي يمنعها عاشقها ويكون عائقاً لها عن نيل رغبتها في اجتماعها بمن تهواه وتحبه. وإذا قلّ النسل لم يعمر الكون. ولأن الذين يرغبون في الزنا يكتفون به عن الزواج فلا يكون لهم نسل يخلفهم ويسد الفراغ الذي ينقص حتى يعمر الكون.

ولا يخفى أن بعض الحكومات تجعل عقاباً للتي تعطل الحمل عمداً.

ومنها منع المرض وكل داء فتاك بالامة. لأن الزانية في الغالب تجهل صحة من يباشرها ويخالطها. فإذا خالطها ذو مرض انتقل إليها ذلك المرض. فإذا باشرها غيره انتقل إليه ذلك المرض بالعدوى. وهكذا يتعدى هذا وذاك. فيعم الخطب وينتشر البلاء. ولذا نرى أكثر من يصابون بالزهري تكون إصابتهم بالعدوى.

ومنها منع الوقوع في شرك الفقر والفاقة لأن الزاني أو الزانية إذا أحب كلاهما يكون لا همّ لهما إلا إرضاء المحبوب وبذل ما في الإمكان من المال في سبيل إرضائه. وبذلك ينصرف كلاهما عن حفظ ما في يده من المال وعن السعي في سبيل الكسب. فيحل الفقر مكان الغنى. وهذا أمر مشاهد في عصرنا هذا ولا يحصى عدداً. لأننا نرى كثيراً من أبناء الأغنياء وأصحاب الثروة الطائلة أصبح لا يملك شروى نقيير.

ومنها الرحمة بالولد. لأن ولد الزنا إما أن يموت صغيراً لفقد من يعتني به لامتهانه واحتقاره. وإما أن يعيش في حالة مردولة ممقوتة لفقد التربية وعدم الأدب. وربما صار سفاكاً للدماء مخلاً بالأمن العام. وإذا تعلم وربح الأموال فإنه يعيش بين الناس ذليلاً كاسف

البال. إذا افتخر الناس بالأنساب والأحساب وشرف لأمه وعيونه ونحوه. وقد دد الإنسان كذلك فالحياة مريرة. ومن أجل ذلك لا يصبر الفكر ولا سوجه لنفس لإصلاح أمري الدنيا والدين.

ولشدة ضرر الزنا وقبحه وعظم مفسدته بالمجتمع الإنساني حرمه الشرع الحكيم واستقصى أحكامه. وهي اثنا عشر حكماً. ولم يفعل ذلك في غيره. حيث يقول الله تعالى وقوله الحق: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ (١). ﴿وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ (٢). ﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٣). ﴿وَالْخَمِيسَةُ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ (٤). ﴿وَلَا يَزْنُونَ﴾ (٥). ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ (٦). ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ (٧). ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ (٨). ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (٩). ﴿الْأَخِيرَ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٠). ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُنَّ مِائَةً جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (١١). ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُنَّ شُهَدَاءُ﴾ (١٢) الخ. صدق الله العظيم.

فانظر يارعاك الله إلى هذا التغليظ الذي يدل على جرم هذا الذنب العظيم. وقانا الله وإياك منه.

## مضار الزنا في الأفراد

لقد قرأت في الفصل المتقدم الحكم الجليلة في سبب تحريم الزنا والتي لأجلها حرمه الشارع الحكيم. وهنا نذكر لك بعض المضار التي شاهدها الأطباء في الزاني والزانية. قال بعض كبار الأطباء: إن الأمراض الكثيرة التي يصاب بها بنو الإنسان سببها في الحقيقة شيء واحد وهو الزنا، وملازمة الرجل المريض لأخرى غير مريضة أو بالعكس.

(٩) (٢٤) النور: ٢

(٥) (٢٥) الفرقان: ٦٨

(١) (١٧) الإسراء: ٣٢

(١٠) (٢٤) النور: ٢

(٦) (٢٥) الفرقان: ٦٨

(٢) (٢٤) النور: ٣

(١١) (٢٤) النور: ٤

(٧) (٢٥) الفرقان: ٦٩

(٣) (٢٤) النور: ٩

(١٢) (٢٤) النور: ٦

(٨) (٢٤) النور: ٢

(٤) (٢٤) النور: ٧

تحريم الرب للحاجة الصحية نعمة نسبي.

أولاً: اندغد عن لإصدة لالام صر السرية المعدية. وهي الزهري والسيلان وقرحة مرقوة نعسرة المرء

ثانياً: لإضرار بالزوحات ولزدة نذین یرکون أعراضهم أما للذة البهيمية أو للاتجار بها ولا یعلمون من أمر بعضهم لبعض. وغلباً يكون أحد الفريقين مصاباً بأحد الأمراض السرية المعدية. وهذه الأمراض أشد المصائب وأخطرها على العائلات وأشدّها تهديداً للنمو والصحة والتقدم الطبيعى للشعوب. وأعمال الوقاية منها تعدّ من أهم الأمور التي تواجه وأشدّها صعوبة والنسبة السنوية تزداد باطراد وتضاعف أكثر من مجموع عدد إصابات الأمراض المعدية مجتمعة.

وهذه الأمراض هي المهدد المستديم لهذه العائلات الفظيعة، وأيضاً العائلات الخلية. ولا توجد رواية محزنة في تاريخ الأمراض المعدية إلّا في منزل مصاب بالزهري أو السيلان.

الزهري هو مرض معد نوعي مسبب بواسطة ميكروب مخصوص. ويسبب إما من المباشرة لشخص مصاب بالمرض أو من أشياء أخرى ملوثة بالمرض مثل المنديل أو فوطه أو خرقة أو أوان استعملت بمصاب. وإما أن يكون خلقياً أو وراثياً. والإصابة الأولية عبارة عن قرحة صغيرة تظهر على الجلد أو الغشاء المخاطي المبطن لأعضاء التناسل بأشكال مختلفة. وفي أغلب الأحوال تظهر القرحة ما بين ١٤ يوماً و ٤٠ يوماً.

إن هذا المرض يمكن استئصاله ومداواته غير أنه يعظم عن أي مرض في شدته أو فعله. ويمكن اعتباره سوساً ينخر في الإنسانية.

الزهري هو مثل من أمثلة الأمراض التي يتعذر مراقبتها والتي تنتقل من شخص إلى شخص آخر مباشرة بدون وساطة وتنتشر في عموم الأنحاء ولقد ذكروا أن التشويش والتمدين متصاحبان. ولو أن الزهري يتضاءل قليلاً في أشخاص الطبقة المتمدينة. وصار بدرجة مريضة وسط الطبقات الغير متمدينة. غير أنه لا يصح أن تقتنع أن التمدين أشد نقصاً بنسبة الإصابات إلّا إذا قام المتمدينون بما يجب عليهم من التباعد عن بؤر الفساد والمساعدة على منع الزهري من الوسط الغير متمدين. والسعي في هذا يجب أن يكون متواصلاً وبإخلاص.

لوحظ أن خمس المجانين بمستشفى المجاذيب بأمريكا عندهم شلل غير كامل بالحركة. ظهر أن تسعين في المائة منهم كان مصاباً بالزهري غير أن تأثير الزهري أغلبه واقع على الذرية. وقد لوحظ أن أغلب الإصابات الخطيرة من شلل وبله وخلافه واقع على الذرية التي تعذبت بسوء فعل والديهم. وإذا لم يحصل وقاية هذه الأطفال فإن النتائج تكون محزنة. إن نسبة الزهري بين السلطات تختلف اختلافاً كبيراً نظراً إلى الخطر لتغيير العلم بكل حالة. لأن الإعلان عن هذا المرض سببه الزنا والمريض به زان أو ذووه زناة.

ونظرة بسيطة لحالة إقليم... توجه أنظارنا إلى الخطر الذي يهدد العائلات تهديداً مريعاً وينبئنا بأسباب كثرة وفيات الأطفال علاوة على الأمراض الأخرى. فقد عملت إحصائيات للحوامل اللاتي ترددن على مركز رعاية الطفل فوجد أن من بين ٣٩٤ حاملاً ظهر ١٣٠ واحدة عندها ميكروب الزهري.. وهذا الإقليم يعتبر من البلاد التي يغار على العرض فيها.

وكل حامل تحضر إلى هذا القسم يبحث عن الزهري بها. فهذه النسبة المريعة تكاد تكون أشد روعاً في الأقاليم البحرية والقاهرة والثغور المنسوبة إلى التمدين. وما كنا نسمع بهذا القدر من العدد فيما سبق. لأن الناس كان معظمهم يحافظون على دينهم ويعظمون أمر الله باتباع أوامره والتباعد عن نواهيه. وبالنظر إلى إحصائية عيادة الأمراض السرية فإنها كثيرة ووجد أنها مريعة. إذ أنه تردد على هذه العيادة في سنة ١٩٢٨ - ٣٤٩١ ذكوراً و ٥٩٨٨ إناثاً مرضى بالزهري والسيلان.

فنظرة بسيطة إلى هذه الإحصائيات تدلنا على أن الحالة الخلقية خطيرة يجب مداواتها بالتباعد عن محلات الفجور والامتناع عن الزنا تنفيذاً لأمر الله سبحانه وتعالى.

### حكمة تحريم اللواط

إذا جمعنا كل العيوب والمثالب صغيرها وكبيرها وكل ما يخجل المرء من فعله وذكر اسمه وصفته فلا يكون كل هذا بجانب وصمة هذا الداء المميت للعواطف الملتصق بصاحبه عاراً يتوارثه الأعقاب على توالي الأيام.

عيب شنيع، وعار أشنع، وفاعل قبيح، ومفعول به أقبح. لو كان الفاعل والمفعول به من الأسرة التي لها قدم من المجد تذكره وتليد من العز تفخر به. فإنهما أحط الناس قدراً وأخملهم ذكراً وأذلهم نفساً وأوسخهم عرضاً وأشدهم يوم القيامة عذاباً وفي الدنيا نكالاً.

والحكمة في تحريمه . أن الرجل من وظيفته الاستفراش ، والمرأة وظيفتها أن تكون فراشاً لزوجها . واللواط مخالفة لسنة الطبيعة وأدب الدنيا والدين . أما مخالفته المرأة فأمره ظاهر . وأما مخالفته لآداب الدنيا فإن الرجل الحر النقي العرض الطاهر الذليل لا يرضى أن يضع نفسه موضع المرأة التي يأنف أن يلبس ملابسها فضلاً عن أن يكون مثلها مهاناً بالوطء . وأيضاً يدخل عضو التناسل في محل العذرة النجسة الكريهة الرائحة التي تتقزز النفس من سماع اسمها فضلاً عن ملامستها . ولقد قيل لبعض العرب الذين هم في بعد عن الحضر ولم يختلطوا بأهل الرفاهية : لماذا لم تأتوا الذكران من العالمين؟ فقال إني لأكره العذرة وهي ملقاة على الأرض فكيف ألج عليها في وكرها .

وأيضاً إن من عادة من يرتكب هذا الذنب سواء أكان فاعلاً أو مفعولاً به يكون مردولاً في نظر العقلاء من الناس ذليل النفس . ومن أجل ذلك كان ملوك حمير يأتون من يطعم في الملك حتى لا تكون له نفس شريفة تؤهله لتولية الملك ولا شهامة تجعل له هيبة في نظر الرعية :

وأما مخالفته لآداب الدين فإن الله سبحانه وتعالى أمرنا أن لا نضع عضو التناسل إلا في موضعه الذي خلق لأجله وهو موضع الحرث .

هذا وقد أنزل الله على الأمم الغابرة من صنوف العذاب ما هو معلوم . ولم نسمع بأشد مما أصاب به قوم لوط . ولولا أن رحمتنا الله بسيد الخلق للقينا أشد من قوم لوط نكالاً وأشنع وبألاً .

## حكمة تحريم الاستمناء باليد

الاستمناء باليد (أو جلد عميرة) أو (ضرب أباطة) أو (العادة السرية) فيه ضرران كبيران يصيبان الجسم والعقل كما قرره الأطباء .

أما الضرر الذي يصيب الجسم فقد كانوا ما معناه : إن من استدام عليه أصاب جسمه هزال وساقطه نحال وعينه غور مع إحاطتهم بهالة زرقاء ، واصطبغ وجهه أصفر فيه زرقة وتبلجت يده وانكمش جنده وأصاب جسمه قشعريرة عند توجيه أي سؤال إليه . مع انخفاض الرأس وضعف عضو التناسل ضعفاً متناهياً .

وأما ما يصيب القوى العنيفة . فإنه يجعل الفكر ساقطاً والقريحة جامدة . ويسلط على الفكر التهور والغضب لأقل سبب . والعند والتقلب في الأحوال وعدم الثبات في الأعمال ،

ويجعل صاحبه بعيدا عن إخوانه، ويحبب إليه نعمة عن الناس، وتنفذ في السرور والسرور من الاستمناء باليد تساوي اثنتي عشرة مرة من الجماع وربما كانت صاحبه هذه مثل في الطريق.

زد على ذلك أن عضو التناسل يحصل له راحة مكتبة حتى يصل إلى درجة يكون فيها مثل هدبة الثوب.

من أجل ذلك وبالنظر لهذه الأضرار الجسيمة حرمه الشارع الحكماء وقد ورد في السنة أن من يتصف بهذا الداء العضال يأتي يوم القيامة وبه حسي، ويعقب على ذلك اللهم إلا إذا فعل هذا الفعل لكسر الشهوة حتى لا يقع في شرك البر. وهذه حكمة نعمة من الشارع الحكيم.

## الاستمناء باليد والطب الحديث

قد عرفت في الفصل المتقدم حكمة الشارع الحكماء في حريم الاستمناء باليد ويحسن بنا أن نذكر هنا ما قاله الأطباء في هذا الموضوع بحرص ليكون على بينة من الأمر وبصيرة تامة. قال بعض الأطباء في هذا الموضوع:

يبدأ الطفل بالشعور باللذة التناسلية في أحلامه حيث يقص نساء المنوى في أوعيته فتقذفه الطبيعة إلى الخارج. وعندما يستيقظ يذكر ما كان فيه من حبه لذبة فيقص الأمر على إخوانه فينبئون به بما لم يكن يعلم ويبشرونه بأنه دخل في دور الحيلة. يبدأ في تعميم مبادئ عارضة وأخلاق شاذة منهم. فشر ما يتعلمه في ذلك الوقت هي عدة السرية. وهي عادة قبيحة زيادة على ما فيها من مضار تلحق الأذى بجميع أجهزة الجسم وترى مدمني هذه العادة يعلو وجوههم طابع خاص من الخمول والتراخي يميزهم من غيرهم من الشبان. فترى الفرق ظاهراً في حركاتهم وسكونهم - في المدرسة وفي المنزل أو في الطريق - يحبون العزلة بعيداً عن الناس وتضيقهم أمراض قد يستعصى في بعض الأحيان علاجها فتتغير حالة الشبان النفسية والعقلية والجسمانية.

الحالة النفسية: خجل من الظهور أمام الناس. وحياء غير طبيعي في الحديث وضعف في الإرادة. لاعتيادهم الاستسلام لتلك الرغبة الحامحة وعدم تمرينهم إرادتهم على المقاومة. وهذا يورث الجبن والانكسار فلا يصح أن يعتمد على أمثال هذا الشخص في عمل ما؛ لأنه سرعان ما يسأم العمل والجهد فيه ويصبح خالياً بعيداً عن الحقائق لأنه

يتحصن دئما ما نلس حمنة هـ هـ مد مد من الإدمان قد فند توازنه الفكرى . فانتابته الأوهـم  
لنى نادى بى حد فى هـ هـ عقلبه . وبعده دائما بظلم الوحده بعيدا عن أعين الناس لأن  
فها أحسن سدى هـ هـ وسر ما نعد لأقل مفجأة لأنه تعود أن يكون بعيدا عن المفاجات  
الخاصه

حده العنسة بصب امريض بهذا المرض الشنيع لأن هذا الداء من اخبث  
لأمراض النى بعرض لها اشباب فى مستهل حياه بضعف عام فى قواه العقلية فننحط  
مدركه وتنقص فعدا ان كنت تفيض على وجهه معالم الذكاء . يتتابه خمولى فى الذاكرة .  
فموا كن نمدا بضعف عيه فهم لدرس ويتقهتر إلى الوراء . وقد يدعش المعلم عندما يرى  
تسيدا فى لفص كد من لافذ ذى قرنه فى الدرس والتحصيل وقوة الإدراك قد أصابه  
لضعف لعقلى وردادت حالته سوء فيعكر فى السبب وبقليل من المعرفة عن الحبة  
التدسية يستطيع ان يدرك أن لك الحالة سببها إدمان العادة السرية .

ذلك لدرس لقتل للمفوت دفعه إليه التغير الطبيعى فى حالت لجنسية . وكثيرا ما  
تنهى لحد لنى ن لفسه أمر من عصبية كثيرة منها : (الهستيريا والنورستانيا) وغير ذلك  
وتكون حاله سرجه مسسقى لأمراض العقلية فى بعض الأحيان .

حده الجنسية بصب لحد شذ فشيئا وتعلو الوجه صفرة المرض وتندرج  
حالته فى صدى لحد لنى ن لفسه هكلا صعيدا حاملا لا سبيل إلى إصلاحه إلا بانقاده  
من ذلك صدى لحد لنى ن لفسه هكلا صعيدا حاملا لا سبيل إلى إصلاحه إلا بانقاده  
فقدرى جهده فى إصلاح حاله ولكن بلا حدى لأن نسب كامن ولا يزول المرض إلا  
بـ هـ هـ

من لأمراض الجنسية لنى نسب هذه العادة مرض خاص بالأعضاء التدسلية  
يسمى (لدهى) هـ هـ من نتج فى لأوعية الدموية التى تحوط الحبل المنوى  
وبسبب فى بعض لأمراض سرجه مسسقى وعلاجها يحنح إلى عملية جراحية .

لعدة سـ هـ هـ لعلاقة لفسه . وتسبب هذه العادة بجانب ما تقدم شذوذا فى طبيعة  
لشخص سسبه حبت تضعف فود الجنسية . وإذا تزوج لا يستطيع أن يقوم بالواجب  
لشرعى لفسى على لوجه الكامن . وينسب عن ذلك كثير من الخلافات فى العائلة  
تجعل من لست حجب لاسيل إلى لخلص منه إلا بالفرار . وقد يدجأ إلى تعاطي

المخدرات ليصلح من حالته فيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار . وإذا أنبت هؤلاء نسلاً يكون نسلهم خائر القوى . وكثيراً ما يصيبهم العقم في سن مبكرة . وهذه العادة واحدة من كثير مما يتردى فيه الفتى ، حيث يساق في طريق الغواية فيلقى مصرعه وهو يافع يتطلع إلى الحياة وينتظر المستقبل الزاهر فيعثر عند أول درجة ويصعب عليه أن يقوم من كبوته . وإذا ساعده الحظ ووجد ما يستند إليه نهض ولكن في حاجة تحتاج إلى كثير من العلاج .

ومن أشد المصائب هولاً أن يصيبه مرض من الأمراض التناسلية في وقت يكاد يخلو ذهنه فيه عن ماهية هذه الأمراض فيهمله ويكون منه خطر على حياته وخطر على عائلته لأنه يصبح كجراثومة تتوالد وتتكاثر وتفتك بكل ما حولها دون أن يشعر أحد بها .

وهو في كل هذه الأحوال يفقد الكثير من عزة النفس والكرامة فيلحقه الضعف الخلقي الذي تظهر آثاره في معاملاته مع الناس فهو يكذب لأنه يرى عاراً أن يعرف الناس عنه ما يعمل فلا يجرؤ أن يفكر في الحقائق إلا إذا شوهها وتكون هذه عادة يسير عليها في حياته .

هذه الأخطار وغيرها التي نراها تهاجم أولادنا في بدء عهدهم بالحياة يجب أن نقاومها ونندرها عنهم بكل ما في أيدينا من قوة حتى إذا صاروا رجالاً ذكروا أننا أسدينا إليهم جميلاً يذكرونه بالحمد والثناء والذكرى الخالدة المجيدة . وليس منع الخطر قبل وقوعه بالعمل الصعب الذي يتطلب المجهود الشاق بل يحتاج إلى شيء من الفطنة والحذر وبعد النظر . والوقاية دائماً خير من ألف مرة من العلاج .

فما علينا إذن إلا أن نقدر حالة الفتى في هذا الدور من الوجهة النفسية والعقلية . ومع أن اختلاف البيئات والطبائع والأخلاق قد يسبب بعض الصعوبة في هذا الدرس إلا أننا نستطيع تذليلها إذا أخلصنا فيما نعمل . وبهذا التقدير يمكن أن نقلع الداء من جذوره ونقي الإنسانية من شر الجنائيات التي تمثل على مسرح الحياة .

فأول ما يجب عمله نحو الفتى في هذا السن أن نراقبه مراقبة دقيقة في كل حركة من حركاته ونقيه شر الوحدة التي تساعد على تنمية روح الاستمناء في نفسه . وذلك بأن نعد له صحبة طيبة ونجعله يمارس الرياضة بكثرة ويسرح دائماً في الخلوات فليس أحسن على نفسه من أن يكون مرحاً طروباً في جو هادئ يلعب ويلهو بين أقرانه الذين يجب أن نصطفيهم له وهو في هذه الحالة يتجرد ذهنه عن كل فكرة نجسة ويقوى جسمه وعقله وتنمو

فيه روح الرجولة الكاملة والأخلاق الفاضلة القويمة. وعند ذلك يعتز بقوته الجسدية ويفاخر زملاءه بعقليته الناضجة.

ومما يجدر ذكره في هذه المناسبة العلاقة بين الطهارة (الختان) والعادة السرية. فمن الواجب أن يبادر أهل الأولاد بطهارتهم (بختانهم) في حداثهم.

فمن كل ما تقدم نرى أنه يجدر بالآباء ملاحظة ذلك لكي يحافظوا على أولادهم وأن يراقبوهم مراقبة دقيقة في كل حركاتهم حتى إذا لاحظوا عليهم شذوذاً في أية ناحية أن يبادروا إلى إصلاحه على قدر المستطاع اهـ.

ومن الأسف الشديد أن هذه العادة القبيحة ليست قاصرة على الأولاد بل تعدت إلى الفتيات. فبعض البنات الأغرار يعشن أحياناً بأعضاء تناسلهن لأنهن يجدن في ذلك الفعل شيئاً من المسرة في أول الأمر.

وقد لا يدركن مقدار ما في مثل هذا العمل من خطأ فاحش ولكنهن مع ذلك يخجلن منه بالفطرة فيخلون بأنفسهن أثناء هذا العمل القبيح ولا يشعرن بأن ذلك يصبح عندهن عادة مكروهة تسمى بالعادة السرية.

وقد يخيل إلى البنت وهي تفعل هذا وحدها بعيدة عن أنظار الناس أنها في أمان من علم أحد من الناس بذلك، ولكنها تكون واهمة لأن هذا العمل يترك أثراً في وجه البنت يمكن أن يدركه كل فہيم.

قال أحد كبار الأطباء: إن هذه العادة تترك في البنت آثاراً ظاهرة فهي تسبب عندها آلام الظهر والشفيتين وآلاماً أخرى كما تسبب رخاوة في السلسلة الفقرية وتثير الأعصاب وتسبب البلادة وصفرة الخدود وتجويف العيون وهبوط الجسم.

ويقول الطبيب: إننا نستطيع دائماً أن نعرف متى بدأت البنت ترتكب هذه العادة أو متى بدأت تعبت بنفسها لأن ذلك يؤدي فجأة إلى صحة سيئة وتغير في المزاج. وبدلاً من أن تكون مشروحة الصدر راضية رقيقة شفيفة فإنها بسرعة البرق تتقلب فتصير سريعة الانفعال كئيبة عنيدة وتفقد ذاكرتها وميلها للدراسة وبدلاً من أن تكون وديعة فإنها تصبح متهورة وتفقد ذاكرتها وميلها للدراسة وبدلاً من أن تكون وديعة فإنها تصبح متهورة وتفقد نشاطها وتثور فيها الشهية إلى الطعام بصفة غير عادية وتبدأ تطلب أشياء كالمستردة والفلفل والحل وجميع أنواع البهارات التي تفتح الشهية وهي أشياء غير طبيعية عادة بالنسبة للبنت الصغيرة.

وأحياناً يسبب ذلك للبت التهاباً في أسفل أظفارها كما ينطمس لون عينيها وهذا أمر خطير للبت تدفعه ثمناً للمسرة الوقتية التي تجنيها من هذا العمل

من السهل الانسياق في العادة الذميمة وليس من السهل البرء منها ولذلك وجب علينا أن نعتق ما حسن من العادات أولاً وقبل كل شيء. وإذا نظرت أنت لنفسها دائماً نظرة طهر وتقدير فإنه يصبح من السهل عليها اجتناب الوقوع في هذه الرذيلة وإذا ذكرت أن كل عضو من أعضاء جسمها مقدس واستعماله محدود بالحدود الشرعية فإنها لا شك تضمن بأن تستعمله استعمالاً يؤدي إلى المضرات التي ذكرناها.

### حكمة حد شارب الخمر

قد علمت فيما تقدم أن الخمر سم قاتل وضرره على المال والنفس جسيم. ومن أجل ذلك قرر الشارع الحكيم ثمانين جلدة لشاربها. هذا فضلاً عن التكتيت الذي يحصل من الإمام أو القاضي وجماعة المسلمين. فقد كان يؤتى بشارب الخمر إلى النبي ﷺ فيأمر بجلده ثم يقول بكتوه. فيقول له من حضر من الصحابة رضوان الله عنهم أجمعين: ما اتقيت الله وما خشيت الله وما استحييت من رسول الله ﷺ. وهم جراً من الكلام والتأنيب الذي يجعله حقيراً في أعين الناس حتى يقلع عن شرب هذا السم القاتل.

### حكمة عقوبة الزاني

قد عرفت من حكمة حرمة الزنا أنه لو لم يحرم لتلاشى النوع البشري في قليل من الزمن لقلة النوع الإنساني. وفستد على الناس أحوالهم واختل نظامهم وخرب الكون ولما كان الضرر عظيماً، وخطبه جسيماً. جعل الله عقاب الزاني مؤلماً حتى يرتدع غيره ولا يأتي هذا الفعل. وأيضاً إن الزاني كافر بنعمة الله تعالى إذ خلق له من ينكحها بوجه حل فيعدل عن ذلك إلى الزنا. والعقوبة التي قررها الشارع تختلف باختلاف حالة الزاني فإن كان محصناً كان عقابه الرجم علناً على مرأى ومسمع من الناس ومن جماعة المسممين. ويرى ويشهد عذابه طائفة من المؤمنين. وإذا كان غير محصن كان عقابه الجدد. ومن أخذته عليهما الرأفة فقد أثم إثمًا كبيراً كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (١).

والحكمة في رحم الأول علنا أن ضرره أعظم وجنائه على الإنسانية أكبر. لأنه مع ارتكاب هذا الذنب الشنيع وهو محصن يكون متسبباً في لحوق الضرر لزوجته، إذ ربما لقلة المضاجعة تدعوها الشهوة إلى الزنا أيضاً. والنساء كما علمت ضعيفات الإرادة ناقصات العقل يندفعن إلى فعل القبيح وما لا تحمد عقباه بلا روية ولا تدبر في الغالب.

شدد الشارع الحكيم على الزاني لأنه جنى ذنباً عظيماً وإثماً كبيراً على الإنسانية والجامعة البشرية. وحنائه في الحقيقة واقعة على كل فرد من أفراد الأمة. فكان كل من رحمه اقتصر لنفسه جزءاً وفاقاً.

وأم الحكمة في جلد غير المحصن. فلأنه مظنة اندفاعه إلى هذا الذنب اضطراراً لعدم إحصائه، وقد غلته الشهوة. فمن أجل ذلك كان عقابه أخف من الأول.

ولقد كان عقاب الزاني في بدء الإسلام غير هذا العقاب. والحكمة في ذلك أن الزنا كان قبل الإسلام فاشياً كثيراً، وكان عادة مألوفة في أهل الجاهلية. حتى أنهم كانوا في أسواقهم العمومية يأتون البغايا ويفتخرون بذلك. وبما أن الشارع الحكيم علم أن إقلاهم عن هذه العادة القبيحة بهذا الشكل ينفرهم من الإسلام والدين الحنيف جعل العقوبة غير هذه بادئ بدء. ولما دخل الإيمان في قلوبهم، وذاقت النفوس حلاوته وتنبهت العقول إلى مقدار الجريمة وأبصرتها البصائر بنور الحكمة قرر هذا العقاب المعلوم حرصاً على مصلحة الإسلام والمسلمين والنوع الإنساني.

وروي عن بعض الصحابة رضي الله عنهم أنه قال: لقد أحسن الله إلينا كل الإحسان. كنا مشركين فلو جاءنا رسول الله بهذا الدين جملة وبالقُرآن دفعة لثقلت هذه التكاليف علينا فما كنا ندخل في الإسلام ولكنه دعانا إلى كلمة واحدة فلما قبلناها وعرفنا حلاوة الإيمان قبلنا ما وراءها كلمة بعد كلمة على سبيل الرفق إلى أن تم الدين وكملت الشريعة. فسبحان الحكيم الذي هو بحال عبادته حبير عليم.

### حكمة حد اللواط

لما كان اللواط لا يتسبب عنه اختلاط الأنساب الذي علمته في موضع آخر. وكل الشارع الحكيم للإمام تعيير اللواط بحسب ما يراه. وإن كانت اللواط في حد ذاتها أمرها شنيعاً كما علمت. وهذا هو رأي الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يحد اللواط كالزاني. وعلى كل حال فاللواط أس الخبائث والمنكرات.

## حكمة تعزير المستمني بيده

إن الاستمنا باليد أو (جلدة عميرة) أو (ضرب أباطة) أو (العادة السرية) ضرره واقع على نفس الشخص الذي يتعاطاه ولا يتعداه لغيره . وهو الأساس الوحيد في تهلكة المتلبس به كما علمت . من أجل ذلك قرر الشارع الحكيم تعزيره بحسب ما يراه الإمام شدة وضعفاً وإذا تمادى ولم يرتدع عوقب مرة ثانية وثالثة وهكذا . وبالطبع ضرره واقع عليه وعلى صبره واختلال عقله وضعف جسمه وهو لا يشعر بذلك .

قلنا إن المستمني باليد يعزّر إلا إذا كان هناك باعث على فعله هذا كأن تكون الشهوة تمكنت منه ولم يمكنه دفعها إلا بهذه الطريقة خوفاً من الوقوع في حريمة الزنا الذي قد عرفت نتائجه في موضع آخر .

## حكمة حد القذف بالزنا

إعلم أن القاذف غيره بالزنا يلصق بالمقذوف وصمة قبيحة لو تحققت وكان صادقاً لسقطت قيمة المقذوف في المجتمع الإنساني .

من أجل ذلك قرر الشارع الحكيم عليه الحد وهو ثمانون جلدة إذا ظهر كذبه مع عدم قبول شهادته حتى يتوب . والحكمة في ذلك ليس لكذبه فقط بل لعله أخرى ؛ وهي أن قذف غيره بالزنا ربما صدقه مصدق لم يعلم بكذبه فيحقر المقذوف ويشهر به بين الناس ويذيع عنه الفاحشة ولا شك فيه ضرر بالمقذوف وتعطيل لمصلحته . خصوصاً إذا كان محترفاً بحرفة لا يحترف بها إلا من كان أميناً ومتصفاً بعفة النفس وحسن السير والسيرة .

والحكمة في جعل الحد هكذا وهو عدم قبول شهادته حتى يتوب وجلده ثمانين جلدة ترجع إلى اعتبارين .

الأول : إن حد الزاني مائة جلدة . والقاذف أقل ذنباً من الزاني . فأنقص الشارع حده إلى ثمانين جلدة . وهو إنقاص معقول بني على قاعدة العدل .

والثاني : إن القذف إخبار بالكذب . فحظر الشارع قبول شهادته حتى يتوب . لأنه إذا لم يتب صار متهماً بالكذب فيما يخبر به . والشهادة لا تقبل إلا ممن هو موصوف بالصدق فمن هنا ظهر أن الجزاء كان من جنس العمل .

وهناك حكمة أخرى . وهي أن الشارع جمع بين عقوبة البدن بالجلد، وعقوبة النفس بعدم قبول الشهادة . ليكون الزجر أقوى حتى لا يعود إلى القذف مرة أخرى . وقد قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ (١) إلا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٢﴾ (١) صدق الله العظيم .

## حكمة جعل عقوبة العبد

### نصف عقوبة الحر

الحكمة في ذلك أن العقاب لما كان على قدر الجناية وكانت نعمة الحرية من أجل النعم على الإنسان وقد سلبت من العبد . فالشارع الحكيم خفف العقوبة في جانب العبد وجعلها نصف عقوبة الحر . إلا إذا قتل فيقتص منه بالقتل لأن القتل لا يتجزأ . فالتخفيف عليه رحمة من الشارع الحكيم ليكون ذلك جبراً له على ما هو عليه من ذل الرق ومهانة الاستعباد . حتى يكون العدل أتم والرحمة أعم وقد ورد في البدائع ما يأتي :

قال الله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْكَ بِمَنْحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى

الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (٢) وقد قيل في هذا الموضوع . إن العقوبة على قدر الجناية . والجناية تزداد بكمال حال الجاني وتنقص بنقصان حاله . والعبد أنقص حالاً من الحر لاختصاص الحر بنعمة الحرية فكانت جنايته أنقص ونقصان الجناية يوجب نقصان العقوبة . ولأن الحكم ثبت على قدر العلة . هذا أمر معقول . إلا أن التنصيص بالتنصيف في غيره من المقادير ثبت شرعاً بقوله جل شأنه : ﴿ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ (٣) .

وفي حد الشرب والسكر والقذف ثمانون جلدة في الحر وأربعون في العبد كما قلنا . وفي حد السرقة لا يختلف قدر الواجب بالرق والحرية لعموم قوله تبارك وتعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٤) ولا يختلف بالذكورة والأنوثة في شيء من الحدود لأنه خير بأحوال عباده عليم بكل ما كان وما يكون .

## حكمة عقاب السارق

إن الذين لم يفقهوا هذا الدين الحنيف الذي جاء شاملاً دماً لا يكل منه بني لإسنان ولم يفقهوا على حقيقة العدل الشرعية التي لأجلها جعلت لعقوبات مسددة في السنة. هؤلاء يقولون إن عقاب السارق بهذا الشكل مصر بهي الإنسان، وليس فيه مصححه للأمة. هذا القول منقوض مردود وهو وهم وليس من الحكمة في شيء، والأحرى أن يوقف هؤلاء السافدين والطاعنين على الإسلام في وجوب لعنت هكذا بين لهم بعدد لا يمكن صرا لشرقة، ثم نكل إلى ذوي العقول منهم الحكم في بعد ذلك.

أولاً: إن المرء يكذب ويكدر في هذه الحدة ضب لبرق وم يقوم به ود حبه. إما بفلح الأرض و استثمارها. فيصهر جلده لعب الشمس في الصيف بهري أطرافه لزمهري في الشتاء. وهكذا من المشدق التي يعينها لفلح لمسكن كد هو مشدق ترى لعين وإما بالسفر مشياً على القدمين أو ركوباً على الدابة معرض نفسه لنوحوش الضارية و لسااع الكاسرة في فسيح السموات وبين الجبال والوهاد، يترقب لحظ كل لحظة وأخرى والظامة الكبرى إذا فقد لزد فإنه يقع بين خطرين عظيمين وهم فقد الأمن والزد وفي هذه لحلة يكون الموت والهلاك منه قب قوسين أو أدنى. هذا مع بعد المسافات و حنابل البحر والبرد. وإما بركوب السفن فيكون دائماً معرضاً لحظر إذا هب لريح لندج، وهدج سحر واضطرب، وحررت السفينة في موج كالجبال خصوصاً إذا كان البحر عود وندج عصف في المحيطات الكبرى الفسيحة لندج والعمرات. وقد يكون لريح ماسد فتنعص لسنسب د لم تكن بحارية وتطول السفينة وتسمى لزد. وهكذا من وعدا لسنسب

وإما بالاتجار في الصانع وهو في بده قيوم لريح و يوم حسير، وده لشدق رأس المال. وهو في كد الحالتين يئس دائماً في هيس هم و فوج لحدسار د لندج د لشدق رأس المال فهو دائماً في كد وكدر وهم و نصب

وإما بمباشرة انصداع التي نهج لحدل و لسنسب لحدس

وإما بالخدمة في الحكومة أو غيره فهو دائماً في لعب دد لصدع لبرسار و غطرسهم وعقابهم إياه هم أو لم يهم بل لحدرد انصداع لسنسب و دد دد عقد قطع راتبه شهراً أو أقل أو أكثر أو لرفض في بعض لأوقات فكذلك لصبر عضم كد لا يخفى. وهلم جرا من الأعمال التي يعينها الإنسان في سبل لكسب و لني يعرض

لأحبه روحه على موت. والتي تدعو رب الأعمال في كثير من الأحيان إلى الإضراب عن العمل. توقف حركة فاحتل نظام ويحرد الحسام. كما هو واقع في الشرق والغرب.

ثانياً: إن هذه الأموال التي يكتسبها الإنسان بالكد والكدر تصرف إما للقوت وهو قوم لجة، وإما على المنبس وعينه وفاية الجسد، وإما لإعانة الفقراء والمساكين وأبناء السبيس واليتيمى، والمسرى وذوي البيوتات التي لا يحصى عددها إلا الذين أخنى عليهم الدهر. وقد مشى في وجه الصرف التي لا يحصى عددها، والتي عليها قوام الحياة ونظام هذا الكون. فبجته الإنسان هذا الاجتهاد في الكسب لهذه الأغراض الشريفة. ثم يأتي النص فيسئل تده أعده سبب هو في الحقيقة تقويض لدعائم العمران والأمن العام للأسباب التي سلفت

ثالثاً: إن النص قد سرق سبب ونهب بالإغارة على الناس وهم آمنون في ديارهم فيرعهم ويفقد راحتهم. وربما أدت الحالة إلى إراقة الدماء فتذهب الأرواح وتيتم الأطفال وترمل النساء كد هو الحال في بلاد الأرياف وبعض المدن.

رابعاً: إن السارق إذا نعدو السرقة مالت نفسه إلى الكسل والبطالة فتتعطل حركة الأعمال ويحل بالعالم الكلال والوبال، ويأكل الناس بعضهم بعضاً لجلب ما يحتاجون إليه من ضروريات الحياة.

إذا عرفت هذا عرفت أن النص عضو فاسد في جسم الأمة يجب تلافى شره. ومن حكمة الشارع أنه جعل العقوبة على الجارحة التي استعان بها على السرقة، وهي اليد التي تناول بها المسروق والرجل التي سعى بها ليسرق. فإذا ما شاهد الناس سارقاً أو سارقة في الطريق بهذا الشكل انعدت فرائضهم من لفظ: سرق. يسرق. سارق، مسروق. فضلاً عن مباشرة السرقة فعلاً. ولنام الناس في بيوتهم وهي مفتحة الأبواب. وكذا خزائن الأموال. ولا حارس لهم إلا عدل هذا الشارع الحكيم. ولخلت السجون من اللصوص. ولما احتاجت الحكومات إلى إتعاب الفكر في إيجاد أنجع الطرق والوسائل التي تقطع دابر اللصوص. ولما احتاجت للجنود والشرطة. اللهم إلا لعدو في الحرب أو طارق لا نص وسارق

والحكمة في قطع الرجل عند العودة والحبس إذا تكررت السرقة من السارق. هو أن الإبقاء على اليد والرجل يمكنه الارتزاق بقدر الإمكان. فلا يكون عولاً على الناس. إذ

المراد من القطع هو لأجل الاتعاض والعقوبة. أما العقوبة فقد حصلت، وأما الاتعاض فهو يحصل بالقطع إذا رآه الناس. ولعل من قال بقطع اليدين والرجلين إذا تكررت السرقة من السارق علل قوله بحكمة أخرى.

إلى هنا لا نراكم أيها النافدون الطاعنون على الإسلام والمسلمين إلا مقرين بحكمة الشارع الحكيم في عقاب السارق بقطع اليد أو اليد والرجل من خلاف. ويا حبذا لو جربت الحكومات والممالك هذه العقوبة ولو مرة واحدة لرأت بعينها أمراً عظيماً ونفعاً عميماً. فسبحانك ما أعظم شأنك وتديريك وأجل حكمتك.

وكان السارق في إنكلترا قبل سنة (١٧٨٣) يعاقب بالحكم عليه بالإعدام. وكان يشنق علناً على المشنقة المشهورة التي تسمى (تيرن) ومكانها اليوم الميدان الذي يلتقي فيه شارع (إيدجوار) بشارع (أو كسفورد) في لندن.

وقد ذكر بعض الكتاب الإنجليز تحت عنوان (مشنقة) يشنق فوقها (٥٠) ألف شخص ما ترجمته: كان الشنق يجري في إنكلترا علناً في الأسواق والميادين. فكان الناس يجتمعون من كل حذب وصوب ليشاهدوا تنفيذ عملية الشنق في المحكوم عليهم بالإعدام وكان الأشراف والعظماء والكبراء والسيدات يتخذون لأنفسهم أماكن قريبة من المشنقة ليشاهدوا كل ما يجري عن كثب.

ومن أشهر المشانق التي خلد التاريخ اسمها في إنكلترا مشنقة (تيرن) في لندن. وكانت هذه المشنقة عبارة عن ثلاثة أعمدة طويلة تلتقي أفقياً على شكل مثلث ومحمولة فوق ثلاثة أعمدة أخرى. ولها مسرح مرتفع من الخشب حتى يتيسر للجُمُوع الحاشدة أن ترى كل ما يجري فوقها. ويقال إن عدد الذين شنقوا على هذه المشنقة يزيد عن خمسين ألف شخص. وأول من شنق عليها الدكتور (جوستوري) في سنة (١٥٧١) م وانتهى استعمالها وهدمت في سنة (١٧٨٣) م.

وكانت الأحكام في ذلك العهد صارمة. حتى أنهم كانوا يحكمون - لإعدامه - على من يسرق ولو نعجة أو حملاً صغيراً. وكان اللصوص الأغنياء يشترون حديتهم وحية أتعسهم بالمال. حتى ولو بعد الحكم عليهم بالإعدام شنقاً. وذلك بصريق (الرِشوة والغش والخداع) وكانت العادة تقضي بأن المحكوم عليه لا يشنق إلا مرة واحدة بمعنى أنه إذا قطع به حبل المشنقة أو ردت إليه الحياة على سبيل الفرض بعد الشنق (لا يقتص منه مرة ثانية)

ولهذا كثيراً ما كان يلجأ بعضهم إلى إفساد المشنقة أو إضعاف جبل المشنقة ليضمن لنفسه الحياة .

وكانت الجماهير والجماعات تبهج كثيراً عندما ينجو أحد المحكوم عليهم من المشنقة بطريق إفسادها أو إضعاف جبلها حتى ينقطع به قبل أن يختنق . فانظر الفرق بين هذا وبين حكم الإسلام .

## حكمة القصاص بالقتل أو الدية

قلنا في كثير من الأبواب أن عمار هذا الكون متوقف على الإنسان . فإذا ما قل النسل أو أدركه الفناء خربت الدنيا . وهذا ما يريده الشارع الحكيم .

من أجل ذلك جعل العقوبة لمن يسعى في إيصال الأذى إلى الناس بالقتل صرامة شديدة حتى لا يتعدى الناس بعضهم على بعض فيعم الفساد وتخرب البلاد . وجعلها على نوعين . إما القتل والقصاص . أو المال إذا اصطلحوا عليه .

أما حكمة القصاص بالقتل ، فهي لإقامة ميزان العدل بين الناس ليكون الجزاء من جنس العمل كما قال الله تعالى : ﴿الْنَفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(١)</sup> وهذا أمر واقع حتى في الأمم العريقة في الهمجية . والأمم التي لها قوانين وضعية ، فإن من أصول التشريع عندهم أنه من قتل يقتل . والحكمة عندنا أن القاتل إذا لم يقتل كان باعثاً على إضرام نار الحقد في نفوس أهل المقتول وأولياء الدم . لأن دمه حق لهم ، وأداؤه هو إراقة دم القاتل . فإذا لم يؤد إليهم انتقموا من القاتل بقتله . فإذا ما قتلوه طالب أهله بدمه فقتلوا من يصادفهم من أهل المقتول الأول . ثم يسري القتل من الأفراد إلى العائلات فالقبائل والعشائر فيعم الكرب ويعظم الخطب .

وإننا نرى في عصرنا هذا أكثر حوادث القتل يكون سببها الانتقام لمن يقتلون ولم ينل القاتل جزاء ما جنت يده من الهيئة الحاكمة والقائمين بالأمر .

وأما الحكمة في المال إذا أخذ بطريق الصلح . فهي لأجل المنفعة المزدوجة بين الطرفين . وذلك أن القاتل إذا دفع شيئاً من المال على سبيل الصلح يكون قد حيى حياة

جديدة. وأما أولياء المقتول إذا أخذوا المال على سبيل الصلح يكون فيه فائدة لهم في قوام حياتهم وأمر معاشهم من كل وجوه المنافع. هذا من وجه. ومن وجه آخر يكون سبب الوحيد في تمتع القاتل بالحياة. الأمر الذي يدل على كرم أخلاقهم وشریف خصانهم، وربما صفت النفوس بعد ذلك فتعود المياه إلى مجاريها.

إذا عرفت هذا فهت معنى قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى

الْأَلْبَيبِ﴾<sup>(١)</sup> ولا نشك بعد هذا البيان والإيضاح إلا أنك فهت أن الشرع الحكيم قد أحكم كل شيء صنعا، ولم يترك الناس سدى.

### حكمة دية الذمي

إعلم أن الشرع الحكيم وإن كان فرق بين المسلم وغيره في كثير من الأحكام إلا أنه ساوى بينهما في الدية والقصاص لحكمة بالغة. إذا عرفها أولئك الخراصون الذين يتهمون المسلمين بالتعصب الديني أجموا ألسنتهم بلجام الشرع الإسلامي وخرأ ركعاً وسجداً أمام دين أساسه العدل والإنصاف. اللهم إلا الذين أضلهم الله على علم فهم يعاندون أو الذين على بصائرهم غشاوة فهم عن منهج الصواب بعيدون.

وما هذه الحكمة يا ترى؟ هي أن الذمي بدفعه الجزية صارت نفسه وأمواله وأولاده في ذمة المسلمين. له مالهم وعليه ما عليهم في الحقوق المدنية. فمن اعتدى عليه بالقتل فكأنه اعتدى على المسلمين وخفر ذمتهم. ومن أجل ذلك كان جزاؤه القتل أو دفع شيء من المال على سبيل الصلح إذا رضي أولياء المقتول. وهذا من الدلائل الواضحة على عدل الدين الإسلامي الحنيف وأنه رحمة لجميع الأنام.

### حكمة دية الرقيق

العبد الرقيق وإن كان فرداً من أفراد النوع البشري وفرداً من أفراد النوع الإنساني إلا أنه لا يساوي الحر، للنقص الحاصل له من جهة الرق. ولأنه مقوم بقيمة معلومة وأما الحر فإنه لا يقوم بشيء.

من أجل ذلك كنت دية العبد قيمته يدفعها القاتل للسيد . ولا يخفى أن العبد مملوك لسيده الذي ينتفع به في أمور دنياه . فإذا ما فقدته فقد اختلت المصلحة عليه فإذا أخذ قيمته أمكنه أن يشتري بها غيره . ومن الحكمة أيضاً أن قيمة العبد تكون أنقص من دية الحر للفرق والتفاوت الحاصل بين العبد والحر .

## حكمة دية المقتول خطأ

إن الشارع الحكيم ما فرط في شيء من الأمور بل أحكم كل شيء صنعاً، ووضع الأحكام على أتم نظام يكفل للناس سعادتهم ولا يخل بمصلحتهم .

ولما كان القتل سواء أكان عمداً أو غير عمد فيه ضرر بأهل المقتول من وجهين .

الوجه الأول : فقدهم من كان عوناً لهم في شؤونهم المعاشية .

والثاني كسر قلوبهم وحزنهم على فقدته .

من أجل ذلك أوجب الشارع الحكيم الدية حتى يصلح من أمرهم ما فسد بفقد المعين لهم . حتى تجبر القلوب المنكسرة .

ولقد أودع الشارع الحكيم في تقرير الدية حكماً أخرى . هي العدل بكل معناها بحيث لو تدبرها المشرعون الآن لما عدلوا عنها في عقوبة من يقتل خطأ . وهاك بيان هذه الحكم الباهرة .

الحكمة في جعلها في الأصل من الإبل . أن العرب الذين ظهر الإسلام في ربوعهم بادىء بدء كانوا أكثر الناس اقتناء لها . فهي أكثر أصناف الأموال عندهم . والشارع الحكيم لم يرهقهم من أمرهم عسراً بتأدية الدية من غير الإبل . فإذا تعذر وجود الإبل . قدرت الدية بألف دينار ، أو عشرة آلاف درهم . والحكمة في فرضها عليه وعلى العاقلة أهل نصرته راجعة إلى إيلاام النفوس . وإبقاء ذكرى حادث فيهم وفي أعقابهم حتى يحترسوا في أمورهم التي إذا أهملوا فيها حصل إزهاق الأرواح خطأ . وأيضاً في ذلك إيلاام لنفس القاتل لما يلاقيه كل وقت وآن من التوبخ والتأنيب من جميع أفراد عاقلته . لأنه السبب الوحيد في تغريمهم الدية بلا ارتكاب أقل سبب فعلوه سوى إهماله الذي أضر بمالية كل فرد منهم .

ومن الحكمة في جعل الدية أيضاً عليه وعلى العاقلة هي أن العرب كانوا متمسكين

بعادة صلة بعضهم تمسكاً شديداً، وكانوا يعدون قطع شواجرها عاراً كبيراً. ويلومون قاطعها لوماً شديداً. من أجل ذلك فرضها الشارع الحكيم عليه وعليهم.

والحكمة في تقسيمها على ثلاث سنين لأجل التخفيف عليهم ورفع الأصغر عنهم بأدائها في وقت واحد وسنة واحدة. والحكمة في تقديرها بألف دينار، أو عشرة آلاف درهم، هي لمنع الخصام في تقدير القيمة لو وكل الأمر إليهم فيما لو فقدت الإبل. وحتى لا يكون هناك نزاع بين أولياء الدم الذين هم مظنة الطمع وطلب الكثير من الأموال. وأهل القاتل الذين هم مظنة البخل بدفع هذه القيمة. والحكمة في جعلها أرباعاً من الإبل لأجل رفع الحرج عنهم بأدائها من صنف واحد. فبنت لبون، وبنت مخاض، والحقة والجذعة أكثر أصناف الإبل عند العرب وأجودها.

والحكمة في أداء الدية والكفارة. وهي عتق رقبة مؤمنة أو صيام شهرين متتابعين. هي أن القتل جناية كبرى من حيث هو قتل. فوجب أن يكون الزجر عليه أشد ما يكون من العقاب. فالجمع بين الدية والكفارة تشديد في الزجر واقع على القاتل من جهة الله والناس.

والحكمة في أن دية القتل عمداً ليست كذلك بل تقع على نفس القاتل وحده. هي أن القاتل عمداً قاصد ومتعمد لذلك. بخلاف القاتل خطأ فإنه لم يتعمد القتل. من أجل ذلك خفف الشارع عليه العقوبة. هذه هي الحكم الباهرة التي أرادها الشارع الحكيم جل شأنه وعظمت حكمته وقدرته. والله أعلم.

## حكمة التفرقة بين القتل

### بآلة مفرقة للأعضاء وغيرها

إن من تمام عدل الشارع وكماله ورحمته بالناس فرق وميز في حد القتل. فقر وجوب القتل على من قتل عمداً بآلة مفرقة للأعضاء. كأن يقتل بسكين أو سيف أو رمح أو خنجر أو ما هو في حكم ذلك. هذا إذا لم تصطلح أولياء المقتول على شيء من المال.

ولم يقرر الشارع القتل على من قتل بعصاً أو لطماً باليد أو بالحجر. لأن هذه الآلات ليست مفرقة للأعضاء وليست مظنة القتل ولم توضع للقتل بخلاف الآلات الأولى فإنها مظنة تعمد القتل. نعم وإن كانت نيته غير معلومة لنا ولكن استعماله هذه الآلات المفرقة للأعضاء دال على أنه كان يريد القتل.

من أجل ذلك فرق الشارع الحكيم بين الحالتين ليكون العدل على أتم إحكام، وحتى لا يقع الناس في العذاب ظلماً وعدواناً وهي حكمة عظيمة جليلة.

## حكمة عقوبة قاطع الطريق

قاطع الطريق أشد خطراً على الناس من القاتل عمداً. لأن تعمد القتل ربما يكون لمجرد الانتقام، وأما قاطع الطريق فإنه يخرج من بيته متعمداً القتل والسرقة في آن واحد والشارع الحكيم لم يجعل عقوبته بالشكل المعروف لهذه العلة فقط. بل هناك علل أخرى أوجبت ودعت تشديد العقوبة عليه بحسب جرمه بحيث لو عرفها المشرعون وواضعو القوانين لما خالفوا الشرع الشريف في حكم من الأحكام.

قاطع الطريق كما قلنا يخرج متعمداً القتل والسرقة في آن واحد. فجريرته مركبة من جريمتين كبيرتين. وناهيك بالقتل والسرقة. من خطرين شنيعين يخربان البلاد ويهلكان العباد كما عرفت مما سبق.

قاطع الطريق يتسبب في تعطيل أكبر مصدر من مصادر الرزق وهي التجارة وتبادل المنفعة بين الناس والأمم المتجاورة والمتباعدة. فإذا ما تعطلت ساد الفساد وانقطعت عن الناس موارد الارتزاق.

قاطع الطريق أشنع من السارق. لأن السارق ربما يكون ضعيف القوى فيسرق خلسة ويمكن الاحتراس منه. وأما هو فإنه يعتمد على القوة ولا يمكن الاحتراس منه إلا بالقوة، وهي ليست موجودة في الغالب لدى التجار الذين يجوبون البلاد. وإذا وجدت فإنهم في الغالب لا يحسنون استعمالها لعدم معرفتهم بالرماية والطعن والضرب شأن اللصوص الذين هم أعرف الناس به.

قاطع الطريق كفر بعملة الله لأنه أعطاه القوة والصحة وهما نعمتان لا تعادلها نعمة فاستعملهما في حير موصعهم فهو بهما كافر وللمعصية بهما عليه غير شاكر.

قاطع الطريق إذا كان فرداً واحداً أقلق بال البدة بأكملها. وإذا كان هناك أسباب كثيرة لتقويض دعونه الأمن العام فقاطع الطريق جماع كل هذه الأسباب.

من أجل ذلك جعل الشارع الحكيم عقوبته متنوعة على حسب جريمته. فانظر إلى حكمه الله تعالى في وضع الحدود الشرعية على حسب العدل.

## حكمة القسامة

القسامة في الشرع عبادة عن الأيمان التي تعرض على حمسين رجلاً من أهل المنطقة إذا وجد فيها قتيل لم يعرف قاتله فإن لم يبلغ الرجل في المنحة حمسين رجلاً تكرّر القسم إلى أن تتم خمسين يمينا. وسببها وجود قتيل لا يدري قتله ولم يعرف به في منحة و قرية أو في موضع يقرب من القرية أو السد حيث يسمع لصوت إذا سعى

والحكمة في ذلك جسيمة عظيمة وهي حفظ لأرواح بني هي غصم بني في ناحية الدنيا من أن تهدر بغير حرية ولا مسوغ شرعي وكان الحكماء على منحة في القرية التي وجد القتيل فيها أو بقربها لأنهم فرطوا في عدم معرفتهم الحفني وفي عدم الحيلة.

ولو أن الشارع الحكيم أهمل هذه الحادثة ولم ينظر إليها ولم يجعل لها حكماً رادعاً زاجراً لاختل نظام الحكم في الدولة وتكرر وقوع أمثال هذه الحادثة في لامة. فذهب أنفـس بريئة وتراق دماء غالية من ظلم الإنسان لبني الإنسان.

من أجل ذلك شرعت القسامة. وهذه قسامة كتب من أحكام الجاهلية فقره رسول الله ﷺ في شريعتنا. وقد ذكر في المبسوط ما يأتي:

وإذا وجد الرجل قتيلاً في محلة قوم فعليهم أن يقسم منهم حمسون رجلاً ما قتله ولا علمنا له قاتلاً. ثم يغرمون الدية. بلغنا هذا من رسول الله ﷺ وفي هذا حديث مشهور منها حديث سهل بن أبي حثمة أن عبد الله بن سهل وعبد الرحمن بن سهل وعويصة ومحبيصة خرجوا في التجارة إلى خيبر وتفرقوا بحوائجهم فوجدوا عبد الله بن سهل قتيلاً في قلب من قلب خيبر يتشطح في دمه. فجاؤوا إلى رسول الله ﷺ لخبيره فأراد عبد الرحمن وهو أخ القتيل أن يتكلم فقال عليه الصلاة والسلام «الكبر الكبير» فتكلم أحد عميه وهو الأكبر منهما وأخبره بذلك. قال: «ومن قتله». قال: «ومن يقتله سوى اليهود قال. تبركم اليهود بأيمانها» فقال: لا نرضى بأيمان قوم كفار لا يبالون ما حلفوا عليه: قل عليه السلام: «أتحلفون وتستحقون دم صاحبكم» فقالوا: وكيف نحلف على أمر لم نعد ولم نشاهد. فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه (فوداه) بمائة من إبل الصدقة.

وذكر الزهري عن سعيد بن المسيب أن القسامة كانت من أحكام الجاهلية فقره

رسول الله ﷺ في قبيل من الأصهار وجدني حيي يهود. فزعم رسول الله ﷺ اليهود الدية  
هـ نفسه

دحسي عن بني صالح عن بن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كتب إلى  
هـ خير إن هذا قتيل وجد بين أظهركم فما الذي يخرجكم منكم فكتبوا إليه: إن مثل هذه  
لحدثة وقعت في بني إسرائيل فأمر رسول الله ﷺ على موسى عليه السلام أمراً فإني كنت نبياً فاسأل  
الله من ذلك فكتب إليهم: إن الله تعالى أرادني أن أختار منكم خمسين رجلاً فيحلفون بالله  
ما قتلناه ولا عمدنا له قاتلاً ثم يغرمون الدية فأمرني ففعلت فبني بنو نهموس: يعني  
الوحي

وورد أن رجلاً وجد قتيلين (وادعه وأرحب) وكان إلى وادعه أقرب ففضى عليهم  
عمر رضي الله عنه -لقسمة ولدية- فدل حارث بن الأصبع الوادعي: يا أمير المؤمنين  
لا يملك تدفع عن أموال ولا أموال تدفع عن أيمان فدل: حققتكم دماءكم بأيمنكم  
وغرمكم الدية لوجود القتيل بين أظهركم:

فهذه الآثار تدل على ثبوت حكم لقسمة ولدية في القتل السجود في المحلة على  
أهلها -مع من لمعنى بدل عليه نص- وهو أن يظهر أن القتل منهم لأن الإنسان قلما  
يأتي من محله إلى محلة لئلا يحد فيهما. وإذا تمكن القتل منهم من هذا الفعل بقوتهم  
وبصرهم. فكذلك كلفه ووجب شرع لدية عليهم صيانة لهم لمقتول عن الهدر.  
وأوجب لقسمة عليهم براءة يظهر لقتل بهذا الطريق فيتحصن عبر الجاني إذا ظهر  
الحسي ولهم يستحقون الله ما قتلناه ولا عمدنا له قاتلاً. ثم على أهل كل محلة حفظ  
محلتهم عن من هذه القسمة لأن السب في محلتهم إيلامهم وبما وقعت هذه الحادثة لتفريط  
كل منهم في الحفظ حتى يردوا عن لحد على بني لقسمتهم منهم ومن غيرهم. فأوجب  
شرح لقسمته لدية عليهم بذلك هـ.

## الحكمة في قتل البغاة

هذه القسمة لحسنه من سر الناس في الأمة لأهل سعي في الأرض بالفساد، وتحل  
نظم لدولة، وحسن النفس والاندس في الأمة حق وبغير حق، لأهل لا يهتمهم إلا حصول  
النفس والخلاف لئلا يربح من وراء ذلك كنه معبد تعين منه.

وقد حدثنا التاريخ طرفاً من سيرة هؤلاء في الصدر الأول، وفي خلافة بني أمية والعباسيين. فرأيناهم قد عكروا صفو الهيئتين الحاكمة والمحكومة.

والحكم الشرعي في هؤلاء. هو أن الإمام الذي هو ولي الأمر يدعوهم أولاً قبل القتال إلى الرجوع إلى الحق والأخذ برأي جماعة المسلمين. فإن أجابوا داعي الله فقد اهتدوا، وإن أبوا قاتلهم الإمام حتى يرجعوا إلى أمر الله ورسوله. لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

ويجب على كل مسلم يدعو الإمام إلى قتالهم أن يجيبه إلى ذلك ولا يسعه التخلف لأن طاعة الإمام فيما ليس بمعصية فرض. وقد ورد في البدائع ما يأتي:

إن علم الإمام أن الخوارج يشهرون السلاح ويتأهبون للقتال، فينبغي له أن يأخذهم ويحبسهم حتى يقلعوا عن ذلك ويحدثوا توبة. لأنه لو تركهم لسعوا في الأرض بالفساد فيأخذهم على أيديهم ولا يبدأهم الإمام بالقتال حتى يبده. لأن قتالهم لدفع شرهم لا لشر شركهم لأنهم مسلمون. فما لم يتوجه الشر منهم لا يقاتلهم. وإن لم يعلم ذلك حتى تعسكروا وتأهبوا للقتال فينبغي له أن يدعوهم إلى العدل والرجوع إلى رأي الجماعة. أو لإرجاء الإجابة وقبول الدعوة.

وروي أن سيدنا علياً رضي الله عنه لما خرج عليه أهل (حروراء) ندب إليهم عبد الله بن عباس رضي الله عنه ليدعوهم إلى العدل، فدعاهم وناظرهم. وكذا قاتل على كرم الله وجهه (هذه الطائفة بالنهروان) بحضرة الصحابة رضي الله عنهم تصديقاً لقوله ﷺ لسيدنا علي: «إنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل» والقتال على التأويل هو القتال مع الخوارج لأنهم ساعدوا في الأرض بالفساد فيقتلون دفعاً للفساد على وجه الأرض. وإن قاتلهم قبل الدعوة لا بأس بذلك لأن الدعوة قد بلغتهم لكونهم في دار الإسلام.

وما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال: إذا وقعت الفتنة بين المسلمين فينبغي للرجل أن يعتزل الفتنة ويلزم بيته: محمول على وقت خاص وهو أن لا يكون إمام يدعو إلى القتال. وأما إذا كان قتال فدعاه يفترض عليه الإجابة. وإذا قاتل الإمام أهل البغي

وهزمهم وولوا مدبرين . فإن كانت لهم فئة ينحازون إليها فينبغي لأهل العدل أن يقتلوا مدبرهم ويجهزوا على جريحهم لئلا يتجهزوا إلى الفئة فيمتنعوا بها فيكروا على أهل العدل . وأما أسيرهم فإن شاء الإمام قتله استئصالاً لشأفتهم وإن شاء حبسه لاندفاع شره بالأسر والحبس . وإن لم يكن لهم فئة يتحيزون إليها لم يتبع مدبرهم ولم يجهز على جريحهم ولم يقتل أسيرهم لوقوع الأمن من شرهم عند انعدام الفئة .

وأما أموالهم التي ظهر أهل العدل عليها فلا بأس بأن يستعينوا بكراعهم وسلاحهم على قتالهم كسراً لشوكتهم . فإذا استغنوا عنها أمسكها الإمام لهم لأن أموالهم لا تحتمل التملك بالاستيلاء لكونهم مسلمين . ولكن يحبسها عنهم إلى أن يزول بغيتهم . فإذا زال ردها عليهم . وكذا ما سوى الكراع والسلاح من الأمتعة يمسكه ويحبسه عنهم إلى أن يزول بغيتهم فيدفع إليهم .

وكل من لا يجوز قتله من أهل الحرب من الصبيان والنسوان والشيخوخ والعميان لا يجوز قتله من أهل البعي لأن هؤلاء ليسوا من أهل القتال فلا يقتلون إلا إذا قاتلوا فيباح قتلهم في حال القتال .

وقتل أهل العدل يصنع بهم ما يصنع بسائر الشهداء لا يغسلون ويدفنون في ثيابهم ولا ينزع عنهم إلا ما لا يصلح كفناً ويصلى عليهم لأنهم شهداء مقتولين ظلماً .

وأما قتل أهل الغي فلا يصلى عليهم . وروي عن علي كرم الله وجهه ما صلى على أهل (حروراء) ولكنهم يغسلون ويكفنون ويدفنون لأن ذلك من سنة موتى بني آدم . ولا تجوز المثلة بهم . لقوله ﷺ: «لا تمثلوا» اهـ بتصرف .

## كيف يعدم القاتل في الشريعة الإسلامية

### وبأي آلة يعدم بها

إذا أراد الإمام أن يقتص من القاتل ، فلا يقتص منه إلا بالآلة تكون قاضية على حياته في الحال من غير تخلف أصلاً . لأن تعذيب المقتول ، والمثلة به لا يجوز شرعاً ، وتأباه الإنسانية . وأحسن شيء في القصاص الضرب بالسيف . لأن الموت بعد الضرب بالسيف متحقق ولا يتخلف . وقد قال ﷺ: «لا قود إلا بالسيف» .

وإذا أخذنا بدلالة النص نقول إنه يجوز القصاص بكل آلة يكون الموت بعدها متحقق

لا يتخلف أصلاً بحال من الأحوال لأجل عدم المثلة بالمقتول وتعذيبه . لأن الشرع نهانا عن التعذيب بالإنسان في مثل هذه الظروف والأحوال . وقد قال ﷺ : «إن الله عزّ وجلّ كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة» وفي رواية أخرى : «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة» ، بمعنى أننا لا نعذب المقتول في حالة القصاص كما أننا لا نعذب الحيوان في حالة الذبح . وقد جاء في المبسوط ما يأتي :

وحجتنا في ذلك ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام : «لا قود إلا بالسيف» وهو تنصيص على نفي استيفاء القود بغير السيف كقتل المرتد . وهذا لأنه إنما يستوفي المستحق بالطريق الذي يتيقن أنه طريق له . وحزّ الرقبة يتيقن بأنه طريق استيفاء القتل . ويظهر من هذا الحديث أنه قصر إضافي لا حقيقي . اهـ .

هذا وأن مملكة بوهابال الإسلامية في الهند قد جرت على إعدام القاتل بالسيف . وكان لديها سياف حذق ماهر ، مهنته أن يضرب القاتل بالسيف ضربة واحدة يقضي على حياته في الحال ولا تنبو ضرباته . ولكن حدث أن مات هذا السياف وعينت المملكة المذكورة خلفاً له لم يكن في جرأته ولا في تعليمه وترتيبه . حيث قدم إليه رجل محكوم عليه بالإعدام لينفذ فيه الحكم . فضربه بالسيف ضربة لم تجهز عليه . فكان لذلك أثر بالغ في مضاعفة العقوبة والألم وقد طلبت حكومة بوهابال من مشيخة الأزهر الشريف أن تفيدها على ما يأتي .

أولاً : عن حكم الشرع الشريف فيمن قتل نفساً وتنت عليه الجريمة بالأدلة المقبولة شرعاً .

ثانياً : هل يشترط أن يكون إعدام القاتل بنفس الطريقة التي حصلت بها الجناية . أو يجوز بآلة حادة كالسيف أو أي آلة أخرى (كالجيلوتين) - المقصلة - أو الكرسي الكهربائي أو غير ذلك من الوسائل .

ثالثاً : ما معنى لفظة القصاص .

وقد أجابت مشيخة الأزهر الشريف عن هذه الفتوى بما يأتي :

(١) من قتل عمداً نفساً معصومة الدم شرعاً وكان عاقلاً بالغاً وليس بينه وبين المقتول ما يورث شبهة تسقط القصاص . وثبت عليه ذلك عند الحاكم وجب أن يقتص منه إلا إذا عفا ولي المقتول .

(٢) ورد في السنة: «لا قود إلا بالسيف» وقد أخذ الحنفية من هذا الحديث أن القصاص لا يستوفى إلا بالسيف. وإن كانت الجناية قد حدثت بغيره. وقد ألحقوا بالسيف كل ما يكون ممثلاً له في سرعة إزهاق الروح وعدم تخلف الموت عنه كالرمح والخنجر والنصل وكل محدد يقتل به عادة ويفضي إلى الموت من غير تخلف فأباحوا استيفاء القصاص به.

ويرى الشافعية: أن جناية القتل إذا كانت قد وقعت بالسيف فاستيفاء القصاص من القاتل لا يكون إلا بالسيف. وإن وقعت الجناية بآلة أخرى كضرب بعصا غليظة أو بخنجر قاتل أو غير ذلك مما يقتل به عادة. فلولي أمر المقتول الخيار في أن يكون استيفاء القصاص بمثل الآلة التي قتل بها لمقتول أو بالسيف. وعللوا جواز استيفاء القصاص بالسيف في هذه الحالة - مع أن الجدية وقعت بغيره - بأن السيف أسهل وأسرع في إزهاق الروح.

ثم رأت لجنة الفتوى أنه لا مانع شرعاً من استيفاء القصاص بالمقصلة والكرسي الكهربائي وغيرها مما يفضي إلى الموت بسهولة ولا يتخلف عنه عادة. ولا يترتب عليه تمثيل بالقاتل ولا مضاعفة تعذيبه. أما المقصلة فلأنها من قبيل السلاح المحدد. وأما الكرسي الكهربائي فلأنه لا يتخلف عنه الموت عادة مع زيادة السرعة وعدم التمثيل بالقاتل دون أن يترتب عليه مضاعفة العذاب.

وبناء على ما تقدم يكون معنى القصاص في هذه الحالة مجازاة القاتل بإعدامه وإزهاق روحه ولا يلزم أن يكون إعدامه بمثل الآلة التي حصلت بها الجناية. اهـ.

وقد رفعت هذه الفتوى نفسها إلى إفتاء الديار المصرية فأجابت عليها بما يأتي:

إن علماء الإسلام تكلموا في كيفية استيفاء القود فذهب كثير منهم إلى أن يقتل القاتل بمثل ما قتل به المقتول. إلا إذا كان قتله بشيء محرم شرعاً. فإنه لا يجوز أن يقتل بذلك.

وفد استدلو على مذهبهم بظاهر قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَا أُولِي

الْأَلْبَٰبِ﴾<sup>(١)</sup> فإن كلمة القصاص تنبئ عن معنى المماثلة والمساواة. وبقوله: ﴿وَأِنْ

عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾<sup>(٢)</sup>

(١) (٢/١١) سورة ١١٩

(٢) (١٦) التح ١٢٦

ويقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> ويقول تعالى: ﴿وَحَزَّوْا سِنْتَهُ سِنْتَهُ مِثْلَهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

قال الحنفية: إن الثابت حينئذٍ من الآيات والسنة وهو إتلاف نفس القاتل بأيسر الوجوه وأوحاها أي أسرعها. وليس ذلك إلا بالسيف. فلا يجوز استيفاء القصاص بالتحريق والتفريق والرضح وما جرى مجرى ذلك.

والذي يظهر لنا أن الحنفية ومن قال بمقالهم لا يريدون إلا أن يجوز القصاص بغير السيف مما يكون مطنة التعدي وتجاوز الحد في القصاص من التحريق والتفريق والضرب وما جرى مجرى ذلك. ولا يريدون أن يمنعوا القود بغير السيف إذا كان غير السيف أيسر وأسرع في إزهاق روح القاتل. كما يتبين هذا من استدلالهم بحديث: «إن الله عز وجل كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة النخ» وكما تبين أيضاً من حديث: «لا قود إلا بالسيف» وذلك أن هذا الحديث يقرر بمنطوقه أمرين.

الأول: أنه يجب استيفاء القصاص بالسيف.

والثاني: أنه لا يجوز استيفاؤه بغير السيف مما لا يكون في مثل سهولته ويسره.

وفيد أيضاً بطريق دلالة النص جواز القتل بغير السيف إذا كان غيره مثله في سرعة إزهاق الروح ويسره أو أدنى منه في ذلك فإنه يفهم لغة من هذا الحديث أن العلة في استيفاء القصاص بالسيف هي أن القتل به أيسر وسهل. فإذا وجد نوع من القتل (كالكرسي الكهربائي والصعق بالكهرباء والشنق) فظاهر أنه يجوز القتل بها. بدلالة نص هذا الحديث. وحينئذٍ يكون القصد في قوله ﷺ: «لا قود إلا بالسيف» من قبيل القصر الإضافي والمقصود به أنه لا يستوفى القصاص بغير السيف فيما فيه احتمال مجاوزة الحد.

والخلاصة أن الأدلة التي استدلت بها الحنفية يظهر منها أنه يجوز القتل بغير السيف إذا كان القتل بغيره أسرع وأسهل في إزهاق روح القاتل. وعلى هذا إذا كان القتل بالمشقة على وجه يكون أسرع وأسهل من القتل بالسيف جاز ذلك بمقتضى الأدلة التي استدلت بها الحنفية. إذ يظهر من كلامهم أنهم يجوزون القتل بهذه الطريقة. اهـ.

(١) (٢) البقرة: ١٩٤.

(٢) (٤٢) الشورى: ٤٠.

## عقوبة الإعدام عند الفراعنة

عقوبة الإعدام موضع دراسة وتفكير في معظم دول العالم أكثر من ٢٠ دولة قررت إلغاء هذه العقوبة من تشريعاتها. وبعض الدول الأخرى تمسكت بها.

وفي مؤتمر المحامين العرب الأخير قرر المؤتمر إلغاء هذه العقوبة في الجرائم السياسية فقط.

إن عقوبة الإعدام قديمة يزيد عمرها عن خمسة آلاف سنة. فأول من طبقها كان قدماء المصريين وكانوا أيضاً أول من ألغوها.

كيف كانت تطبق العقوبة من منذ خمسة آلاف سنة. وعلى من كانت تطبق.

يقول الدكتور رؤوف أستاذ القانون الجنائي بجامعة عين شمس إن أول مجموعة للقوانين المنظمة في العالم ظهرت في مصر القديمة وأول مجموعة للقوانين كانت في عهد أول ملك للفراعنة الملك مينا.

نفس القانون. ونفس المبدأ.

ويقول الرجل الذي يعد من القلائل الذين تجاوزوا في دراستهم القانونية إلى العصر الفرعوني: إن أوراق البردي والنقوش الموجودة على المعابد والمقابر تحمل تاريخ القضاء في مصر القديمة.

نفس القانون الذي ينظم مهنة القضاء اليوم كان يطبق في مصر القديمة. لا يختلط القاضي بالشعب اختلاطاً يسيء إلى منصبه. أن ينتحي عن نظر أي قضية يكون لأطراف الخصوم فيها علاقة به. أن لا يقبل رشوة وأن يحكم بين الناس بالعدل.

نفس المبدأ الذي يعد اليوم أهم مميزات الدول المتحضرة: لا عقوبة بغير نص: نقلته الثورة الفرنسية من فوق جدران معابد مصر القديمة ومن أوراق البردي ليكون مبدأ خطيراً يأخذ طريقه إلى كل بلاد العالم.

وقبل أن يسجل مينا أول ملوك الفراعنة أول لائحة منظمة للقوانين في العالم.

كان الإعدام عقوبة لكل جريمة. المرتشي كان يحكم عليه بالإعدام. من يعتدي على غيره بأي نوع من أنواع الاعتداء كان مصيره أن يجر إلى المقصلة وينفذ فيه حكم الإعدام وجاء مينا ليضيق دائرة عقوبة الإعدام ويجعلها قاصرة على بعض الجرائم. وجعلها على

نوعين. إعدام بدون ألم. وإعدام يصحبه ألم. وفي حالة الإعدام بدون ألم كان المدين يقاد إلى غرفة الإعدام. معصوب العينين ويسقيه الجلال مخدراً حتى لا يشعر بشيء. وعندما يتوه عقله عن الدنيا تغيب حياته عنها أيضاً.

وكان قانون الإعدام يقول انتهى حياة كل من يعصي أوامر الملك أو يتستر على المؤامرات، أو يركب جرائم القتل والعيب في المقدسات. والأطباء الذين يهملون علاج مرضاهم. وكل من يحلف كاذباً.

ويروي تاريخ الفراعنة قصة أول مؤامرة عوقب أصحابها بالإعدام كنت مؤامرة لاغتيال رمسيس الثالث. ومدبر المؤامرة زوجة الملك حين علمت أنه سيورث العرش لأحد أبنائه غير الشرعيين دون ابنه الوارث الشرعي. فتكلفت مع بعض صراط الحرس ليقتلوا رمسيس حتى يخلص الملك لابنهم. إلا أنه قبل تنفيذ المؤامرة عدل أحد أفراده، وكشف المؤامرة للملك وإعدام كل المتآمرين.

كان الإعدام أيضاً عقوبة القتل. ولم يفرق المشرع في مصر القديمة بين الفاعل الأصلي والشريك بل إنه أيضاً كان يحكم بالإعدام على كل من يشهد لمحني عليه بين قومه ولا يتقدم لإنقاذه أو التبليغ عن القاتل والشهادة ضده.

كل من قتل قطعاً. أو عجلاً. أو صقراً. أو كلب. كان مصيره لإعدام. فقد كنت تنك الحيوانات مقدسة عند قدماء المصريين.

والسحر يعد جريمة عند قدماء المصريين وكانت عقوبته الإعدام لقد حكم على تاجر ماشية اسمه (هاي) بالإعدام لاستعماله أحجية سحرية للحب.

أكبر الجرائم عند قدماء المصريين أن يقتل الابن أباه. وكان التعذيب بالناس عقاباً لمن يقتل أحد أبويه. وكان يسبق التنفيذ وخز يدي المتهم عدة وخرات برمح كن يحمي في النار. ثم يقيد بعد ذلك ليحرق حياً في النار.

لقد أخذت فرنسا تلك العقوبة لتطبقها. ولقد ظلت مطبقة حتى عهد قريب. فكان القانون يوجب قطع اليد اليمنى لقاتل أحد والديه قبل إعدامه.

وكان تنفيذ الإعدام يتم علناً وكان إعدام المرأة الحامل يؤجل إلى ما بعد الولادة. وكان يقوم بتنفيذ حكم الإعدام جنود يختارون خصيصاً من قبل رؤسائهم.

## حكمة الجهاد

قد يتوهم بعض الناس أن الجهاد فرض في الإسلام ولا بدّ من أدائه في كل وقت وآن. ويفسرون حكمهم هذا بأن المسلمين فرض عليهم قتال من لم يدخل في دينهم سواء اعتدوا عليهم أو لم يعتدوا عليهم. وهذا وهم محض وخطأ بين وتهمة باطلة يرمون بها الدين الإسلامي الحنيف وهو منها براء.

إذ لم يرسل المصطفى ﷺ سفاكاً للدماء ومقلقاً لراحة العباد مخرباً ما عمر الناس من البلاد. ولو فقه هؤلاء حقيقة الدين الإسلامي ووقفوا على الحكمة المودعة في التكليف التي كنف بها الشرع الحكيم لوضح لهم النهج وتجلت لهم الأسرار العجيبة المدهشة التي تتضاءل دونهما الأفهام. وتعجز عن دركها الأحلام. اللهم إلّا من وفقه الله تعالى. والله يهدي من يشاء ويصل من يشاء. نعم إن الجهاد فرض على المسلمين وجحوده كفر. ولكن له شروط سنينها، وحكمة سنشرحها ونوضحها حتى يعلم هؤلاء ما هو الجهاد في الإسلام.

الجهاد في الإسلام هو قتال من يسعون في الأرض فساداً لتقويض دعائم الأمن وإقلاق راحة الناس وهم امنون في ديارهم، أو الذين يثيرون الفتن من مكانها إما بالحاد في الدين وخروج عن الجماعة، وشق عصا الطاعة. أو الذين يريدون إطفاء نور الله ويناثون المسلمين العداء ويخرجونهم من ديارهم وينقضون العهود ويخفرون بالذم. فالجهاد إذن هو لدفع الأذى والمكروه، ورفع المظالم والذود عن المحارم.

وإذا كان الأمر كذلك فهو سنة سنتها طبيعة الوجود من يوم أن خلق الله الإنسان وجنس الحيوان. وإذا كانت الحيوانات العجم تذود عن حوضها وتدفع الشر والمكروه عنها إذا اعتدى عليها غيرها من بني الإنسان أو جنس الحيوان بما أودع الله فيها من آلات الدفاع كالقرون والأظلاف والمناقير والمخالب والأنياب وما أشبه ذلك فكيف لا يذود الإنسان العاقل المفكر عن حوضه وحماه ويصد المعتدي عليه وعلى دينه ووطنه.

وعلى مقتضى هذه النظرية والسنة الطبيعية يكون الجهاد واجباً في كل دين ومذهب حتى عند الأمم العريقة في الهممية وعلى قدر الضرورة إلى الجهاد يكون فضل المجاهد وشرفه وثوابه في الدم الذي يريقه والمال الذي يغتنمه، والبلاد التي يدوخها والأنفس التي يستعبدتها ويسترقها ويسبيها.

فلولا الجهاد والمحاربة عن العشيرة لأكل القوي الضعيف ولذهبت الأرواح والأموال

والأعراض ضحية الجبن والاستكانة واحتمال الضيم. ولما استقدم للنس أمر. ولما ولدت  
الوالدات. ولما أخرجت الأرض النبات. لأن الظلم والعدوان إذ لم يصدمهم مصدم  
خربت الدنيا وتلاشى نوع بني الإنسان. كما أن العدل عليه عمار لبلاد وبه تسعد الحية.  
قال الله تعالى وهو أصدق القائلين: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ  
لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (١) فمن  
المضحك المبكي قول هؤلاء الذين جهلوا الدين الإسلامي الحنيف ولم يقفوا على حكمة  
التشريع، إن رسولنا بعث بالسيف.

كبرت كلمة خرجت من أفواههم إن يقولون إلا كذباً، وما يدعون إلا بطلاً. فإذ  
رسولنا ﷺ بعث رحمة للناس كافة ليخرجهم من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان والهدى  
وإلى الطريق المستقيم. بعث رحيم القلب شريف العاطفة. قلبه ملؤه الرحمة والحنان.

بعث ﷺ بكتاب الله الذي يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (٢) والذي يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٣) وفي آية أخرى: ﴿وَمَا  
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ (٤) ويقول وقوله الحق: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ  
لَأَنفَضُوا مِن حَوْلِكَ﴾ (٥) وفي آية أخرى يقول مخاطب جماعة المسمين: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا  
إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (٦).

وكم في القرآن الشريف من الآيات الدالة على أن المصطفى ﷺ لم يرسل لإثارة  
الحروب، وتدويخ الممالك وترميل النساء، وتييم الأطفال. ولم يكن الذين دعاهم إلى  
دينه القويم ليكرهوا قواداً وعساكر يخوضون الغمرات ويباشرون الحروب، وإما  
دعاهم إلى الطريق المستقيم وخيري الدنيا والآخرة. حيث أرسل للنس بشيراً ونذيراً وداعياً  
إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً. والذين دعاهم إلى دينه القويم واتبعوه من المهاجرين والأنصار  
إنما هم الصحابة نجوم الهدى الذين يستضاء بهم إن أشكل على لمسلمين أمر في دينهم أو  
دنياهم رضي الله عنهم أجمعين.

(١) (٢) البقرة: ٢٥١.

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠) (١٠٠١) (١٠٠٢) (١٠٠٣) (١٠٠٤) (١٠٠٥) (١٠٠٦) (١٠٠٧) (١٠٠٨) (١٠٠٩) (١٠١٠) (١٠١١) (١٠١٢) (١٠١٣) (١٠١٤) (١٠١٥) (١٠١٦) (١٠١٧) (١٠١٨) (١٠١٩) (١٠٢٠) (١٠٢١) (١٠٢٢) (١٠٢٣) (١٠٢٤) (١٠٢٥) (١٠٢٦) (١٠٢٧) (١٠٢٨) (١٠٢٩) (١٠٣٠) (١٠٣١) (١٠٣٢) (١٠٣٣) (١٠٣٤) (١٠٣٥) (١٠٣٦) (١٠٣٧) (١٠٣٨) (١٠٣٩) (١٠٤٠) (١٠٤١) (١٠٤٢) (١٠٤٣) (١٠٤٤) (١٠٤٥) (١٠٤٦) (١٠٤٧) (١٠٤٨) (١٠٤٩) (١٠٥٠) (١٠٥١) (١٠٥٢) (١٠٥٣) (١٠٥٤) (١٠٥٥) (١٠٥٦) (١٠٥٧) (١٠٥٨) (١٠٥٩) (١٠٦٠) (١٠٦١) (١٠٦٢) (١٠٦٣) (١٠٦٤) (١٠٦٥) (١٠٦٦) (١٠٦٧) (١٠٦٨) (١٠٦٩) (١٠٧٠) (١٠٧١) (١٠٧٢) (١٠٧٣) (١٠٧٤) (١٠٧٥) (١٠٧٦) (١٠٧٧) (١٠٧٨) (١٠٧٩) (١٠٨٠) (١٠٨١) (١٠٨٢) (١٠٨٣) (١٠٨٤) (١٠٨٥) (١٠٨٦) (١٠٨٧) (١٠٨٨) (١٠٨٩) (١٠٩٠) (١٠٩١) (١٠٩٢) (١٠٩٣) (١٠٩٤) (١٠٩٥) (١٠٩٦) (١٠٩٧) (١٠٩٨) (١٠٩٩) (١١٠٠) (١١٠١) (١١٠٢) (١١٠٣) (١١٠٤) (١١٠٥) (١١٠٦) (١١٠٧) (١١٠٨) (١١٠٩) (١١١٠) (١١١١) (١١١٢) (١١١٣) (١١١٤) (١١١٥) (١١١٦) (١١١٧) (١١١٨) (١١١٩) (١١٢٠) (١١٢١) (١١٢٢) (١١٢٣) (١١٢٤) (١١٢٥) (١١٢٦) (١١٢٧) (١١٢٨) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢) (١١٣٣) (١١٣٤) (١١٣٥) (١١٣٦) (١١٣٧) (١١٣٨) (١١٣٩) (١١٤٠) (١١٤١) (١١٤٢) (١١٤٣) (١١٤٤) (١١٤٥) (١١٤٦) (١١٤٧) (١١٤٨) (١١٤٩) (١١٥٠) (١١٥١) (١١٥٢) (١١٥٣) (١١٥٤) (١١٥٥) (١١٥٦) (١١٥٧) (١١٥٨) (١١٥٩) (١١٦٠) (١١٦١) (١١٦٢) (١١٦٣) (١١٦٤) (١١٦٥) (١١٦٦) (١١٦٧) (١١٦٨) (١١٦٩) (١١٧٠) (١١٧١) (١١٧٢) (١١٧٣) (١١٧٤) (١١٧٥) (١١٧٦) (١١٧٧) (١١٧٨) (١١٧٩) (١١٨٠) (١١٨١) (١١٨٢) (١١٨٣) (١١٨٤) (١١٨٥) (١١٨٦) (١١٨٧) (١١٨٨) (١١٨٩) (١١٩٠) (١١٩١) (١١٩٢) (١١٩٣) (١١٩٤) (١١٩٥) (١١٩٦) (١١٩٧) (١١٩٨) (١١٩٩) (١٢٠٠) (١٢٠١) (١٢٠٢) (١٢٠٣) (١٢٠٤) (١٢٠٥) (١٢٠٦) (١٢٠٧) (١٢٠٨) (١٢٠٩) (١٢١٠) (١٢١١) (١٢١٢) (١٢١٣) (١٢١٤) (١٢١٥) (١٢١٦) (١٢١٧) (١٢١٨) (١٢١٩) (١٢٢٠) (١٢٢١) (١٢٢٢) (١٢٢٣) (١٢٢٤) (١٢٢٥) (١٢٢٦) (١٢٢٧) (١٢٢٨) (١٢٢٩) (١٢٣٠) (١٢٣١) (١٢٣٢) (١٢٣٣) (١٢٣٤) (١٢٣٥) (١٢٣٦) (١٢٣٧) (١٢٣٨) (١٢٣٩) (١٢٤٠) (١٢٤١) (١٢٤٢) (١٢٤٣) (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦) (١٢٤٧) (١٢٤٨) (١٢٤٩) (١٢٥٠) (١٢٥١) (١٢٥٢) (١٢٥٣) (١٢٥٤) (١٢٥٥) (١٢٥٦) (١٢٥٧) (١٢٥٨) (١٢٥٩) (١٢٦٠) (١٢٦١) (١٢٦٢) (١٢٦٣) (١٢٦٤) (١٢٦٥) (١٢٦٦) (١٢٦٧) (١٢٦٨) (١٢٦٩) (١٢٧٠) (١٢٧١) (١٢٧٢) (١٢٧٣) (١٢٧٤) (١٢٧٥) (١٢٧٦) (١٢٧٧) (١٢٧٨) (١٢٧٩) (١٢٨٠) (١٢٨١) (١٢٨٢) (١٢٨٣) (١٢٨٤) (١٢٨٥) (١٢٨٦) (١٢٨٧) (١٢٨٨) (١٢٨٩) (١٢٩٠) (١٢٩١) (١٢٩٢) (١٢٩٣) (١٢٩٤) (١٢٩٥) (١٢٩٦) (١٢٩٧) (١٢٩٨) (١٢٩٩) (١٣٠٠) (١٣٠١) (١٣٠٢) (١٣٠٣) (١٣٠٤) (١٣٠٥) (١٣٠٦) (١٣٠٧) (١٣٠٨) (١٣٠٩) (١٣١٠) (١٣١١) (١٣١٢) (١٣١٣) (١٣١٤) (١٣١٥) (١٣١٦) (١٣١٧) (١٣١٨) (١٣١٩) (١٣٢٠) (١٣٢١) (١٣٢٢) (١٣٢٣) (١٣٢٤) (١٣٢٥) (١٣٢٦) (١٣٢٧) (١٣٢٨) (١٣٢٩) (١٣٣٠) (١٣٣١) (١٣٣٢) (١٣٣٣) (١٣٣٤) (١٣٣٥) (١٣٣٦) (١٣٣٧) (١٣٣٨) (١٣٣٩) (١٣٤٠) (١٣٤١) (١٣٤٢) (١٣٤٣) (١٣٤٤) (١٣٤٥) (١٣٤٦) (١٣٤٧) (١٣٤٨) (١٣٤٩) (١٣٥٠) (١٣٥١) (١٣٥٢) (١٣٥٣) (١٣٥٤) (١٣٥٥) (١٣٥٦) (١٣٥٧) (١٣٥٨) (١٣٥٩) (١٣٦٠) (١٣٦١) (١٣٦٢) (١٣٦٣) (١٣٦٤) (١٣٦٥) (١٣٦٦) (١٣٦٧) (١

وكم نطق الرسول الكريم بأحاديث شريفة تدحض حجة هؤلاء الصم الآذان العمي القلوب، وترد كيدهم في نحرهم. كقوله ﷺ: «أدبني ربي فأحسن تأديبي وأمرني بمكارم الأخلاق» وقوله: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» وليس من مكارم الأخلاق إراقة الدماء ظلماً وعدواناً والاستيلاء على الممالك بغياً وطغياناً.

أرسل الله رسوله ﷺ والناس كانوا غارقين في بحر خضم من الضلال. يعبدون الأوثان، ويسجدون للنيران، ويظلمون العباد ويسعون في الأرض بالفساد. فدعاهم إلى الإيمان، وتوحيد الملك الديان، ووعظهم بالموعظة الحسنة مبيناً لهم ومقيماً عليهم الحجة بأن هذه الأوثان لا تضر ولا تنفع. وإن هذه النار لا تخفض ولا ترفع والأذى لا تدفع، والضر لا تمنع، وإنما الضر والنافع والحافظ والخافض والرافع هو الذي لا شريك له في الملك المحيي المميت الحي القيوم خالق هذه الأجرام، ومدبر هذه الأفلاك، وخالق الليل والنهار، وكل ما في الوجود. من كائن موجود، وأيد حجته وصدق نبوته بالآيات والمعجزات وكان هذا دأبه ﷺ إلى أن لحق بالرفيق الأعلى عند ربه وسكن الروضة الشريفة.

كان العرب في ذلك العصر شديدي التمسك بعقائدهم وعاداتهم وخرافاتهم. فصّد بعضهم عن السبيل، ولم يقتنع بالدليل. وهزئوا به وسخروا منه وتعمدوا له الأذى. فلم يستفزه الغضب، ولم يفارقه صبر أولي العزم. بل صبر على الأذى وقام بالدعوة كما أمر. وكيف يستفز الغضب من لو وضعت الجبال في كفة ميزان ووضع حلمه في الكفة الأخرى لكانت كفته ﷺ هي الراجحة.

ولما كان الحلم إذا تجاوز الحد يعد جبناً. كما أن الشجاعة إذا كانت كذلك تعد تدهوراً درأ عن نفسه وعن المسلمين الأذى بالجهاد بأمر الله. فما من غزوة إلا والسبب فيها اعتداء المشركين على المسلمين. كغزوة الخندق. وغزوة بني المصطلق. أو نقض في العهود. كغزوة بدر الكبرى. وإنه ﷺ لم يجرّد سيفاً لقتال المعتدين، ولم يسدد سهماً في منازلة المشركين إلا بعد أن جاءه الأمر من الله تعالى. كقوله جلّ جلاله: ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدَّوْا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وكقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا

الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقْتُلُونَكُمْ كَافَّةً» <sup>(١)</sup> وقوله: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ <sup>(٢)</sup> وهلم جزاً من الآيات الدالة على وجوب مقاتلة المشركين الذين يؤذون المسلمين وهم آمنون. والذين يسيئون إلى الدين من الكفار والملحدين. ولو لم يجهل هؤلاء الطاعنون على الدين الإسلامي بالتاريخ ولو لم يجهلوا أيضاً أسباب الغزوات التي غزاها رسول الله ﷺ والصحابة من بعده لما طعنوا علينا في ديننا ورموا بسفك الدماء ظلماً وعدواناً.

من أجل ذلك كان الجهاد فرضاً على المسلمين حتى تقوم الساعة بحيث إذا لم يجاهدوا ويدفعوا عنهم الأذى واستكانوا لمن يسومهم الخسف والعسف يكونون في الدنيا مرذولين وفي الآخرة في مؤاخذه من جراء ذلك.

ولسنا في موضوعنا هذا وباقي مواضع الجهاد في هذا الكتاب بداعين ومحرضين في بلادنا إلى جهاد وإقامة سوق الحرب إذ لا موجب لذلك. حيث أننا آمنون مطمئنون في رغد من العيش وحسن من الحال. وإنما نحن في مقام شرح الحكمة الشرعية وبيان الحكم الشرعي من أن الجهاد فرض علينا نحن معاشر المسلمين.

وها نحن قد شرحناه ولذوي الألباب بيناه وهو باق إلى يوم القيامة بدليل قوله ﷺ: «الجهاد ماض إلى يوم القيامة» وهذا الحديث الشريف محكم لا يقبل النسخ ولا التغيير والتأويل والتفسير كما هو معلوم ومذكور في أصول الفقه.

## حكم الجهاد شرعاً

حكم الجهاد شرعاً الفرضية بدليل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> وقوله ﷺ: «الجهاد ماض إلى يوم القيامة» وقوله: «لا صدقة ولا جهاد فبم تدخل الجنة» وقد ورد كثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في هذا الباب.

## فضل الجهاد

لقد بينا في حكمة مشروعية الجهاد العلة التي من أجلها فرض الجهاد وهي لا شك علة شرعية شريفة لا يعدل فضلها فضل ولا يزن شرفها شرف. وأي شيء أفضل وأي عمل أجل من المحاماة عن العشيرة ودفع الأذى والدمار. والدود عن النفس والعرض والمال وأي رجل أرفع قدراً وأطيب ذكراً وأعظم عند الله أجراً وأكبر في الناس فخراً من رجل يجود بنفسه في سبيل الله، ويذب عن المحارم من أن تنتهك. والأموال من أن تسلب والأرواح من أن تزحف. ويذب عن بيضة الإسلام والدين الحنيف. وأي رجل أكرم الناس عند الله ممن يعامل مولاه ويقرضه قرضاً حسناً ولا ربح له إلا الجنة دار المتقين، والنعيم الخالد فإذا أردت أن تعرف فضل المجاهدين بالنفس والمال. فهناك بعض ما ورد فيه من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ۖ دَرَجَتَيْنِ ۖ وَتَرَجَّتْ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝﴾<sup>(١)</sup> وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ۖ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ۖ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۖ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝﴾<sup>(٢)</sup> وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآثٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ ۖ﴾<sup>(٣)</sup>.

دلت هذه الآيات الشريفة على فضل المجاهدين في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم. ولا نرى حاجة إلى تفسير ما تضمنته من المعنى الجليل. وقال تعالى وقوله الحق: ﴿يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ﴾<sup>(٤)</sup> وليس المراد تحتم قتلهم بل المراد إنهم يحاربون سواء قتلوا أو لم يقتلوا. فإن قتلوا فالأمر ظاهر ومعلوم. وإن لم يقتلوا فحسبهم أجراً إنهم خاطروا بأنفسهم وعرضوها للموت غير مبالين بالدنيا وما فيها من

(٣) و (٤) (٩) التوبة: ١١١.

(٢) (٩) التوبة: ٢٠.

(١) (٤) النساء: ٩٥.

زخرف وزينة. ولا مفكرين فيما وراءهم من أهل وأموال وأولاد. ولا حاجة بنا إلى بيان وشرح معزة الأموال والأولاد عند الإنسان.

وهاك أيضاً بعض ما ورد في فضل الجهاد من الأحاديث النبوية الشريفة. ورد أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ: «دلي على عمل يعادل الجهاد: فقال عليه الصلاة والسلام: «لا أجده» فتبين من هذا أن من أقرب القربات وأعظم الصفات والطاعات الجهاد.

ومن هنا يعلم أن المجاهد في سبيل الله لا يعادله إنسان في الوجود وإن درجته فوق كل الدرجات. وقال ﷺ من ضمن حديث: «فإن مقام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلته في بيته سبعين عاماً ألا تحبون أن يغفر الله لكم ويدخلكم الجنة. اغزوا في سبيل الله تعالى. من قاتل في سبيل الله تعالى فوق ناقة وجبت له الجنة» وليس المراد (بالسبعين) نفس هذا العدد وإنما المراد الكثرة. والمراد (بالناقة) أنه يقاتل بما في إمكانه على ناقة أو على جواد. والجواد أحسن. وقال أيضاً: «إن مثل المجاهد في سبيل الله والله أعلم بمن يجاهد في سبيله كمثل الصائم القائم الخاشع الراكع الساجد». وهذا الحديث يدل أيضاً على أن المجاهد كمثل من لم ينقطع عن العبادة لا ليلاً ولا نهاراً. وناهيك بمن يصوم النهار ويقوم الليل خاشعاً راکعاً ساجداً. وقال عليه السلام: «ما ترك قوم الجهاد في سبيل الله إلا أذلهم الله».

صدق رسول الله ﷺ وهذا أمر مشاهد وظاهر لكل إنسان في هذا الكون. لأنه من لم يذب عن نفسه ودينه ووطنه ويناجز عن عرضه وماله وكل ما هو مطلوب منه رعايته عاش ذليلاً مهاناً ولا شيء أقبح من الذل الذي يمت العواطف فيؤلم النفوس ويجعل الحياة كلها في شقاء وبلاء. وهذا الثواب العظيم للمجاهد ولو مكرها على الجهاد. لأن المرء يثاب رغم أنفه، فكيف بمن يجاهد بنفسه وماله طوعاً واختياراً لا كرهاً وإجبارة؟

وإننا نرى في كل أمة من الأمم رجال الحرب والكفاح من قواد وجنود أفضل رجالها وعنوان فخارها حتى أن الأمم التي تكون في استعداد للحرب من كثرة العدد والعدة تفخر على غيرها اعتماداً على قوتها وعظمة جيشها.

هذا وإننا لا نجعل مقدار محبة الله التي هي أجل النعم ومجموع كل خير وفلاح في

الدنيا والآخرة. فالمجاهد في سبيل الله حبيب الله بدليل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ

يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَانَهُمْ بُلَيْنٌ مَرْصُوصٌ﴾ (١) ولإظهار هذه المحبة

وامتيازهم عن الناس بفضل الجهاد قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾<sup>(١)</sup> وهذه الحياة حياة معنوية ملوكانية . ومجمل ما يقل فيها هو عدم انقطاع الثواب عنهم . لأن المرء إذا مات انقطع عمله إلا إذا ترك من آثار الخير ما يعود عليه بالفائدة فالمجاهد الذي يقتل لا ينقطع عنه الثواب أبداً سواء ترك أثراً حميداً يعود عليه بالفائدة بعد وفاته أو لم يترك . لأن الثواب الذي يناله بسبب الجهاد فائدته عظيمة وخيره حزيل .

ولو أردنا أن نزيد الشرح لا تسع بنا المجال . واحتجنا إلى الوقت الطويل . فإن مجال القول في هذا ذو سعة . ولكن يكفي هذا القدر الذي ذكرناه . حيث قد عرفت بالإجمال فضل المجاهدين بهذا الشرح الوجيز .

### حكمة الجهاد بالمال

لما كان من الجائز أن لا تكون للإنسان قدرة على الجهاد بالنفس ومباشرة الحرب بذاته . إما لضعف في القوى وإما لجهل بفن الحرب . حبيب الله له الجهاد بالمال حتى لا تموته النعمة الكبرى والثواب الجزيل . وكذلك الأمر إذا كان عالمه به وجاهد بماله فقط . وقد يكون لجهاد بالمال أفضل في بعض الظروف .

والحكمة في أن الله سوى بين المجاهد بالنفس والمجاهد بالمال . إن المال يشتري به السلاح والأساطيل البرية والبحرية والمدافع والبنادق ومدمرات القلاع والحصون والخيول والدواب المخصصة بحمل الأثقال في بعض الجهات وكل ما يلزم من زاد وعدة . بحيث إذا لم تكن له عدة كان الموت أقرب إليه من حبل الوريد . ومثال ذلك : أنه إذا كانت أمة يبلغ عددها مئوت من النفوس وكل رجالها عزل من السلاح . وحاربها جيش مؤلف من ألف كمي مدجج بالسلاح مستكمل العدة لفتحها وأفناها عن آخرها ولم يصب بأقل ضرر . بخلاف ما إذا كانت مسلحة فإنها تدافع عن نفسها . فالمال إذن هو عماد المجاهدين . ولولاه لما قدروا على الجهاد . وأفضل المجاهدين من سمح بالعزيزين النفس والمال . وأحرز الأجرين من الله ذي الجلال . وهالك بعض ما ورد من الآيات القرآنية في فضل المجاهد بماله .

قال الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْتَ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (١) ومع هذا التضاعف العظيم طلب رسول الله ﷺ لأمته المزيد فقال: «رب زد أمتي» فقال الله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ (٢) فقال سيد الخلق: «رب زد أمتي» فقال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْتِي الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٣) فكان الجزاء من الله بغير حد محدود في المضاعفة.

وهاك بعض ما ورد من الأحاديث الشريفة في فصل الجهاد بالمال قال ﷺ: «من أرسل نفقة في سبيل الله تعالى وأقام في بيته فله بكل درهم سبعمائة درهم. ومن غزا بنفسه في سبيل الله تعالى وأنفق في وجهه ذلك فله بكل درهم سبعمائة درهم. ووجه المضاعفة ظاهر فيه لا يحتاج إلى بيان. وقال عليه السلام: «من أعان مجاهداً في سبيل الله تعالى أو غارماً في عسرتة أو مكاتباً في رقبته أظله الله يوم لا ظل إلا ظله» وقال أيضاً: «من حمل على فرس في سبيل الله تعالى وأقام كتب له مثل أجر الرجل الذي يخرج بماله ونفسه صابراً ما كان ذلك الفرس» وقال أيضاً: «من قرب إلى مجاهد طعاماً أقام الله له مائدة في الجنة يصدر عنها الثقلان شباعاً» وقال: «من خدم قوماً في سبيل الله عز وجل كان له من أجر كل واحد منهم قيراطاً من الأجر لا ينقص من أجورهم شيئاً وأفضل الغزاة خادمهم وراعي دوابهم».

ووجه الأفضلية هنا. أن الخادم والراعي في الحرب كلاهما معرض للخطر. وزيادة على ذلك فإنهما يباشران الأعمال الخسيسة فمن أجل ذلك تضاعف أجرهما. وقال ﷺ: «أيا رجل سمع بغاز فنهض إليه ليعينه على حاجة من حوائجه أو سلم عليه قد خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وهو رفيقه يوم القيامة مع الشهداء. ومن جهز غازياً حتى يستقل له مثل أجره حتى يموت».

وليس الأمر مقصوراً على النفس والمال بل على كل ما به قهر العدو حتى الخطيب أو الشاعر فإنهما ببلاغتهما يبعثان الحمية والشجاعة في نفوس المجاهدين. والكتب مشحونة بالخطب التي كان يلقيها الخلفاء والأمراء والقواد وغيرهم عند البدء في الجهاد.

## حكمة الإعداد للجهاد

ويقول الله تعالى في كتبه العزيز: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> هذه الآية الشريفة جمعت كل مطلوب. وجوت كل مرغوب. ولم تترك لنا باباً من أبواب الغلبة على العدو إلا أشارت إليه. لأن لقوة تفسر بكل ما يكون عوناً على العدو من أقوال وأفعال وآراء وخداع حتى الكذب. إذ لم يكن فيه مضرة. وقد قل ﷺ: «الحرب خدعة» وقد كان عليه السلام يتفنن في ضروب الجهاد. ويعد من القوة ما يجعل الغلبة له وفي جانبه. فمن القوة أن يأخذ القواد حذرهم بحفظ خط الرجعة. حتى لا يعرضوا الجنود للخطر إذا كانت قوة العدو تضطرهم إلى التقهقر. ومن القوة أن تبث العيون والجواسيس لمراقبة حركات العدو أينما حلّ وسار. ومنه بذور الشقاق والنفور بين قواد جيش العدو حتى إذا استحکم لنفور بينهم والشقاق في فرقهم فشلوا وضعفت قوتهم. وبذلك يتمكن المجاهدون من الغلبة عليهم. ومنها إلقاء الخطب الحماسية على مسامع الجند قبل الذهاب إلى الحرب ووقت الحرب ليبريد المتحمس ويتشجع من لم يكن متشجعاً.

ولقد كان السلف ناصحاً إذا أرادوا الجهاد نادوا بقوتهم: الصلاة جامعة. فيجتمع المسلمون في المسجد وينقي عليهم الخليفة أو الوالي خطبة يبين فيها فضل الجهاد، وأجر المجاهدين فيخرج القوم ومن قلوبهم الحماس والشجاعة والغيرة على الدين والوطن فيذهبون إلى الحرب غير هيابيين ولا وجلين. ومن أجل ذلك يتم لهم النصر على العدو.

ونقد كان علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يخطب في الجيش خطبه الحماسية المعروفة. وكان المجاهدون في لأندلس في أول الفتح على هذه الحالة أيضاً.

ولقد صدق بعض المؤرخين العصريين من المسيحيين حيث علل انتصار العرب الباهر في المدة الوجيزة. بأن أحدهم يذهب إلى الحرب ولا رغبة له في الرجوع سالماً. بل أحب شيء لديه هو الموت تحت ظلال السيوف وسنابك الخيل ليموت شهيداً، ويحظى بالنعيم الخالد في الجنة. وهذا المؤرخ وإن كان قد صدق في هذا الموضع إلا أنه أخطأ خطأ

بيناً في تعليقه ذلك الانتصار بأن الإسلام انتشر هذا الانتشار السريع لظهوره في زمن كانت دولة الفرس ضعيفة لا قوة لها. وكانت دولة الرومان كذلك. وفي مشاكل داخلية. واختلافات دينية. وقال أيضاً ما معناه إن العرب لم يكونوا يتحملون متاعب في الانتقال إلى ساحات الحرب. إذ أن أحدهم كان يكفيه قليل من الحنطة يتعاطاها سفوفاً وكل ما يحتاجه يحمله على بعير واحد بخلاف الروم والفرس فإنهم كانوا يحتاجون في حروبهم إلى أدوات كثيرة كالخيام والسرادق وأدوات الطبخ. وما شاكل ذلك من الأدوات التي تحتاج إلى خيل وبيغال وجمال وفيلة وغير ذلك.

ولو عرف هذا المؤرخ أن المسلمين في ذلك العصر كانوا يجاهدون مؤتمرين كما أمرهم الله تعالى من إعداد العدد والعدة الكافية واستطلاع أحوال العدو من قوة وضعف مجاهدين بالمعنى الصحيح. لا طالبين دنيا ولا معتدين. بل محامين عن الدين والوطن بائعين أنفسهم لخالقهم في سبيل إعلاء كلمة الله ونصر دينه وقهر عدوه لما علل هذا التعليل الفاسد. فإن الإسلام ظهر ودولة الفرس كانت في قوة لا تعادلها قوة. وكذلك كان الحال في دولة الرومان. ولقد كان ﷺ يجاهد في سبيل الله مدافعاً عن حوزة الدين والعرض والمال والوطن. لا طالباً دنيا ولا سلاباً ولا نهياً. ولا سفاك دم. لأن الظلم والعدوان وسفك الدماء بلا جريمة من أكبر البواعث على الانهزام والفشل وسوء العاقبة. ومن أجل ذلك كان المسلمون إذا بعثوا للجهاد أمرهم وأوصاهم الخلفاء والأمراء بأن لا يقاتلوا شيئاً أحنى الكبر ظهره. ولا أنثى ولا طفلاً ولا مريضاً ولا راهباً في صومعته. فإن هؤلاء ليسوا من أهل الحرب وليسوا خواصين الغمرات بين صليل السيوف والتحام الزحوف بالزحوف.

هل سمعت أو هل نقل إليك التاريخ أن المصطفى ﷺ أجبر حرة على البغاء. وهل إذا لم تطعه سامها سوء العذاب. وهل أغار على قوم آمنين في ديارهم وباغتهم بالحرب.

تأدب المسلمون بهذه الآداب السامية وعملوا بهذه الحكم البالغة. ففتحوا في ظرف ثمانين عاماً من البلاد والممالك ما لم يسبق له مثيل من قبل في الدول غابرها وحاصرها. إذ أسقطوا دولة الفرس وهزموا دولة الرومان واستولوا على الشام ووصلت فتوحاتهم في آسيا إلى الصين وفتحوا أغلب أفريقيا وأخذوا جانباً من أوروبا. كل ذلك كان بإعداد القوة اللازمة من كل الوجوه من عدد وعدة وتحصين القلاع والثغور وما أشبه ذلك. أما الآن فلا نقول إلا كما قال الشاعر:

كم أردنا ذاك الزمان بمدح      فشغلنا بزم هذا الزمان

## قام الإسلام بالعدل لا بالسيف

ما بال هؤلاء الذين يرمون الدين الإسلامي الحنيف بأنه دين همجية وتوحش وسفك دماء واغتصاب حقوق . يكتبون ذلك في الصحف السيارة ويؤلفون الكتب ولا ينظرون نظرة واحدة في القرآن الشريف بإمعان وفي كتب الأحاديث النبوية . ليقفوا على الحقيقة ويهتدوا إلى الصواب .

ألم يقرأوا قوله تعالى لنبه حين أرسله للناس كافة بشيراً ونذيراً: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّ لَهُم بِالنَّاسِ هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْثِدِينَ﴾ (١) هل بعد هذا دليل على أن النبي ﷺ دعا عشيرته وقومه بلين الكلمة؟ هل هذه الوفود التي كانت تفد عليه ﷺ كانت تفد رهبة من سيفه؟ أم رغبة في الدين القويم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

يقول الله تعالى لرسوله الكريم: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ (٢) هل بعد هذا دليل على أنه ﷺ كان رحيماً بالناس شفوفاً بالضعفاء لين الجانب قد جمع من مكارم الأخلاق ما لو فرق على الثقلين لما وجدت في الكون فاسقاً فاجراً بل لأصبح الناس جميعاً في صفوف الملائكة المقربين .

هل سمعنا أو نقل إلينا التاريخ أنه ﷺ أمر بقتل الرضيع من الأطفال والشيخ من الرجال والمخدرات من النساء . هل سمعنا أو هل نقل إلينا التاريخ أنه ﷺ أعان قوياً على ضعيف . أو ظالماً على مظلوم؟ أم أقام الحدود في مقاطعها مقتدياً ومؤتمراً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (٣) .

إن الدين الإسلامي هو دين العدل والمساواة بين الناس لا فرق عنده بين قوي وضعيف . وعالم وجاهل . وغني وفقير . ومالك ومملوك . وإن أفضل الناس لديه وأكرمهم عنده التقي النقي الطاهر الذيل من الأدناس . والنقي العريض من الأوضار . ولو كان صعلوكاً من الصعاليك . أو مملوكاً من المماليك . وإن أخبث الناس عنده أهل الزيف والضلal والخبث والمكر والفسق . سفاكو الدماء ميتمو الأطفال ظلماً وعدواناً . مرملو النساء بلا شفقة ولا رحمة ولا حنان ولا لين جانب .

(١) (١٦) الحبل . ١٢٥

(٢) (٣) آل عمران ١٥٩ .

(٣) (٤٩) الحجرات : ١٣ .

هؤلاء هم الذين غضب الله عليهم ولعنهم وحقت عليهم كلمة العذاب ولهم في الدنيا خزي ويوم القيامة لهم العذاب أليم. ولو كانوا من القياصرة العظم والأكسرة الفخام وأصحاب التيجان والصولجان.

اقرأوا أيها الطاعنون على الإسلام سيرة المصطفى ﷺ وتاريخ حياته، تجدوا الفضل الباهر، والعدل الظاهر، والخلق الطاهر، والمكارم والمضائل والمحمد وشريف الشماثل، تجدوا علماً انتشر وظلماً انمحي رسمه. وعوائد سبخت وهدبت، وقلوباً تألفت بعد التنافر وشواجر أرحام اتصلت بعد التقاطع والتدابير. وحروباً وضعت أوزارها بعد أن كانت شبه جزيرة العرب مقر الغارات، وميدان القتال والنضال. ورسم دامت الحرب سنين عدة لأجل قتل بغير أجر.

كل هذا نتيجة العدل الذي عم البلاد العربية وامتد حذاه حتى تعدى لأقطار لنائية والمواطن الشاسعة إلى أن وصل إلى أقصى الصين والهند وفارس والعرف والشام وشبه جزيرة البلقان والحبشة والسودان ومصر ومراكش والجزائر وتونس والمغرب الأقصى ومجاهل أفريقيا وأمريكا والروسيا وجزائر البلقان. ولم يزل يمتد إلى الآن في بعض الأصقاع والممالك حتى وصل إلى بلاد اليابان.

سار النبي ﷺ على ما جاء في القرآن الشريف حتى انتقل إلى ربه وسكن الروضة الشريفة. فاقتفى أثره الخلفاء الراشدون والصحابة رضوان الله عليهم. فأقاموا الحدود في مقاطعها، ورفعوا منار العدل ونشروا لواء العرفان. وبسطوا بساط الحق في جميع الممالك التي فتحوها، والأمم التي أخضعوها. فدخل الناس في الدين أفواجا. لأنه دين العقل والمدنية والمساواة.

هل أتاكم أيها الطاعنون على ديننا الحنيف حديث جبلة بن الأيهم. وما أدراكم من جبلة بن الأيهم. هو سيد من سادات بني غسان. ومملك من ملوكهم. أسلم رغبة في الإسلام لا رهبة من الحسام. وبعد أيام ذهب يؤذي فريضة الحج وبينما هو يؤذي بعض المناسك إذ داس على طرف إزاره صعلوك من صعليك بني فزارة خطأ لا عن قصد وتعمد. فلطمه جبلة على وجهه. فرفع الفزاري أمره إلى عمر بن الحصار رضي الله عنه. فقل عمر لجبلة: إما القصاص وإما أن تسترضي الفزاري. فأخذته العزة وأبهة الملك وحمية الحهمية واحتال لنفسه بأن سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إمهاله إلى الغد حتى ينظر في أمره فأمهله. فلما جاء الليل سار بقومه إلى الشام ثم إلى القسطنطينية. وكان قومه حمسمنة رجل

فتنصروا عن آخرهم لا رغبة في النصرانية . ولكن فراراً من العدل الذي سوى بين صعلوك وملوك من الملوك . وفرح هرقل بهم وأكرمهم . ثم ندم جبلة بن الأيهم على ما فعل ولات ساعة مندم حيث وافاه الأجل المحتوم . وانتقل من هذه الدار إلى تلك الدار . ومما يروى عنه هذا الشعر :

تنصرت الأشراف من عار لظمة      وما كان فيها لو صبرت لها ضرر  
تكتفني فيها لجساج ونخوة      وبعث لها العين الصحيحة بالعور  
فيا ليت أُمي لم تلدني وليتني      رجعت إلى القول الذي قاله عمر

نعم لو أنصف جبلة لرجع لقول عمر رضي الله عنه وهو الذي لم تغره أبهة الخلافة وعظمة الرياسة الدينية . بل كنت تراه ينظر في أمور المسلمين صباح مساء . بلغت به الحالة حتى أنه كان ينظر ويتعهد دواب صدقة بيت مال المسلمين .

عمر الذي قصده سعد بن أبي وقاص على رأس وفد من أشراف العراق . وعندما وصل إلى المدينة كان وقت الظهر . وكان اليوم شديد الحر فسأل عنه فقيل له إنه بظاهر المدينة فتوجه إليه هو والوفد . فرآه ملتفاً بعمامته واقفاً يدهن بالزيت والقطران بغيراً من إبل الصدقة الخاصة ببيت مال المسلمين . فسلم عليه سعد وقال له : ألا أمرت يا أمير المؤمنين عبداً من عبداً إبل الصدقة يحتمل عنك مؤنة هذا : فقال عمر : يا سعد وأي عبد أعبد مني ومنك اخلع رداءك وهلم فأعن أمير المؤمنين : فلم يسع سعد إلا الامثال .

ولو كنا في كتابنا هذا مؤرخين لذكرنا لك شيئاً كثيراً من سيرة الخلفاء الراشدين العادلين . ومن أوليهم من الملوك والسلاطين ما يمثل العدل أجمل تمثيل . وما هو على عدل الإسلام أكبر دليل .

## انتشار الإسلام لذاته

إنعم أن الإسلام جاء وافياً بكل ما تقوم به أود الحياة المادية والأدبية . أو بعبارة أخرى مصالح مري الدين والدنيا . لقد حلت الدنيا محل ما كان يدينون بالأديان الأخرى في أصول الدين الإسلامي وفروعه و حكمه فخروا ركعاً سجداً خاشعين لما فيه من حكم بهرة . و ذلك كمنه . وفصل تكاد ترفع لنفوس إلى درجة الملائكة المقربين .

انتقل المصطفى ﷺ بعد أن أسلم في عهده الألوف المؤلفة في ظرف ثلاث وعشرين

سنة. ولم يسلموا إجباراً وإكراهاً لأن الله يقول في كتابه العزيز: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ (١).

كانوا يأتون وفوداً وزرافات ووحداناً رجالاً ونساء شيوخاً وشباناً. ملوكاً وعبيداً. فيبايعونه على إعلاء كلمة الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والائتمار بما جاء في القرآن الشريف من الأوامر. منتهين بما فيه من النواهي. ثم يعودون إلى بلادهم وأوطانهم فينشرون تعاليمه بين قومهم ويبينون لهم تلك الحكم البالغة الباهرة والآداب الكاملة العالية. فأقبل الناس على اعتناقه زمراً ودخلوا فيه أفواجاً. واعتنقته القبائل والعشائر والأسر. وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ۖ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا ۖ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُمْ كَانَ تَوَّابًا﴾ (٢).

فلما انتقل ﷺ وانتشر القرآن الشريف في القرى والبلدان وتناولته الأيدي. أخذ الإسلام ينمو نمواً سريعاً حتى سطع نوره في قرن واحد على أغلب بلاد المعمورة: ولا ناصر له إلا أنه حق بين باطل: والحق أقوى من أن تضعف شوكته اضطهادات المبطلين.

إننا نرى أهل الأديان الأخرى في الغالب يكونون أمة واحدة من عنصر واحد. فلا تكاد تجد الموسويين إلا من هذا العنصر المعروف. ولا عبرة بتفرقهم في الممالك والبلاد. والمسيحية انتشرت بواسطة التبشير والترغيب مع طول العهد وعلى ما حدث من الاختلافات المذهبية. ولن تزال كذلك يرغب المبشرون الأفراد بأساليب مختلفة حتى بالدرهم والدينار. والبوذية لم تخرج من الهند والصين واليابان ودين (كانفوشيوس) كذلك. وما يقال فيهم يقال أيضاً في البراهمة. وهكذا من العقائد المختلفة المتعددة والمذاهب المتباينة.

وأما الإسلام فإنه في هذه المدة الوجيزة اعتنقه من لا تقدر على عددهم من العناصر العديدة والشعوب المختلفة. ولا مبشرين ولا مبعوثين فيه بالدرهم والدينار. ولا مجبرين عليه بالصارم البتار. ومن أكبر الأدلة على ذلك انتشار الإسلام في تلك الحوادث التاريخية التي نذكر لك منها حادثة (سجستان).

فرَّط المسلمون في بعض الأزمنة في أمور دينهم وحادوا عن الجادة، وسلكوا سبيل الغواية: فوقف الدين وقفة القائد الذي خذله أنصاره وأعوانه: كما قيل فانحدرت إلى بلاد المسلمين أمة التتار بقيادة (جنكيزخان) فجاء بخيله ورجله. وجاس خلال الديار يقتل ويسلب وينهب ويخرب الدور حتى أذاقهم الوبال. وأوقعهم في النكال. ولكن أعقبهم من الذراري في بلاد المسلمين من حملوا إلى عشائرتهم تعاليم الإسلام بين قومهم فهداهم الله إلى نور الإسلام ومسلمو روسيا من ذرية هؤلاء. ولقد صدق من قال: هم جاؤا لشقوتهم ثم عادوا بسعادتهم: فأى دليل أكبر من هذا الدليل.

وإنك ترى الآن من يسلم من أهل الكتاب لا يقبل إسلامه إلا إذا أعلن وأثبت إسلامه بمقتضى إشهاد شرعي أمام القاضي الشرعي. بعد أن يمكث مدة في خلوة مع القسيس أو الكاهن حتى لا يقال إنه أسلم خلسة أو بواسطة الإكراه والإكراه.

ولقد خاطب الله المسلمين بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وهذه الآية الشريفة صريحة في أن الإسلام انتشر لذاته. وأن المسلمين لا يضرهم من لم يؤمن ما داموا هم مهتدين. وبكتاب الله وسنة رسوله عاملين.

هذا وإننا نرى الإسلام إلى الآن ينتشر في البلاد ويدخل فيه الناس أفواجا عن رغبة وطيب خاطر. وأكثرهم في بلاد روسيا. ومجاهل أفريقية. إذ تعتنقه الأسر بل القرية بأكملها.

وإن كثيراً من أهل الكتاب يعرفون حقيقة الدين الإسلامي الحنيف وإنه هو الدين القويم. ولكن ينكرون ذلك عناداً. وكذلك يعرفون أن رسالة نبينا حق ومكابرتهم من باب العناد. وهذا مصداق قوله تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ آبَاءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

إلى هنا لا نشك في أن الدليل قد وضح والحق استبان والحجة لا تقبل النقض على أن الإسلام لم ينتشر هذا الانتشار بالإكراه والإجبار بل بالرغبة والاختيار.

(١) (٥) الحاشية: ١٠٥

(٢) (٢) البقرة: ١٤٦

## الجهاد كان آخر الذرائع

إن الله سبحانه وتعالى لما أرسل رسوله ﷺ أمره أن يدعو الناس إلى الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة والرفق واللين وإقامة الحجة على صحة الدين الإسلامي وصدق ما يبلغهم به . كما أنه أبان له بأن الذين التفوا حوله من المسلمين ما أسسموا ولا انضموا إليه إلا لذلك . وهذا مصداق قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ <sup>(١)</sup> فلما قام ﷺ بالدعوة كما أمره الله وهو فرد واحد لا معين له ولا من يشد به عضده إلا البرهان الساطع . والتحدى بالمعجزات التي لا يبقى أمامها معرض ولا يبقى عده للمضلين حجة فآمن من آمن . وبقي على الكفر من بقي . فطفق يدعوهم إلى الإسلام بهذا الأسلوب الذي أدبه به مولاه فأصروا على العناد وكثر منهم من دبت له عورم . من أحد يدعوهم إلى الهدى ودين الحق وأوصح لهم النهج المويم . فم يرددو لا عدا ومن رآه يدعوهم باللين والرفق . والحجة والمعجزة بين يديه حتى تعمدوا له لأذى وهموا بقتله . فهاجر فاتبعوه بالأذى فصبر على أذاهم الشديد . وأي ذى شد بعدار دهم له قتل . ولولا أن الله أرسله رحمة للناس كافة لأنزل بهم من العذاب ما كان ينزله على الأمة العبرة من إغراق وصواعق ومسح . وما زال ﷺ قائماً بالدعوة لم يسرج للغرور فرسا . ولم يشهر رمحا . حتى نقض المشركون العهود . واعتدوا على المسلمين . ولما كثر المسممون بدخولهم في دين الله أفواجا خشي المشركون بأسهم وأرادوا استئصالهم عن آحرهم فحنعت القنائل من كل مكان فأمر الله رسوله محاربة المشركين كافة كما أرادوا محاربتهم كافة . وهذا مصداق قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ <sup>(٢)</sup> وأمر المسلمين بأن يقاتلوهم إذا اعتدوا عليهم .

فمن هنا يعلم أن الجهاد كان آخر الذرائع . حيث لم يبق في قوس الصبر منزع ولا في دفع أذى المشركين طريق .

## حكمة وضع الجزية على الذمي

إعلم أن المسلمين إذا فتحوا بلاداً عنوة صاروا مكلفين بحماية هذه البلاد وأهلها من كل طارئ وعدو مفاجيء . فمن أسلم صار له ما للمسلمين وعليه ما عليهم . آخهم

الدين: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾<sup>(١)</sup> وأما من لم يسلم فإنه يدفع الجزية في مقابلة قيام المسلمين بالمحافظة عليه وعلى ماله وعرضه وهذا القيام يكلفهم مبالغ باهظة من تحصين الثغور وإعداد الجيوش وكل ما هو داخل في معنى توطيد دعائم الأمن في البلاد والاستعداد لدفع المكروه عنها. وبذلك صار من يدخل في ذمتهم من غير المسلمين ملزماً بدفع الجزية لهذه العلة المعقولة.

وإننا نرى الآن ونشاهد أن الدولة التي تحتل بلداً من البلاد سواء كان هذا الاحتلال بحق أو بغير حق. تأخذ من ماليته كل ما يلزم للجند والموظفين الذين تعينهم من قبلها. ومن تمام العدل الإسلامي لم ير الشارع حقاً للمسلمين في أخذهم الجزية إذا عجزوا عن حماية من دخل في ذمتهم.

إنظر إلى عدل الإسلام والمسلمين فيما أحدثت وأقصه عليك. إن أبا عبيدة بن الجراح رضي الله عنه لما فتح الشام وتغلب الرومان على بعض البلاد التي فتحها وعجز المسممون عن حمايتهم رد إلى أنها ما كان أخذه من الجزية وقال لهم: ما كان لنا أن نأخذ أموالكم ولا نمنع بلادكم: وانظر إلى سر هذا العدل حيث أن الذميين حينما رأوا من المسلمين هذا العدل البهر قالوا لهم: ردكم الله إلينا ولعن الذين كانوا يملكوننا من الروم ولكن والله لو كانوا هم ما ردوا إلينا الأموال بل غصبونا وأخذوا مع هذا ما قدروا عليه من أموالنا. فترى من هذا أن الذميين كانوا يدفعون الجزية عن رضى وطيب خاطر لأجل المحافظة على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم.

ولما فتح عمرو بن العاص مصر وكان الأقباط مضطهدين من الرومان ووضع عمرو رضي الله عنه الجزية عليهم قال المقوقس للأقباط وهو كبيرهم وأميرهم: أما يرضى أحدكم أن يكون آمناً طول حياته على نفسه وماله وولده بدينارين في السنة: ومن يعترض على المسلمين في أخذ الجزية من الذميين نقول له: إن الدين الإسلامي كلف المسلمين ما هو فوق الجزية أضعافاً مضاعفة. وهو الزكاة التي تؤخذ عن النقود وغيرها بخلاف الخراج والعشور. ولو كانت الحكومات الأوروبية وغيرها تأخذ من رعاياها ضرائب على حسب موضوع الزكاة في الإسلام لضاقت عندهم خزائن الأموال عن ما يجبى من هذه الضريبة.

وبما أن الجزية كما عرفت علتها فالذي لم يؤدها اختياراً يؤدها إكراه وإجباً للمصلحة التي تعود عليهم. وإلا كانوا وبلادهم معرضين للأخطار. ومن هنا يمكن أن تفهم معنى قوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾<sup>(١)</sup> ولم كر الدين الإسلامي دين عدل ورحمة لم يفرض الشارع الحكيم الجزية على الشيوخ والنساء والرهبان ومن في حكم ذلك. وهذه حكمة بالغة من الشارع الحكيم.

## حكمة صرف الفيء

الفيء: هو المال الذي يحصل عليه المسموم بلا قتال. وله تقسيم مخصوص في الصرف. وهذا التقسيم له حكم بالغة. إذا عرفها ووقف على حقيقتها الدين يتخرون ويقولون أن الرسول طالب دنيا وثروة له ولذوي قربه لما تخرصوا وقالوا الإفك والبهتان. وها نحن نبين لك بقدر الإمكان هذه الحكم الباهرة وعلى الله قصد السبيل.

قال الله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾<sup>(٢)</sup> ولصرفه تقسيمان. الأول: في عهد رسول الله ﷺ والثاني: بعد انتقاله فالتقسيم الذي كان في عهد رسول الله هو أن الفيء يقسم إلى خمسة أسهم: أربعة منها إلى الله والرسول. والخامس يقسم إلى خمسة أسهم سهم منها للرسول أيضاً والباقي لمن ذكروا في الآية السابقة.

والحكمة في ذلك أن الرسول ﷺ هو الإمام الذي يتصرف في شؤون المسلمين على مقتضى ما تستلزمه مصالحهم. وليس لأحد غيره هذا الحق فهو يأخذ هذه الأسهم لنفسه لهذه الغاية. وإلا فإنه ﷺ كان أزهق الناس في الدنيا. وكيف يطمع فيها من كان يبيت اللينة والليلتين طاوياً زاهداً في الدنيا. وهناك حكمة أخرى. وهي إظهار عدل الإمام في صرف أموال المسلمين حتى لا يرمى بالظلم. وقد ظهر عدله ﷺ بأجمل لمظاهر وأعدلها وأقومها. إذ كان يعطي اليتامى والمساكين من أسهمه الخاصة له ولا يدع أمراً من أمور المسلمين إلا وجه إليه العناية الشاملة للعدل الكامل.

ومن أجل ذلك قرر الشارع الحكيم أن ما كان يأخذه الرسول لنفسه يصرف بعد انتقاله

في مصالح المسلمين من إعداد الجيوش وتحصين الثغور وكل ما يرهب الأعداء. وكذلك تطهير الأنهار والترع ومصارف المياه وإقامة الجسور وكل ما من شأنه إنماء الزرع وإصلاح الأرض. وكذا تعيين الخطباء والوعاظ ورجال العلم والدين لإرشاد الناس ورفع لواء العلم ونشره في البلاد وهلم جراً من كل الوجوه التي تنفع وتفيد الأمة مادياً وأدبياً. وهذه حكمة كبرى من الشارع ورحمة بالمسلمين في أمور دينهم ودنياهم. ولذا كان الخلفاء من بعده عليه السلام لا يأخذون من الفيء إلا بقدر الحاجة الضرورية للمعاش. واعلم أيضاً أن ما كان يأخذه الرسول لنفسه هو لسد معاشه لأنه صلى الله عليه وسلم مشغول بالدعوة وهداية الخلق إلى الصراط المستقيم. ومن كانت وظيفته هكذا فلا وقت لديه يقضيه في الكسب. هذا مع الاشتغال بمصالح المسلمين العامة.

وأما الحكمة في أن ذوي قرباه يأخذون من الفيء فهي من عدة وجوه. منها أنهم أعلام الناس همة في رفع شأن الدين ورعاية مصلحة المسلمين. لأنهم جمعوا بين حميتين. الحماية الدينية والحماية العصبية. ولقد كان من آمن منهم أول من عضده وشد أزره ونصره وفداه بروحه التي بين جنبيه وعرض نفسه للخطر في سبيل الذود عنه وحمايته من المشركين. ومنها إعلاء شأنهم في نظر الأمة والتنويه بشرفهم الذي لا يماثل شرف. وهل بعد شرف الانتساب إليه صلى الله عليه وسلم شرف مهما أحرز الإنسان رفيع الدرجات وعظيم المناصب. وأما الحكمة في الصرف على اليتامى والمساكين وأبناء السبيل فظاهرة لا تحتاج إلى شرح وتفسير وتوضيح.

## حكمة صرف الغنيمة

الغنيمة هي ما يحصل عليه المسلمون بواسطة الحرب والجهاد. والغنيمة تختلف عن الفيء في التقسيم ووجوه الصرف. إذ قسم الشارع هذا المال إلى خمسة أسهم: سهم لمن ذكروا في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَلِالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبَاءِ السَّبِيلِ﴾<sup>(١)</sup> والأربعة الباقية تصرف على المجاهدين بعد أن يمتاز القاتل بأخذ سلب القتل. وبعد أن يميز الإمام من كان أكثر خطراً في الحرب وأحسن بلاء. وبعد أن يصرف الإمام على المرضى لجرحى المجاهدين.

وأما الحكمة في هذا التباين . فهي أن الفیء حصل علیه المسلمون بلا حرب ولا جهاد . ومن أجل ذلك جعل القسم الأكبر تحت تصرف المصطفى ﷺ وأما الغنيمة فإنها جاءت بواسطة الجهاد والحرب وتعرض المجاهدين للأخطار واستقبالهم الموت براً وبحراً .

ومن أجل ذلك اقتضت حكمة الشارع الحكيم أن يجعل أجرهم على نصر إعلاء كلمته في الدنيا بأخذ شيء من الغنيمة . وفي الآخرة إثابهم بالجنة إعلاء لقدرهم وتنويعاً بشرفهم . وهناك حكمة أخرى وهي أن المجاهد يكون في مدة الحرب مشغولاً عن مباشرة أي عمل حتى يحصل على ما به قوام حياته بعد الجهاد . فسدأ لما حصل من تعطيل مصلحته المعاشية جعل الشارع له نصيباً في الغنيمة .

وأما الحكمة في أن للرسول ﷺ نصيباً في السهم الخامس فهي من عدة وجوه .

منها أن الرسول مجاهد بل هو أفضل المجاهدين سواء باشر الحرب أو لم يباشرها . لأنه إذا لم يباشرها بنفسه يكون مشغولاً بإعداد المدد من عدد وعدة وتدبير في شؤون الحرب . هذا من جهة . ومن جهة أخرى فإن الرعب الذي يلم بالأعداء ويكون سبباً في انتصار المسلمين وإعلاء شأن الدين إنما يحصل كل ذلك بسببه وببركته وبالسر الذي تسير به الدعوة ويكون به النصر .

ولما كان من أسمى سجاياء الكرم كان نصيبه الذي يأخذه من الفیء والغنيمة يصرف أغلبه على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وغيرهم من كل وجوه البر والإحسان وما يفيد جماعة المسلمين ومن أجل ذلك كان نصيبه بعد انتقاله ﷺ يصرف لهؤلاء ومصالح المسلمين العامة والخاصة .

هذا وأن الشارع الحكيم لرأفته بالضعفاء واهتمامه بشأن المسلمين جعل للفقراء واليتامى والمساكين وأبناء السبيل نصيباً من الغنيمة . واعلم أيضاً أن الغنيمة لم تكن حلاً للمجاهدين في الشرائع الأولى السماوية فأحل الله لنا الغنائم رحمة بنا وشفقة علينا وتنويعاً بفضل أمة محمد كما قال ﷺ : « لم تحل الغنائم لأحد قبلنا » وقال أيضاً : « إن الله فضل أمتي على الأمم وأحل لنا الغنائم » فانظر أيها العاقل اللبيب والمؤمن المستنير قلبه بنور الإيمان . كيف قسم الشارع الغنيمة كما شاء العدل والإنصاف . وانظر كيف راعى المناسبات وقدر لكل قسطه بالعدل والقسطاس المستقيم . فسبحانك اللهم ما أحكم صنعك وأكمل تدبيرك وتقديرك .

هذه هي الحكمة في صرف الغنيمة التي قررها الشارع الحكيم. ولا نخال المطلع عليها من هؤلاء الطاعنين علينا في ديننا الحنيف إلا قد عرفوها واعترفوا بخطأهم. وإلا فمن يضلّه الله لا هادي له. هدايا الله وإياك إلى التفقه في الدين ومعرفة أحكامه وأصوله وفروعه.

## حكمة السباق

السباق: هو أن يسابق الرجل صاحبه في نوع من الحيوان مثل الخيل والإبل. والحكمة فيه جليلة عظيمة. لأن هذا السباق يورث الشدة والإقدام على جلائل الأعمال من الفروسية وغيرها حتى أن الإنسان في قليل من الزمن يصير مستعداً لأسباب الجهاد في الجملة. ولا ريب أن تعليم أسباب الجهاد من أعظم الأشياء نفعاً عند الله والناس.

وكان العرب في جاهليتهم يعلمون أبناءهم السباق في حالة الصغر حتى إذا شب الغلام وترعرع وجد نفسه متأهلاً للكر والفر. ولا بد لهذا السباق من شروط قد شرطها الشارع إذا تعداها الإنسان فقد ضلّ وغوى. منها أن يكون في الأنواع الأربعة التي ذكرها رسول الله ﷺ وهي الحافر والخف والنصل والقدم لأنه قال ﷺ: «لا سبق إلا في خف أو حافر أو نصل» وزيد السبق في القدم بالحديث الذي روي عن السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (سأبت النبي ﷺ فسبقته فلما حملت اللحم سابقتني فسبقني فقلت هذه بتلك) وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال: إن العضبا ناقة رسول الله ﷺ كانت تسبق كلما دفعت في سباق. فدفعت يوماً في إبل فسبقت فكانت على المسلمين كآبة إذ سبقت. فقال رسول الله ﷺ: «إن الناس إذا رفعوا شيئاً أو أرادوا رفع شيء وضعه الله».

ومنها أن يكون الخطر فيها من جانب واحد. لأنه إذا كان الخطر من الجانبين ولم يدخل فيه محلاً لا يجوز وصار في معنى القمار. والخطر من جانب واحد كأن يقول أحدهما لصاحبه: إن سبقتني فلك علي كذا. وإن سبقتك فلا شيء عليك. وكذلك إذا قال الملك مثلاً لرجلين: من سبق منكما فله كذا فهو جائز ومنها أن تكون المسابقة فيما يحتمل أن يسبق ويسبق من الأشياء الأربعة. حتى إذا كان يتحقق أنه يسبق غالباً فلا تجوز المسابقة لأنها لا فائدة فيها.

## حكمة حاجة الأمة إلى الخليفة

إعلموا أيها المسلمون . وافقهوا أيها الموحدون . أن حاجة المسلمين إلى الخليفة الذي هو الإمام العام لازمة لزوم العقل للإنسان والروح والجسد إذا أراد أن يكون حياً متمتعاً بنعمة الحياة ولذة الوجود .

قول حق لا مرية فيه . قائله عالم بحاجة المسلمين إلى إمام عام واحد أي خليفة واحد تلتف حوله قلوب المسلمين الذين لا تخلو بقعة في الأرض منهم . اللهم إلا في المناطق التي لا يعيش فيها الحيوان فضلاً عن بني الإنسان .

في الصين مسلمون موحدون . وفي الهند مؤمنون محمديون وفي بلاد الأفغان حملة القرآن . وفي بلاد العجم الملايين ممن يدينون بدين الإسلام . وكذلك منهم في روسيا وأغلب آسيا وإفريقية . أجناس مختلفة . وعناصر متباينة . ومنهم العجم أهل الرطانة . ومنهم الناطقون بالضاد . وفي أوروبا الملايين في البلقان وبعض بلاد اليونان حتى في لوندرة أيضاً . وفي إفريقية مصريون وحبشة وسودانيون . وبربر وعربان . يوحدون الملك الديان وفي أمريكا والأقوينسية من يدين بهذا الدين الحنيف . يحفظون القرآن ويؤمنون بسيد ولد عدنان .

إن المسلمين أصبحوا في مهواة من التعاسة وسوء المصير . ذل بعد عز . استكانة بعد نهوض . انخفاض بعد رفعة . استعباد وهم أحرار . حل بهم الوبال والكروب والخطوب . تذبح أبناؤهم وتستحيى نساؤهم . وتغتصب حقوقهم . ولا من يدفع عنهم الضيم وينقذهم من هذه الوهدة البعيدة الغور . فرحماك اللهم رحماك يا من بيدك الأمر والنهي .

رب ما هذه الأحوال . تنافر لا تناصر . تخاذل وتدابير . تقاطع لا تواصل . شمل كان منتظماً فتشتت . وعقد كان منظوماً فانفرط ومعدل كان حصيناً فانهارت جدرانته وانهدمت أركانه وقوض بنيانه وحمل كان منيعاً فجاست خلاله الأعداء وتملكته البعداء .

ألا فليقم رسول الله المصطفى ، ونبيه المجتبي من قبره الشريف ليرى بعينه الشريفتين ما حل بأمة الإجابة من الويل الويل والداء العضال .

ألا فلتبعث يا ابن الخطاب من مرقدك لترى الممالك التي فتحتها سيفك البتار . ورمحك المثقف . وسهمك المسدد . وجندك المنصور وعدلك المشهور .

ألا فلتقم من قبرك يا عبد الملك بن مروان لتنظر العبر وما حل بالمسلمين من الغير .  
 أين أنت يا هارون وأين ابنك المأمون . وأين أنت يا عثمان ويا قانوني يا سليمان .  
 وأنت يا فاتح يا من أسقطت في الشرق دولة الرومان . ومن لي بك يا صلاح الدين والدنيا  
 لترى ما حل بالمسلمين .

بل أين أنتم أيها الغزاة المجاهدون الذين هاجروا لله ورسوله وباعوا أنفسهم لخالقهم  
 بأعلى الأثمان . وهل أغلى من جنة الرضوان .

ممالك فتحتموها . وأمم أخضعتموها . ودين رفعتم لواءه . وعلم تفجرت من قلوبكم  
 ينابيعه . فستقى منه القاضي والداني والعربي والعجمي . ودماء بذلتموها حتى دانت لكم  
 الأمة وملاً عدلكم تلك البلدان .

ولكن فسدت الحال . وجار على المسلمين الزمان . ما بالكم أيها المسلمون تقفون  
 للصلاة مولين وجوهكم شطر القبلة ولم تفقهوا لهذا معنى . ما بالكم تقولون بالتوحيد  
 والتفريق بينكم سدوعم البلاد .

محيت الأندلس العربية الإسلامية من صحيفة الإسلام . سلام عليك يا مراکش بعد  
 اليوم وألف سلام . وأنسفي على الجزائر وتونس وجميع بلاد الشام والعراق . والهف قلبي  
 على البوسنة والهرسك وكريد .

يا أيها النيل دمعي مثلك على الخد يسيل : ويا سودان قلبي عليك كالمرجل في  
 الغليان . وأنت يا طرابلس الغرب رحمة الله عليك إذ وقعت مع أمة الطييان .

أيها الملوك والأمراء المسلمون . إن في وقوفكم للصلاة مولين وجوهكم شطر الكعبة  
 فيه إشارة إلى أنكم من أهل دين واحد جاء به رسول واحد . خلفه بعده خليفة واحد . هو  
 الممثل للمسلمين كافة في جميع الكرة الأرضية . فلماذا ملتكم إلى الاستقلال كل يريد أن  
 يكون هو الخليفة . مع أن اليد الأجنبية تملك بلادكم من كل ناحية ومكان . ومسيطرة على  
 كل السكان . أهذا شأن الخليفة في الإسلام .

هل كان رسول الله ﷺ طالب دنيا مغرماً بالسلطة والسيطرة واقتناء الضياع والقصور؟

هل كان عمر بن الخطاب ومن لهم الأثر الطيب والذكر الحميد طامعين في هذه  
 الحياة الدنيا الفانية؟ أم كانوا دائماً ساهرين على نصرة الدين ، وإعلاء شأن المسلمين .

هل أتاكم حديث ابن الخطاب رضي الله عنه حينما حمل الدقيق بنفسه إلى المرأة المسكينة. هل أتاكم حديث عبد الملك بن مروان. هل أتاكم حديث الرشيد وكتابه إلى بعض الملوك. هل أتاكم حديث المعتصم في عمورية. هل أتاكم حديث سليمان القانوني وخطابه إلى ملك فرنسا إذ ذاك قبل أن تصير جمهورية. هل أتاكم حديث هؤلاء الذين نصروا الله فنصرهم. وأقرضوه قرضاً حسناً فضاعف لهم الأجر وأمدهم بنصر من عنده وجيش من جنده.

لعل قارئاً يقول: ارتكبت الشطط وأخطأت كل الخطأ. إذ كان في عصر هؤلاء الذين تفخر بهم بلاد إسلامية مستقلة ملوكها وأمراؤها مع عز منيع. ومجد رفيع. للدين والمسلمين. فنقول الجواب على هذا من نفس الاعتراض. لأن الغرض اجتماع كلمة المسلمين وإن كان الواجب الديني أن يكون لهم خليفة واحد يلتفون حوله من كل مكان كما جاء في الدين.

ألا ترى كافورا الأخشيدي وهو زنجي خصي كان ساعد الخلافة الأيمن. ألا تنظر إلى سيف الدولة بن حمدان الذي رفع للإسلام أعلا منار. ألا ترى ملوك الأندلس وهم ليسوا بخلفاء بالمعنى الشرعي قد فتحوا الفتوحات العديدة الواسعة ونشروا الإسلام والعدل في تلك الربوع والبلدان. ألا ترى سلاطين آل عثمان قبل السلطان سليم الأول كيف أنقذوا الإسلام من تلك المصائب، ونهضوا به من الوهدة البعيدة الغور.

فإذا كان الملوك والأمراء المسلمون عززوا الإسلام فكيف بنا إذا كنا جميعاً من مالك ومملوك. وغني وصعلوك. وحكام ومحكوم تابعين لإمام واحد عام الذي هو الخليفة يجمع شملنا ويدير أمرنا كما أمر الله ورسوله.

الله سبحانه وتعالى يقول وقوله الحق: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾<sup>(١)</sup> فأبونا الإسلام الذي هو ممثل في شخص الخليفة. والله يأمرنا بالاتحاد ولا اتحاد إلا إذا وجهنا وجوهنا نحو خليفة واحد يكون على جميع البلاد الإسلامية بشرط أن يساعده جميع المسلمين من كل الأصقاع المنتشرين في جميع الكرة الأرضية.

إن الخليفة بحكم الدين له السلطة الدينية والسياسية معاً. والمسلمون لا ينتظم لهم

أمر إلا إذا كانت السلطان هكذا. والدين لم يقرر للمسلمين خليفتين. كما أن الإسلام لم يتلقه عن رسولين. من أجل ذلك وجب توحيد الخليفة الذي هو الإمام العام. فافهموا يا ذوي الأحلام.

## كتاب الإمام أبي يوسف

### للخليفة الرشيد

سأله هرون الرشيد الخليفة العباسي الإمام أبا يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنهما أن يضع له كتاباً في الخراج تسير عليه الدولة. فانظر إلى قول الإمام أبي يوسف لهرون الرشيد. وأنت تعلم منزلة الرشيد في إبان صولة الدولة العباسية وريعان شبها. قال أبو يوسف رضي الله عنه في مقدمة الكتاب.

أُطِلَّ لله بقاء أمير المؤمنين. وأداء له لعز في تمام من النعمة. ودوام من الكرامة. وجعل ما نعمة به عليه موصولاً بنعيم الآخرة الذي لا ينفد ولا يزول ومرافقة النبي ﷺ.

إن أمير المؤمنين أيده الله تعالى سألني أن أضع له كتاباً جامعاً يعمل به في جباية الخراج والعشور والصدقات والحوالي (جمع حالية وهي الجزية) وغير ذلك مما يجب عليه النظر فيه والعمل به. وإنما أراد بذلك رفع الظلم عن رعيته والصالح لأمرهم. وفق الله تعالى أمير المؤمنين وسدده وأعانه على ما نولي من ذلك وسلمه مما يخاف ويحذر. وطلب أن أبين له ما سألني عنه مما يريد العمل به وأفسره وأشرحه. وقد فسرت ذلك وشرحته.

يا أمير المؤمنين إن الله وله الحمد قد قللك أمراً عظيماً. ثوابه أعظم الثواب وعقابه أشد العقاب. قللك أمر هذه الأمة فأصبحت وأمست وأنت تبني لخلق كثير قد استرعاكهم الله واثمنت عليهم وابتلاك بهم وولاك أمرهم. وليس يلبس البنيان إذا أسس على غير التقوى أن يأتيه الله من القواعد فيهدمه على من بناه وأعانه عليه. فلا تضعين ما قللك الله من أمر هذه الأمة والرعية فإن القوة في العمل بإذن الله. لا تؤخر عمل اليوم إلى غد. فإنك إذا فعلت ذلك أضعت إن الأجل دون الأمل. فبادر الأجل بالعمل فإنه لا عمل بعد الأجل. إن الرعاة مؤدون إلى ربهم ما يؤدي الراعي إلى ربه. فأقم الحق فيما ولاك الله وقللك ولو ساعة من نهار. فإن أسعد الرعاة عند الله يوم القيامة راع سعدت به رعيته. ولا ترغ فترغ رعيته. وإياك والأمر بالهوى والأخذ بالغضب. وإذا نظرت إلى أمرين أحدهما للآخرة والآخر للدنيا. فاختر أمر الآخرة على أمر الدنيا. فإن الآخرة تبقى والدنيا تفتنى. وكن من خشية الله

على حذر. واجعل الناس عندك في أمر الله سواء. القريب والبعيد. ولا تخف في الله لومة لائم. واحذر فإن الحذر بالقلب وليس باللسان. واتق الله فإنما التقوى بالتوقي ومن يتق الله يقه.

واعمل لأجل مفضوض. وسبيل مسلوک. وطريق مأخوذ وعمل محفوظ. ومنهل مورود. فإن ذلك المورد الحق والموقف الأعظم الذي تطير فيه القلوب وتقطع فيه الحجج لعزة ملك قهرهم جبروته. والخلق له داخرون بين يديه ينتظرون قضاءه ويخافون عقوبته. وكأن ذلك قد كان. فكفى بالحسرة والندامة يؤمئذ في ذلك الموقف العظيم لما علم ولم يعمل. يوم تزل فيه الأقدام. وتتغير فيه الألوان. ويطول فيه القيام. ويشتد فيه الحساب. يقول الله تبارك وتعالى في كتابه العزيز: ﴿وَلَا تَكُنْ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ (١) وقال تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ (٢) وقال تعالى: ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٣) وقال تعالى: ﴿كَانَتْهُمْ يَوْمَ بَرُونَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ﴾ (٤) وقال: ﴿كَانَتْهُمْ يَوْمَ بَرُونَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ (٥). فيا لها من عشرة لا تقال. ويا لها من ندامة لا تنفع. إنما هو اختلاف الليل والنهار. يلبيان كل جديد ويقربان كل بعيد. ويأتیان بكل موعود. ويجزي الله كل نفس بما كسبت إن الله سريع الحساب.

فالله الله فإن البقاء قليل والخطب خطير. والدنيا هالكة وهالك من فيها والآخرة هي دار القرار. فلا تلق الله غداً وأنت سالك سبيل المعتدين. فإن ديان يوم الدين إنما يدني العباد بأعمالهم ولا يدينهم بمنازلهم. وقد حذرک الله فاحذر فإنك لم تخلق عبثاً ولن تترك سدى. وإن الله سائلك عما أنت فيه وعما عملت به فانظر ما الجواب.

واعلم أنه لن تزول غداً قدما عبد بين يدي الله تبارك وتعالى إلا من بعد المسألة. فقد قال ﷺ: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عن علمه ما عمل فيه وعن عمره فيم أفناه. وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه. وعن جسده فيم أبلاه».

(٤) (٤٦) الأحصاف ٣٥

(٥) (٧٩) السارعت ٤٦

(١) (٢٢) الحج: ٤٧.

(٢) (٧٧) المرسلات ٣٨.

(٣) (٤٤) الدخان: ٤٠.

فاعدد يا أمير المؤمنين للمسألة جوابها. فإن ما عملت فأثبت فهو عليك غداً يقرأ.  
فاذكر كشف قناعك في ما بينك وبين الله في مجمع الإشهاد.

وإني أوصيك يا أمير المؤمنين بحفظ ما استحفظك الله ورعاية ما استرعاك الله. وأن لا تنظر في ذلك إلا إليه وله. فإنك إن لا تفعل تتوعد عليك سهولة الهدى وتعمى في عينك. وتتغنى رسومه ويضيق عليك رحبه. وتنكر منه ما تعرف. وتعرف منه ما تنكر فخاصم نفسك خصومة من يريد الفلج لها لا عليها فإن الراعي المضيع يضمن ما هلك على يديه مما لو شاء ردّه عن أماكن التهلكة بإذن الله وأورده أماكن الحياة والنجاة. فإذا ترك ذلك أضاعه وإن تشاغل بغيره كانت التهلكة عليه أسرع وبه أضر، وإذا أصلح كان أسعد من هنالك بذلك. ووفاه الله أضعاف ما وفى له فاحذر أن تضع رعيته فيستوفي ربها حقها منك؛ ويضيعك بما أضعت أجرك، وإنما يدعم البنيان قبل أن ينهدم، وإنما لك من عملك ما عملت فيمن ولّاك الله أمره، وعليك ما ضيعت منه، فلا تنس القيام بأمر من ولاك الله أمره فلست تنسى، ولا تغفل عنهم وعما يصلحهم فليس يغفل عنك، ولا يضيع حظك من هذه الدنيا في هذه الأيام والليالي كثرة تحريك لسانك في نفسك بذكر الله تسبيحاً وتهليلاً وتحميداً والصلاة على رسول الله ﷺ نبي الرحمة وإمام الهدى ﷺ وإن الله بمنه ورحمته وعفوه جعل ولادة الأمر خلفاء في أرضه، وجعل لهم نوراً يضيء للرعية ما أظلم عليهم من الأمور فيما بينهم وبين ما اشتبه من الحقوق عليهم، وإضاءة نور ولادة الأمر إقامة الحدود ورد الحقوق إلى أهلها بالثبوت والأمر البين وإحياء السنن التي سنّها القوم الصالحون أعظم موقعا. فإن إحياء السنن من الخير الذي يحيا ولا يموت.

وجور الراعي هلاك للرعية. واستعانتة لغير أهل الثقة والخير هلاك للعامة. فاستتم ما أتاك الله يا أمير المؤمنين من النعم بحسن مجاورتها والتمس الزيادة فيها بالشكر عليها. فإن الله تبارك وتعالى يقول في كتابه العزيز ﴿لَيْنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَيْنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ <sup>(١)</sup> وليس أحب إلى الله من الإصلاح ولا أبغض إليه من الفساد. والعمل بالمعاصي كفر النعم. وقل من كفر من قوم قط النعمة ثم لم يفرغوا إلى التوبة إلا سلبوا عزهم وسلط الله عليهم عدوهم.

وإني أسأل الله يا أمير المؤمنين الذي منّ عليك بمعرفته فيما أولاك أن لا يكلت في شيء من أمرك إلى نفسك، وأن يتولى منك ما تولى من أوليائه وأحبائه فإنه ولي ذلك والمرغوب إليه فيه، وقد كتبت لك ما أمرت به وشرحت لك وبينته فتفقهه وتدبره وردّد قراءته حتى تحفظه فإنني قد اجتهدت لك في ذلك، ولم آلك والمسلمين نصحاً ابتغاء وجه الله وثوابه وخوف عقابه، وإني لأرجو إن عملت بما فيه من البيان أن يوفر الله لك خراجك من غير ظلم مسلم ولا معاهد ويصلح لك رعيتك فإن صلاحهم بإقامة الحدود عليهم ورفع الظلم عنهم، وبالتظالم فيما اشتبه من الحقوق عليهم.

وكتبت لك أحاديث حسنة فيها ترغيب وتحضيض على ما سألت عنه مما تريد العمل به إن شاء الله، فوفقك الله لما يرضيه عنك وأصلح بك وعلى يديك. اهـ.

### كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله

كان طاهر بن الحسين حكيماً في أمره عالماً بتصاريف الأمور سياسياً كبيراً. وقد حنكه الدهر. ووعظته حوادث الأيام. وكان يعلم أن ابنه يلي الحكم في يوم من الأيام. فكتب لابنه كتاباً جامعاً يرجع إليه في خلوته ويعمل بما جاء به وما حواه في أيام حكمه وإننا نذكر هنا بعضاً منه لأجل الفائدة والعظة للملوك والأمراء، ومن يتولى أمر جماعة المسلمين قال:

أخلص نيتك في جميع أعمالك. وتفرد بتقويم نفسك تفرد من يعلم أنه مسؤول عما يصنع. ومجزى بما أحسن. ومؤاخذ بما أساء. واسلك بمن تسوسهم وترعاهم نهج الدين وطريقة الهدى. وأقم حدود الله تعالى في أصحاب الجرائم على قدر منازلهم فيها. ولا تعطل ذلك ولا تتهاون به. فإن في تفريطك في ذلك ما يفسد عليك ظنك. واعتزل جانب البدع والشبهات يسلم لك دينك على جميع أمورك بالسنن المعروفة وتتم لك جميع أمورك.

وإذا عاهدت عهداً فأوف به. وإذا وعدت الخير فأنجزه. واقبل الحسنة وادفع بها. واغمرض عن عيب كل ذي عيب من رعيتك. وابغض أهل النميمة. فإن أول فساد أمورك في عاجلها وأجلها تقريب الكذوب والجرأة على الكذب. لأن الكذب رأس الماثم ولزور النميمة خاتمها. والنميمة لا يسلم صاحبها. وقائلها لا يسلم له صاحب ولا يستقيم له

أمر. وأحب أهل الصلاح والصدق وأعن الضعفاء. وصل الرحم. وابتغ بذلك وجه الله تعالى وإعزاز أمره والتمس فيه ثوابه والدار الآخرة. واجتنب سوء الأهواء والجور واصرف عنهم ريث وأظهر براءت منهما لرعييتك. وأنعم بالعدل سيستهم. وقم بالحق فيهم وبالمعرفة التي تنتهي بث إلى سبيل الهدى. واملك نفسك عند الغضب. وآثر الحلم والوقار

وإياك والحدة والطيش والغرور فيما أنت بسبيله. وإياك أن تقول أنا مسلم أفعل ما أشاء فإن ذلك سريع إلى نقض الرأي وقلة اليقين لله عز وجل. واخلص لله تعالى وحده النية واليقين. واعلم أن الملك لله سبحانه وتعالى يؤتيه من يشاء وينزعه ممن يشاء. ولن تجد تغير النعمة وحلول النعمة إلى أحد أسرع من أصحاب السلطان والمبسوط لهم في الدولة إذا كفروا بنعم الله تعالى وإحسانه واستطالوا بما أعطاهم الله عز وجل من فضله.

ودع عنك شر نفسك. ولتكن ذخائرك وكنوزك التي تدخر وتكنز البر والتقوى واستصلاح الرعية وعمارة بلادهم والتفقد لأموارهم والحفظ لدمائهم والإغاثة لمنكوبهم. واعلم أن الأموال إذا كثرت وادخرت في الخزائن لا تنمو. وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكف الأذى عنهم تمت وذكت وصلحت بها العامة وطاب بها الزمان. فليكن كنز خزانك تريق الأموال فيما يصلح شأن رعييتك ومعاشهم. واعلم بأنك إذا فعلت ذلك قرت النعمة لك واستوجبت المريد من الله تعالى. وكنت بذلك على جباية أموال رعييتك وخزائرك أقدر. وكان الجميع لهم شملهم من عدلك وإحسانك أسلس لطاعتك.

وضب نفسك كل ما أردت. واحمد نفسك لكل ما حددت لك واعرف للساكرين حقهم وأنبهم عليه. وإياك أن تسيث لذيها وغرورها وسلطان الملك وأبهته هول الآخرة. فتنهاون بما يحق عييت. فبن التهاون يورث التفريط. والتفريط يورث البوار. وليكن عملك لله عز وجل. وأرج من التواب فإنه تعالى قد أسبغ عليك فضله. واعتصم بالشكر. وعليه فاعتمد يزدك الله حياء وإحساناً. فإن الله تعالى يثيب بقدر شكر الشاكرين وإحسان المحسنين.

ولا تحقرن دنس. ولا تملئن حاسدا. ولا ترحمن فجرا. ولا تصلن كفورا. ولا تدهن عدوا. ولا تصدف ممد. ولا تأمن عدوا. ولا توالين فسقا. ولا تتبعن غاويأ. ولا تحمدن مرانيب. ولا تحقرن إنسب. ولا تردن محتاجا. ولا تحسنن باطلا. ولا تلاحظن

مضحكاً. ولا تخلفن وعداً. ولا تذهبن فخراً. ولا تظهرن غضباً. ولا تباینن رجاء. ولا تمشین مرحاً، ولا تزكین سفیهاً، ولا تفرطن في طلب الآخرة. ولا ترفع للنمام عيناً. ولا تغمض عن ظالم رهبة منه أو محابة، ولا تطلبن الآخرة في الدني.

وأكثر مشاوره الفقهاء. واستعمل نفسك بالحلم. وخذ عن أهل التجارب وذوي العقل والرأي والحكمة. ولا تدخلن في مشورتك أهل الرفه والنخس. ولا تسمعن لهم قولاً، فإن ضررهم أكثر من نفعهم.

وتفقد الجند في منازلهم ودواوينهم وأجر عليهم أرزاقهم. ووسع عليهم في معاشهم يقو لك أمرهم وتزيد قلوبهم في طاعتك وأمرك خلوصاً وانشراحاً. وحسب ذي السطان أن يكون على جنده ورعيته رحمة في عدله وعطيته وإبصافه وعنديته وشفقته وبره وتوسعته، والزم العمل بذلك تلق نجاحاً وصلاًحاً وفلاحاً.

واعلم أنك جعلت بولايتك خازناً وحافظاً وراعياً، وإن سمي أهل عملك رعيته لأنك راعيتهم وقيمهم. فخذ منهم ما أعطوك من عفوه ونفذه في قواه أمرهم. وصلاح حالهم. واستعمل عليهم أولي الرأي والتدبير والتجربة والخبرة بالعلم والعدل والسياسة والعفاف.

واجعل في كل جهة من عملك أميناً يخبرك خبر عملك ويكتب إليك سيرهم وأعمالهم. حتى كأنك مع كل عامل في عمله معينا لأموره كنه، وإذا عرض عيبك أمر من الأمور فانظر فيه، فإن رأيت فيه السلامة ورجوت فيه حسن الدفاع فمضه، وإلا فتوقف عنه، وراجع أهل البصر والعلم به ثم خذ فيه عدته. فإنه ربما نظر الرجل في أمر وقد أتاه على ما يهوى فأغواه ذلك وأعجبه فإن لم ينظر في عواقبه أهلكه ونقص عليه أمره. فاستعمل الحزم في كل ما تريد عمله، وأفرد نفسك بالنظر في أمور الفقراء والمساكين ومن لا يقدر على رفع مظلمته إليك، وانظر فيما يصلح الله به أمرهم، وتعاهد ذوي البأس ويتأماهم وأراملهم، واجعل لهم أرزاقاً من خزائنك ليصلح الله حالهم ويرزقك به بركة وزيدة وأجراً حسناً وأكثر الإذن للناس عيبك وأرهم وجهك واخفض لهم جناحك واطهر لهم بشرك ولن لهم في المسألة، واعطف عليهم بجودك وفضلك. وإذا أعطيت فبسمحة وطيب خاطر، واستعن بالله على جميع الأمور.

وأنا أسأل الله عز وجل أن يحسن عونك وتوفيقك ورشدك وكلاءتك والسلام.

## واقعة للخليفة المنصور العباسي

يحسن بنا في هذا الفصل أن نذكر لكل واقعة حصلت لأمر المؤمنين الخليفة المنصور وأنت تعلم منزلة الخليفة المنصور في الدولة العباسية ولا نقصد بذلك إلا العظة والتذكرة؛ إنما يتذكر أولو الألباب.

قدم أمير المؤمنين المنصور الخليفة العباسي مكة حاجا فكان يخرج للطواف ليلاً؛ فخرج ذات ليلة حس سحر، فبينما هو يطوف إذ سمع رجلاً يقول: اللهم إني أشكو إليك ظهور البغي والفساد في الأرض وما يحول بين الحق وأهله من الظلم والطمع. فأسرع المنصور في مشيه حتى ملا مسامعه من قوله، ثم خرج فجلس ناحية من المسجد وأرسل إليه فدعاه؛ فقال له المنصور: ما هذا الذي سمعتك تقوله من ظهور البغي والفساد في الأرض، فوالله لقد حسنت مسامعي ما أمرضني وأقلقني؛ فقال: يا أمير المؤمنين إن أمنتني على نفسي نبأتك بأمور من أصلها وإلا اختصرت على نفسي ففيها لي شغل شاغل، فقال له: أنت امر على نفسك؛ فقال: الذي دخله الطمع حتى حال بينه وبين الحق وإصلاح ما ظهر من البغي والفساد في الأرض أنت؟ فقال: ويحك، وكيف يدخلني الطمع والصنفاء والبيضاء في يدي، الحلوم والحامص في قبضتي، فقال له: وهل دخل أحدا من الطمع ما دخلك يا أمير المؤمنين.

إن الله تعالى استرعاك أمور المسلمين وأموالهم فأغفلت أمورهم واهتممت بجمع الأموال وحملت بينك وبينهم حجاباً من الجص والآجر، وأبواباً من الحديد وحجبة معهم السلاح، ثم سجن نفسك فيها معهم وبعثت عمالك في جمع الأموال وجبايتها واتخذت وزراء وأعوان ظلمة إن نسيت لم يذكروك، وإن ذكرت لم يعينوك وقويتهم على ظلم الناس بالأموال والكرام والسلاح، وأمرت بأن لا يدخل عليك من الناس إلا (فلان وفلان) نفر سميتهم، ولم تأمر بإيصال المظلوم ولا الملهوف ولا الجائع ولا العاري ولا الضعيف ولا الفقير ولا أحد إلا وله في هذا المال حق، فلما رآك هذا نفر استخلصتهم لنفسك وآثرتهم على رعيتك وأمرت أن لا يحجبوا عنك؛ تجبي الأموال ولا تقسمها، قالوا: هذا قد خان الله فما لنا أن لا نخونه، وقد سخر لنا، فأتروا على أن لا يصل إليك من علم أخبار الناس شيء إلا ما أرادوا، وأن لا يخرج لك عامل فيخالف لهم أمراً إلا أقصوه حتى تسقط منزلته ويصغر قدره، فلما انتشر ذلك عنك وعنهم وعظمتهم الناس وهابوهم؛ وكان أول من صانعهم عمالك بالهدايا والأموال ليتقوا بهم على ظلم رعيتك؛ ثم فعل ذلك ذوو القدرة

والثروة من رعيك لينالوا ظلم من دونهم من الرعية فامتلات بلاد الله بالطمع بغياً وفساداً، وصار هؤلاء القوم شركاك في سلطانك وأنت غافل؛ فإن جاءك متظلم حيل بينه وبين الدخول إليك وأهين واضطهد؛ وضرب حتى يكون نكالا لغيره وأنت تنظر ولا تنكر ولا تغير؛ فما بقاء الإسلام وأهله على هذا.

ولقد كانت بنو أمية وكانت العرب لا ينتهي إليهم المظلوم إلا رفعت ظلامته إليهم فينصف؛ ولقد كان الرجل يأتي من أقصى البلاد حتى يبلغ باب سلطانهم فينادي يا أهل الإسلام فيبتدرونه مالك؛ مالك؛ فيرفعون مظلمته إلى سلطانهم فينصف.

ولقد كنت يا أمير المؤمنين أسافر إلى أرض الصين وبها ملك فقدمتها مرة؛ وقد ذهب سمع ملكهم فجعل يبكي؛ فقال له وزراؤه مالك تبكي لا بكت عيناك؛ فقال: أما أنا فلست أبكي على المصيبة التي نزلت بي ولكن أبكي لمظلوم يصرخ بالباب فلا أسمع صوته؛ ثم قال أما إن كان قد ذهب سمعي فإن بصري لم يذهب؛ نادوا في الناس ألا لا يليس ثوباً أحمر إلاً مظلوم؛ فكان يركب الفيل ويطوف طرفي النهار هل يرى مظلوماً فينصفه؟

هذا يا أمير المؤمنين مشرك بالله قد غلبت رأفته بالمشركين ورقته على شح نفسه في ملكه؛ وأنت مؤمن بالله وابن عم نبي الله لا تغلبك رأفتك بالمسلمين ورقتك على شح نفسك؛ فإنك لا تجمع الأموال إلاً لواحد من ثلاثة، إن قلت أجمعها لولدي فقد أراك الله عبراً في الطفل الصغير يسقط من بطن أمه، وما له على الأرض مال. وما من مال إلاً ودونه يد شحيحة تحويه فما يزال الله تعالى يلطف بذلك الطفل حتى تعظم رغبة الناس إليه.

ولست الذي تعطي بل الله يعطي من يشاء، وإن قلت أجمع المال لأشيد سلطان فقد أراك الله عبراً فيمن كان قبلك ما أغنى عنهم ما جمعه من الذهب والفضة وما أعدوه من الرجال والسلاح والكراع وما ضرك وولد أبيك ما كنتم فيه من قلة الجدة والضعف حتى أراد الله بكم ما أراد.

وإن قلت أجمع المال لطب غاية هي أحسن من الغنى التي لا فيها فائدة من فوق ما أنت فيه إلاً منزلة لا تدرك إلاً بالعمل الصالح

يا أمير المؤمنين هل أنت تعاقب من عصاك من رعينك سداً من غش ولا قال: فكيف تصنع بالملك الذي حولك الله وما أنت عنه من مث الدنيا وهو على

لا يعاقب من عصاه بالقتل، ولكن يعاقب من عصاه بالخلود في العذاب الأليم، وهو الذي يرى منك ما عقد عليه قلبك وأضمرته جوارحك.

ماذا تقول يا أمير المؤمنين إذا انتزع الملك الحق المبين ملك الدنيا من يدك ودعاك إلى الحساب؟ هل يغني عنك عنده شيء مما كنت فيه ومما شححت عليه من ملك الدنيا؟

فبكى المنصور بكاء شديداً حتى نحب وارتفع صوته، ثم قال: يا ليتني لم أخلق ولم أك شيئاً، ثم قال: كيف احتيالي فيما خولت فيه ولم أر من الناس إلا خائناً، قال: يا أمير المؤمنين عليك بالأئمة الأعلام المرشدين، قال: ومن هم، قال: العلماء، قال: فرّوا مني، قال: هربوا منك مخافة أن تحملهم على ما ظهر من طريقك من قبل عمالك ولكن افتح الأبواب وسهل الحجاب وانتصر للمظلوم من الظالم وخذ الشيء مما حلا وطاب، واقسمه بالحق والعدل، وأنا ضامن على أن من هرب منك أن يأتيك فيعاونك على صلاح أمرك ورعيتك، فقال المنصور: اللهم وفقني أن أعمل بما قال هذا الرجل اهـ.

## واقعة ثانية للخليفة المنصور العباسي

عمرو بن عبيد زاهد في الدنيا قد بلغ من الصلاح والتقوى درجة لم يبلغها غيره من أهل عصره، وفي ذات يوم دخل هذا الرجل الصالح على أبي جعفر المنصور في خلافته، فلم استوى عمرو بن عبيد في مجلس الخليفة، وكان مجلسه بالقرب من مجلس المنصور، فقال له: عظمي يا أبا عمرو فوعظه بمواعظ كثيرة جاء منها:

إن هذا الأمر أصبح في يدك لو بقي في يد غيرك ممن كان قبلك لم يصل إليك، فاحذر ليلة تمحض بيوم لا ليلة بعده، ثم أراد الانصراف فقال له المنصور: قد أمرنا لك بعشرة آلاف درهم، قل لا حاجة لي فيها، قال: والله تأخذها، قال: والله لا أخذها، وكان المهدي ولد المنصور حاضراً بالمجلس، فقال المهدي: يحلف أمير المؤمنين وتحلف أنت؟ فالتفت عمر بن عبيد إلى المنصور وقال: من هذا الفتى؟ قال: هو ابني المهدي ولي العهد، فقال عمرو: أم والله لقد ألبسته لباساً هو من لبس الأمراء، وسميته باسم من استحققه، ومهدت له أمر أمتع ما يكون له أشغل ما يكون عنه؛ ثم التفت إلى المهدي فقال: نعم يا بني أحي إذا حنف أبوك حنثه عمك، لأن أباك أقوى على الكفارات من عمك: وعبد لانصراف قل له المنصور: هل من حاجة لك، قال: لا تبعث إليّ حتى آتيك، قال:

إذن لا تلقاني، قال: هي حاجتي، ومضى وقد شيعة المنصور وهو يقول: كلكم ضلّ صيد إلا عمرو بن عبيد.

ولم نسمع في التاريخ أن خليفة من خلفاء المسلمين رثى عالماً من رعيته، أو واحداً من أمراء بيته إلا المنصور، حيث يقول عندما بلغه موت هذا الرجل الصالح لعالم لعالم وقد دفن في موضع يقال له (مرّان):

صلى الإله عليك من متوسد      قبراً مررت به على مرّان  
قبراً تضمن مؤمناً متحنفاً      صدق الإله ودن بالعرفان  
لو أن هذا الدهر أبقى صالحاً      أبقى لنا عمرو بن عثمان

### حكمة الرق من حيث هو

إعلم أن الإنسان محتاج في جميع شؤون حياته الخاصة به لتحذيفة في إعمالها لتتيسر في الصعوبة والسهولة إلى من يشد أزره ويكون له عون في أدائها. ولست كنت الأعمال في بعض الأحيان تحتم وجود المعين والمساعد ولا يمكن وجوده بمعنى الكلمة في الغالب صار الأمر محتاجاً إلى القوة والنفوذ والسلطة حتى يكون مسموع الكلمة نافذ القول في كل ما يريده من الأعمال والمصالح حتى يستقيم له الحال ويصفو منه الحال. ويقوم بما يدرمه من الأعمال على أتم نظام وأحسن مثال. وهذه سنة الله في خلقه من يوم أن خلق الله الإنسان وكلفه بعمارة هذا الكون ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

وكان الرق شائعاً في الأمم جمعاء. وقد تغالى الناس قبلاً في تسلطهم على الرق وخالفوا ما ورد في الشرائع من حسن المعاملة والرفق بالإنسان. ولم يراعوا الغاية التي من أجلها وجد الرق.

ارتكبوا من المظالم ما تقشعر له الأبدان ويشتعل منه الرأس شيبا ويفتت الأكباد. ويجري ماء العيون. حتى أن الحالة بلغت بهم إلى حد ترفع منه الوحوش الضارية. إذ كانوا يحرقون الرقيق ويذبحونه ذبحاً كالأغنام. ويلقون لحمه للوحوش في القفار، والأسماك في البحار، إما لذنب صغير أو لهوي نفس طبعت على القسوة والغلظة.

وقد جاء الإسلام لا نافعاً له بالمرة. ولا مبقياً إياه على تلك الحالة الشنيعة. بل غير هذه الحالة وحسنها. وانتقل به من الحضيض الأسفل إلى المرتبة التي ستعرفها من شرح حاله قبل الإسلام وبعده.

## حالة الرقيق قبل الإسلام

كان الرق قبل الإسلام مما تذوب له القلوب . ولو كانت قدت من الجلمود والصخر  
الصيخود وتشذب له الأحشاء وتدمى له العيون .

فكم ضجت الأرض إلى ربها من العذاب الذي كان يصب على أولئك المساكين  
الذين وقعهم الشقاء والبلاء في أيدي أناس لا يعرفون للرحمة معنى ولا للشفقة مغزى .  
فهم كالوحوش المصرية بل أشد بطشاً . وأقوى فتكاً . وكان شائعاً في جميع البقاع . ولدى  
كس الممالك . وكانت معاملتهم له متنوعة من الظلم والجور .

فقد كن عند قدماء المصريين آلة للعمل كحرث الأرض وعهدها بالزراع وإقامة  
الدور وحمل الأثقال . وكنوا يجعون اقتناء الرقيق من مصائد الشرف ومنازل الرفعة .  
فلرقيق كان عندهم بمنزلة الدواب

وكان عند نيهود لا عمل له إلا مباشرة الأعمال القذرة النجسة وكان عند الفرس  
مكلف بكل ما يؤمر به من الأعمال ولو كانت فوق طاقته . وكان إذا قصر في عمل لعجز أو  
تغير عجز عوقب بأشد ما يتصوره الإنسان من العذاب . وعند العبرانيين كان الرق من أقوى  
مظاهر الشرف كالماشية والعقار وغير ذلك .

وعند اليونان كان كذلك تقريباً . وعند الرومان كان أتعس الناس حالاً وشرهم مآلاً .  
وكن تعذيبه - لحرق والمقتل وبفر البطن وتقطيعه إرباً إرباً . وكان عندهم على صنفين .  
صنف للحكومة . والآخر مملوك للأهالي . فالمملوك للحكومة كان يكلف بالمباني  
العمومية وخدمة الكهنة وحرسة السجون وغير ذلك . وكانت الحكومة تعاقبه أشد العقاب  
دون سائر أفراد الرعية . وأما المملوك للأهالي فإنه كان يؤدي من الأعمال ما يريده المالك  
سواء كان العسل شاق أو هين . وكانت عقوبته من أشد العقوبات وأظلمها . وفي الغالب  
تؤدي بحياته . إذ يقعون به ما هو مثال التوحش والهمجية بل التوحش أقل ضرراً وأخف  
بطشاً إذ كان . . . . . في بعض الأحوال يقطعه إرباً إرباً . ويلقي لحمه للأسماك الخاصة به في  
بركة مخصوصة . . . . .

وكان الايطاليون والفرنسيون وسكان بريطانيا الأصليون يعدون الفلاحة من أحقر  
الأعمال وأخسها . ولذلك كانوا يرضون على الرقيق ضرائب من المال أو الماشية أو غير  
ذلك والفرنسيون الأصليون كان من تقاليدهم أن من تزوج برقيق صار رقيقاً مثلها . وأمة

الوزيقوط كانوا من أشد الناس قسوة في معاملة الرقيق. ومن تقديدهم أن من تزوجت بعدها حرقاً معاً وهما في حالة الحياة. وعند الجرمانيس كان يضرب عليه صريبة من مل أو ماشية. وعند اللومبرديين كان يعامل مثل معاملة أمة الوزيقوط إلا أنهم يعدمون السيدة قتلاً بالسيف بدل الإحراق بالنار. وكان الأنجلوساكسون يقسمون الرقيق إلى قسمين. قسم يلازم الأرض لحرستها وزراعتها وقسم يتصرف فيه بالبيع والشراء وغير ذلك.

ذهبت تلك الأمم وتركت لخلفها بعض هذه العوائد التي عرفتها. فإن بعض دول الاستعمار يعاملون الرقيق أشد المعاملة ويضعون له قوانين خاصة بأعماله وعقوبته. حتى أن الأمريكيان يفرضون عليه من الأعمال ما هو فوق طاقة البشر. ولقد نسمع كل يوم بالعذاب الأليم الذي يقع على الرقيق هناك. وفي الكونغو ما يقرب من ذلك.

هذه كانت حالة الرقيق قبل الإسلام. وقد تورثها بعض ذرية تلك الأمم: ولأجل أن تعرف مقدار عدل الإسلام نبين لك حالة الرقيق في الإسلام.

## حالة الرقيق في الإسلام

قد عرفت مما تقدم حالة الرقيق قبل الإسلام. ولم جاء الإسلام أنقذه من تلك المظالم والمصائب ومن هاتيك الرزايا والبلايا. وسواء الشارع الحكيم في كثير من الحقوق والأحكام بغيره من المسلمين، وقد أوصى الله به وجعل معذمته بالحسن وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمِمَّا كَسَبَتْ آيَمُنُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقال ﷺ: «عبيدكم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم أطعموهم مما تاكلون وألبسوهم مما تلبسون ولا تعذبوا عباد الله وقد نهى الله عن الإساءة إلى هذا الرقيق واحتقاره فقال: «لا يقل أحدكم عبي أمي وليقل فتاي وفتاتي» وقال أيضاً: «من كان له جارية فعلمها وأحسن إليها وتزوجها كان له أجران فبس بعد إحصاء الله تعالى ورسوله له دليل على أن الإسلام جاء ماحياً تلك العوائد الوحشية ورخص الرقيق. وحسن أن الله صرح لنا على لسان نبيه بأن العبيد إخوان. ومن هذا علم أن الإساءة إليهم عقوق والإحسان إليهم من أفضل الأعمال والقربات

روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أيما مؤمن أعتق مؤمناً في الدنيا أعتق الله تعالى بكل عضو منه عضواً من النار».

وعن وائلة بن الأصقع قال: أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا قد أوجب. فقال ﷺ: «أعتقوا عنه يعتق الله تعالى بكل عضو منه عضواً من النار».

وعن أبي نجيع السلمي قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالطائف فسمعتة يقول: «من رمى بسهم في سبيل الله فله درجة في الجنة ومن شاب شيبة في الإسلام كانت له نوراً يوم القيامة وأيما رجل مسلم أعتق رجلاً مسلماً كان به وقاء كل عظم من عظام محرره من النار. وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كان بها وقاء كل عظم من عظام محررتها من النار».

وعن البراء بن عازب قال: جاء إعرابي إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله. علمني عملاً يدخلني الجنة. فقال ﷺ: «أعتق النسمة وفك الرقبة» فقال: أو ليسا واحداً. فقال ﷺ: «لا. عتق النسمة أن تفرد بعتقها وفك الرقبة أن تعين على إفكاكها» وفي بعض الروايات «أن تعين في ثمنها».

وقال ﷺ: «أوصاني حبيبي جبريل بالرفق بالرقيق حتى ظننت أن الناس لا تستعبد ولا تستخدم» وقال أيضاً في حالة المرض الذي مات فيه: «الصلاة وما ملكت أيمانكم» وروى أم سلمة عنه أيضاً أنه قال: «اتقوا الله في الصلاة وفيما ملكت أيمانكم» وروي عن أنس أنه قال: كان آخر وصية رسول الله ﷺ حين حضرته الوفاة «الصلاة وما ملكت أيمانكم» وجعل ﷺ يغرغر بها في صدره الشريف.

وروى أبو حنيفة رضي الله عنه. قال: إن عبد الله بن رواحة من أصحاب رسول الله ﷺ كانت له راعية تتعاهد غنمه فعدا الذئب على واحدة فأكلها فجاء عبد الله يبحث في الغنم فلم يجد الشاة فأخبرته الراحية بأمرها فلطمها على وجهها ثم ندم على ما وقع منه. وغدا على رسول الله ﷺ يخبر بما فعل بجاريته. فاشتد بالنبي ﷺ الغضب حتى احمر وجهه وهاب أصحابه أن يكلموه. ووقف عبد الله واجماً لا حراك به. ثم قال عليه الصلاة والسلام: «وما عسى الصبية أن تفعل بالذئب. وما عسى الصبية أن تفعل بالذئب» وما زال يكررها ثم قال: «إن خدمكم إخوانكم جعل الله لكم الولاية عليهم» فلم يجد عبد الله بن رواحة مخرجاً من هذا الموقف إلا بعق جاريته التي لطمها.

وقد اقتدى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين بسيد الخلق فعاملوا الرقيق معاملة

لا يتصور وقوعها إلا من أمثالهم رضوان الله عليهم أجمعين. فمن ذلك أن أبا هريرة رضي الله عنه رأى رجلاً على دابة وعبدته يسعى خلفه فقال للسيد: احمله خلفك يا عبد الله فإنما هو أخوك روحك مثل روحه:

ولما سار عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى بيت المقدس كان معه عبده ونقته فكانا يتناوبان الركوب على الناقة وهو خليفة المسلمين وإمامهم في السياسة والدين. ولما وصلا إلى بيت المقدس وكان غلامه الراكب. وأمير المؤمنين ساع خلفه. وكان الأمير على بيت المقدس إذ ذاك أبا عبيدة بن الجراح. فخشي أبو عبيدة أن يحتقره الناس وهو في بلاد من بقايا حكم الرومان. فقال أبو عبيدة: يا أمير المؤمنين أراك تصنع أمراً لا يليق فإن الأنظار متجهة إليك: فقال عمر: لم يقل أحد ذلك قبلك وكلامك هذا يوجب المعنة على المسلمين وقد كنا أذل الناس وأحقرهم فأعزنا الله بالإسلام ومهما طلبنا العز من غيره أذلنا الله.

ولقد أنف علي بن أبي طالب كرم الله وجهه من الاستعباد فقال: إني لأخجل من نفسي إذا استعبدت رجلاً يقول ربي الله: وقد اقتفى المسلمون أثر الصحابة في العناية بالرقيق.

هذا وقد تقلد كثير من الأرقاء المناصب العالية والوظائف السامية في الإسلام. فمن ذلك أن رسول الله ﷺ لما رأى النجابة في أسامة بن زيد أمره على جيش عظيم فيه الأنصار والمهاجرون وأجلاء الصحابة. وهذا الجيش قد أنفذه أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعد انتقال الرسول. وكذلك أمر أبا عبيدة وهو زنجي الأصل على كتبية أرسلها إلى حلب. وفيها من قريش السادات الأجلاء. ولما وفد عمرو بن العاص إلى المقوقس كبير القبط وأميرهم في مصر للمفاوضة في شأن الصلح كان الأمير عبادة بن الصامت.

وهذا كافور الأخشيدي الخصي جلس على عرش الفراعنة وقبض بيده على زمام المملكة المصرية. وهي أنفس ممالك الإسلام. وكان اشتراه الأخشيد من بعض أهل مصر بثمانية عشر ديناراً.

وكان الأمير بهاء الدين قراقوش الأسدي خصياً وهو الذي تولى بناية سور القاهرة في زمن الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب أول ملوك مصر من الدولة الأيوبية.

وكان السلطان الملك المؤيد (شيخ المحمودي) من الأرقاء قد اشتراه الخواجا محمود شاه اليازدي تاجر المماليك بثمان بخس. وعرف بالمحمودي نسبة إليه. ثم قدمه

إلى الظاهر برقوق فأعجب به وبذكائه . ثم تولى عدة وظائف بمصر والشام في دولة سيده الظاهر برقوق إلى أن صار سلطاناً على مصر من أول شعبان سنة (٨١٥) هجرية . وما زال سلطاناً بها حتى وافاه الأجل المحتوم في ٨ محرم سنة (٨٢٤) هجرية فكانت مدة سلطنته على مصر ثمان سنين وخمسة أشهر وستة أيام . وهو الذي بنى جامع المؤيد المشهور باسمه في باب زويلة (باب المتولي) في القاهرة وقد وقف عليه شيئاً كثيراً ولم يزل عامراً إلى وقتنا هذا ولا يزال إن شاء الله . وهو يعد من أفخر الآثار المصرية الآن .

هذه حالة الرقيق في الإسلام فقارن بينها وبين حالته قبله يظهر لك الفرق جلياً . فما أعظم حكمة الشارع الحكيم وما أعدل الإسلام .

## حكمة إبقاء الرق في الإسلام

لعل قارئاً يقول إن الدين الإسلامي جاء لخير الإنسان وسعادته دنيا وآخرة . وإن من سعادة الإنسان بل أكبر نعمة ينالها هي نعمة الحرية التي إذا فقدت كانت الحياة مريرة . وربما فضل بعض الناس الموت على حياة الذل والاستعباد . فلاي سبب لم يقرر الشارع الإسلامي نفى الرق في الإسلام كما نفى كثيراً من العادات التي تحرم الإنسان لذة الحرية . وفي فقدتها من الصعوبة ما هو معلوم فنقول له . إن الشارع الإسلامي حكيم يضع الأشياء في موضعها . من أجل ذلك لم يفاجئ الناس بمحو عادة تأصلت فيهم من القدم . فإذا ما فوجئوا بمحوها دفعة واحدة كثر المجادلون والمعارضون . فالشارع الحكيم لم يشأ محوها دفعة واحدة . بل جعلها في طريق فيه مصلحة لمن يسترقون ولغيرهم .

أما مصلحة الذين يستعبدون ويسترقون فمن وجهين .

الأول: تقابله بأن جعله من أسرى الحرب فقط . وكانت الأمم قبل الإسلام تسترق بالحرب وبغير الحرب . ثم زاد على ذلك بأن جعل العتق قرينة من القربات وحض عليه في كثير من المواضع . ثم زاد على هذا بأن أوصى بمعاملته بالحسنى وشدد في ذلك وجعل أموراً ومسائل في الإسلام توصل إلى فك الرقبة . وقد وردت آيات وأحاديث كثيرة عديدة في ترغيب العتق . هذا من مصلحة الرقيق نفسه .

وأما مصلحة غيره وهو من يسترق . فإن إبقاء الرق يعود على المسلمين بالفائدة إذا قاموا بأداء مصلحة خاصة بأمة من الأمم التي تكفلوا برعايتها . فإنهم يجدون بالرقيق مساعداً

على تقويم أمر معاشهم ذلك المعاش الذي لا قدرة لهم عليه كمنح لأرحمة وحسن تربية الأطفال وما أشبه ذلك. وأيضاً إيقاؤه فيه إرهاب للمعدة حيث بحث به عدد مسجون والمحاربين. هذه هي الحكمة في إبقاء الرق في الإسلام إلى الآن

## القضاء والقدر

أعتقد وأتأكد أنه لا يوجد رجل في الشرق والعرب لم يسمع باسم السيد جمال الدين الأفغاني ذلك العالم الكبير والفيلسوف العظيم الذي لا يقال عنه إنه رجل بل أنه لم كان السيد جمال الدين في فرنسا أرسل لتمنيده الأستاذ الإمام الشح محمد عبده فوافاه هناك وأصدرا مجلة العروة الوثقى وكانت المجلة الوحيدة في أوروبا التي تصدر باللغة العربية ودافع فيها عن الأمم المهضومة في الشرق والتي كانت تحت نير الظلم والاستعمار وقد ذكر السيد جمال الدين الكلمة الآتية في القضاء والقدر قولاً رحمة الله عليه.

قضت سنة الله في خلقه بأن للعقائد القلبية سلطان على الأعمال فمما يكون في الأعمال من صلاح أو فساد فإنما مرجعه فساد العقيدة وصلاحها

ورب عقيدة واحدة تأخذ بأطراف الأفكار، فيتبعها عقائد ومدركات أخرى، ثم تظهر على البدن بأعمال تلائم أثرها في النفس ورب أصل من أصول التحريم وفاعده من ثم عند الكمال، إذا عرضت على النفس في تعليم أو تبليغ تبرع يقع فيها الاستسهال على فهم المسموع فتلتبس عليه بما ليس من قبيلها، وتصادف عنده بعض عقائد تردده، والاعتقادات الباطلة، فيعوق بها عند الاعتقاد شيء، مما تصادف، وفي ذلك الحالت يعبر وجهها، ويخلف أثرها، وربما تسعها عقائد فسادت منه على تحقير فهمها، ومن حيث الاستعداد فتتشتأ عنها أعمال غير صالحة، وذلك على غير علم من المستعبد، كيف اعتقد ولا كيف يصرفه اعتقاده. والسرور بالظواهر بطن من تلك الأعمال بما نسبت عن الاعتقاد بذلك الأصل وتلك القاعدة

ومن مثل هذا الانحراف في الفهم وقع التحريف والتدليس في بعض أصول الأدب غالباً. بل هو علة البدع في كل دين على الأغلب، وكثيراً ما كان هذا الانحراف هو سببه من البدع منشأ لفساد الطباع وقبائح الأعمال، حتى أفضى من اتلاهم الله إلى الهلاك وبئس المصير.

وهدم يحمر بعض من لا حبره لهم على نطقن في دين من الأديان؛ أو عقيدة من عقائد نحفة. سندد على أعمال بعض السذخ؛ المنتسبين إلى الدين أو العقيدة. من ذلك عنيدة القضاء والقدر التي تعد من أصول العقائد في الديانة الإسلامية نحقة. كثر فيها لفظ المعفليس من الإفرنج وظنوا بها الظنون، وزعموا أنها ما تمكنت من ندس قوم إلا وسنتهم بهمة واقوة. وحكمت فيهم الضعف والضعفة ورموا المسلمين بصفت وسوا إيتهم اصورا، لم حصرو علتها في الاعتقاد بالقدر قالوا: إن المسلمين في فقر ووافة، وناحر في القوى الحربية والسياسية عن سائر الأمم، وقد نشأ فيهم فساد الأخلاق فكثرت كذب والتفاق والحينة والتحاقد والتباغض وتفرقت كلمتهم وجعلوا حوائهم الحضرة والمستفسه، وعنفوا عما يضرهم وما ينفعهم، وقنعوا بحية يأكلون فيها ويسربون ويدمرون لم لا بدفسون غيرهم في فضيلة، ولكن متى أمكن لأحدهم أن يضر أخاه لا ينصر في الحق الضرر به، فجمعوا بأسهم بينهم والأمم من ورائهم تبتلعهم لقمة بعد أخرى رضوا بكل عرض، واستعدوا لقبول كل حادث، وركنوا إلى السكون في كسور بيوتهم بسرحون في مرعدهم ثم يعودون إلى مأواهم. الأمراء فيهم يقطعون أزمتهن في النهو واللعب ومعدضة الشهوات وعليهم حقوق وواجبات تستغرق في أدائها أعمارهم ولا يؤدون شيئا منها. يصرفون أموالهم فيما يقطعون به زمانهم إسرافاً وتبذيراً نفقاتهم واسعة، ولكن لا بدخل في حسابها شيء يعود على ملتهم بالمنفعة يتخاذلون ويتنافرون وينيطون المصالح العمومية بمصالحهم الخصوصية.

قرب تدفر بين أمرين يصيح أمة كاملة كل منهما يخذل صاحبه ويستعدي عليه جاره فيجد الأجنبي فيهم قوه فانية وصعفا قاتلا فينال من بلادهما ما لا يكلفه عدداً ولا عدة. شملهم الخوف وعمهم الجبن والخور يفرعون من الهرة ويألمون من اللمس. قعدوا عن الحركة إلى ما يلحقون به الأمم في العزة والشوكة وخالفوا في ذلك أوامر دينهم مع رؤيتهم لجيرانهم بل الذين تحت سلطتهم يتقدمون ويبهونهم بما يكسبون وإذا أصابت قوماً من إخوانهم مصيبة أو عدت عليهم عادية لا يسعون في تخفيف مصابهم ولا ينبعثون لمناصرتهم ولا توجد فيهم جمعيات مليّة كبيرة لا جهرية ولا سرية يكون من مقاصدها إحياء الغيرة وتنبيه الحمية ومساعدة الضعفاء وحفظ الحق من بغى الأقوياء وتسلط الغرباء.

هكذا نسوا إلى المسلمين هذه الصفات وتلك الأطوار وزعموا أن لا منشأ لها إلا اعتقدهم بالقضاء والقدر وتحويل جميع مهماتهم على القدرة الإلهية وحكموا بأن

المسلمين لو داموا على هذه العقيدة فلن تقوم لهم قائمة ولن ينالوا عزاً ولن يعيدوا مجداً ولا يأخذون حقاً ولا يدفعون تعدياً ولا ينهضون بتقوية سلطان أو تأييد ملك ولا يزال بهم الضعف يفعل في نفوسهم ويركس من طباعهم حتى يؤدي بهم إلى الفناء والزوال (والعياذ بالله) يفني بعضهم بعضاً بالمنازعات الخاصة وما يسلم من أيدي بعضهم يحصده الأجنبي .

واعتقد أولئك الإفرنج أنه لا فرق بين الاعتقاد بالقضاء والقدر وبين الاعتقاد بمذهب الجبرية القائلين بأن الإنسان مجبور محض في جميع أفعاله وتوهموا أن المسلمين بعقيدة القضاء يرون أنفسهم كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الرياح كيفما تميل ومتى رسخ في نفوس قوم أن لا اختيار لهم في قول ولا عمل ولا حركة ولا سكون وإنما جميع ذلك بقوة جابرة وقدرة قاصرة فلا ريب تتعطل قواهم ويفقدون ثمرة ما وهبهم الله من المدارك والقوى، وتمحى من خواطرهم داعية السعي والكسب وأجدر بهم بعد ذلك أن يتحولوا من عالم الوجود إلى عالم العدم . هكذا ظنت طائفة من الإفرنج وذهب مذهبها كثيرون من ضعفاء العقول من المشرق .

ولست أخشى أن أقول كذب الظان وأخطأ الواهم وأبطل الراعم واقتروا على الله والمسلمين كذباً . لا يوجد مسلم في هذا الوقت من سني وشيعة وزيدية ووهابي وحارجي يرى مذهب الجبر المحض ويعتقد سلب الاختيار عن نفسه بالمرة بل كل من هذه الطوائف المسلمة يعتقدون بأن لهم جزءاً اختيارياً في أعمالهم يسمى بالكسب وهو منط الثواب والعقاب عند جميعهم وأنهم محاسبون بما وهبهم الله من هذا الجبر الاختياري ومطالبون بامثال جميع الأوامر الإلهية والنواهي الربانية الداعية إلى كل خير الهداية إلى كل فلاح وإن هذا النوع من الاختيار هو مورد التكليف الشرعي وبه تتم الحكمة والعدل .

نعم كان بين المسلمين طائفة تسمى بالجبرية ذهبت إلى أن الإنسان مضطر في جميع أفعاله اضطراراً لا يشوبه اختيار وزعمت أن لا فرق بين أن تحرك الشخص فكه لتأكل والمضغ وبين أن يتحرك بقففة البرد عند شدته ومذهب هذه الطائفة بعده المسمون من منازع السفسطة الفاسدة وقد انقرض أرباب هذا المذهب في أو حبر القرن الرابع من هجرة ولم يبق لهم أثر .

وليس الاعتقاد بالقضاء والقدر هو عين الاعتقاد بالجبر . لا من مقتضات ذلك الاعتقاد كما ظنه أولئك الواهمون . الاعتقاد بالقضاء يؤيده دليل القاصع بل ترشد إليه الفطرة ويسهل على كل من له فكر أن يلتفت إلى أن كل حدث له مسبب يقدره في الزمان وله

لا يرى من سلسلة الأسباب إلّا ما هو حاضر لديه ولا يعلم ماضيها إلّا مبدع نظامها وأن لكل منها مدخلاً ظاهراً فيما بعده بتقدير العزيز العليم . وإرادة الإنسان إنما هي حلقة من حلقات تلك السلسلة وليست الإرادة أثراً من آثار الإدراك والإدراك انفعال النفس بما يعرض على الحواس وشعورها بما أودع في الفطرة من الحاجات فلظواهر الكون من السلطة على الفكر والإرادة ما لا ينكره أبله فضلاً عن عاقل وأن مبدأ هذه الأسباب التي ترى في الظاهر مؤثرة إنما هي بيد مدبر الكون الأعظم الذي أبدع الأشياء على وفق حكمته وجعل كل حادث تابعاً لشبهة كأنه جزء له خصوصاً في العالم الإنساني .

ولو فرضنا أن جاهلاً ضل عن الاعتراف بوجود إله صانع للعالم فليس في إمكانه أن يتخلص من الاعتراف بتأثير الفواعل الطبيعية والتأثيرات الدهرية في الإرادات البشرية فهل يستطيع إنسان أن يخرج بنفسه عن هذه السنة التي سنّها الله في خلقه؟ هذا أمر يعترف به طلاب الحقائق فضلاً عن الواصلين وأن بعضاً من حكماء الإفرنج وعلماء سياستهم التجأوا إلى الخضوع لسلطة القضاء وأطالوا البيان في إثباتها ولسنا في حاجة إلى الاستشهاد برائهم .

إن للتاريخ علماً فوق الرواية غني بالبحث فيه العلماء من كل أمة ومو العلم الباحث عن سير الأمم في صعودها وهبوطها وطباع الحوادث العظيمة وخواصها وما ينشأ عنها من التغيير والتبديل في العادات والأخلاق والأفكار بل في خصائص الإحساس الباطن والوجدان وما يتبع ذلك كله من نشأة الأمم وتكوين الدول أو فناء بعضها واندثار أثره . هذا الفن الذي عدوه من أجلّ الفنون الأدبية وأجزلها فائدة بناء للبحث فيه على الاعتقاد بالقضاء والقدر والإذعان بأن قوى البشر في قبضة مدبر للكائنات ومصرف للحادثات ولو استقلت قدرة البشر بالتأثير ما انحط رفيع ولا ضعف قوي ولا انهدم مجد ولا تقوض سلطان .

الاعتقاد بالقضاء والقدر إذا تجرّد عن شناعة الجبر يتبعه صفات الجراءة والإقدام وحلق الشجاعة والبرالة ويبعث على اقتحام المهالك التي ترجف لها قلوب الأسود وتنشق منها مرائر النمر .

هذا الاعتقاد يطبع الأنفس على الثبات واحتمال المكارّه ومقارعة الأهوال ويحليها بحلي الجود والسخاء ويدعوها إلى الخروج من كل ما يعزّ عليها بل يحملها على بذل الأرواح والتخلي عن نضرة الحياة كل هذا في سبيل الحق الذي قد دعاها للاعتقاد بهذه

العقيدة. الذي يعتقد أن الأجل محدود والرزق مكفول ولا شيء بيد الله يصرفه كما يشاء كيف يرهب الموت في الدفاع عن حقه وإعلاء كلمة أمته أو ملته والقيام بما فرض الله عليه من ذلك وكيف يخشى الفقر بما ينفق من ماله في تعزيز الحق وتشيد المجد على حسب الأوامر الإلهية وأصول الاجتماعات البشرية. امتدح الله المسلمين بهذا الاعتقاد مع بيان فضيلته في قول الحق: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ (١٧٣) ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ دِيَارِهِمْ فَأَتَىٰ خِيَابَ الْمَدِينَةِ فَبُذِلَتْ عَلَيْهِمْ أَهْلُهَا وَقَالَ الْمُؤَدَّبُونَ إِنَّا كُنَّا نُتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ (١٧٤).

اندفع المسلمون في أوائل نشأتهم إلى الممالك والأقطار يفتحونها ويتسلطون عليها فأدهشوا العقول وحيروا الألباب بما دوخوا الدول وقهروا الأمم وامتدت سلطتهم من بلاد بيريني الفاصلة بين إسبانيا وفرنسا إلى جدار الصين مع قلة عددهم وعددهم وعدم اعتيدهم على الأهوية المختلفة وطبائع الأقطار المتنوعة. أرغموا الملوك وأذلوا القياصرة والأكاسرة في مدة لا تتجاوز ثمانين سنة.

إن هذا ليعد من خوارق العادات وعظائم المعجزات. دمروا بلاداً ودكدكوا أطواداً ورفعوا فوق الأرض أرضاً ثانية من القسطل وطبقة أخرى من النقع وسحقوا رؤوس الجبال تحت حوافر جيادهم وأقاموا بدلها جبلاً وتلاً من رؤوس النابذيين لسطانهم وأرجفوا كل قلب وأرعدوا كل فريضة وما كان قائدهم وسائقهم إلى جميع هذا إلا الاعتقاد بالقضاء والقدر.

هذا الاعتقاد هو الذي ثبت به أقدام بعض الأعداد القليلة منهم أمام جيوش يغص بها الفضاء ويضيق بها بسيط الغبراء فكشفوهم عن مواقعهم وردوهم على أعقابهم.

بهذا الاعتقاد لمعت سيوفهم بالمشرق وانقضت شهها على الحيارى في هبوات الحروب من أهل المغرب وهو الذي حملهم على بذل أموالهم وجميع ما يملكون من رزق في سبيل إعلاء كلمتهم لا يخشون فقراً ولا يخافون فاقة. هذا الاعتقاد هو الذي سهل عليهم حمل أولادهم ونسائهم ومن يكون في حجورهم إلى ساحات القتال في أقصى بلاد العالم كأنما يسيرون إلى الحدائق والرياض وكأنهم أخذوا لأنفسهم بالتوكل على الله أماناً من كل غادرة وأحاطوها من الاعتماد عليه بحصن يصونهم من كل طارقة.

وكان نساؤهم وأولادهم يتولون سقية جيوشهم وخدمتها فيما تحتاج إليه لا يفترق النساء والأولاد عن الرجال والكهول إلا بحمل السلاح ولا تأخذ النساء رهبة وتغشى الأولاد مهابة.

هذا الاعتقاد هو الذي ارتفع بهم إلى حد كان ذكر اسمهم يذيب القلوب ويبدد أفلاذ الأكباد حتى كانوا ينصرون بالرعب يقذف به في قلوب أعدائهم فيهزمون بجيش من الرهبة قبل أن ينظروا بروق سيوفهم ولمعان أسنتهم بل قبل أن تصل إلى تخومهم أطراف جحافلهم

(بكائي على السالفين ونحيبي على السابقين أين أنتم يا عصابة الرحمة وأولياء الشفقة. أين أنتم يا أعلام المروءة وشوامخ القوة. أين أنتم يا أمل النجدة وغوث المضيء يوم الشدة. أين أنتم أيها الأمجاد الأنجاد القوامون بالقسط الآخذون بالعدل الناطقون بالحكمة المؤسسون لبناء الأمة. ألا تنظرون من خلال قبوركم إلى ما أتاه خلفكم من بعدكم وما أصاب أبناءكم ينتحل نحلتمكم. انصرفوا عن سنتكم وجاروا عن طريقكم فضلوا عن سبيلكم وتفرقوا فرقاً وأشياءاً حتى أصبحوا من الضعف على حال تذوب لها القلوب أسفاً. وتحترق الأكباد حزناً. أضحوا فريسة للأمم الأجنبية لا يستطيعون ذوداً عن حوضهم ولا دفعاً عن حوزتهم. ألا يصيح من براز حكم صائح منكم ينبه الغافل ويوقظ النائم ويهدي الضال إلى سواء السبيل إنا لله وإنا إليه راجعون).

أقول: وربما لا أخشى واهماً ينازعني فيما أقول: إن من بداية تاريخ الاجتماع البشري إلى اليوم ما وجد فاتح عظيم ولا محارب شهير نبت في أواسط الطبقات. ثم رقي بهمته في أعلا الدرجات. فذللت له الصعاب وخضعت له الرقاب. وبلغ من بسطة الملك ما يدعو إلى العجب. ويبعث الفكر على طلب السبب. إلا كان معتقداً بالقضاء والقدر.

سبحان الله الإنسان حريص على حياته شحيح بوجوده على مقتضى الفطرة والجملة فما الذي يهون عليه إقتحام المخاطر وخوض المهالك ومصارعة المنايا إلا الاعتقاد بالقضاء والقدر وركون قلبه إلى أن المقدر كائن ولا أثر لهول المظاهر.

أثبتت لنا التواريخ أن كورسن الفارسي (ليخسرو) وهو أول فاتح يعرف في تاريخ الأقدمين ما تسنى له الظفر في فتوحاته الواسعة إلا لأنه كان معتقداً بالقضاء والقدر فكان لهذا الاعتقاد لا يهوله هول، ولا توهن عزمته شدة. وإن إسكندر الأكبر اليوناني كان ممن

رسخ في نفوسهم هذه العقيدة الجلييلة، وجنكيزخان التتري صاحب الفتوحات المشهورة كان من أرباب هذا الاعتقاد بل كان نابليون الأول بونابرت الفرنسي من أشد الناس تمسكاً بعقيدة القضاء وهي التي كانت تدفعه بعساكره القليلة على الجماهير الكثيرة فيتهياً له الظفر، وينال بغيته من النصر فنعم الاعتقاد الذي يطهر النفوس الإنسانية من رذيلة الجبن وهو عائق للمتدلس به عن بلوغ كماله في طبقته أيّاً كانت.

نعم إننا لا ننكر أن هذه العقيدة قد خالطها في نفوس بعض العامة من المسلمين شوائب من عقيدة الجبر، وربما كان هذا سبباً في رزيتهم ببعض المصائب التي أخذتهم بها في الأعصر الأخيرة، ورجاؤنا في الراسخين من علماء العصر أن يسعوا جهدهم في تخلص هذه العقيدة الشريفة من بعض ما طرأ عليها من لواحق البدع.

ويذكروا العامة بسنن السلف الصالح وما كانوا يعملون، وينشروا بينهم ما أثبتته أئمتنا رضي الله عنهم كالشيخ الغزالي وأمثاله من أن التوكل والركون إلى القضاء إنما طلبه الشرع منا في العمل لا في البطالة والكسل وما أمرنا الله أن نهمل فروضنا، وننبذ ما أوجب علينا بحجة التوكل عليه، فتلك حجة المارقين من الدين، الحائدين عن الصراط المستقيم ولا يرتاب أحد من أهل الدين الإسلامي في أن الدفاع عن الملة في هذه الأوقات صار من الفروض العينية على كل مؤمن مكلف. وليس بين المسلمين وبين الالتفات إلى عقائدهم الحقبة التي تجمع كلمتهم وترد إليهم عزيمتهم وتنهض غيرتهم لاسترداد شأنهم الأول إلا دعوة خير من علمائهم. وإن جميع ذلك موكل إلى ذمتهم.

أما ما زعموه في المسلمين من الانحطاط والتأخر فليس منشؤه هذه العقيدة ولا غيرها من العقائد الإسلامية ونسبته إليها كنسبة النقيض إلى نقيضه، بل أشبه ما يكون بنسبة الحرارة إلى الثلج والبرودة إلى النار.

نعم حدث للمسلمين بعد نشأتهم نشوة من الظفر، وثمر من العز والغلبة وفاجأهم وهم على تلك الحال صدمتان قويتان صدمة من طرف الشرق وهي غارة التتر من جنكيزخان وأحفاده وصدمة من طرف الغرب وهي زحف الأمم الأوروبية بأسرها على ديارهم وأن الصدمة في حال النشوة تذهب بالرأي وتوجب الدهشة والسبات بحكم الطبيعة.

وبعد ذلك تداولتهم حكومة متنوعة؛ ووسد الأمر فيهم إلى غير أهله وولي على أمورهم من لا يحسن سياستها، وكان حكامهم وأمرأؤهم من جرائم الفساد في أخلاقهم وطباعهم، وكانوا مجلبة لشقائهم وبلاتهم فتمكن الضعف من نفوسهم، وقصرت أنظار

الكثير منهم على ملاحظة الجزئيات التي لا تتجاوز لذته الآنية وأخذ كل منهم بناصية الآخر يطلب له الضرر، ويلتمس له السوء من كل باب لا لعلة صحيحة ولا داع قوي وجعلوا هذا ثمرة الحياة فالأمر إلى الضعف والقنوط وأدى إلى ما صاروا إليه.

ولكني أقول وحق ما أقول إن هذه الملة لن تموت ما دامت هذه العقائد الشريفة آخذة مأخذها من قلوبهم ورسومها تلوح في أذهانهم وحقائقها متداولة بين العلماء الراسخين منهم وكلما عرض عليها من الأمراض النفسية والاعتلال العقلي فلا بد أن تدفعه قوة العقائد الحققة ويعود الأمر كما نبدأ وينشطو من عقالهم ويذهبو مذاهب الحكمة والتبصر في إنقاذ بلادهم، وإرهاب الأمم الطامعة فيهم وإيقافها عند حدها وما ذلك ببعيد.

والحوادث التاريخية تؤيده فانظر إلى العثمانيين الذين نهضوا بعد تلك الصدمات القوية (حروب التتر والحروب الصليبية) وساقوا الجيوش إلى أرجاء العالم واتسعت لهم ميادين الفتوحات ودوخوا البلاد وأرغموا أنوف الملوك ودانت لسلطانهم الدول الإفرنجية حتى كان السلطان العثماني يلقب بالسلطان الأكبر بين الدول.

ثم أرجع البصر تجد هزة في نفوسهم وحركة في طباعهم أحدثها فيهم ما توعدتهم به الحوادث الأخيرة من رداءة العاقبة وسوء المنقلب حركة سرت في أفكار ذوي البصيرة منهم في أغلب الأنحاء شرقاً وغرباً وتألفت من خيارهم عصابات للحق كتبت على نفسها نصرة العدل والشرع والسعي بغاية الجهد لبث أفكارهم وجمع الكلمة المتفرقة ولم الأشتات المتبددة وجعلوا من أصغر أعمالهم نشر جريدة عربية لتصل بما يكتب فيها بين المتباعدين منهم وتنقل إليهم بعض ما يضمره الأجانب لهم؛ وأنا نرى عدد الجمعية الصالحة يزداد يوماً بعد يوم نسأل الله تعالى نجاح أعمالها وتأييد مقصدها الحق، ورجاؤنا من كرمه أن يترتب على حسن سعيها أثر مفيد للشرقيين عموماً، والمسلمين خصوصاً أهـ.

## حكمة الميراث

حكمة ميراث من حبت هو لفائدة كبرى. وهي تقوية رابطة القرابة والعاطفة الطبيعية وعلى الحمة إن لميراث فيه فائدة كبرى للناس وسنين ذلك مفصلاً لأجل أن يقف عندها كل إنسان. حتى ترتفع عنه تلك الشبهات التي تعتريه والوساوس التي يوسوسها له الشيطان الرجيم.

## حكمة الميراث بسبب الزوجية

إعلم أن الشارع الحكيم قرر توريث الأرواح والزوجات من حنفهم بالأقارب عدة وجوه واعتبارات. منها أن كلا منهما غير الآخر في مدخل الحياة من مدخل شرعي، فربية أطفال وأولاد وصرف عليهم وغير ذلك فلا يسعى أحد كل منهما في سبقة من أجل ذلك لا يحجب كلاهما حجب حرمان أصلاً بل حجبهم حجب نقصان وهو ما يوجب موت الزوج وترك زوجته في سن لم تصح فيها للزوج حتى يقوم بضعف عليها غيره. ومنه أنه إذا مات وكانت فقيرة لا تجد من يتفق عليها حتى تنقضي عليها مدة وصالح الزوج وهكذا من الحكم الجليلة. أما الحكمة في أن الميراثات تنقسم في بعض الحالات وأن الرجل يرث الربع أو النصف في بعض الحالات أيضاً فهذا يرجع إلى أن الذكر مثل حظ الأنثيين. ولأن الرجل أفضل من المرأة. رد على ذلك أنه وجه واحد من وجهين. ذلك حكم بالغة من الشارع الحكيم وستأتي الحكمة في ذلك في فصل لاتي

## الحكمة في جعل نصيب الذكر

### ضعف نصيب الأنثى

إن الشارع الحكيم جعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى عند عدا الأخوة لأن الأخوة لأم يرثون بواسطة أمهم وهي أنثى. فلذلك اشترك جميع على السوء ولا يريد نصيبهم على الثلث مهما بلغوا في العدد. وكذلك يرثون مع وجود أمهم خلاف ما إذا ورثوا من آبائهم وباقي أقاربهم وغير ما ذكر فإن للذكر مثل حظ الأنثيين.

والحكمة في أن نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى. أن الذكر يكدر ويكدر في ضب الرزق للإنفاق على بيته وأولاده ومن تجب عليه نفقته شرعاً بل هو الذي عليه الاعتماد في تدبير الشؤون الخاصة والعامة. بخلاف الأنثى التي هي دائماً متوارية بالحجاب لا عمل لها إلا تدبير شؤون المنزل الداخلية. وهي التي يتفق عليها زوجها ويكلف ذلك شرعاً ولو كانت في سعة من المال وصالح الحال. وأيضاً إن الذكر يكف نفسه من متاع الحياة ما لا تقدر عليه الأنثى. فهو الذي يفلح الأرض ويقسي الشدائد في استثماره وهو الذي يجوب الأقطار ويعاني وعناء الأسفار في البر والبحر للتجارة وغيرها. وهو الذي يشار الحروب ويعرض نفسه لخطر الموت في نصرة الدين وحمى الوطن. وهو الذي يؤدي

لأعمال التي تقوم بتصحيحها لاستمراء أكنث هذه الأعمال متعققة بالقضاء أو صيانة الأموال وغلب ذلك من شأن الوظائف المنصب.

من حين ذلك جعل الشارع لحكمه نصيبه ضعف نصيب الأنثى إذ المال أكبر مساعد للإسلام على حثه مساعد عيس ونسبيل نساب الكس وقال العلامة النسفي رضي الله عنه ما يلي

مما لا يخفى على من له عقل وعلم - لحمة - رأي والقوة والغزو وكمال الصوم والصلاة والنبوة والخلافة والإمامة والأذان - خطبة والجماعة والجمعة وتكبير التشريق عند بي حنيفة - صلى الله عنه - والشهادة في الحدود والقصاص وتضعيف الميراث وتعتصم فيه وبسك النكاح والطلاق - وإليه الانتساب وهم أصحاب اللحى والعسانم -

## حكمة ميراث البنت في الشريعة الإسلامية

ضمت النسب في رسم لحمة حق وأزمانا طويلة لا ينظر إليها بحال ولا تقوم بوزن ولا ينتف لها - وكثير ما كانت تدفن البنات في التراب حية من ذوي قرباها من غير ذنب حنيفة مولى بها صلى الله عليه وسلم حين ذلك فقال لهم يوم القيامة ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ﴾ ١٥

تت لاني ذلك في رسم لحمة الأولى وتورث ذلك الآباء عن الأجداد حتى - عن نسس الشريعة الإسلامية وحلت دور هذه العدة لقبيحة وانتقلت بالأنثى من حال إلى حال - حتى - عن نسس الشريعة الإسلامية - عن نسس الشريعة الإسلامية - جعلت لها نصيب في لسييرت ذلك نصيب - عن نسس الشريعة الإسلامية - عن نسس الشريعة الإسلامية - جعلت لها نصيب في لسييرت نصيب - عن نسس الشريعة الإسلامية - عن نسس الشريعة الإسلامية - جعلت لها نصيب في لسييرت وهي حكمة - عن نسس الشريعة الإسلامية - عن نسس الشريعة الإسلامية - جعلت لها نصيب في لسييرت

هذا حال الأنثى في الإسلام. ولكن انظر إلى بعض الممالك والبلاد التي لا تدين بالدين الإسلامي حرمات في فوائدها توريت البنت مهما بلغت في التربية والتعليم.

وهؤلاء يرجع أصلهم إلى البوذية. لأن توريث البنت ليس مشروعاً في المذهب البوذي. ومن الأسف الشديد أن بعض من يدين بالدين الإسلامي في الشرق الأقصى قد أخذ هذه العادة القبيحة. وإن شاء الله سيقلعون عنها قريباً بإذن الله متى وصلت إليهم هذه الحكم وهذه الفوائد الجليلة.

ولقد قال بعض الأفاضل في هؤلاء المسلمين القاطنين في الشرق الأقصى الذين يمنعون توريث البنت ما يأتي:

والذي أراه أن هؤلاء المسلمين يرجع أكثرهم في أصله إلى أصل بوذي. وتوريث البنت ليس مشروعاً عندهم. فدخلوا في الإسلام حاملين لتلك العادة ولم يبحثوا عما شرعه الإسلام في شأن توريث البنت. والذين يرجعون إلى أصل إسلامي سرت إليهم تلك العادة من غيرهم وهكذا. وليس المسلمون الصينيون هم المنفردون بتلك العادة. فإن الهنالك في بلاد الهند لا يورثون النساء. ولهم العذر في ذلك. فقد درجوا على أن المرأة عليها أن تقدم نفسها للنار لتحرق مع زوجها إذا مات. فإذا لم تحرق معه كما هو الشأن في هذه الأيام بقيت مدة حياتها نجسة في اعتقادهم لا تتزوج ولا يمسه أحد لنجاستها وشؤمها.

وقد سرت عدوى هذه العادة عادة عدم توريث النساء إلى المسلمين في البنجاب وبعض أنحاء الهند الأخرى.

وأذكر أنني كنت في يوم جمعة بمنزل أحد المثقفين ثقيفاً عالياً وقد دعانا لتناول الشاي. وقد جلست إلى جانبي سيدة أمريكية (طبيبة) ولدت بطرابلس الشام وترت بها وتعلمت الطب في أمريكا. وزاولت مهنتها مع والدها بطرابلس. ثم أقامت بلا هور مع ابن عمها وهو زوجها وهو طبيب أيضاً. وهذه السيدة لغتها العربية كلغة أهل طرابلس تماماً كأنها لم تخرج منها. وهي تحب مصر وطرابلس وتحن إليهما حنيناً عظيماً.

وكانت بجوارها (الليدي...) وهي زوجة أحد زعماء المسلمين الذين يشار إليهم بالبنان في الهند. وقد وجهت الليدي إليّ بعض أسئلة بواسطة هذا الطبيب. كان منها هل النساء يرثن في مصر. فقلت إن النساء يرثن ويأخذن حقهن وافيّاً، المحاكم الشرعية تحكم لهن بحقهن في الميراث. والجهات التنفيذية تقوم بتنفيذ ذلك الحكم. فقالت إن النساء في البنجاب لا يرثن وكنت قد سمعت قبل ذلك من... أن كثيراً من البلاد الإسلامية في الهند يتبعون العادة الهندوكية من حرمان النساء من الميراث.

أقول: وإن طائفة (الميمن) وهم من فريق أهل السنة ومن المستمسكين بالدين يتبعون تلك العادة أيضاً وكانت الشريعة الموسوية خالية من النصر على ميراث البنت في أرض الموعد مطلقاً. ولكن بنات صلفحاد من سبط ملعى بن يوسف تظلمن فنصر في التوراة على قيامهن مقام أبيهن. وهذا هو النصر في الإصحاح السابع والعشرين.

(أولاً): فتقدمت بنات صلفحاد بن جلعاد بن ماكير بن ملعى من عشائر ملعى بن يوسف وهذه أسماء بناته: محللة. نوعة. ملكة. برصة.

(ثانياً): ووقعن أمام موسى والعازار الكاهن وأمام الرؤساء وكل الجماعة لدى باب جنجة الاجتماع قائلات.

(ثالثاً): أبونا مات في البرية ولم يكن في القوم الذين اجتمعوا على الرب في جماعة قورح بل نحطيته مات ولم يكن له بنون.

(رابعاً): لماذا يحترف اسم أبينا من بني عشيرته لأنه ليس له ابن. أعطينا ملك بين إخوة أبينا.

(خامساً): فقدم موسى بن دهبان أمام الرب.

(سادساً): فكلم الرب موسى قائلاً.

(سابعاً): بحق تكلمت بنات صلفحاد فتعطينهم ملك نصيب بين إخوة أبيهن وتنقل نصيب أبيهن إليهن.

(ثامناً): وتكلم نبي بني إسرائيل قائلاً أيما رجل مات وليس له ابن تنقلون ملكه إلى ابنته.

(تاسعاً): وإن لم تكن له ابنة تعطوا ملكه لإخوته. اهـ.

فعدم توريث البنت عند المسلمين في الصين أو الهند لم يكن عن تعمد لمخالفة أمر الله تعالى وإنما هي مسألة ألف وعادة سرت إليهم وتأصلت فيهم منذ كانوا على الدين الذي انتقلوا منه إلى الإسلام أو بلعدوى من حيرانهم والمخالطين لهم اهـ.

## حكمة توريث الأب والأم

إعلم أن من نعم الله الكبرى على الإنسان نعمة الوجود في هذه الحياة الدنيا. والأبوان هما السبب الظاهري في وجود الإنسان. ولأنهما أقرب الناس إليه. ومن أجل ذلك

لا يحجبان حجب حرمان أصلاً. فلو خرج الابن لهما عن جميع ما ملكت يده وأجهد نفسه كل الإجهاد في خدمتهما لما قام ببعض الواجب. كيف لا وقد يقوم الأبوان في تربية الأبناء بما هو معلوم إذ تسهر أمه طول الليل في سبيل إرضاعه وحفظه من كل ما يؤذيه. وإذا أصابه مرض أصبح بالها في قلق. وفكرها في حيرة. وكذلك الأب فإنه يعاني المشاق في سبيل مداواته والإنفاق على الأطباء الذين يداوونه. فإذا بلغ السن التي تؤهله لتلقي العلوم أنفق عليه مصاريف التربية ومصاريف التعليم وهكذا من المشاق التي يعانيها الأب في تربية الأبناء والتي لا تخفى على أقل الناس عقلاً. وقد يكون الأبوان قد بنعا سنّاً لا يمكن لأحد منهما السعي في الكسب. إما لكبرهما وإما لعجزهما.

من أجل ذلك فرض الشارع الحكيم لهما نصيباً في تركة ولدهما المتوفى رحمة بهما وأداء لحقهما على الأبناء.

## حكمة تساوي الأب والأم في الميراث

إعلم أن الشارع الحكيم وإن كان فضل الرجل على المرأة في بعض الأحوال وجعل للذكر مثل حظ الأنثيين إلا أنه في بعض الأحوال يراعي المناسبات والظروف التي تقضي بالخروج عن هذه القاعدة فيسوي بينهما.

وإن من هذه المناسبات وهذه الظروف كونهما تساويان في الميراث في تركة ولدهما المتوفى إن كان له ولد. والحكمة في ذلك أن الشارع الحكيم لاحظ أن كلاّ منهما مساو للآخر في وجود الولد. وإن كان الأب قد يمتاز عن الأم في بعض الأحوال. فإن ذلك من جهة كونه عصبه.

وذلك أنه إذا مات الولد مثلاً وترك أباً وأماً وبناتاً فإن للبنات النصف وللأم السدس وللأب السدس فرضاً والسدس الباقي يأخذه الأب أيضاً بطريق التعصيب. من أجل ذلك جعل الشارع الحكيم نصيبهما كما علمت. وهي حكمة بالغة.

## حكمة ميراث ذوي الأرحام

إن الشارع الحكيم رأى أنه إذا فقدت أقارب الميت من جهة العصبه. الأقرب فالأقرب يعطى الميراث لذوي الأرحام بحسب درجاتهم. وهذا أولى وأحسن من أن تركة

الميت تعطى للمسلمين عموماً. أي لبيت مال المسلمين. لأن ذوي الأرحام بعد العصبه هم أقرب الناس من غيرهم إليه. فمن أجل ذلك استحقوا الميراث.

ولقد راعى الشارع وجوه القرابة فأعطى كلاً على حسب ما يناسبه بحيث لم يكن لأحدهم وجه في الظلم. على صورة كافلة للعدل بمعناه الحقيقي. حتى أننا في عصرنا هذا رأيت بعض أهل الأدب الأخرى تتوارث على مقتضى الشريعة الإسلامية الغراء. فانظر لحكمة الشارع وسبح بحمد هذا الدين القويم.

## حكمة موانع الإرث

إعلم أن الإرث شرع للتألف والتعاون وإيصال المنفعة إلى الأقارب كما قلنا في غير هذا الموضع.

فالقاتل الذي يقتل قريباً له لأجل أن يرثه أو لسبب آخر قد قطع القرابة وأوصل الأذى إلى من هو مأمور بمراعاة حرمة شرعاً.

من أجل ذلك حرّمه الشارع الحكيم ومنعه من أن يرث من المقتول. وقد ردّ الله عليه قصده. لأنه استعجال بالشيء قبل أوانه فلذلك عوقب بحرمانه.

ونظير ذلك. أنه إذا طلق الرجل امرأته في مرض موته فراراً من الإرث فإن الشارع الحكيم ردّ قوله هذا وجعلها ترث من التركة إذا مات الزوج وهي في العدة.

وللشارع حكمة أخرى في عدم إرث القاتل من المقتول. وهي تحذير الناس من إتيان وارتكاب هذا الجرم الشنيع. الذي يستحق فاعله الحرمان في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة. وكذلك لا يرث الكافر من المسلم لأنه خرج من الدين والإخوة الإسلامية التي هي أقوى رابطة بين المسلمين.

وكذلك لا يرث الرقيق من سيده لأن الرقيق محسوب من مال المورث الذي قد مات ومن ضمن ممتلكاته. والشيء لا يرث نفسه فالشارع الحكيم احتاط في الأمر من كل الوجوه.

## الحرمان من الميراث

وقفت قبل ذلك في حكمة الميراث. وحكمة الميراث بسبب الزوجية. والحكمة في جعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى. وحكمة ميراث البنت في الشريعة الإسلامية. وحكمة توريث الأب والأم. وحكمة تساوي الأب والأم في الميراث. وحكمة ميراث ذوي الأرحام. وحكمة موانع الإرث.

وفي هذا الفصل نذكر كلمة قيمة لفضيلة الأستاذ الأكبر الشيخ محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر في الحرمان من الميراث. قال حفظه الله:

يسألني بعض الناس عن حكم الشرع في تصرف بعض الآباء في تركتهم قبل موتهم على وجه يتضمن حرمان بعض الورثة كحرمان البنات. وقصر الميراث على البنين. ولتفضيل بعض الأولاد على بعض. ويطلبون حكم الله في هذا التصرف. أهو من الأوضاع التي يسمح بها الإسلام ويقرها الحاكم المسلم. أم هو من التصرفات التي يأبأها الإسلام ويجب على ولي الأمر المسلم مكافحتها والقضاء عليها هذا سؤال يرد إلينا كثيراً ويلج السائلون في طلب الإجابة عنه. وفي بيانه وما يجب على أولياء الأمر حيال هذا التصرف. وبياناً لحكم الإسلام في هذا الموضوع الاجتماعي الخطير وتركيز العدالة الإسلامية في نفوس المسلمين. آثرنا أن نكتب في هذا الموضوع حكم الشرع فيما يطلبون. لأن التفصيل وهو أكثر ما نرى من آثار هذا التصرف وأقل صوره (بند ٥١) يتضمن أيضاً حرمان من الميراث. ولهذا كان الموضوع.

## الحرمان من الميراث

ويجب بادئ ذي بدء أن تعلم أن الإسلام نظم حياة الفرد وحياة الجماعة. ولم يدع جانباً من جوانب الحياة إلا رسم له جهات التنظيم بما يحقق اطمئنان الفرد وسلام الجماعة وبما يحقق سعادة الفرد وسعادة الجماعة. والجماعة التي نظم الإسلام حياتها هي حياة الأسرة وحياة المجتمع. فحياة الأسرة نظمها الإسلام على أساس من حقوق وواجبات جعلها متبادلة بين الرجل وزوجه، وبين الرجل وبنيه، وبين الرجل وأقاربه ومواطنيه وحياة المجتمع نظمها كما قلنا في الحديث السابق (أساس المجتمع في نظر الإسلام) على أساس

من عناصر ثلاثة: الأخوة الدينية. التضامن الاجتماعي الأدبي والمدني. ثم على الشوري والعدل وأداء الأمانات: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(١)</sup>. ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَيْكُمُ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وسنعرض في حديث آخر إن شاء الله لبيان الجهات التي عني فيها القرآن الكريم بالعدل وآثاره ومواضعه: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعْظُرُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾<sup>(٣)</sup> وقد كان من أبرز ما نظم به الإسلام حياة الأسرة تقرير حق الميراث بين الأقارب والأرحام ذوي القربى المتعددة.

### الميراث في كتب الله

الميراث حق قرره الله في كتابه وجعله فريضة محكمة لا يلحقها تغيير ولا تبديل قرره في كتابه واستشار في المحافظة عليه عاطفة المؤمنين. وتبدأ آياته بقوله تعالى في سورة النساء ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وجاء في إلزام الناس به والإشارة إلى جهة الخير فيه وابتنائه على علم الله وحكمته في قوله تعالى: ﴿أَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾<sup>(٥)</sup> وجاء في التحذير من مضارة الورثة بوصية أو دين قوله تعالى: ﴿غَيْرُ مَضَارٍ وَصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

وختمت آياته بأن أحكامه التي بينت فيها هي حدود الله التي حدها لعباده، ولن يرضى بغيرها بديلاً. ثم رتبت على طاعة الله فيها المثوبة الخالدة والفوز العظيم. وعلى مخالفتها وعصيانه فيها العقوبة الخالدة والعذاب المهيّن. ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا

(١) (١٦) النحل: ٩٠.  
(٢) (٤) النساء: ٥٨.  
(٣) (٤) النساء: ١١.  
(٤) (٤) النساء: ١٢.  
(٥) (٤) النساء: ١١.

تصرف بالشهوة والهوى في الميراث

وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ  
نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤﴾ وحاشا في يد سيرت الله تعالى  
ختمت بها سورة النساء الإشارة إلى لحكمة في أن الله سبحانه هو الذي ينفذ ما راع  
لزكاة وعين أنصبة المستحقين فيها. ﴿يُتَيْنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَصِلُوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ  
عَلِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ (٢).

## تصرف بالشهوة والهوى في الميراث

وأمام هذا التشريع البين الواضح وهذه التحذيرات المشددة - التي ذكرها من نفسه  
وممن يزعمون لأنفسهم الإيمان بالله وبحكمة تشريعه - يهملون أحكام الله في الميراث  
ويتعجلون توزيع أموالهم قبل موتهم بالأهواء والشهوات فيحرمون المستحق ويمسحون غير  
المستحق ويتخذونه ستارا يستترون خلفه من وصية حاشية أو إقرار كذب يدس ويدل مع  
صوري. وبهذا الستار المكذوب يحرمون من أرادوا حرمانه - يكسبون حكم الله بدهون  
بحكمته البالغة وبه يفسدون أسرهم ويخربون سبلهم نسبة الشهوة - طله - له من نفسه

## الوصية وحكمة تشريعها

نعم أجاز الله الوصية لبيد أركبها الإنسان نفسه في عمل حسنة أو في عمل  
جاء من ماله تقربا إلى الله بسد عون، ودفع حاجة، في ذلك قول عبد السلام: إن الله  
تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم لنحفظ لكم زيادة في  
أعمالكم.

والوصية لا تقع عند الله موقع قبول، إلا أن كانت على هذا الأساس من غير  
المعوزين وإعانة الفقراء العجزيين، ولم يترك عنها حرمان مستحق في الحاجة إليها  
أشد، ولهذا فالوصية أو ما في معناه من نوع القسري لاحتياجي، عنه لاحتياجي  
لأجنبي غير محتاج، أو لأجنبية لمجرد علاقة شخصية، كزوجة غير مدونة، لا  
بريئة. تصرف سيء محظور.

ووصية ما في معناه لإحدى الزوجتين. أو لها ولأولادها حرماناً للزوجة  
لأخرى، له ولأولاده ضربان: بورت حرر. تصرف سيء محظور.

وله صبه ما في معناه لذكر حصة حرماناً لست تصرف سيء محظور. والوصية  
ما في معناه بوجه غنيب حرماناً للعصاة وسائر الأقارب تصرف سيء محظور يتجاوز فيه  
السر من حدوده ويعرض به نفسه لغضب الله كما يعرض للانحلال. وبناءه وأقاربه تبادل  
العدوة والعصاة وقد ريد وفرد أنه بهذا التصرف قد قتل الأخ وأخاه والولد أباه. وخرجت  
الست على أبيها وحزبت هي وأخوها وأنكر أخوها بنيتها إلى أبيها.

وهكذا فعل لاء بالأبناء وفعل رؤساء الأسر بالأسر وهكذا أيقظ المسلمون شرعة  
لحماية الظلمة فهلا يدرك لاء هذه الآثار السيئة التي ينزلهم سوء تصرفهم بأسرهم  
وسنهم وهلا يسعون ويرون ما نزل بأسر غيرهم فيكفوا هم عن متابعة الفسادين في  
الأهواء الفسدة وشهوات الضلالة المحرمة

## حادث في الموضوع على عهد النبوة

وهذا هو والد النعمان يمنحه بعض ماله، ويذهب إلى الرسول ويخبره بعطيته لولده  
النعمان ويتمس منه أن يشهد عليها فيسأله الرسول. أله إخوة فيقول لا. فينكر عليه الرسول  
تخصيص النعمان بالعطية ويأمره برده والرجوع فيها. ويمتنع عن الشهادة عليها. (لا  
تشهدني على جور) ويزيده نصحاً: (إتقوا الله واعدلوا بين أولادكم) ويهز عاطفته نحو  
الحق والعدل. (إن لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم). (كما لك عليهم من الحق أن  
يعدلوا لك في البر).

وهكذا أوقف النبي ﷺ من يشير عند حدود ما أمر الله تحقيقاً للعدل بين الأبناء،  
ومحافظة على ما رسم الله في كتابه. وحسبنا في إنكار هذا التصرف ما نراه من الحوادث  
والجنذبات المترتبة عليه.

نقرأه بين حين وآخر في الصحف اليومية ونلمسها ونراها في القرى والمدن. إنها  
نحية في مجتمع يجب أن تكون في مقدمة ما يتنبه له المشرعون. فقد ارتفعت بها  
الشكوى. ونزلت بها البيوت وانفصمت به العرى ولا حياة لأمة عريت أسرها وتلتهم  
العداوة قلوب أبنائها

## مكافحة هذا التصرف السيء

وإذا كان من حكم الشرع والقانون الحجر على سفيه يبدد بعض ماله أو يضع منه شيئاً في غير موضعه أو الحجر على مدين محافظة على حق الدائن. فإن الحجر على مثل هؤلاء الآباء الذين يفتنون أبناءهم ويزعزون أسرهم ويهددون كيانها. لأوجب عند الله وألزم في نظر القانون والعدل. فهل لمشرع الأمة الذين يعملون على خيرها أن يتجهوا إلى هذا الخطر الداهم ويمنعوا بالتشريع الحكيم هذه التصرفات التي تحمل في روحها وآثارها عناصر الشر والفساد وتدفع إلى الجرائم وسفك الدماء.

## اعتبارات خاصة في منع هذه التصرفات

نبؤني بعلم: إلى من تلتجئ البنت المهيضة الجناح وقد حرّمها أبوها الميراث وطلقها زوجها أو مات عنها وهي فقيرة لا تجد قوت يومها. إلى من يلتجئ الابن ولما ينهض على أعباء الحياة أو لما يتم دراسته وقد حرّمه أبوه وكتب كل تركته لأخيه وقد التقيا معاً في صلب رجل واحد.

وكيف تهدأ ثائرة قريب وقد رأى الأجنبي والأجنبية أو هما معاً يتمتعان بمال قريبه لا شيء سوى الشهوة العمياء والهوى الفاسد.

## خطاب للمسلمين في الموضوع

أما بعد فيا أيها المسلمون (إنقوا الله واعدنوا بين أولادكم إن لبنينكم عليكم من الحق أن يعدلوا لكم في البر). ويا أيها المشرعون حافظوا على أمتكم واضربوا بالتشريعات الحكيمة العادلة على أيدي المفسدين المخربين. سأل الله التوفيق إلى ما فيه حياة الأمة وحفظ كيانه وسلامة عزتها.

## حكمة الأدب ومكارم الأخلاق

إعلم وفقك الله تعالى إلى التأدب بداب دينه القويم أن لفظة (أدب) وإن كنت ثلاثة لحروف إلا أن معناها كبير وفائدتها عظيمة وهي من حوامع الكلم. إذ جمعت كل حاصل الحمد ونعوت الفضل وضروب الكمالات وحلال لشيء ومكارم الأخلاق. وقد قل بيّن:

«أدبني ربي فأحسن تأديبي وأمرني بمكارم الأخلاق»

وكم قال فيه العلماء والبلغاء من كلم . وكم نظم فيه الشعراء من حكم . وكم ألف فيه الحكماء من أسفار . وكم قال فيه الفلاسفة من أفكار . فهي كلفظة الاستقامة لفظ قليل ومعنى جليل .

## حكمة الأدب مع الله

الأدب مع الله تعالى أن تعبدته حق عبادته لتقرب منه . وكلما قربت منه اشتد خوفك من جلاله . ولقد قال ﷺ: «أنا أقربكم من الله وأخوفكم منه» ولقد كان بعض السلف الصالح من الزهاد والعباد إذا وقف للصلاة ولدغته عقرب أو كوي جسمه بالنار لا يتألم ولا يحس بألم لانصراف روحه وقلبه وجسده انصرافاً كلياً في النهاية القصوى إلى الخالق جل شأنه وعلت كلمته . واعلم أن الأدب مع الله تعالى وإن كان الكلام فيه يطول وتتضاءل دونه العقول . إلا أنه ينحصر في ثلاثة أصول تحت كل أصل فروع .

الأصل الأول اتباع أوامره وترك كل ما نهى عنه وحذر منه .

الثاني: التفتن في الوسائل والأسباب التي تقرب العبد من مولاه وتجعله محبوباً لديه .

الثالث: مجاهدة النفس في منعها عن ارتكاب كل محظور ، لأنها خلقت أمانة بالسوء . وقد ورد أن النبي ﷺ قال حين رجوعه من غزوة: (رجعتم من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر) ف قيل : وما الجهاد الأكبر يا رسول الله فقال : (جهاد النفس) .

وهناك بعض ما ورد من الآيات البيّنات الدالة على وجوب الأدب مع الله تعالى والتي من اتباعها فاز برضاه ونال الفلاح والفوز العظيم والفضل الجزيل والنعم الوافرة في الدنيا والآخرة . قال جلّ شأنه : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۖ﴾ (١) .

فانظر إلى الفوز العظيم والخير الجسيم الذي يناله الإنسان في الدنيا والآخرة . وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ

سَيِّئَاتِكُمْ وَغَفَرَ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٢٩﴾ ﴿٣٠﴾ وقال تعالى: ﴿يَتَائِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ ﴿٣١﴾ فهذه الآيات الثلاث اندمجت فيها كل الفضائل والمحامد وجمعت كل ضروب الكمالات ودلت على أن من أطاع مولاه وانتهى عما نهاه وسجد له واقترب وتمسك من العروة الوثقى بأقوى سبب. فاز بالنجاح في الدنيا والآخرة.

ثم اعلم أن الله سبحانه وتعالى خلق الخير والشر ولا يقع شيء في الكون من حركة أو سكون إلا بإذنه وبأمره. فهو سبحانه خالق كل شيء ومدير كل أمر. وم هذه العوالم إلا مظهر من مظاهر قدرته وبديع حكمته.

إذا عرفت هذا فنقول. إنه من الأدب أنك تحسن التعبير في جانب الله عند إسناد أي فعل إليه. والذوق السليم يدرك هذا الأدب إذا قرأ قوله تعالى حكاية عن سيدنا إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ ﴿٣٢﴾ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٣٣﴾ وَإِذَا مَرَضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ ﴿٣٤﴾.

فإسناد الخلق والهداية والإطعام والسقيا إلى الله تعالى. وإسناد المرض إليه عليه الصلاة والسلام ضرب من ضروب البلاغة. ونوع من أنواع التأدب مع الله تعالى، وأن ذا القلب السليم المملوء حكمة، وذا الذكاء والفطنة الذي ضرب في البيان بسهم من حسن الذوق والفهم يذوق لذة المعنى الذي في قوله تعالى حكاية عن مؤمني الجن: ﴿وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدُ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ ﴿٣٥﴾ فانظر يا دعاك الله استتار نائب الفاعل في الشر وظهوره في الرشد مع أن الفاعل الله في الحالتين واحد. فاللهم اجعلنا معك من المتأدبين الخالصين واحشرونا في زمرة الناجين الطاهرين.

(١) (٨) الأنفال: ٢٩.

(٢) (٥) المائدة: ٣٥.

(٣) (٢٦) الشعراء: ٧٨ - ٨٠.

(٤) (٧٢) الجن: ١٠.

## حكمة الأدب مع النبي عليه السلام

إعلم أن المصطفى عليه الصلاة والسلام أفضل الخلق وأكرمهم عند الخالق . والتأدب معه أول الواجبات . وأقرب القربات إذ هو نفس التأدب مع الله تعالى أو ما يقرب منه إذ قرن طاعته بطاعته في كثير من الآيات التي أمر فيها بالطاعة ولزوم الجماعة .

ولما علم الشارع الحكيم أن العقول تقصر دون معرفة قدره كما قال الإمام البوصيري :

ومبلغ القول فيه أنه بشر وأنه خير خلق الله كلهم

عرفنا في الكتاب العزيز كيف نتأدب مع هذا النبي الكريم الذي جاء رحمة للعالمين . وأنقذ الناس من ظلمات الكفر إلى نور اليقين . وأوذي في سبيل نصره الدين . وهاجر لله وجاهد وقاتل المشركين حتى انتشر الإسلام وعم جميع الأنام . وطوق جيد كل مؤمن ومؤمنة طوق النعمة الكبرى والمنة العظمى . وأي نعمة بعد نعمة الإسلام .

يقول الله تعالى معلماً إيانا كيف نتأدب مع رسوله الكريم ذي الخلق العظيم : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَأَنْقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝ إِنَّ الَّذِينَ يَغُضُّونَ أَصْوَاتَهُمْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ لِلنَّقَاةِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ۝ ﴾ (١) .

فيعلم من ذلك أن من باب التأدب مع الرسول أننا لا نقدم أنفسنا عليه في كل الأمور من قول وفعل . كما أن التابع لا يصح أن يتقدم على المتبوع . وأنت تعلم أن الإنسان إذا خاطب من هو دونه فرفع من دونه صوته فوق صوته لا شك أنه يتألم . والمؤمن الكامل الإيمان لا يرضى أن يؤلم نفس الرسول ويسيء إليه . فإن هذا ليس من الأدب في شيء بل هو ذنب كبير وإثم عظيم . وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَإِذَا كَانُوا مَعَهُ عَلَىٰ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا حَتَّىٰ يَسْتَأْذِنُوهُ ۚ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ

يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِذَا أَسْتَدْنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأُذِنَ لِمَن شِئْتَ مِنْهُمْ  
وَأَسْتَغْفِرَ لَهُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾

وأنت تعلم أن الإنسان إذا كان مرؤوساً واجتمع برئيسه للمفاوضة في أمر وجب عليه  
أن لا يفارقه حتى يأذن له الرئيس حرصاً على المصلحة. وهذا من باب الأدب الكامل.  
وقال جل شأنه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى  
طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْشَرُوا وَلَا مُسْتَسِينِينَ  
لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذَى النَّبِيُّ فَيَسْتَحْيِ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِ مِنَ الْحَقِّ وَإِذَا  
سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ وَمَا كَانَ  
لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ  
عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا ﴿٢﴾

وهذا أيضاً يدل على أن الرسول أولى الناس بأن لا يدخل أحد بيته إلا بإذنه. فإذا أذن  
وجاء الطعام فلا يشير الإنسان إشارة ولا يقول كلاماً يخل بالآداب. فإذا فرغ من الطعام  
استأذن ذاهباً. وهذا هو الأدب الذي يجب للرسول ﷺ.

وقد دلت الآيات على وجوب احترام زوجاته رضوان الله عليهن أجمعين. وقد بينا  
فيما سبق حكمة تحريم زواجهن على المسلمين وقال عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا  
مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ  
ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا ﴿٣﴾﴾ (١) وهذه الآية تدل على وجوب التأدب مع النبي ﷺ في قبول كل  
ما يصدر منه بلا تردد. لأنه لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى. ولا يقدر في هذا  
كونه عليه السلام يشاور المسلمين في أمور دنياهم. فإن هذا من باب التشريع، وتفهم أن  
الإنسان يجب عليه أن لا يستبد برأيه مهما كان عاقلاً. وقال تعالى مخاطباً جماعة

(١) (٢٤) النور: ٦٢.

(٢) (٣٣) الأحزاب: ٥٣.

(٣) (٣٣) الأحزاب: ٣٦.

المسلمين: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٥٧﴾<sup>(١)</sup> وقال أيضاً: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ٥٨﴾<sup>(٢)</sup> وهذه الآية تدل على وجوب الأدب معه ﷺ في الاقتداء به في الأفعال والأقوال لأنه القدوة الكبرى للمؤمنين إلا إذا كانت بعض الأمور مختصة به عليه السلام.

هذا والآيات كثيرة في هذا الباب الآمرة بالتأدب مع الرسول ﷺ وآل بيته المشرف فاعرف هذا وفقك الله تعالى إلى صالح الأعمال.

## حكمة الأدب مع الوالدين

الوالدان كما قلنا في غير هذا الموضع هما السبب الظاهري في وجود الإنسان. ووجود الإنسان نعمة كبرى من نعم الله الجليلة وقد بينا منزلتهما من الأبناء فيما سبق وهنا نقول:

إنه من القضايا الأولية أن احترام الابن لوالديه أمر طبيعي للرابطة القوية المتينة، وهي رابطة الأبوة. ولأن الأبوين هما المسيطران على الأبناء في الطور الأول من حياتهم فيما يتعلق بأدبهم وتربيتهم. ولكن هناك حكمة أخرى: وهي أن الأب يكذب ويكدر ويتعب في طرق أبواب الكسب وجلب الرزق للإنفاق على من يعولهم وفي مقدمتهم أولاده. ثم إنه يعاني ما يعاني من حرج الصدر إذا أصيب أحد أبنائه بأية مصيبة. كما أنه يقوم بواجب تربيتهم وتعليمهم ونأديهم. وأن أم الإنسان تحمل ابنها تسعة أشهر في الغالب وتكابد المشق في وصعه ورضاعه ورعايته وقل ما شئت من الاتعب والمشق التي تقاسيها الأم في تربية أولاده. وإن قل ما تلاقه الأم سهر الليل إذا اشتكى الابن ألماً أو أصابته أية مصيبة.

من أجل ذلك كان لأدب معهم واجب كما أن عقوبتهم من أكبر الذنوب وأنقص لمعديب. ومعهم أن أدب الذي يحب نحو الناس عموم كما قرره الشارع هو نفس الأدب الذي يحب نحو أولاد. ويريد على ذلك أن ينفق عليهم إذا كبروا وكانا في حالة فقر وهو في غنى يمكنه لإنفاق عليهم وعلى لحسلة بطيعهم في كل الأمور إلا ما حرمه الشارع

الحكيم كالكفر مثلاً. وهذا دليل على شدة حرص الشارع في احترام الوالدين وحرمة كفرين. وهاك بعض ما ورد من الآيات القرآنية الشريفة في هذا الباب

قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنِيتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ١٥﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَقَبَلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَنَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ ١٦﴾ (١) وفل حل جلاله: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَايَكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ ١٧﴾ وإن جهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به. علم فلا تطعمهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً واتبع سبيل من آتاك إلى ثم إلى مرجعكم فأنبئكم بما كنتم تعملون ١٨﴾ (٢) وقال عز وجل: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ٢٣﴾ (٣) وقال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أُنْفِقُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ٢٤﴾ (٤) وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَوْفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٢٥﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ٢٦﴾ (٥) صدق الله العظيم.

(١) (٤٦) الأحقاف ١٥ - ١٦

(٢) (٣١) لقمان ١٤ - ١٥

(٣) (٤) النساء ٣٦

## حكمة صلوة الرحم

... إن كان معروف بدهاءة أن الإنسان ميل بطبعه إلى ذوي رحمه... يعطف ولاحسن إليهم من لا يختلف فيه اثنان. إلا أن مبلغ ما تعلمه الناس من مادة غبي ما سألهم هو لأجل لحمة القرابة فقط وهذا أمر حاصل حتى في جسد واحد من لحمه من ضبعي حتى يك إذا أسأت إلى هرة في أولادها دافعت عنها بما لديها من سلاح... من على ذلك سائر أفراد أنواع لحيوان. ولكن الحكمة التي من حيث حصول تسارع بحكمه على صلة الرحم تدلّت هذا لسبب وأسباباً أخرى قد نحقق على خبر من الناس ونبييها نقول:

إن أقارب الإنسان هم عدته في الثوابات وإليهم يفرع إذا أصيب بأي مكروه. فهم لذلك أولى الناس بأن يصل إليهم حيره ويوجه نحوهم عنايته. ومنها أن الإنسان إذا كان غنياً وورث من أقربه من عصبه من وأوقعه الفقر ولم يواسه بماله كان عرضة للذم والنقد والتقصير لصلته لأجل الذي هو كثر غيب وقبح خصته. ومنها أن الإنسان إذا غنياً أيضاً وله قرب فقر، ولم يعطف عليهم تولدت في نفوسهم العداوة والبغضاء والحقد عليه. وربما قضى ذلك إلى يصل الأذى منهم إليه. فإذا ما عطف عليهم زادت محبتهم له وكانوا له كثر عصب من الأعداء. ومنها أن المستظهر التي يظهر بها الإنسان في الناس من عزة الجانب ورفعته نحوه كسهم يظهر عبره وأقربه ولا فحار بهم. من حل ذلك كان أقارب الإنسان أولى بالامتنان والعطف.

واعلم أن صلة الأقارب جماعة لكن ما فيه منفعة حتى بالزهر والعيادة إذا مرضوا. هناك بعض ما قد من الناس لشربته حتى يحصل على معاشة ذوي الأرحام ولاحسن إليهم.

قال تعالى وهو صدق الناس ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> إن الله بكل شيء عليم ﴿وَقُلْ أَيْتَابُ النَّاسِ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(٢)</sup> وقول عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَقْضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾

وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ  
 الْخَاسِرُونَ ﴿١٧﴾ ﴿١﴾ وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَلَا يَنْقُضُونَ الْمِيثَاقَ ﴿١﴾ وَالَّذِينَ  
 يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴿٢﴾ وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ  
 وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَدْرُسُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ  
 لَهُمْ عِقَابُ الدَّارِ ﴿٣﴾ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِن آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ  
 يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٤﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٥﴾ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ  
 اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ  
 وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴿٦﴾ ﴿٢﴾ صدق الله العظيم.

### حكمة أدب المرء في نفسه

يقال في الحكم وجوامع الكلم: أدب النفس خير من أدب الدرس. وأدب المرء في نفسه هو أن يتخلق بالأخلاق الفاضلة والآداب الكاملة. وقد قال العلماء والحكماء فيه كثيراً من الحكم نثراً وشعراً وضرب أمثال. بل قد ألفت كتب ووضعت فيه رسائل ضافية الذبول. ومهما كتب الكتاب وألف المؤلفون فلا يأتون بمثل ما جاء في الكتاب العزيز والحديث الشريف من الأوامر والنواهي المتعلقة بأداب المرء في نفسه، وهي كثيرة سنورد بعضها بعد أن نقول الكلمة الآتية:

إعلم أن الأوصاف الباطنية يجب أن تكون على حسب الطبائع التي يتركب منها الجسم. وهي اليبوسة، والبرودة، والحرارة، والرطوبة. وبيان ذلك أن هذه الطبائع وجدت في الجسم بحالة وسطى مقدرة تقديراً باعتدال كافل للحياة. وذلك أن الحرارة إذا زادت عن قدرها الكافل لاعتدال الجسم ووجود الصحة تطرق إلى الجسم الضرر. وكذلك إذا نقصت. وهكذا في سائر الطبائع وعلى هذا القياس تكون الأوصاف الباطنية الفاضلة، فالشجاعة مثلاً من الأوصاف الفاضلة ولكن إذا زادت عن هذا الاعتدال عدت تدهوراً وإلقاء بالنفس إلى التهلكة. والحلم من الأوصاف الفاضلة. ولكن إذا زاد عن حد الاعتدال عد

(١) (٢) البقرة: ٢٧.

(٢) (١٣) الرعد: ٢٠ - ٢٥.

جبناً. والكرم من أشرف الخصال. فإذا ما زاد عن حد المعقول عد إسرافاً وتبذيراً وهلم جراً من الأمور التي يجب على الإنسان أن يتبع فيها الحالة الوسطى لا إفراط ولا تفريط. ومجمل القول. إن أدب المرء في نفسه هو منع الجوارح عن فعل كل ما نهى عنه الشارع من كشف العورة والنظر إليها وقول الكذب وسماعه. ومنع القلب عن كل ما نهى عنه الشارع الحكيم. كالحسد والحقد وإضرار السوء للناس والإصرار على الباطل، والغش والتدليس وهلم جراً من كل أمر يجعل الإنسان مسؤولاً أمام الله والناس. وهاك بعض ما جاء في الكتاب العزيز من الآيات القرآنية الشريفة التي تتأدب بها النفوس.

قال الله تعالى ﴿ قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا مِنْ أَنْصُرِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ (١) وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَرِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ خُمُرَهُنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانَهُنَّ أَوْ بَنَى إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَى أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرَ أُولَى الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلَ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٢﴾ (١) وقال عز وجل حكاية عن سيدنا لقمان وهو يوصي ابنه ويعلمه الآداب الفاضلة: ﴿ يَبْنِئْ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصِرْ عَلَى مَا أَمَّاكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ (٢) وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٣﴾ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴿٤﴾ (٣) وقال عز وجل: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرَرِ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نَلْمُزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ

الظَّالِمُونَ ﴿١١﴾ يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعضُكُمْ بَعضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢﴾ وقال تعالى أيضاً: ﴿١٣﴾ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴿١٤﴾ وقال تعالى: ﴿١٥﴾ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿١٦﴾ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ﴿١٧﴾ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿١٨﴾ ﴿١٩﴾ وما هو حديث شريف هو كل الصيد في جوف الفراء: (أدبني ربي فأحسن تأديبي وأمرني بمكارم الأخلاق) صدق الله العظيم وصدق نبيه الكريم.

### حكمة آداب الأكل

إعلم وفقك الله إلى فهم شريعته أن أهم شيء عند الإنسان الصحة كما قال بعض الحكماء: الصحة تاج على رؤوس الأصحاء لا يعرفه إلا المرضى. ولا توجد الصحة عنده إلا إذا تآدب بآداب الدين الفاضلة واتبع أوامره واجتنب نواهيه. ومن ذلك الأدب في الأكل. لأن الوقوف عند حدود الدين في هذا الموقف فيه صحة أبداننا وقوة أجسامنا. بل هو الطب بمعناه الحقيقي.

أنظر يا رعاك الله قوله تعالى: ﴿٢٠﴾ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

الْمُسْرِفِينَ ﴿٢١﴾ ﴿٢٢﴾ أرشدنا الله إلى الأكل والشرب حتى نحيا حياة طيبة ونقوى في عمت الدنيوي والأخروي ونهانا عن الإفراط في الأكل والشرب والإسراف فيهما كما هو ظاهر في الآية الكريمة.

وفي الواقع إن كثرة الأكل والشرب فيها ضرر كبير على الإنسان في جسمه وجميع أعضائه. فضلاً عن ذلك فإن الكثرة من الأكل تصفر اللون وتضعف الحسم وتكثر الأرياح وتضيق النفس. ومن أجل ذلك يحجب القلب عن الأنوار القدسية ويضعف الفكر عن

(١) (٤٩) الحجرات: ١١ - ١٢.

(٢) (١٧) الإسراء: ٣٦ - ٣٨.

(٣) (٦) الأعراف: ٣١.

(٤) (٤) النساء: ١٤٨.

الإدراك، والفكر أعظم الأشياء للإنسان لأنه الباب الموصل إلى معرفة أسرار العبادات والوقوف على تفهم الحكمة الإلهية التي أودعها الله في الكائنات.

قال سيدنا لقمان لابنه وهو يعظه: يا بني إذا امتلأت المعدة نامت الفكرة وخرست الحكمة وقعدت الأعضاء عن العبادة: وقال ﷺ: «ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه فإن كان فاعلاً لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه» وقال أيضاً: «إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت» وانظر بعين التأمل في آخرها الآية الكريمة ﴿إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ ومن منا يريد أن يتسبب في غضب الله عليه وعدم رضاه بعدم الامتثال لأوامره والاجتناب عن نواهيه. وأي عاقل يجراً على ذلك باتباعه شهوة فانية تكون سبباً في عذابه في الحياة الآخرة.

ولا يخفى عليك أن جميع ما وصل إلى يدك وفمك ومضغته فإنما هو رزق ساقه الله إلينا لأجل أن نقوم بشكره وعبادته حق القيام ولذلك قال جل شأنه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (١٧٢) (١) فقد أمرنا الله سبحانه وتعالى بالأكل مما رزقنا ولكن بشرط أن يكون حلالاً وأن نشكره على ذلك.

وانظر إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٢) وفي آية أخرى يقول جل جلاله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْتُمْ تُفْسِدُونَ بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقُوهُ﴾ (٣).

ففي ذلك يرشدنا الله إلى الحلال والحرام في المأكول والمشرب. واعلم أن الطب الحديث أظهر الآن أن بين أجزاء جسم لحم الخنزير ديداناً كثيرة وهذه الديدان يبقى أثرها ولو بعد نضج لحم الخنزير واستوائه. فإذا أكل الإنسان لحم الخنزير مع ما فيه من بقايا أثر الديدان يلحق الإنسان منه ضرر بليغ وأمراض كثيرة ويتولد منه ما يسميه الأطباء (بالدودة

الوحيدة) وهذه الدودة توجد في جوفه ومتى وجدت لا يهتأ لصاحبها طعام ولا شراب . وتأكل كل ما يدخل في جوف الإنسان . فإذا ما جاع تحركت وانقلبت وصارت تنقلب يمنة ويسرة حتى يخيل للإنسان أنه سيموت من شدة الألم . فانظر لحكمة الشارع الحكيم في تحريم لحم الخنزير .

ومن آداب الأكل أن يقدم الإنسان من يستحق التقديم في الأكل كأن يكون أكبر منه علماً أو مقاماً أو سناً . وتقديم هؤلاء يدل على تمام الأدب ومكارم الأخلاق التي أمرنا الله أن نتخلق بها . ومن آداب الأكل عدم التصنع في الأكل والانقباض عن الطعام لأن ذلك مما يخجل جليسه الذي يكون بجواره على المائدة ، ومن آداب الأكل أن لا يذكر الإنسان شيئاً مما يستقذر اسمه عادة بين الناس حتى لا تتأفف النفوس من ذلك . ومن آداب الأكل أن لا يتمخط ولا يبصق ولا يتجشأ بصوت يسمع جاره . لأن هذه الأمور صارت لا تليق على مائدة فيها الكثير من الناس . ومن آداب الأكل أن يأكل مما يليه . ويأكل بيمينه حتى لا يتمثل بالشیطان . وقد قال ﷺ : «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه وليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله» .

وروي عن عمر بن أبي سلمة رضي الله عنه قال : كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ فكانت يدي تطيش في صفحة الطعام . فقال ﷺ : «سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» .

ومن آداب الأكل عدم النظر إلى أكل جاره لأن النظر مما يخجل الجار . ولا يليق بمن تأدب بآداب الإسلام أن يخجل جاره بمثل هذا . ومن آداب الأكل أن يبعد أصابعه حتى لا تصل جوف الفم ولا يقبض على اللقمة بجميع أصابعه . ومنها أن لا يستقل الطعام ولا يعيبه . ويكون الإنسان ذا قناعة وآداب حسنة .

وقد ورد أن النبي ﷺ سأل أهل بيته عن طعام فقيل له ما عندنا يا رسول الله إلا الخل . فطلبه وأكل منه وهو يقول : «نعم الأدم الخل نعم الأدم الخل» ومن آداب الأكل أن لا يكثر من الأكل ولا يسرف فيه ؛ لأن غالب الأمراض سببها كثرة الأكل كما قلنا أولاً . خصوصاً مرض السكر الذي يصيب كثيراً من الناس . ومن آداب الأكل أن لا يسرع في الأكل بل يكون على مهل حتى يمكنه أن يجيد المضغ فيهضم الأكل . ومنها أن لا يزاحم جليسه في وقت الأكل وعليه أن يتخلق بالأخلاق التي جاء بها الإسلام والدين الحنيف . حتى يبين ويظهر لغير أهل الدين الإسلامي تلك الحكم والآداب السامية التي أودعها الله في هذا الدين القويم . جعلنا الله وإياك ممن اهتدى بهديه حتى نفوز برضاه ونكون من المقربين .

## حكمة آداب المعاملة مع الناس

آداب المعاملة مع الناس تكون بالقول والفعل . أما أدب القول فمثاله أن الإنسان يرد التحية بمثلها أو بأحسن منها . وأن لا يؤذي إنساناً بفحش القول وهجر الكلام وقول الكذب الذي يترتب عليه الإضرار بالناس وغير ذلك . وأما أدب الفعل فهو أن لا يهضم حقوق الناس ، وأن لا يتحرك حركة تؤذي إنساناً . واعلم أيضاً أن من آداب المعاملة مع الناس الإحسان إلى المسيء إلا إذا كان في الإحسان إليه ضرر ، وأما إذا كان في مصلحة فلا بأس . إذ هذا من مكارم الأخلاق الفاضلة .

ومن آداب المعاملة مع الناس . أن يستعمل الإنسان جاهه في خدمة المسلمين . ولا يضع هذا الجاه ويميته . لأن الإنسان مسؤول يوم القيامة عن جاهه أين ضيعه كما هو مسؤول عن ماله أين ضيعه ولا يتهاون أو يتكاسل في خدمة أخيه المسلم مهما كان غنياً أو فقيراً . لأن ذلك يسبب التحابب والتوادد بين جماعة المسلمين . وإليك بعض ما ورد من الآيات القرآنية الصريحة في آداب المعاملة ، وكذا بعض ما جاء من الحديث الشريف في هذا الموضوع .

قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا حُيِّنْتُمْ بِنَجْبَةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾ (١) وقال : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (١) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (٢) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ (٣) ﴾ وقال عز وجل : ﴿ وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولَى الْقُرْبَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمُهَاجِرِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ (٤) وقال جل جلاله : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٥) فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنَّي بِرِئْءٍ مِمَّا تَعْمَلُونَ (٦) ﴾ (٥) وفي آية أخرى يقول : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ (٦) وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ (٧) ﴾ (٥) وقال جل شأنه : ﴿ وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٨) وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقُهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ (٩) ﴾

**عَظِيمٌ** ﴿١﴾ صدق الله العظيم. وقال ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه» وقال أيضاً. لمعاذ رضي الله عنه: (يا معاذ إن قدرت أن تصح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل فإن هذا من سنتي وسنة الأنبياء قبي) وقال: (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يظلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته. ومن فرج عن مسلم كربة ففرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة. ومن ستر على مسلم ستره الله يوم القيامة. ومن مشى مع مظلوم حتى يثبت له حقه ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام) قال أيضاً: (من نفس على مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة. ومن يستر على مسلم في الدنيا يستر الله عليه في الدنيا والآخرة. والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) وقال: (إن الله عند أقوام نعماً أقرها عندهم ما كانوا في حوائج المسلمين ما لم يملوهم فإن ملوهم نقلها إلى غيرهم) وقال أيضاً: (ما عظمت نعمة الله عز وجل على عبد إلا اشتدت إليه مؤونة الناس. ومن لم يحمل تلك المؤونة للناس فقد عرض تلك النعمة للزوال).

وروي أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أي الدس أحب إلى الله فقال عليه السلام: «أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس وأحب الأعمال إلى الله عز وجل سرور تدخله على مسلم تكشف عنه كربة أو تقضي عنه ديناً أو تطرد عنه جوعاً. ولئن أمشي مع أخ في حاجة أحب إلي من أن اعتكف في هذا المسجد شهراً» - يقصد مسجد المدينة - «ومن كظم غيظه ولو شاء أن يمضيه أمضاه ملأ الله قلبه يوم القيامة رضا. ومن مشى مع أخيه في حاجة حتى يقضيها له ثبت الله قدميه يوم تزل الأقدام».

وأظنك بعد ما قرأت ما تقدم تكون إن شاء الله جاداً في خدمة إخوانك المسلمين. ويكون قلبك متصفاً بالرحمة على الفقير والمسكين والمضطّر. وانظر إلى ما أقصه عليك واعتبر بعد ذلك.

روي أن حذيفة العدوي قال: انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عم لي ومعني شيء من الماء وأنا أقول إن كان به رمل سقيته ومسحت به وجهه فإذا أنا به. فقلت: أسقيك. فأشار إليّ أن نعم. فإذا رجل من الشهداء يتأوه قريباً منه. فأشار ابن عمي إليّ أن انطلق به إليه. فجنّته فإذا هو هشام بن العاص. فقلت: أسقيك فسمع شهيداً آخر يثن. فأشار هشام أن انطلق به إليه. فجنّته فإذا هو قد مات. فرجعت إلى هشام فإذا هو قد مات. فرجعت إلى ابن عمي فإذا هو قد مات والماء باق في يد حذيفة العدوي.

وروى المسعودي أن الواقدي قال: كان لي صديقان أحدهما هاشمي، وكنا كنفس واحدة. فالتني ضائقة شديدة وحضر العيد. فقالت امرأتي: أما نحن في أنفسنا فنصبر على البؤس والشدة، أما صبيحتك هؤلاء فقد قطعوا قلبي رحمة لهم لأنهم يرون صبيان الجيران قد تزينوا في عيدهم وأصبحوا ثيابهم وهم على هذه الحال من الثياب الرثة. فلو احتلت في شيء فصرفته في كسوتهم. قال فكتبت إلى صديقي الهاشمي أسأله التوسعة عليّ بما حضر. فوجه إليّ كيساً مختوماً ذكر أن فيه ألف درهم. فما استقر قراره حتى كتب إليّ الصديق الآخر يشكو مثل ما شكوت إلى صاحبي الهاشمي. فوجهت إليه الكيس بختمه وخرجت إلى المسجد، فقممت فيه ليلتي مستحياً من امرأتي. فلما دخلت عليها استحسنت ما كان مني ولم تعفني عليه. فينا أنا كذلك إذ وافى صديقي الهاشمي ومعه الكيس كهيئته. فقال لي: أصدقني عما فعلته فيما وجهت به إليك فعرفته الخبر على وجهه. فقال لي: إنك وجهت إليّ وما أمك على الأرض إلا ما بعثت به إليك. وكتبت إلى صديقنا أسأله المواساة. فوجه الكيس بختمي. قال الواقدي: فتقاسمنا الألف درهم فيما بيننا. ثم إنا أخرجنا لمرأة مائة درهم قبل ذلك ونمي الخبر إلى المأمون فدعاني وسألني فشرحت له الخبر فأمراً لنا بسعة ألف دينار لكل واحد منا ألفاً دينار وللمرأة ألف دينار.

وروي أن ابن حنيفة رضي الله عنه كان يجمع ربح تجارته ويدفعه لشيوخ المحدثين ويقول: أنفقوا ولا تحمدوا إلا الله فإني ما أعطيتكم من مالي شيئاً ولكن من فضل الله يجريه على يدي. وقال أبو يوسف كان أبو حنيفة لا يكاد يسأل عن حاجة إلا قضاها. رضي الله عنهم أجمعين.

## حكمة آداب الزيارة

إنهم أن التراور بين الناس من أقوى البواعث على تأليف القلوب وتواددها. كما أن قطعها يكون باعثاً على نسيان المودة بين الإخوان والأصدقاء، وربما كان داعية إلى القطيعة وهذا أمر مشاهد في كل الأمم. إلا أن الشريعة الإسلامية أوضحت آداب الزيارة التي نرى كثيراً من المسلمين قد أهملها ولم يتبعها، وعمل ببعضها غيرهم من الأمم الأخرى. خصوصاً من أهل الغرب الذين يعدون آداب الزيارة عندهم من أكبر قواعد المدنية.

فمن آداب الزيارة أن لا يزور الإنسان غيره في الأوقات التي لا تناسب المقابلة فيها أدبياً كوقت الظهر الذي هو مظنة تناول طعام الغداء. ثم الراحة بعد أكل الطعام. وكالأوقات

التي يكون فيها مشغولاً بتحصيل ما يقوم به أود حياته . ومنها الاستئذان قبل الدخول وعدم الالتفات إلى نوافذ المنزل حتى لا يكون مظنة التطلع إلى ما في البيت من النساء . ومنها عدم المكث زيادة عن الوقت المناسب إذ ربما كان المزور محتاجاً إلى تأدية عمل من الأعمال . ومنها أن لا يدق الباب أكثر من ثلاث مرات . فإذا لم يجبه أحد انصرف . ومنها أن لا يكثر من الزيارة حتى يمل . ولا يقلها حتى يذم وهالك بعض ما ورد من القرآن الشريف في هذا الصدد .

قال الله تعالى : ﴿ وَأَذْكُرُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴾ <sup>(١)</sup> وقال عز وجل : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقال جل جلاله : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فِيهَا أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُمْ وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ارْجِعُوا فَارْجِعُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ <sup>(٥)</sup> لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُبْدُونَ وَمَلَكُتُمُونَ ﴾ <sup>(٦)</sup> وقال تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ <sup>(٧)</sup> وقال عز وجل : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَيْسَتْ ذُنُوبُكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَفَاتٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ <sup>(٨)</sup> وقال ﷺ : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » صدق الله العظيم وصدق رسوله الكريم .

(١) (٣) آل عمران : ١٠٣ .

(٢) (٣) آل عمران : ١٠٣ .

(٣) (٤) النور : ٦١ .

(٤) (٦) النور : ٥٨ .

(١) (٣) آل عمران : ١٠٣ .

(٢) (٣) آل عمران : ١٠٣ .

(٢) (٤٩) الحجرات : ١٠ .

## حكمة آداب المجالسة

آداب المجالس مرجعها للذوق. وتختلف باختلاف من يجالسهم الإنسان. ونعني بذلك أن الإنسان إما أن يجلس مع من هو دونه أو من هو أعلا منه مقاماً، أو أقل منه قدراً، أو مع قريب له أو صديق يرتفع بينهما التكليف مع الأدب.

فمن آداب المجالسة أن الإنسان لا يتصدر في المجلس إلا إذا كان تصدر من حقه ولا يجلس قدر الثياب ننن الرائحة. ولا يتمخط بصورة تشتمز منها النفوس. ولا يبصق كذلك. وأن لا يضيق على غيره. وأن لا يكون ثرثاراً مهذاراً. ولما كان من أقبح ما يأتيه الإنسان مضايقة جلسيه نهى الله عن ذلك وعلمنا كيف تكون آداب المجالسة فقال وقوله الحق: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا يَفْسَحَ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (١) صدق الله مولانا العظيم.

## حكمة آداب المحادثة

إعلم أن من الدلائل على سلامة الذوق ورقة العاطفة ومكارم الأخلاق، أن الإنسان إذا حدث غيره يراعي الشروط الآتية: وهي أن يخاطب كل إنسان على قدر فكره ومقامه. فلا يخاطب السوقه مخاطبة الخاصة ولا الخاصة مخاطبة السوقه. وأن يحسن الإصغاء إذا حدث. أو أن يحسن النطق إذا حدث. وأن لا يقاطع المتحدث حتى يكمل حديثه. وأن لا يحدث إنساناً مشغولاً بمحادثة غيره. وأن لا يكون حديثه سؤالاً مطلقاً حتى لا يكون حديث غيره جواباً مطلقاً. اللهم إلا إذا اقتضى المقام لذلك. وأن لا يكذب في المحادثة ولا ينم ولا يغتاب وأن لا يتحدلق في حديثه ولا يتمشلق وأن لا يرفع صوته على صوت محدثه خصوصاً إذا كان أعلا منه مقاماً ومنزلة. وأن يطنب في مواطن الإطناب. ويوجز في مواطن الإيجاز. وعلى الجملة يصون لسانه عن كل ما ينافي الذوق ويخالف آداب الشريعة. وقد قال الله تعالى يعلمنا الآداب الإسلامية:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدَّ لَكُمْ سَأَلَكُمْ وَإِنْ سَأَلُوا عَنْهَا حِينَ

يُنَزِّلُ الْقُرْآنَ أَنْ تُبَدِّلَ لَكُمْ عَمَّا اللَّهُ عَنَّا وَاللَّهُ عَفْوٌ حَلِيمٌ ﴿١﴾ وقال جل جلاله : ﴿ وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَحِيمٌ ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّا الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ ﴾ (٣) وقال تعالى أيضاً : ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ إِنَّا الشَّيْطَانُ كَانَ لِلْإِنْسَانِ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ (٤) صدق الله العظيم .

## الجواب عن وقف الشمس لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام

سئل المغفور له شيخنا الجليل الأستاذ الإمام الشيخ محمد بخيت المطيعي عن وقف الشمس لبعض الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وحبسها لآخرين فأجاب رحمه الله عليه جواباً مسدداً بالأدلة والبراهين العقلية والنقلية . قال السائل بعد الدباجة المعروفة .  
فسروا لنا قوله تعالى : ﴿ وَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (١) إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْإِحْيَادُ (٢) فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (٣) رُدُّوهَا عَلَيَّ فَفُتِحَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ (٤) وبينوا لنا ما جاء في ذلك من رد الشمس لسليمان على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام . وما ورد من أنها ردت لنبينا ﷺ وحبست لعلي بن أبي طالب كرم الله وجهه ورضي الله عنه . وليوشع عليه الصلاة والسلام . وكيف التوفيق بين ما ذكر وبين ما قاله علماء الهيئة في حركات الشمس ونظامها وأنها لا تسكن أصلاً في طلوعها وغروبها إلى أن تصل لمستقرها وتكرر وتنكدر النجوم الخ .  
فأجاب عليه سحائب الرحمة والرضوان بما يأتي :

قبل الخوض في صحة ما قيل في رد الشمس لسليمان ولنبينا عليهما الصلاة والسلام ، وما ورد في حبسها ليوشع وعلي رضي الله عنه نقول :

(٤) (١٧) الإسراء ٥٣ .

(٥) (٣٨) ص : ٣٠ - ٣٣

(١) (٥) المائدة : ١٠١ .

(٢) (٤٩) الحجرات : ١٢

(٣) (١٠) يونس : ٦٩ .

إن علماء الهيئة قد قالوا إن اليوم النجمي مستوي الزمن دائماً وليس كذلك اليوم الشمسي . لأن الأرض في بعدها الأقرب تعوق الشمس بعض شيء عن الظهور في خط نصف النهار . فيكون اليوم حينئذٍ أزيد من أربع وعشرين ساعة . وإذا كانت الأرض في البعد الأبعد فلا يبلغ أربعة وعشرين ساعة .

وهذا يدل على أن الله تعالى لم يجعل اليوم الشمسي مستوي الزمن بل جعله تارة أزيد من أربع وعشرين ساعة ، وتارة أقل من ذلك . والمراد اليوم هنا مجموع الدورة اليومية الشاملة الليل والنهار . وأناط زيادة اليوم عن أربع وعشرين ساعة بعلّة وقفنا عليها وعلمناها من طريق الحساب . وهي كون الأرض في بعدها الأقرب تعوق الشمس حينئذٍ على وجه ما ذكر . وإذا جاز عوق الشمس لهذه العلة جاز عوقها لعلّة أخرى يعلمها العليم الخبير . كما يجوز أن يعوقها سبحانه بلا علة أصلاً .

وعلماء الهيئة إنمّا قالوا ما قالوه بناء على النواميس الطبيعية المعتادة وأما المعجزات التي جاءت خارقة لعادة الله تعالى ولتلك النواميس بل هي مبنية على نواميس خفية لا يطلع عليها البشر . فلا معنى لأن يعترض عليها بمخالفتها لما قضت به النواميس الطبيعية المعتادة مع أنها دائماً أبداً باعتبار كونها خارقة لعادة الله تعالى في خلقه لا تكون إلا مخالفة لتلك النواميس الطبيعية العادية .

وحينئذٍ لا إشكال أصلاً في كل ما ورد مما ذكر . وبحمل الرد أو الحبس على وجود عائق عاق الشمس عن ظهورها في خط نصف النهار حتى طال النهار وكان أزيد من أربع وعشرين ساعة .

فليس معنى رد الشمس أنها تقهقرت واختل سيرها ، ولا أن حبسها أنها وقفت عن سيرها وحركتها حتى ينافي ما قاله علماء الهيئة . ويخالف ما ثبت بالبراهين القطعية وما هو ثابت بالمعانية ، وحينئذٍ يحمل الرد أو الحبس على ما ذكرناه ويزول الإشكال . ومع ذلك نحن نذكر لك ملخص ما قاله جمع من المفسرين في ذلك وما له وما عليه فنقول .

قالوا: إن سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام عرض عليه الصّافنات الجياد من الخيل . والصافن هو الذي يجمع يديه ويسويهما . وأما الذي يقف على طرف فهو المتخيم كما قال أبو عبيدة . أو أنه الذي يرفع إحدى يديه أو رجله ويقف على مقدم حافرهما . وعن التهذيب ومتن اللغة هو المخيم . وقال القنبي الصافن الواقف في الخيل وغيرها . والجياد

جمع جواد للذكر والأنثى فاستعرضها فلم تزل تعرض عليه حتى غربت الشمس . قيل وغفل عن صلاة العصر . وحكى هذا الطبرسي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقادة . ثم قال وفي روايات أصحابنا فاته أول الوقت . وقال الجبائي لم يفته الفرض وإنما فإنه نفل كان يفعله آخر النهار . فقال : إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي . وإنه عليه السلام قال : ذلك اعترافاً بالاشتغال وندماً عليه وتمهيداً لما يعقبه من الأمر بردها وعقرها على المشهور . والخير كثر استعماله في المال ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا ﴾ <sup>(١)</sup> وقوله سبحانه : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقوله عز وجل : ﴿ وَإِنَّهُمْ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدُونَ ﴾ <sup>(٣)</sup> وقال أبو حيان يراد بالخير الخيل والعرب تسمي الخيل الخير وحكي ذلك عن قتادة . ولعل ذلك لتعلق الخير بها . ففي الخبر : الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة :

وأحببت مضمن معنى آثرت ، وهو ملحق بالحقيقة لشهرته في ذلك ، وظاهر كلام بعضهم أنه حقيقة فيه . فهو مما يتعدى بعلى ولكن عدي هنا بعن لتضمنه معنى الإنابة . وجوز حمل أحببت على ظاهرها من غير اعتبار تضمينه ما يتعدى بعن وجعل عن متعلقة بمقدر كمعرضاً وبعيداً . وهو حال من ضمير أحببت وجوز في عن أن تكون تعليلية . وسيأتي إن شاء الله تعالى .

والذكر قيل المراد به المعنى المصدرى وإضافته لفاعله . وقيل المراد به الصلاة . وقوله : حتى توارت بالحجاب متعلق بقوله . أحببت باعتبار استمرار المحبة ودوامها حسب استمرار العرض . أي أنبت حب الخير عن ذكر ربي . واستمر ذلك حتى غربت الشمس تشبيهاً لغروبها في مغربها بتواري المخبأة في حجابها . قالوا وعود الضمير للشمس في قوله تعالى : ﴿ توارت ﴾ من غير سابقة ذكر لها لدلالة العشي عليها والضمير المنصوب في قوله تعالى : ﴿ ردوها علي ﴾ للضافات على ما قاله غير واحد . وظاهر كلامهم أنه للضافات المذكورة في الآية . ولعلك تختار أنه يعود للخيل الدال عليها الحال المشاهدة ، أو إلى الخير في قوله : ﴿ أَحَبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ ﴾ . لأنها بمعنى الخيل .

وإما قد ذُلت لأن ﴿رُدُّوَهَا﴾ من تنمة كلام سليمان عليه السلام الذي يتبدى من قوله عليه السلام: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾<sup>(١)</sup> وليس الصافنات مذكورة فيه حتى يعود إليها الضمير في كلامه. بل الصافنات مذكورة في كلام الله تعالى وكلام الله تعالى حكاية عن واقعة عرضها عليه ﷺ والكلام على إضمار القول كما قال الزمخشري أي قال: (ردوها علي). فالجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً. كأنه قال: فماذا قال سليمان؟ فقل: قال: «ردوها علي».

وقال أبو حنن لا حاجة لإضمار القول لأن الجملة مندرجة تحت حكاية القول في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ﴾ إلى آخره وهو وجه انتهى.

وأقول إنا نسلم أن قوله تعالى: ﴿رُدُّوَهَا﴾ من تنمة كلام سليمان عليه السلام ودخلة في مقوله المحكي بقوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾ إلى آخره. ولكن لا نسلم أن ذلك كله يقتضي عدم عود الضمير في قوله: ﴿رُدُّوَهَا﴾ إلى الصافنات في كلام الله تعالى. وذلك لأنه بعد حكاية الله تعالى لما قاله سليمان عليه السلام أصبح المحكي والحكاية من كلام الله تعالى. فالكل كلام واحد ومن القرآن وتجاوز الصلاة به حتى لو قرأ المصلي قوله تعالى: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ﴾ إلى آخره كان قارئاً للقرآن ولا تفسد صلاته. ويكفي في سنة القراءة أو واجبها أو فرضها على الخلاف المعروف في الفقه من تعيين الفاتحة وسنية ضم سورة أو آية لها أو وجوب ذلك. أو أن الفرض هو ثلاث آيات قصار أو آية طويلة. وقراءة الفاتحة بعينها وضم سورة إليها واجب فقط لا تفسد الصلاة بتركه إذا أتى بالقدر المفروض. ولا يلزم في المحكي أن يكون محكياً بلفظه بل يجوز أن يحكى بمعناه، فيجوز أن يكون سليمان عليه السلام قال: ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ

رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> وردوا الخيل علي لكن لما حكى الله عنه ذلك وتقدم ذكر الصافنات في الحكاية فمراعاة للإيجاز عبر بالضمير اكتفاء بذكر مرجعه في الحكاية لما ذكرنا من أنهما كلام واحد صادر من الله تعالى موحى به إلى رسول الله ﷺ وهذا مما لا يشبهه على أحد. والفاء في قوله

تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ <sup>(١)</sup> فاء الفصيحة مفصحة عن جمعة حدثت ثقة بدلالة الحال عليها وإيداناً بغاية سرعة الامتثال. أي ردوها عليه فطفق مسح إلى آخره. أي شرع يمسح مسحاً بالسوق والأعناق. أي بسوقها وأعناقها. والباء متعلقة بالمسح على معنى شرع يمسح السيف بسوقها وأعناقها. وقال جمع. الباء زائدة. أي شرع يمسح سوقها وأعناقها بالسيف. ومسحه بالسيف قال الراغب كناية عن الضرب. وفي الكشف يمسح السيف بسوقها وأعناقها يقطعها. يقال مسح علاوته إذا ضرب عنقه. ومسح المسفر الكتاب إذا قطع أطرافه بسيفه. وعن الحسن كسف عراقيها وضرب أعناقها. أراد بالكشف القطع. ومنه الكشف في ألقاب الزحاف في العروض. ومن قال نالشين المعجمة فمصحف. وكون المراد القطع قد دل عليه بعض الأخبار. أخرج الطبراني في الأوسط والإسماعيلي في معجمه وابن مردويه بسند حسن عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ أنه قال في قوله تعالى:

﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾ <sup>(٢)</sup> قطع سوقها وأعناقها بالسيف وقد جمعها عليه السلام بذلك قرباناً لله تعالى. وكان تقريب الخيل مشروعاً في دينه. ولعل كسف العراقيب ليتأتى ذبحها بسهولة. وقيل حبسها في سبيل الله تعالى. وكان ذلك المسح الصادر منه وسم لها لتعرف أنها خيل محبوسة في سبيل الله تعالى. وهو نظير ما يفعل اليوم من الوسم بالذر. ولا بأس به في شرعنا ما لم يكن في الوجه. ولعله عليه السلام رأى الوسم بالسيف أهول من الوسم بالذر فاختاره أو كان هو المعروف في تلك الأعصار بينهم على أن كون لمسح بالسيف ليس مذكوراً في الآية. فعلى فرض ثبوت أن المسح كان بالسيف وحملناه على الوسم يقال ما ذكر. ويروى أنه ﷺ لما فعل ذلك سخر له الريح كرامة له. وقيل إنه عليه السلام أراد إتلافها حيث شعلته عن عبادة ربه عز وجل. وهذا قول باطل، وحاشا رسول الله ﷺ أن يتلف مالا محترماً بمجرد أنه شغل به عن عبادة ربه وله سبيل آخر بأن يخرج عن ملكه مع نفع هو أجل القرب إليه عز وجل. على أن تلك الخيل لم يكن عليه الصلاة والسلام اقتناها واستعرضها بطراً وافتخاراً. معاذ الله تعالى عن ذلك. وإنما اقتناها للانتفاع بها في طاعة الله تعالى، واستعرضها ليطلع على أحوالها ليصلح من شأنها ما يحتاج إلى الإصلاح. وكل ذلك عبادة. فغاية ما يلزم أنه عليه السلام سبي عبادة لشغله بعبادة أخرى. وهذا الذي ذكرناه في مجمل هذه الآية هو المشهور بين الجمهور ومنه تعلم أن

الجمهور لم يتعرضوا في معنى الآية إلى أن الشمس ردت لسليمان عليه الصلاة والسلام أصلاً بل جعلوا الضمير في ﴿رُدُّوْهَا﴾ إلى الصافات.

على أن بعض العلماء أيضاً قال إن الضمير في قوله: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ يعود إلى صافات أيضاً لا إلى الشمس. قاله الجمهور كما سيأتي. وقيل الضمير في ﴿رُدُّوْهَا﴾ يعود إلى الشمس وإن الخطاب للملائكة عليهم السلام الموكلين بها. قالوا طلب ردها لما فتنه صلاة العصر لشغله بالخيال فردت له حتى صلى العصر وروي هذا القول عن عبي كرم الله وجهه كما قاله الحفاحي.

وحاصله كما في عمده الدرر، على صحيح البخاري أن ابن عباس روى عنه إنه قال: سألت عبي س ابني طالب رضى الله عنه عن هذه الآية. فقال: ما بلغك في هذا يا ابن عباس. فقلت له: سمعت كعب الأحبار يقول: إن سليمان عليه السلام اشتغل ذات يوم بعرض الأفراس والبطر إليها حتى توارت الشمس بالحجاب. فقال: ردوها علي يعني الأفراس وكانت أربعة عشر فردوها فأمر بضرب سوقها وأعناقها بالسيف فقتلها. وأن الله سلب ملكه أربعة عشر يوماً لأنه ظلم الحيل بقتلها. فقال علي رضي الله عنه: كذب كعب. لكن سليمان اشتغل بعرض الأفراس ذات يوم لأنه أراد جهاد عدو حتى توارت الشمس بالحجاب. فقال بامر الله تعالى للملائكة الموكلين بالشمس: ردوها علي يعني الشمس فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها. وإن أنبياء الله لا يظلمون ولا يرضون بالظلم لأنهم معصومون مطهرون انتهى. ونعله لذلك قال فريق وجعلها قربانا إلى آخره.

وقال فريق آخر كان مسح السوق والأعناق باليد إكراها لها. واعترض الإمام الرازي على القول بعود الضمير على الشمس لوجه.

الأول. أن القادر على تحريك الأفلاك والكواكب هو الله تعالى فكان الواجب اللائق بالأدب أن يقول عليه السلام: «ردوها» فإن كنت تقول إن الجمع للتعظيم كما في قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ قلنا لفظ: «ردوها» هنا مشعر بأعظم أنواع الإهانة. فكيف يليق هذا اللفظ برواية التعظيم.

الثاني . إن الشمس لو رجعت بعد الغروب لكان مشاهداً لك أهل الدنيا . لأن الشمس لو رجعت بعد الغروب لكان مشاهداً لكل أهل الدنيا ولو كان كذلك لتوفرت الدواعي على نقله . وحيث لم ينقله أحد علم فساد . والذي يقول برد الشمس لسليمان يقول هو كردها ليوشع عليه السلام . أو ردها لنبينا ﷺ في حديث العير ويوم الخندق حين شغل عن صلاة العصر . وردها لعلي كرم الله وجهه ورضي الله عنه بدعائه ﷺ فقد روي عن أسماء بنت عميس أن النبي ﷺ كان يوحى إليه ورأسه في حجر علي كرم الله وجهه فم يصل العصر حتى غربت الشمس . فقال رسول الله ﷺ : «صليت يا علي» قال : لا . فقال رسول الله ﷺ : «اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس» قالت أسماء فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعد ما غربت ووقعت على الأرض وذلك بالصهباء في خيبر . وهذا الخبر في صحته خلاف . فقد ذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وقال إنه موضوع بلا شك . وفي سند أحمد ابن داود وهو متروك الحديث كذاب كما قاله الدارقطني : وقل ابن حبان : كان يضع الحديث .

وقال ابن الجوزي : قد روي هذا الحديث ابن شاهين فذكره ثم قال : وهذا حديث باطل . ومن تغفل واضعه أنه نظر إلى صورة فضيلة ولم يلمح عدم الفائدة فيها . وأن صلاة العصر تصير قضاء ورجوع الشمس لا يعيدها أداء انتهى . وقد أفرد ابن تيمية مصنفاً في الرد على الروافض ذكر فيه الحديث بطرقه ورجاله وإنه موضوع . وقال الإمام أحمد لا أصل له . وصححه الطحاوي والقاضي عياض ورواه الطبراني في معجمه الكبير بإسناد حسن كما حكاه شيخ الإسلام ابن العراقي في شرح التقريب عن أسماء أيضاً . لكن بلفظ آخر . ورواه ابن مردويه عن أبي هريرة . وكان أحمد بن صالح يقول لا ينبغي لمن سبيله العلم التحلف عن حفظ حديث أسماء لأنه من علامات النبوة . وبعد أن نقل في عمدة القارىء ما نقل عن أحمد بن صالح قال : وهو حديث متصل ورواه ثقة . وإعلال ابن الجوزي لهذا الحديث لا يلتفت إليه انتهى .

ولكن ماذا يصنع صاحب عمدة القارىء فيما قاله الدارقطني وابن حبان والإمام أحمد وهؤلاء من أكابر رجال التعديل والتجريح وممن يعتمد في تصحيح الأحاديث وقبولها وردها . وكذلك اختلف في حديث الرد يوم الخندق . فقليل ضعيف ، قليل موضوع . وادعى العلامة ابن حجر الهيثمي صحته وما في حديث العير واضح أنهم احتنفوا في صحته أيضاً ليس صريحاً في الرد . فإن لفظ الخبر أنه لما أسري للنبي ﷺ وأحرر قومه برفقة والعلامة

التي في العير . قالوا : متى تجيء . قال : يوم الأربعاء . فلما كان ذلك اليوم أشرفت قريش ينتظرون وقد ولى النهار ولم يجيء فدعا رسول الله ﷺ فزيد له في النهار ساعة وحسبت الشمس . والحبس غير الرد . ولو كان هناك رد لأدركه قريش ونقلوا فيه ما قالوا في انشقاق القمر ولم ينقل . وقيل كأن ذلك كان بركة في الزمان نحو ما يذكره الصوفية مما يعبرون عنه بنشر الزمان ، وإن لم يتعقله الكثير وكذا ما كان ليوشع .

فقد جاء في الحديث الصحيح لم تحبس الشمس على أحد إلا ليوشع بن نون والقصة مشهورة . وهذا الحديث الصحيح عند الكل يعارض جميع ما تقدم . وتأويله بأن المراد لم تحبس على أحد من الأنبياء غيري إلا ليوشع . وبالترام أن المتكلم غير داخل في عموم كلامه بعد تسليم قبوله لا ينفي معارضة خبر الرد لسليمان عليه السلام . فإنه بظاهره يستدعي نفي الرد الذي هو أعظم من الحبس له عليه السلام .

وبالجملة القول برد الشمس لسليمان عليه السلام غير مسلم وعدم قولي بذلك ليس لامتناع الرد في نفسه كما يزعمه الفلاسفة ، بل لعدم ثبوته عندي . والدوق السليم يأبى حمل الآية على ذلك لنحو ما قاله الرازي ولغيره من تعقيب طلب ارد بقول تعالى : ﴿ فطفق ﴾ إلى آخره . ثم ما قدمنا نقله من وقوع الصلاة بعد الرد قضاء هو ما ذهب إليه البعض . وفي تحفة العلامة ابن حجر الهيتمي لو عادت الشمس بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد . وقضية كلام الزركشي خلافه . وإنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة انتهى . وما ذكره آخرأ بعيد وكذا أولاً . فالأوجه كلام ابن العماد . ولا يضر كون عودها معجزة له ﷺ لأنه المعجزة نفس العود . وأما بقاء الوقت بعودها فحكم الشرع . ومن ثم لما عادت صلى علي كرم الله وجهه العصر أداء بل عودها لم يكن إلا لذلك انتهى .

قال الألويسي بعد ذكره ما سبق . ولا يحضرني الآن لأصحابنا الحنفية في ذلك ، بيد أنني رأيت في حواشي تفسير البيضاوي لشهاب الدين الحفاجي من أجله الأصحاب أنه ادعى أن الظاهر أن الصلاة بعد الرد أداء . ثم قال وقد بحث الفقهاء فيه بحثاً طويلاً ليس هذا محله انتهى . وأقول في صحيح البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « غزا نبي من الأنبياء فقال لقومه لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة وهو يريد أن يبني بها ولما بين بها ولا أحد بنى بيوتاً ولم يرفع سقفوها ولا أحد اشترى غنماً أو خلفات وهو ينتظر ولادها فغزا فدنا

من القرية صلاة العصر أو قريباً من ذلك فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور اللهم احبسها علينا فحبست حتى فتح الله عليه» انتهى المقصود من الحديث.

قال في عمدة القارئ والحديث أخرجه البخاري أيضاً في النكاح. وأخرجه مسلم في المغازي. قال ابن إسحاق هذا النبي هو يوشع بن نون ولم تحبس الشمس إلا له ولنبينا ﷺ صبيحة الإسراء حين انتظر العير التي أخبر ﷺ بقدومها عند شروق الشمس في ذلك اليوم ثم ساق القصة. وعن السدي أن الشمس كادت تغرب قبل أن يقدم ذلك العير فدعا الله عز وجل فحبسها حتى قدموا كما وصف لهم. قال: فلم تحبس الشمس على أحد إلا عليه ذلك اليوم وعلى يوشع بن نون رواه البيهقي. قلت حبست أيضاً في الخندق حين شغل عن صلاة العصر حتى غابت الشمس فصلها. ذكره عياض في إكماله. وقال الطحاوي: رواه ثقة. ووقع لموسى عليه الصلاة والسلام تأخير طموح الفجر. روى ابن إسحاق في المبتدأ من حديث يحيى بن عروة عن أبيه أن الله عز وجل أمر موسى عليه الصلاة والسلام بالمسير ببني إسرائيل وأمره بحمل تابوت يوسف ولم يدل عليه حتى كاد الفجر يطلع. وكان قد وعد بني إسرائيل أن يسير بهم إذا طلع الفجر فدعا ربه أن يؤخر طموحه حتى يفرغ من أمر يوسف ففعل الله عز وجل ذلك. وبنحوه ذكر الضحاك في تفسيره الكبير ثم ساق ما روته أسماء بنت عميس. وما روي عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب فيما وقع لسليمان عليه السلام على وجه ما سبق.

هذا حاصل ما قاله العلماء في هذا الموضوع لكن مقتضى ما قال ابن إسحاق أن حبس الشمس لنبينا كان صبيحة الإسراء حين انتظروا العير التي أخبر النبي ﷺ بقدومها عند شروق الشمس في ذلك اليوم. ومقتضى قول السدي إن الشمس كادت تغرب قبل أن يقدم ذلك العير فدعا الله فحبسها إن ذلك كان قبيل غروب الشمس والقصة واحدة.

وصرح الزيلعي في شرحه على الكنز عند الكلام على اختلاف المطالع. هل إذا عادت بعد غروبها يرتفع ويزول الغروب عن الأفق الذي غربت فيه بعد تحققه ويرتفع ويزول الطلوع أيضاً عن الأفق الذي طلعت فيه وقت أن غربت. لو قلنا بذلك لخالفنا مقتضى البراهين القاطعة وأنكرنا ما هو ثابت بالمعانية. وقلنا بوقوع ما هو محال عند العقل بالبراهين. فإن حركة الشمس من المشرق إلى المغرب كل يوم على وجه الدوام والاستمرار سواء قلنا إنها حركة قسرية تابعة لحركة الفلك الأعظم أو ظاهرية تابعة لحركة الأرض مشاهدة. كما أن مقتضى الآيات الناطقة بأن الشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمر الله

تعالى يخالف ظاهر هذه الأحاديث. ومن هذا الذي قلناه تبين أن هذه الأخبار الواردة برد الشمس أو حبسها لكونها مخالفة لما يقتضي خلافها من العيان ومن الآيات القرآنية يجب تأويلها وردها إلى ما هو ثابت باليقين. على أنك قد علمت أنها كلها ما عدا حديث حبس الشمس ليوشع عليه السلام مطعون فيها ومختلف في صحتها بل وفي وضعها وعدمه.

وأما حديث يوشع فلا طعن فيه بل هو صحيح عند الكل فهو في الصحة كحديث أبي ذر في السجود. وقد علمت أنهم أولوه لمخالفته لما يقتضي خلافه مما هو معان ومشاهد. فوجب تأويل حبس الشمس ليوشع عليه السلام. أما بما قدمناه قريباً أو بما قالوه من أن المراد بالحبس حصول البركة في الزمان بمعنى أن الله يوفق العبد فيعمل العمل الكثير في الزمن القليل ونحو ذلك

ومع هذا كله والأخبار التي وردت كلها أخبار آحاد لا فرق بين الصحيح منها وغير الصحيح. وقد قال الإمام الرازي عملاً بقاعدة أصولية: وهي أن الحوادث التي تتوفر الدواعي على نقلها لا يقبل فيها إلا الخبر المتواتر وأما الآحاد فلا تقبل وإن كان الخبر صحيحاً. وذلك لأن الحديث المروي آحاداً في تلك الحوادث التي تتوفر الدواعي على نقلها يكون منقطعاً في المعنى. ولو كان كذلك لتوفرت الدواعي على نقله. وحيث لم ينقله أحد علم فسادته انتهى. قال ذلك في رواية رد الشمس لسليمان ومثل ذلك يقال فيما نقل آحاداً كبقية الأحاديث حتى حديث حبس الشمس ليوشع عليه السلام فيجب رده أو تأويله على وجه ما ذكر. والأولى تأويله لما فيه من العمل بالدليلين العقلي والنقلي. ولا شك أن باب التأويل في مثل ذلك أوسع من مدار الشمس.

وأما ما قاله العلامة ابن حجر من أنه إذا عادت الشمس عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وأن قضية كلام الرركشي خلافه فغير ظاهر لأن موضوع كلام ابن العماد فيما لو عادت الشمس بعد غروبها حقيقة كما هو موضوع مسألة رد الشمس بعد الغروب ومما لا شك فيه أن الشمس إذا غربت حقيقة فقد دخل وقت المغرب حقيقة وخرج وقت العصر ثم عاد وقت العصر بعود الشمس بدليل أنه لو لم يرد الشمس لكانت الصلاة قبل وقتها فلا تصح على ما يقوله ابن العماد. موضع كلام الرركشي فيما لو تأخر غروب الشمس عن وقته المعتاد بأن كان المكلف في البلاد التي يطول فيها النهار بحيث يكون وقت المغرب في أقرب البلاد المعتدلة أو البلد الذي فيه المكلف يوافق وقت طلوعها في ذلك البلد الذي هو فيه فيتأخر فيه الغروب عن وقته في أقرب البلاد المعتدلة إليه. ومتى قدر له في ذلك البلد

حسب المعتاد في أقرب البلاد المعتدلة إليه . فلا شك في خروج وقت العصر ودخول وقت المغرب عند دخول الوقت الذي قدره للمغرب . وشتان بين ما نحن فيه من فرض عود الشمس بعد غروبها حقيقة في وقتها المعتاد فيه غروبها في البلاد المعتدلة وبين طول مكث الشمس فوق سطح الأرض الذي يطول به النهار ويقصر به الليل عن المعتاد فيهما في البلاد المعتدلة . فيتأخر الغروب بل والزوال وبلوغ ظل كل شيء مثله أو مثليه عن المعتاد في البلاد المعتدلة . فإن المكلف في هذه البلاد يقدر الأوقات لكل هذه الصلوات بما يوافق الأوقات في أقرب البلاد المعتدلة كما هو معلوم ومقرر في كتب الفقه .

وقال قوم إن الضمير في قوله تعالى : ﴿ حتى توارت بالحجاب ﴾ يعود إلى الخيل كضمير «ردوها» واختاره جمع وعليه قيل الحجاب هو اصطبلاتها أي دخلت اصطبلاتها . وقيل حتى توارت في المسابقة بما يحجبها عن النظر وبعض من قال بإرجاع الضمير للخيل جعل (عن) للتعليل ولم يجعل المسح بالسوق والأعناق بالمعنى السابق . فقالت طائفة : عرض على سليمان الخيل وهو في الصلاة فأشار إليهم إني في الصلاة فأزالوها عنه حتى أدخلت في الاصطبلات . فقال لما خرج من صلاته : (إني أحببت حب الخير) أي الذي عنده في الآخرة بسبب ذكر ربي . كأنه يقول شغلني ذلك عن رؤية الخيل حتى دخلت الاصطبلات ردوها علي فطفق يمسح أعراقها سوقها محبة لها وتكريماً . ويروى أن المسح كان لذلك عن ابن عباس والزهري وابن كيسان ورجحه الطبري . ثم ساق الألوسي هنا كلاماً طويلاً يتعلق بهذا الموضوع وغيره مما لا حاجة لنا به فيما نحن بصدده .

والذي يميل إليه ذو العقل السليم والطبع المستقيم أن الضمير في قوله تعالى : ﴿ توارت ﴾ وفي قوله جلّ شأنه : ﴿ ردوها ﴾ إلى الخيل منعاً لتشبيت الضمير . ولأنه متى ذكر في الكلام ما يصح أن يرجع إليه الضمير المذكور فيه كان الأولى إرجاعه إليه . ولا حاجة إلى تكلف شيء آخر خصوصاً وأن هذا أليق بجزالة القرآن وأخذ كلماته بمعجزاتها . وعلى كل حال فقد علمنا أن هذه الآية لا تعرض في قول الجمهور الذي هو أرجح الأقوال لرد الشمس ، وأن ضمير (ردوها) إنما هو الشمس . فإنه في ذلك . لكننا نخالفهم في ضمير : (توارت بالحجاب) فنجعله عائداً للخن أيضاً كما قلنا . وم واختاره جمع لما ذكرناه ، وأما الأخبار التي وردت في رد الشمس أو حبسها فقد علمت حالها بما لها وعليها وما قيل وقلناه فيها فخذ هذا التحقيق الذي لا تراه في غير هذه العجالة والله الموفق وهو العليم الخبير اهـ .

## حكم قراءة سورة الكهف

يوم الجمعة على الوجه المتعارف الآن وفيه حكم الاجتماع على الخير نحو الصلاة والسلام عليه ﷺ وقراءة قصة المعراج وفصائل نصف شعبان وليلة القدر ومولد المظفر ﷺ وما يفعله العامة في ذلك مما لا يجوز :

وأما قراءة سورة الكهف ونحوها يوم الجمعة ولو مع ارتفاع الصوت وعلى مكان مرتفع فهي جائزة اتفاقاً ولا وجه للقول بمنعها بل أن قراءتها يوم الجمعة وليتها سنة عند بعض الأئمة في المسجد وغيره سراً أو جهراً على مكان مرتفع أولاً وقراءتها في زماننا بالمسجد تكون قبل دخول وقت الصلاة وبمجرد دخول الوقت وشروع المؤذن في الآذان الأول على المنارة خارج المسجد يسكت القارئ وهي من القرآن . وتلاوة القرآن كله أو بعضه عبادة في جميع الأزمنة والأمكنة وسماعه كذلك عبادة . ولم يرد في ذلك نهى خاص عن الشارع . ولم يدخل تحت نهى عام ، وليس مما تركه النبي ﷺ مع وجود المقتضى لفعله . فإن القرآن مأمور بتلاوته أمراً مطلقاً بنص القرآن وإجماع المسلمين عملاً وقولاً ، وإنما يستثنى من ذلك قراءة القرآن وقت الخطبة أو عند خروج الإمام على الخلاف المتقدم . وفي غير هذا الوقت لا تكون القراءة بدعة محرمة ولا مكروهة إلا إذا وجد ما يمنع القراءة كالحيض والنفاس والجنابة أو ما يخل بآدابها فإنها تمنع لهذا العارض لا لذاتها ، كالمنع منها لعارض الإخلال بسماع الخطبة لأن قراءة القرآن قربة لذاتها وكذا سماعه باتفاق المسلمين كما تقدم .

فيكف يمكن أن تكون قراءته أو سماعه بدعة في وقت من الأوقات أو في مكان من الأمكنة أو في السر أو الجهر مع وجود الأمر بتلاوته وسماعه على الإطلاق وعدم ورود النهي عن ذلك إلا في أحوال مخصوصة .

وليس ما يفعل بالمسجد اليوم على الوجه المعتاد من تلك الأحوال المنهي عنها . على أنه قد ورد في قراءة سورة الكهف بخصوصها يوم الجمعة أحاديث كثيرة . منها ما أخرجه ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعاً : (من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة سطع له نور من تحت قدمه إلى عنان السماء يضيء له إلى يوم القيامة وغفر له ما بين الجمعتين) وما رواه غير واحد عن أبي سعيد الخدري : (من قرأ : سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء له من النور ما

## حكم قراءة سورة الكهف

بينه وبين البيت العتيق) ولذلك ذهب إلى سنية قراءتها يوم الجمعة ولينته سادت الشافعية وغير واحد من الأئمة، وقالوا بندب تكرار قراءتها.

وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن فعسى في رص صحتة لا يمنع من قراءة سورة الكهف ونحوها مع رفع الصوت يوم الجمعة على لوحه المتعارف الآن إلا إذا تعدد القراء في مسجد واحد وشوش كل واحد على الآخر أو شوشو على مصلى آخر إذا تحقق التشويش ولم تكن المصلحة أكثر فإن ذلك غير جائز لدخوله تحت النهي في هذا الحديث وغيره.

وإن كان الذي يظهر لنا في معنى الحديث أن معناه لا يذم بعضكم بعض بالقرآن ولا يشتم ويسب بعضكم بعضاً بالقرآن. فالمقصود في ما يظهر لنا من الحديث والله أعلم النهي عن أن ينتصر بعضنا في مقام السباب والذم على البعض الآخر بأن يجعله دخلاً في الطوائف التي ذمها القرآن كطوائف المفسدين أو الظالمين ونحو ذلك.

ومثل الحديث المتقدم في أنه لا يدل على منع قراءة سورة الكهف على وجه ما ذكر قوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» وقوله عليه السلام: «لمعون من ضار مؤمناً» لأن قراءة سورة الكهف على الوجه المتعارف يوم الجمعة ليس فيه شيء من الضرر ولا من الضرر لمؤمن ولا لغيره. بل فيه الثواب الجزيل والنفع الجليل. وقد علمت أنها تكون قبل الوقت.

ومتى شرع المؤذن في الأذان الأول سكت القارئ وعلى فرض وجود مصلى وقت القراءة لنحو تحية مسجد فلا تكره. لأن الذين يستمعون القرآن وينتفعون بذلك أكثر على فرض تحقيق التشويش على ذلك المصلي. ومع ذلك فالغالب أنه لا يحصل التشويش كما هو مشاهد. وربما يختلج في صدرك أن القراءة حال اجتماع الناس في المسجد يوم الجمعة لسماع القرآن هي البدعة. فنقول لك أيضاً:

قد وردت أحاديث بالترغيب في الاجتماع للأذكار. ولا شك أن القرآن ذكر بص القرآن. بل هو أفضل الأذكار. فقد روي قوله ﷺ: «لا يقعد قوم يذكرون الله تعالى إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة ونزلت عليهم السكينة وذكرهم الله فيمن عنده» رواه مسلم. وروي أيضاً أنه ﷺ قال لقوم جلسوا يذكرون الله تعالى ويحمدونه على أن هداهم للإسلام: (أتاني جبريل عليه الصلاة والسلام فأخبرني أن الله تعالى يباهي بكم الملائكة) وفي الحديثين أوضح دلالة على فضل الاجتماع على الخير كله والجلوس له. وأن المجتمعين

على خير الجالسين له ذكراً كان أو قراءة قرآن أو سماعه أو أدعية أو غير ذلك مما عرف أنه خير شرعاً بأن أمر به على الخصوص أو دخل تحت الأمر العام في مسجد أو في غيره من الأمكنة التي لا يخل الاجتماع فيها بالآداب في يوم الجمعة أو في غيره مع الجهر والسر يباهي الله بهم الملائكة وتنزل عليهم السكينة وتغشاهم الرحمة ويذكروهم الله بالثناء عليهم فيمن عندهم من الملائكة فأَي فضائل أجَل من هذه الفضائل .

ومن هذا القبيل بلا شبهة الاجتماع للصلاة والسلام على النبي ﷺ لأنها جماع الخير ومفتاح البركات بإجماع المسلمين .

وقد أمرن الله في كتابه العزيز بالصلاة والسلام عليه ﷺ فقال جل شأنه : ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) وهذه الآية عامة في الأشخاص والأحوال والأمكنة والأوقات .

وقد وردت أحاديث كثيرة أيضاً في فضل الصلاة والسلام عليه ﷺ ومن هذا القبيل أيضاً الاجتماع للقراءة واستماع نحو قصة المعراج وفضائل ليلة النصف من شعبان وليلة القدر وقراءة قصة المولد النبوي في لياليها المشهورة . فإن قصة المعراج هي سيرة النبي ﷺ وما وقع في تلك الليلة من خوارق العادات والمعجزات وذكر ما ورد في تلك من الأحاديث وفضائل ليلة النصف من شعبان المكرم وليلة القدر . وهي قراءة آيات قرآنية وأحاديث نبوية تقرأ في هاتين الليلتين . وبيان معنى ذلك مما يرغب الناس السامعين في العمل الصالح .

وقصة المولد هي عبارة عن بيان تاريخ ولادته وما حصل له في ذلك الوقت من العجائب وخوارق العادات وإظهار الفرح والسرور بظهور سيد الكائنات مما يدل على كمال المحبة لجنابه العظيم .

نعم لا يجوز التكلف وتغيير الصوت في ذكر الله بأسمائه أو في الصلاة والسلام عليه ﷺ كما يفعل عوام الناس اليوم عندما يقرأون دلائل الخيرات وعندما يجلسون للذكر مما تمجده الأسماع وتعافه الأذواق ولا يرضى عاقل أن يذكر اسم نفسه أو يذكره غيره بمثل هذا الصوت الذبح بل يعد ذلك سخرية به واحتقاراً له . فإنك إذا ناديت شخصاً باسمه أو دعيت له ورفعت صوتك وغيرته على الوجه الذي ينادي به عوام الناس رب العزة

والجبروت عندما يذكرنه تعالى أو على الوجه الذي يفعلونه حين يصومون ويسلمون على النبي ﷺ ويدعون له بذلك يعد ذلك سخرية أو جنوناً. فالواجب أن يمنع من ذلك التكلف وتغيير الصوت ومن كل منكر يخرج قراءة القرآن أو الذكر أو الصلاة والسلام عليه ﷺ عن الكيفية المشروعة ولا يمنع شيء مما ذكر نفسه هو ذلك العارض فيمنع منه فقط. وكذلك يمنع كل منكر وكل شر اشتمل عليه مجلس الذكر والخير دون نفس الذكر والخير.

### تم الجزء الثاني بعون الله

## فهرس حكمة التشريع وفلسفته

## الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
	حكمة ترك الغلو في الدين .. . . . . ٣		
٢٤	واحد .. . . . .	٤	حكمة النكاح .. . . . .
	الحكمة في عدم جواز نكاح المرأة المطلقة الحامل والمرأة قبل .. . . . . ٦		
٢٤	الاستبراء .. . . . .	٨	حكمة العدل بين الزوجات .. . . . .
٢٥	حكمة عدم قربان المرأة في زمن الحيض .. . . . .	١٠	حكمة تعدد الزوجات إلى أربع .. . . . .
	الحكمة في أن متولي العقد لا بد أن يكون بالغاً .. . . . . ١٠		رأي بعض الفرنج في تعدد الزوجات .. . . . .
٢٧	حكمة تأديب الرجل لزوجته .. . . . .	١٢	رأي الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده في تعدد الزوجات .. . . . .
٢٧	نصيحة العرب للبنات .. . . . .		حكمة في عدم جواز نكاح الزائدة على أربع .. . . . .
٢٨	نصيحة قدماء الفراعنة للزوجين .. . . . . ١٧		حكمة جواز نكاح الأمة .. . . . .
٢٩	حكمة الختان .. . . . .	١٨	حكمة عدم الوقوف عند عدد معين في التسري .. . . . .
٣٠	الختان أصله وتاريخه .. . . . .	١٨	الحكمة في عدم جواز نكاح الأمة على الحرة .. . . . .
٣٢	حكمة الطلاق .. . . . .	١٩	الحكمة في عدم حواز نكاح المملوك بغير إذن مولاه .. . . . .
٣٧	الحكمة في أن للطلاق حداً لا يتعداه .. . . . .	١٩	الحكمة في تحريم نكاح المسلمة لغير المسلم .. . . . .
٣٨	حكمة تحريم الطلاق البدعي .. . . . .	٢١	حكمة جواز نكاح المسلم للكتانية .. . . . .
٤١	حكمة تحريم المرأة بعد الطلاق الثلاث .. . . . .	٢٠	الحكمة في عدم جواز نكاح المشركة والمجوسية .. . . . .
٤٢	حكمة شروط صحخة الزواج في الشريعة الإسلامية .. . . . .		
٤٥	حكمة نكاح المحلل .. . . . .		
٤٧	ما هذه الحيل أيها المسلم .. . . . .		
٤٨	حكمة جعل الطلاق بيد الرجل .. . . . .		

٨٣	النسب .....	٤٩	حكمة عدم طلاق المعتوه والمجنون ..
٨٥	حكمة المحرمات على التأييد .....	٥٢	الطلاق عند قدماء المصريين .....
٩٠	حكمة المعاملات .....	٥٣	حكمة الخلع .....
٩٠	حكمة البيع .....	٥٣	حكمة العدة من حيث هي .....
٩١	حكمة تحريم الربا .....	٥٥	حكمة عدة المتوفى عنها زوجها .....
٩٢	الربا سبب في انقطاع المعروف .....	٥٦	حكمة عدة الحامل المطلقة .....
	أخذ المصطفى العهود على يهود جزيرة	٥٧	الحكمة في عدة الصغيرة التي لا تحيض
٩٣	العرب .....	٥٧	الحكمة في عدة المطلقة طلاقاً رجعياً .
٩٣	حكمة تحريم الميسر .....		حكمة عدم العدة لمن طلقت قبل
٩٤	حكمة مشروعية السلم .....	٥٨	الدخول .....
٩٥	حكمة الوكالة .....	٥٨	حكمة تربص المرأة بثلاثة قروء .....
٩٥	حكمة الكفالة .....	٥٩	حكمة الظهار .....
٩٦	حكمة شركة العنان .....	٦١	حكمة الإيلاء .....
٩٧	حكمة شركة الصنائع .....	٦٢	حكمة اللعان .....
٩٧	حكمة شركة الوجوه .....	٦٣	الحكمة في نفقة المطلقة .....
٩٧	حكمة الحوالة .....	٦٣	الحكمة في نفقة الزوجة .....
٩٨	حكمة القسمة .....	٦٥	حكمة نفقة الأقارب .....
٩٨	حكمة مشروعية الدعوى .....	٦٦	حكمة نفقة الرقيق .....
٩٩	حكمة الشهادة .....		حكمة نفقة طالب العلم في المعاهد
٩٩	شهادة الزور .....	٦٧	الدينية وغيرها .....
١٠١	حكمة القضاء .....	٦٩	حكمة الحضانة .....
١٠١	القضاء قبل الإسلام .....	٧١	حكمة الرضاع .....
١٠٢	القضاء في الإسلام .....		الحكمة في تزويج نبينا بأكثر مما جاز
	كتاب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى	٧٣	لأفراد أمته .....
١١٠	الأشعري .....		حكمة تزوج المصطفى بزینب بنت
	عدالة الإسلام في القضاء بين الناس حتى	٧٦	جحش .....
١١١	مع الأعداء .....	٧٧	حكمة تحريم نكاح نساء المصطفى ...
١١١	حادثة سرقة يشير إليها القرآن الشريف .	٧٨	المرأة في الإسلام .....
١١٢	أساليب الخداع .....	٨١	عدد من حرم نكاحهن .....
	الوحي يعصم الرسول ببيان الحق في		حكمة تحريم زواج من كنّ من جهة
١١٣	الحادثة .....	٨٢	النسب .....

١١٣	عاقبة المتخادعين عند الله	١٦٤	تخصيص القضاء بالحوادث وعدد من
١١٤	امتنان وتسلية لرسول الله	١٦٤	يقضي
١١٤	فتح باب التوبة على المذنبين	١٦٥	بيان وقوع التخصيص
١١٤	التناجي في الخير عند الله	١٦٥	دفع شبهة
١١٥	عبرتنا من هذه القصة	١٦٦	بيان أن التخصيص في حوادث الأوقاف
١١٦	حكمة أدب القاضي	١٦٦	قديم
١٢٠	حكمة المضاربة	١٦٧	بيان الباعث الذي حمل الحكومة على
١٢٢	حكمة القرض	١٦٧	التخصيص
١٢٢	حكمة الرهن	١٦٩	حكمة الوصاية
١٢٣	حكمة العارية	١٧٠	حكمة الحجر
١٢٤	حكمة الهبة	١٧١	حكمة الحجر على السفهاء وغيرهم
١٢٥	حكمة الإجارة	١٧٣	المحكمة
١٢٥	حكمة المزارعة	١٧٤	حكمة الحدود
١٢٦	حكمة المساقاة	١٧٤	الحكمة في جعل إقامة الحد للإمام
١٢٦	حكمة الشرب	١٧٦	الأحكام التي تختلف باختلاف الدارين
١٢٧	حكمة إحياء الموات	١٧٧	الخمر
١٢٧	حكمة الشفعة	١٧٨	حكمة تحريم الخمر
١٢٨	حكمة الخيار	١٧٩	تأثير الكحول على شارب الخمر
١٢٩	حكمة الإقالة	١٨٠	تأثير الكحول على الدورة الدموية
١٢٩	حكمة المراهبة	١٨١	شركات التأمين وشراب الخمر
١٢٩	الحكمة في اللقيط	١٨١	إحصاء عدد موتى شارب الخمر
١٣٠	الحكمة في اللقطة	١٨٢	الخمر سبب في ضعف صحة شاربها
١٣١	حكمة الوقف	١٨٣	شرب الخمر والبلاد الحارة
١٣٤	نظام الوقف	١٨٥	شرب الخمر سبب في السجن
١٤٠	استناد الوقف إلى الإجماع ولزوم الوقف ورأي الأئمة في صحة الوقف ولزومه	١٨٦	حكمة حرمة الزنا
١٤١	استناد الوقف على القياس	١٨٨	مضار الزنا في الأفراد
١٥٣	الخاتمة	١٩٠	حكمة تحريم اللواط
١٥٨	تخصيص القضاء	١٩١	حكمة تحريم الاستمناء باليد
١٦١	تخصيص القضاء بحسب الزمان	١٩٢	الاستمناء باليد والطب الحديث
١٦١	تخصيص القضاء بالمكان	١٩٦	حكمة حد شارب الخمر
١٦٢	تخصيص القضاء بالأشخاص	١٩٦	حكمة عقوبة الزاني
		١٩٧	حكمة حد اللواط

٢٤٧	واقعة للخليفة المنصور العباسي .....	١٩٨	حكمة تعزيز المستمني بيده .....
٢٤٩	واقعة ثانية للخليفة المنصور العباسي ..	١٩٨	حكمة حد القذف بالزنا .....
٢٥٠	حكمة الرق من حيث هو .....		حكمة جعل عقوبة العبد نصف عقوبة الحر .....
٢٥١	حالة الرقيق قبل الإسلام .....	١٩٩	حكمة عقاب السارق .....
٢٥٢	حالة الرقيق في الإسلام .....	٢٠٠	حكمة القصاص بالقتل أو الدية .....
٢٥٥	حكمة إبقاء الرق في الإسلام .....	٢٠٣	حكمة دية الذمي .....
٢٥٦	القضاء والقدر .....	٢٠٤	حكمة دية الرقيق .....
٢٦٣	حكمة الميراث .....	٢٠٤	حكمة دية المقتول خطأ .....
٢٦٤	حكمة الميراث بسبب الزوجية .....	٢٠٥	حكمة التفارقة بين القتل بآلة مفرقة للأعضاء وغيرها .....
	الحكمة في جعل نصيب الذكر ضعف نصيب الأنثى .....	٢٠٦	حكمة عقوبة قاطع الطريق .....
٢٦٤	حكمة ميراث البنت في الشريعة الإسلامية .....	٢٠٧	حكمة القسامة .....
٢٦٥	حكمة توريث الأب والأم .....	٢٠٨	الحكمة في قتل البغاة .....
٢٦٧	حكمة تساوي الأب والأم في الميراث ..	٢٠٩	كيف يعدم القاتل في الشريعة الإسلامية وبأي آلة يعدم بها .....
٢٦٨	حكمة ميراث ذوي الأرحام .....	٢١١	عقوبة الإعدام عند الفراعنة .....
٢٦٨	حكمة موانع الإرث .....	٢١٥	حكمة الجهاد ٢١٧
٢٦٩	الحرمان من الميراث .....		حكم الجهاد شرعاً .....
٢٧٠	الحرمان من الميراث .....	٢٢٠	فضل الجهاد .....
٢٧٠	الميراث في كتب الله .....	٢٢١	حكمة الجهاد بالمال .....
٢٧١	تصرف بالشهوة والهوى في الميراث ..	٢٢٣	حكمة الإعداد للجهاد .....
٢٧٢	الوصية وحكمة تشريعها .....	٢٢٥	قام الإسلام بالعدل لا بالسيف .....
٢٧٢	حادث في الموضوع على عهد النبوة ..	٢٢٧	انتشار الإسلام لذاته .....
٢٧٣	مكافحة هذا التصرف السيء .....	٢٢٩	الجهاد كان آخر الذرائع .....
٢٧٤	اعتبارات خاصة في منع هذه التصرفات	٢٣٢	حكمة وضع الجزية على الذمي .....
٢٧٤	خطاب للمسلمين في الموضوع .....	٢٣٢	حكمة صرف الفيء .....
٢٧٤	حكمة الأدب ومكارم الأخلاق .....	٢٣٤	حكمة صرف الغنيمة .....
٢٧٥	حكمة الأدب مع الله .....	٢٣٥	حكمة السباق .....
٢٧٧	حكمة الأدب مع النبي عليه السلام ...	٢٣٧	حكمة حاجة الأمة إلى الخليفة .....
٢٧٩	حكمة الأدب مع الوالدين .....	٢٣٨	كتاب الإمام أبي يوسف للخليفة الرشيد
٢٨١	حكمة صلة الرحم .....	٢٤١	كتاب طاهر بن الحسين لابنه عبد الله ..
٢٨٢	حكمة أدب المرء في نفسه .....	٢٤٤	

٢٨٤	..... حكمة آداب الأكل
٢٨٧	..... حكمة آداب المعاملة مع الناس
٢٨٩	..... حكمة آداب الزيارة
٢٩١	..... حكمة آداب المجالسة
٢٩١	..... حكمة آداب المحادثة
	الجواب عن وقف الشمس لبعض الأنبياء
٢٩٢	..... عليهم الصلاة والسلام
٣٠٣	..... حكم قراءة سورة الكهف